

BOBST LIBRARY



3 1142 01909 2058



GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY



New York University
Bobst Library
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

DUE DATE

DUE DATE

DUE DATE

ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL *

Bobst Library

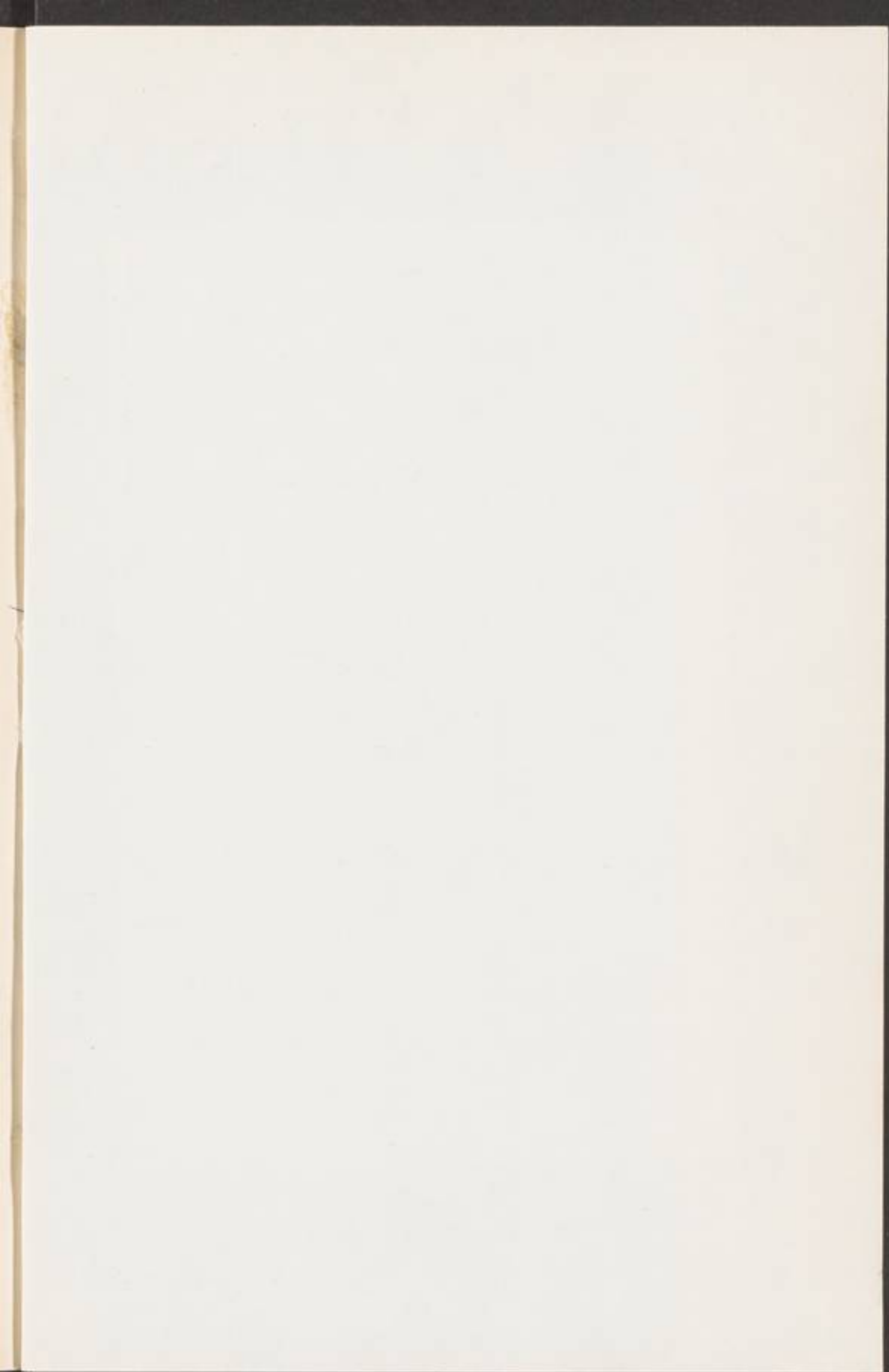
MAY 27 1997

CIRCULATION

Bobst Library

JUN 18 1997

CIRCULATION



al-Kayyālī, Abd al-Rahman

الدكتور

عبد الرحمن الكيالي

al-Marāhil

المراحل

في الاشتراك الفرنسي ونضالنا الوطني

عهد دي مارتل من عام ١٩٣٣ الى عام ١٩٣٤

الجزء الثاني

٧٠٢

حلب - سوريا

١٩٥٩

الامة الراضية بالموت في سبيل استقلالها
تأبى الحياة ذليلة مقيدة .
« برقية الشباب »

انقضى الاحتلال العسكري ، وبقيت
رواسب الاحتلال الاجنبي تستقر في اعماق
نفوسنا ، ونفوس الضعفاء منا ، وهذه الرواسب
هي علة العقد والمركبات التي تفسد حكمتنا
على حقائق الاشياء .
« توفيق الحكيم »

N.Y.U. LIBRARIES

مطبعة الضاد - حلب

B

Near East

DS

98

.K3

v.2

c.1

N.Y. U. LIBRARIES

المقدمة

ابتدأتُ الجزء الأول من المراحل ، بتعريف الانتداب في نظر الفرنسيين المستعمرين ، وكان التعريف ضرورياً لفهم معانيه ، ومرامييه ، ونتائجيه . وافهم اعمال المفوضين الفرنسيين وموظفي الانتداب ، والجيش التي اتوا بها لحماية الاستعمار ، وفرض الاحتلال .

ثم ذكرتُ بجيء بونسو الى سوريا في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٦ بمد ذهاب المسيو دي جوفنيل ، ثم سفره نهائياً في ١٥ تموز عام ١٩٣٣ .

وفي خلال هذه المدة ذكرتُ الوقائع والاحداث ، والنضال الذي جرى ، وقسمتها الى خمس مراحل : الأولى « مرحلة الدرس والدرس » ، والثانية « مرحلة تجربة النيات » ، والثالثة « مرحلة الجهود الساكنة » ، والرابعة « مرحلة تنفيذ الدستور اسماً لافعلاً » ، والخامسة « مرحلة النكابة » . وهي الأخيرة لدور بونسو ومدعياته ، ومداوراته ، ومظالمه وتجاربه الخاسرة .

والمراحل الخمس كما عرضناها ، دليل قاطع على ان الفرنسيين في استعمارهم خدموا مطامعهم الذاتية ، وساروا بزعاتهم الفرزية ، وحكموا الأهواء في عقولهم ، فجعلتهم يهاجمون الشعوب الآمنة ويحتلون بلادها ، ويماملوننا معاملة العدو بقلوب متحجرة ، ويتمدون تقويض مقوماتها القومية والأدبية والاقتصادية ، لتخضع الى جبروتهم ، ويتمكنوا من استخدامها واسترقاقها في سبيل اغراضهم ومكاسبهم .

ولما كان هذا الاتهام ليس مجرد قول ، بل المراحل تسرد أدلته ، وتبين حقائقه ووثائقه ، في فيلم خاطف يصف حالة تلك الأفتدة المتحجرة ، والوقائع الظالمة ، والمعاملات الخرقاء ، والذهنية المهوجاء ، وكيف قاومنا اصحابها ، وحاربنا الانتداب ، وناضلنا ضد الاحتلال ، وعقيدتنا « ان الحرية لا تهبط الى الشعب ، بل

على الشعب ان يرتفع اليها ، وهي نعمة لا يتمتع بها إلا من بذل جهده في سبيلها ، كما قال غاندي .

وفي هذا الجزء الثاني ، الذي أضعه بين ايدي القراء ، أبحث عن القسم الأول من دور دي مارتل ، وقد ابتدأته بمجيئه الى سوريا ولبنان مفوضاً سامياً في ١٣ تشرين الاول من عام ١٩٣٣ ، وذكرت المراحل التي خطاها هذا الموظف الدبلوماسي من تاريخ وصوله الى سوريا حتى عام ١٩٣٤ فقط .

واما بقية المراحل التي تمثل القسم الثاني من دوره ، فسأتابع وضعها في الجزئين : الثالث والرابع . ولتسهيل متابعة المراحل بعد مجيء دي مارتل ، قسمت الجزء الثاني الى ثلاث مراحل : سميت الأولى «مرحلة المعاهدة الفاشلة» ، والثانية «مرحلة التخطيط والتخيط» ، وسميت الثالثة «مرحلة وزارة بكم وبدونكم» .

وبما ان دور دي مارتل ينتهي في الجزء الرابع ، رأيت من الواجب ان اذكر معه ما كان من الدور الوطني في الحكم . لأن الفضل ليس للذين استثمروا الجهود ، وادعوا الجهاد ، ولكن للذين ناضلوا وماتوا . وللذين دافعوا وعذبوا حتى استشهدوا ، وللذين عاشوا وحملوا الرسالة وأدوها بأمانة ، صابرين على المحن وبذلين كل جهد . واضيف اليه ما كانت عليه الحياة النيابية من عام ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ . وما هي العوامل التي أدت الى فشل الدور بتمامه .

ونظراً لما لقضية لواء الاسكندرونة من اهمية في قلب كل عربي ، ولكونها بدأت في عام ١٩٣٦ ، فاني سأذكر مأساة اللواء بجميع تفصيلاتها ، والادوار التي مرت بها ، الى ان انسلك عن الوطن السوري ، وكيف تم الانسلاخ واحتله الأتراك . وما هي المؤامرات التي ارتكبتها فرنسا وانكلترا وعصبة الأمم ، حتى تم للآراك ما ارادوا ، فاحتلوه قوة وعنوة ، ولم يراعوا حتى الجوار ، ولا حق الوفاء . وماذا كان موقف الحكومة الوطنية ، والمجلس النيابي من الاحداث التي تمت ؟

وإذا قيل ان بالامكان اختصار الجوادث ، والامتناع عن الوثائق ، أجيبتُ

بأنني اردتُ تصوير ما وقع وحدث ، وبيان الملل والأسباب والنتائج ، بدقة وأمانة ، لتصوير الحركة الوطنية ، وما قامت به من اعمال ، ومن هم العاملون في المعارك والنضال ، وماذا كان عليه الرأي العام ، وما هو حساب الارباح والخسائر في ميزان الزمن ، والضحايا والنتائج .

وإذا كان تعداد هذه الأمور وتفصيلاتها من موجبات التاريخ القومي ، فاعترف اني ما وضعت في « المراحل » كل ما يمكن ان يقال ويكتب ويوصف ، ولكن وضعت معظم ما هو جدير بالذكر والتدوين ، وفاءً لقومي وبلادي ، وجواباً لمن يهمهم ان يطلعوا على ما هو نضالنا في تلك الحقبة الخطيرة من الانتداب ، بل لأطلعهم ، على ان المبادئ السامية لا تخرج من افواه الزعماء وتعمل عملها في تحطّي الزمن والصعاب ، إن لم تستمد قوتها من افئدة الشعب . وان الذين حاربناهم وحاربونا ، لم يكن جيش الاستعمار وموظفي الانتداب وخدم ، بل كانت معهم دول الاستعمار والصهيونية العالمية ، والاذناب الطامعون في كسب المغنم من بلادنا وراثنا وثوراتنا .

ولأهمية ما تقدم ، ارجو أن اكون وفقت للاجابة ، ولو بتطويل وتفصيل ، وأدبت الواجبات الوطنية ، لقاء ما تتطلبه الأمانة التاريخية ، بمن عاصر النضال وكان في صميمه ، وهذا خير عمل اسديه ، وانا المقر بتقصيري ، والمغنى والمنة والثناء .

الدكتور عبد الرحمن السكبالي

Handwritten text in Arabic script, appearing as bleed-through from the reverse side of the page. The text is faint and mostly illegible due to fading and the texture of the paper. It seems to be a continuous paragraph or a list of items, possibly a historical record or a letter. The script is a traditional form of Arabic calligraphy.

المراحل السياسية للاستداب

من عهد ده مارتيل ابتداء من ١٥ تموز سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٣٦

المرحلة السادسة: « مرحلة القاهرة »

١ - مجيء ده مارتيل الى دمشق

في ٥ تموز سنة ١٩٣٣ سافر المسيو بونسو الى فرنسا نهائياً ، وفي ١٥ تموز سنة ١٩٣٣ أعلن راديو باريس ، أن المسيو ده مارتيل عين مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان ، وكان سفيراً لحكومته في بلاد الصين . وفي ١٢ تشرين الاول من عام ١٩٣٣ وصل المومأ اليه الى بيروت ، وعلى اثر مجيئه انعقد المؤتمر الوطني في دمشق ، ودرس بيانات العميد الجديد المقتضبة ، التي اتى بها الى صحافة الاسكندرية وهو في طريقه الى سوريا ، وقد بين فيها خطته التي سيتبعها .

ولما حضر الى دمشق زاره نواب الكتلة الوطنية لتهنئته بالوصول ، وحضرت الوفود للغاية نفسها . وكان يوم مجيئه عرضاً شاملاً لكافة الهيئات السياسية ، والوفود المحلية من وجوه ونواب وزعماء .

واقامت له الحفلات الرسمية في كل مكان حلت به ، فاعتزت نفسه بها واتخذت الملوكة ، ودعا ممثلي الدول الاجنبية ، واران البعثة الفرنسية ، واران الحكومة السورية وموظفيها ، واشتركت القوى العسكرية المحتلة بالحفلة ، فاصطفت الجنود من باب دمشق الغربي ، أي من طريق بيروت حتى المفوضية في الجسر ، ورتبت المدرعات ، والدبابات ، والرشاشات على الطرفين ، وسار بموكبه الفخم ، تحف به الجنود الخيالة المراكشيون ، شاهرين السلاح ، ومن امامه وخلفه الدراجات النارية ، ومن ورائها العساكر المشاة والمدافع وبعدها المدرعات .

وفي قصر المفوضية ، استقبل المهنيين وتقبل تحياتهم ، وكان يريد بموقفه هذا أن يظهر عظمة فرنسا وسطوتها وقوتها الحربية ، واقامة البرهان على ثبات

مبداها الاستعماري ، وان الشرق لا يخضع إلا للقوة ، ولا يعترف إلا بالعظمة ،
ولا يحترم إلا سلطان الأبهة ، ولا بد من ايقاع الرعب في قلوب السوريين ،
ليحترموا اوامر مفوضها السامي .

وما درى هذا السفير الجديد ، أو لعله لا يدري ، أو لا يريد أن يدري
هو ولا حكومته ، بأن الشرق العربي ، خلافاً لما صوره رجال الانتداب وعونة
الاستعمار ، لا تعرفه المظاهر الخلابه ، ولا يخضعه غير الحق والاخلاق السامية .
وان السوريين ، لا كما يظن يملون عن دولته واستعمارها الشيء الكثير ، وعن
وسائلها واساليبها في التهويل والتدجيل ، وانهم يحتقرون كل من يزدرهم ويحمل
لهم السوء ، ويكرهون امته واستعمارها ، فلا تروعهم الدبابات ، ولا تخيفهم
السيوف ، ولا يهددم السلاح ، ومتى كانت الفطرسة ، والانانية ، ومتى كانت
الكبرياء والعظمة ، محبيات الى القلوب ، ومؤيدات للسلطان ؟

لقد فاته أن يعلم أن السوريين ليسوا من الجهل والغباوة ، حتى يدنوا
لدولة فرنسا وعظمتها ، ويخضعوا لمفوضها ويمثل انتدابها !!!

وما تأثير هذه المظاهر التي يعمد اليها المفوررون ، صغار النفوس ، في قلب
من يشهد الاستقلال والعزة والحرية والسيادة ؟

إن منظر مهرجانه ، ومنظر فرسانه ، ومنظر حفلاته تثير الكراهية والنقمة ،
وتدعو الى اليغضاء والنفرة ، فهل يشعر بذلك ؟

كأنه لم يشعر ، ولم يقنع بحفلات دمشق ، ولم تبد له تأثيراتها السيئة ،
فتوجه الى حلب ، ومر بجمص وحماه ، وهيأت له السلطات الفرنسية ما هيأت
له في العاصمة ، انما بمقياس اصغر . وبعد أن مكث في سوريا ثلاثة ايام عاد الى
مركزه في بيروت واخذ يستعد لتنفيذ ما عجز زميله عن تنفيذه .

وقبل ان يمود الى دمشق في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، اقيمت الحفلات التأيينية للمرحوم جلالة الملك فيصل ، في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ ، كان لها الاثر العميق في نفوس الشعب ، ايقظت شعورهم القومي ، وذكرتهم باستقلالهم الضائع ، ونهت اذهانهم الى وحدة الشعور ، ووحدة الاماني ، ولما حان وقت مجيء المفوض السامي ، كانت القلوب في غمرة من الوجد والتأثر والحماسة بحلول تلك الذكرى العزيزة ، ولذا لم يرق للناس تجوال الميبد في اسواق دمشق ، ولا زيارته لا يمكنها الاثرية ، ولم يهتموا بما ابداه من عطف على الصناعات المحلية ، ولا اغتروا بما اظهره من ديموقراطية مصطنعة ، بمشيه على قدميه في الاسواق ، وأكله الطعام البلدي ، وشربه من عرقها في احدي الدكاكين ، ولا راق لاعينهم ظهوره كرجل عادي ؟ يحدث المارة ، وهم يعلمون مغزى تظاهراته .

كيف يتقون بما كان يديه ، أو يتقون بنيانه ، « وحكومة النكابة » تعبت بمصالحهم وهو لاه عنها كأنه في واد والامة المشتكية المتألمة في واد !!!
 إن كنت لا تدري فتلك مصيبة أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

اجتماع الكتلة الوطنية وبيانها عقب مجيء ده مار تيل

ولما شاع عرض المعاهدة مرة ثانية ، ودعوة النواب لهذه الغاية ، تكهرب الجو ، وساد القلق ، وأخذت جماعات الكتلة الوطنية في مختلف المدن السورية تفتد الى دمشق ، وتحدث عن الشائعات المتواترة .

وفي ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ كانت حلب وحمص وحماه ودير الزور وبيروت وطرابلس واللاذقية وبلبك ، قد حضر ممثلوها ، فاجتمعوا مساء يوم الجمعة في قصر الاستاذ فارس الخوري ، وتداولوا الامور بتفصيل ودراسة ، وقر رأيهم تظميناً للرأي العام ، وبياناً لما خالج نفوسهم من مخاوف ، أن يصدروا البيان الآتي :

« لقد كان من نتيجة جهاد الامة في سبيل حريتها واستقلالها ، منذ أن وضعت الحرب اوزارها ، أن صرح المفوض السامي السابق في خريف ١٩٣١ بعزمه على احداث نظام نيابي ، يتألف به الطرف السوري بصورة قانونية لأجل المفاوضة مع الطرف الفرنسي ، لالغاء الوضع الحاضر في سوريا ، وتحديد العلاقات بين الفريقين بمعااهدة تحالف ، وعلى الرغم من الغموض الذي كان يحيط بتلك التصريحات ، و بروز الامائر الكثيرة المنبثقة بتصميم السلطة على العبث بحرية الانتخاب ، قررنا الاشتراك بالعمل في هذه المرحلة الخطيرة ، حتى اذا كان هنالك شيء من النية الحسنة ، المدعى بوجودها عند الجانب الفرنسي قابلناه بأحسن منه . واذا تحققت مخاوفنا من ارادة الشر بامتنا ، دافعنا عن حقوقنا بكل ما اوتينا من قوة .

ولا حاجة بنا الآن لاعادة ذكر ما رافق ذلك الانتخاب وذبوله ، من الفواجع القاسية والمعامع الدامية ، التي كانت ترمي الى اقامة طرف سوري ، يدعن لارادة السلطة الفرنسية ويأتمر بأمرها .

وقد ظن المحتلون انهم نجحوا في اقامة طرف مماليء لهم ، مطاوع لارادتهم غير مباليين باستنكار الامة واحتجاجاتها الصارخة ، على تلك الاعمال المثلومة ، واعتماداً على هذه التعبئة التي هيأوها بالقوة ، أقدموا على فرض معاهدة لا تأتلف مع حقوق البلاد ورغائبها .

ولما كان رجال الكتلة الوطنية ، انما تقدموا للتعاون على اساس الغاء النظام الحاضر ، وايصال البلاد الى حقوقها الصريحة في الوحدة الشاملة والاستقلال ، فقد قررنا في مؤتمر حلب ١٧ شباط ١٩٣٣ أن لا نشترك في مفاوضة غير قائمة على هذه الاسس . ولما تعذر ذلك علينا ، انسحب رجالنا من المفاوضة ، واعلنا في نيسان ١٩٣٣ عدم التعاون في الحكومة والمجلس ، منتظرين البوادر التي تظهر من الجانب الفرنسي في سياسة البلاد .

وعلى اثر هذا التقاطع ، استبدل المفوض السامي السابق بالمفوض السامي الجديد ، الذي جاء عن طريق هذه الحكومة يفرض على البلاد معاهدة ، ليس من ورائها إلا اقرار التجزئة المنيخة بولاياتها على سوريا المنكوبة ، وهو يعد العدد لمجلس المجلس الذي اوجده سلفه على اقرار هذه النصوص وجعلها غلا يشد على اعتناق السوريين الى ما شاء الله من الزمن .

امام هذه المخاطر المحدقة بالبلاد ، والمهددة كيانها بالتمزيق والدمار ، رأينا الواجب الوطني يدعوننا اكثر من كل وقت آخر ، الى النضال في ساحة الشرف والدفاع عن حقوق بلادنا الممرضة لخطر جديد مداغم .

وهذا الواجب المحتوم يفرض على كل فرد من افراد هذه الامة ، ان يبذل قصارى جهده سواء اكان ذلك داخل المجلس أم خارجه ، لمقاومة هذا المشروع وشل المساعي الرامية الى تقييد الامة بمعاهدة تحرمها الاستقلال الحقيقي والوحدة الصحيحة .

ولا نحسب انه يوجد من ابناء هذه الامة احد يخرج عليها ، ويسمح لنفسه ان يكون مطية للمطامع الاجنبية ، مها كانت الظروف التي وصل بها الى أي مقام من المقامات المسؤولة .

فالكتلة الوطنية المشرفة بثقة هذه الامة النبيلة ، قد قررت مواجهة هذا الخطر . بما في صدور رجالها من عزيمة مستلهمه من ايمان الامة وثباتها ، في سبيل الدفاع عن حريتها واستقلالها . فسلح الحق الذي تنقلده الامة في هذه المعركة هو وحده الضامن لبلوغ غاياتنا الشريفة والله ولي التوفيق . ،
« هاشم الاتاسي »

٤ — التظاهرات في مدينة القدس ، واشتراك سوريا بالتظاهرات تضامناً مع اهلها ،
نالهم من فذك الانكليز .

وفي هذه المدة حدثت في القدس تظاهرات عظيمة ، اشتركت معها جميع البلاد الفلسطينية ، ومشى فيها الرؤساء والزعماء من مسلمين ومسيحيين ، وذهبوا

الى المراجع الرسمية ، محتجين على قبول المهاجرين الصهيونيين في بلادهم ، وعلى تأسيس الوطن القومي لليهود ، واخراج العرب من اراضيهم واخذها منهم ، وعلى السياسة المتحيزة في معاضدة اليهود ، وتنفيذ اوامرهم ومشاريعهم ، في حين ان العرب يعاملون كأنهم ليسوا من أهل البلاد ، واهل الحق ، ويتخذ بحقهم خاصة ما يضعف قوميتهم وينقص تجارتهم ويبيد حقهم في الحياة .

فما كان من السلطة الانكليزية المحتلة ، الا أن صبت عليهم النار لتشتيت ثملهم ، وقمع تظاهرهم ، فوقعت القتلى والجرحى ، وتناثرت اشلاءهم ، وسالت دماءهم ، واهتز العالم العربي للكارثة ، واغلقت المدن السورية بأجمعها تضامناً مع القدس وفلسطين ، واحتجاجاً على مظالم انكلترا ، وقتلها الابرياء ، وارسلت البرقيات لهذه الغاية .

وفي دمشق ، وقعت المعركة بين قوى الامن والمتظاهرين المسالمين ، وجرح عدد وفير ، وقبض على السيد زكي الخطيب وعلى بعض الشبان المتحمسين ، وسيقوا جميعاً الى المحاكم الاجنبية ، التي من شأنها اتباع اوامر المفوض السامي فحكمت عليهم بالسجن وفقاً لقانون قمع الجرائم .

على ان التظاهر لم يكن اعلاناً عن نغمة الشعب على فرنسا ، ولا على الحكومة المحلية ، فهذا له شأن آخر ، ولكن المسيو ده مارتيل ، اراد ان يعطي الوطنيين درساً قاسياً حسب ظنه وزعمه ، فأمر حالاً باجراء التحقيق ، واصدر بلاغاً بهذا الشأن مملأه غطرسة و عنفصة . وهذا نصه :

o — بيان السلطة عن حادث « باب توما »

« حصل نهار امس في دمشق ، انه بعد صلاة الجمعة في المسجد الاموي ، خرج فريق من المتظاهرين مدفوعين بتأثير ما سمعوه من الخطب ، وذهبوا الى مخفر باب توما ، حيث لم يكن موجوداً سوى نفرين من الشرطة ، واثنين من الحراس ، وهناك هاجموا المخفر بطلقات نارية ، وبرشق الاشجار ، فاضطر هؤلاء الاربعة الموظفون المحافظون على ذلك المخفر ، ان يستعملوا اسلحتهم ليحولوا دون

استيلاء المتظاهرين على الذخيرة الموجودة فيه ، وقد جرح اربعة من المتظاهرين واحدم توفي في المستشفى من جراء جراحه ، كما ان احد الحراس جرح بضربة ...

ان مهاجمة الخافر ، لا تعد من الجرائم التي تغطيها اعدار مظاهره تقام لاطهار التضامن بمناسبة حوادث وقعت خارج البلاد ، انها تعد من قبيل التحدي للسلطة ، ولا يمكن السكوت عنها ، وعليه فان المسؤولية في هذه الدماء التي سفكت ، والتي كانت نتيجتها منتظرة ، تقع في الدرجة الاولى على الذين يمولون هذه المظاهرات ، لاغراض سياسية ، ليستفزوا شعور الشعب وتأثره ..

ان هؤلاء المسبيين الحقيقيين لهذه الحوادث المؤلمة ، ستناهم العدالة في كل حادث كهذا الحادث ، وان مرا كزهم الشخصية مها كانت عالية لا تنجيهم من وصول عقوبات القانون اليهم .

سردنا البيان ، لانه نموذج من فهم السلطة للوقائع وتعليقها ، وتهديدها ، وصورة مصفرة للتأويلات المضللة التي تنشرها سترأ لخازيها ، وتبريراً لأعمال عمالها الذين لا يفهمون معنى التظاهرات ، ولا أي شيء تقام ، ولا يريدون ان يتمتع الناس بحرياتهم فيعبرون عن شعورهم القومي ، وما يخالج قلوبهم ، من عواطف وآلام .

والحقيقة ، ان الحكومة المحلية ، خافت من التظاهرة ان تنقلب عليها ، فأوعزت الى السلطة الفرنسية بضرورة قمعها ، وهذه وافقت ، واتفق الاثنان وامروا شرطتهم وعسا كرم بتوقيف المتظاهرين ، وتفريقهم وردم بالسلاح ، فما كان منهم الا ان شهبوا سيوفهم ، وصوبوا بنادقهم ومسدساتهم ، الى قلوب الشباب ، وبدأوا بالضرب والسك واطلاق الرصاص ، فسقطت الجرحى ، وقتل شهيداً ، وكانوا هم الجناة وهم المسؤولون .

ولو كان الامر خلاف ما ذكر ، لظهر بين المتظاهرين من يحمل السلاح ولقتل من الشرطة أو الجند واحداً جرح آخر . ولكن من اصيب كان من الشعب ،

وقوله ان المتظاهرين كانوا يريدون الاستيلاء على الذخيرة والسلاح الموجود في الخفر ، فتضليل وبهتان . ومتى كانت الخافر داخل البلد تحوي الذخائر والسلاح ؛ إذن العميد قد ضلل ولم يحسن التأويل ، والمعلومات التي تلقاها من الحكومة كانت كاذبة . ولذا اسرع ، وأمر بتوقيف النائب السيد زكي الخطيب قبل التحقيق ، وساقه الى المحاكمة بدون ذنب ، ولكن الحاميين ، لم يرق لهم ان يروا أحد زملائهم يوقف اعتباطاً . ويروا القانون والشعب مهاناً ، فأضربوا في اليوم الثاني عن العمل ، ورفعوا الاحتجاج الآتي ، وهو آية في الجرأة والانتصار للحق والكرامة ، والدفاع عن القانون :

٦ — بيان الحاميين في دمشق ، واحتجاجهم على توقيف النائب السيد زكي الخطيب ،

والأمير احمد الشهابي في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

قال الحامون :

« نحن محامي دمشق ، بمناسبة ايقاف زميلين من زملائنا ، هما : النائب السيد زكي الخطيب والحامي الأمير احمد الشهابي ، بزعم اشتراكهم في مظاهرات يوم الجمعة في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٣٣ ، وبمناسبة البلاغ المذاع من قبل نظامكم بتاريخ ؛ منه المتضمن الشيء الكثير من التهديد وعبارات الارهاب . يتشرف بأن نرفع الى نظامكم احتجاجنا هذا ، على معاملة العنف ، التي يراد بها تدشين عهد نظامكم في هذه البلاد .

انا نأسف بادىء الرأي ان ثبت في احتجاجنا هذا ، اموراً مخالفة للوقائع المسرودة في بلاغ نظامكم ، والتي ابلغكم إياها عمالكم في دمشق .

لم يهاجم المتظاهرون الخفر بالرصاص ، ولكن رجال الخفر هم الذين هاجموا المتظاهرين واضطروهم لرشق الخفر بالحجارة ، دفاعاً عن النفس ، عندما اضطروهم وابلاً من النار فتفرق الناس . ولقد كان في الخفر مفوض وشرطيان وحارس ، لا شرطيان وحارسان كما ورد في البلاغ ، وهؤلاء القوام الامناء على ارواح الشعب ، أعمالوا في ظهور المتظاهرين رصاصهم ، الأمر الذي تفتته التقارير الطبية ، ومن اصيب في ظهره لا يسمى مهاجماً ، ولكنه يسمى مهاجماً من قبل قاتليه .

ولقد خطب زملاؤنا في الناس ، داعينهم الى السكينة والانصراف ، بعد ان شكروهم على تضامنهم مع اخوانهم عرب فلسطين ، ففرق المتظاهرون في ساحة الشهداء . وكان نخطبهم أحسن الاثر .

وليس من الانصاف ان ينسب اليهم التحريض على القتل ، وان يعاقبوا جزاء الاحسان الى الامن والسكينة . وليس من العدل أن يحمّلوا مسؤولية ما وقع خارج قدرتهم ، ولا أن يقال انهم ارادوا تحويل المظاهرة الى غرض سياسي ، وانهم الفاعلون المباشرون للحوادث المؤسفة ، وانهم لذلك يجب أن يعاقبوا بأشد العقوبات .

ان بلاغاً مثل هذا يعين درجة مسؤولية افراد لم يحاكموا بعد ، هو تحد للقضاء الذي يفرض انكم تريدونه مستقلاً ، وغير خاف على غفامتكم ، ان الهامين في البلاد المتقدمة ، ومنها بلادكم ، لا يعاملون معاملة المجرمين ، ولا يزجون في السجون لمجرد تهم ما زالت مجردة .

وغير خاف على غفامتكم ايضاً ، ان الدافع لوقوع هذه المظاهرة ، لم يكن دافع اجرام عادي ، ولكنه عمل قومي سياسي ، ونتيجة ارهاق عرب فلسطين ارهاقاً هو فوق طاقة البشر .

ان المجرمين السياسيين في كل البلاد المتقدمة ، ومنها بلادكم ، لا يعاملون معاملة المجرمين ، فيساقون مخفورين الى احط السجون ، ولكن تصرفات السلطة التي ترأسونها كانت مخالفة لجميع ذلك ، فضلاً عن ان زملاءنا يساقون للقضاء عملاً بقرار « قمع الجرائم » . ذلك القرار الذي يبع صوت البلاد في الاحتجاج عليه ، والذي نخجل بصفتنا محامين من وجوده ، في مجموعة القرارات التي اصدرتها السلطة الفرنسية ، لمخالفته أبسط قواعد الحرية الشخصية وحرية القول والاجتماع .

ان جميع هذه الظروف تدفنا الى اعلان اسفنا ، على المعاملة السيئة التي يتعامل بها زملاؤنا ، والتي نعتبرها مخلة بجمرة المحاماة المحسوبة فرعاً من القضاء .

وانا بانتظار أمر نظامكم في انهاء هذا التحدي لمهنتنا في شخص زميلينا .
وتفضلوا بقبول خالص احتراماتنا .

٧ - اغلاق دمشق واجتماع المجلس النيابي

وعلى اثر حادث « باب توما » وسجن المحامين المذكورين ، اغلقت دمشق
وتجمع الناس في محلاتهم ، وأخذ الاحرار يخطبون ويدينون حراجة الموقف .
وكان موعد اجتماع المجلس النيابي يوم الاحد لتجديد هيئة المكتب وانتخاب الرئيس ،
فازداد الحاس ، وباتت البلدة على أشد ما يكون الهياج .

ولما اصبح الصباح ، كان الجنود السنغاليون « كالعادة في كل دورة نيابية » ،
يحتلون الساحات العامة والطرق المؤدية الى المجلس النيابي . وقد نصبوا الرشاشات
فوق اسطحة المنارل المقابلة له ، وامام دار البلدية ، ووضعوا اربعة منها في
حديقة ساحة الشهداء ، ووجهوا افواها نحو منافذ الساحة ، ورابطت مفرزات
الحيلة الصباحية وراء دار البرلمان ، وفي بعض الحوادث العامة البعيدة ، مخفية
عن الانظار ، استدداً للطوارئ . وقامت رجال الشرطة بخوذاتهم الفولاذية في
جميع الطرق والمسالك ، وكانوا ينعون السير في بعض الشوارع ، حتى لا يصلوا
الى دار البرلمان ، وانتشر رجال الامن والتحري بكثرة بين المحتشمين والمتفرجين
يتحرون الجيوب والملابس ، خوفاً من ان يكون القادمون الى المجلس يحملون
سلاحاً .

ولما تكامل عدد النواب ، افتتحت الجلسة ، وجرت الانتخابات بحضور
النواب الوطنيين ، فكانت النتيجة انتخاب من كانوا سابقاً ، واستنكف الوطنيون
عن التصويت ، لانهم لم يأتوا لهذه الغاية ، ثم وقف الاستاذ فائز الخوري وتساءل
عن سبب الاستنكاف ، ثم أجاب :

« ان القاتون يسمح لي بان أبين الاسباب التي منعتني عن التصويت ، وهو طلب
قانوني تقدمت به شفاف منه معالي الوزير شاكر نعمت بك ! واظنكم كلكم تريدون
ان تعرفوا الاسباب التي حدثت بي الى الامتناع ، فلماذا يرفضون ؟ ولماذا يخافون ؟

الشعباني « متمتماً » - مش مسألة خوف ياسيدي ..

الخوري - نحن ايها الاخوان لم نشترك في التصويت لاسباب توافقون على
انها مهمة وخطيرة .

انكم لم تأتوا الى هذا المجلس ، ولم يتألف هذا المجلس ، الا لغاية سامية
نبيلة . قلت في الجلسة الاولى من جلسات هذا المجلس ، اننا لم نجتمع هنا
لانتخاب رئيس وتقرير معاشات وقبض رواتب ، بل اجتمعنا هنا لما هو اسمى
وأجل . وقلت اننا نثق بفرنسا ونأمل ان توصلنا الى غاياتنا ، وليت المفوض
الساحي هنا بيننا يسمع هذه البيانات . وليعلم اننا نحن الوطنيين لا نريد بهذه
البلاد إلا خيراً ، ولا نريد من فرنسا ان تنازل عن حقوق زعمها .

نريد ان تكون المعاهدة ضامنة لحقوق الطرفين ، محددة لواجباتها وصلاحياتها ،
لا نحارب أحداً ولا نريد بأحد شراً ، وفرنسا تقول انها لا تريد بالبلاد شراً ،
فعلام تحجم عن التصريح ؟ وعلام الابهام والابهام والمفوض ؟

امتنعنا عن التصويت لأن غايتنا البحث في المعاهدة في جو ملؤه الصراحة ،
ولاننا نعتقد أن هذه الحكومة المتهمة ، وهذه الوزارة ، وهذه الهياكل كلها
هي كالهباء المنثور تحت ظل المادة « ١١٦ » ، ولأن قراراتها واعمالها تهازل وتبطل
بشحنة قلم من سعادة المندوب القاعد هنا بينكم .

فلو كانت الحكومة شيئاً مذكوراً ، فلماذا يقعد هنا ممثل فرنسا ؟ ان
جلوسه بينكم سيف مسلط على رؤوسكم ، يبطل كل اعمالكم . ومن الواجب ان
يجلس في مقصورة المتفرجين لا على مقاعد النيابة .

ايها الاخوان :

كلنا مسؤولون عن هذا الموقف الخطير ، وليس بيننا من يتمسك بالقضية
اكثر من الآخر لأن المصلحة مشتركة .

ما قيمة الحكومة اذا كانت قراراتها تبطل بارادة واحد فرد؟ ما قيمة هذه الوزارة؟ وكم من مرة اصدرنا قوانين واورمنا مقررات لم يكن لها من اثر؟ ولماذا؟ - لان المادة ١١٦ موجودة، ولانها تشل حركتنا.

نحن الآن في موقف صريح نريد أن نعين موقفنا، ونحدد علاقتنا مع فرنسا، بماهدة تحالف تبين حقوقنا وواجباتنا، وكل عمل يعمل لا قيمة له اذا لم يقترن بمواقفة ممثلي البلاد.

لم نشترك بالتصويت للاسباب التي ذكرتها، ونحن نعتقد أن كل رجل يعيش في هذه البلاد، وله فيها أولاد وذراري وأحفاد، مسؤول امام ضميره وشرفه وأولاده واحفاده. ويا ليت الموقف يسمح لنا، لنسمع بيانات عن هذه المعاهدة، والسلام.

وبعدها تليت البرقيات الواردة من جميع انحاء سوريا، وكلها تحتج على المجلس، واعماله، وانتخاباته المزورة، وعلى الوزارة واعمالها المضرة بكيان البلاد وحقوقها ومصالحها. واقترح النائب الوطني الدكتور توفيق الشيشكلي، تقديم نسخة عن هذه البرقيات الى اعضاء الحكومة، لتعلم أن مقاعدها ستحطم، وأن هياكلها ستهدم، اذا فرطت بأدنى جزء من حقوق البلاد.

وتكلم غيره من النواب الوطنيين، وكلهم يحدرون الحكومة من الخيانة، ويطالبونها بتحقيق الوعود والاماني القومية.

وفي الاخير، أعلن الرئيس انتهاء الجلسة، على أن تمقد يوم الثلاثاء المقبل وهو اليوم المد لترح المعاهدة.

٨ - البرقيات الواردة الى المجلس النيابي

نذكر قسماً من البرقيات الكثيرة التي وردت الى المجلس النيابي، كأدلة لما كان يشعر به الشعب نحو هذا المجلس والحكومة القائمة:

١ - برقية من الشهباء :

« تلك المدينة التي أضربت ثلاثة أيام احتجاجاً على افتتاح المجلس ، وكانت تضرب وتعلق المرافق والدكاكين والمتاجر ، عند كل مرة يباشر المجلس دورته . »

وهي تقول : « البلد مضربة احتجاجاً على افتتاح المجلس . السوريون ضحوا بدمائهم ، تحملوا ظلم الأربع عشرة سنة ليحققوا استقلالهم ووحدتهم ، مفاجأة العميد ده مار تيل لهم بمعاودة تجيز بقاء الاوضاع الشاذة ، وثبت هدم حقوق البلاد ، تنافي تصريحاته التي اعلنها بمراعاة حقوق السوريين ، والممسل بالحق والمنطق . زيد ان يدشن عهده بالصراحة والحرية والانصاف ، ارغام وزراء مأجورين ، ومجلس مزيف ، على عقد معاهدة تملها اقوة ، ازدراء بالضحايا وحق الشعب . لا نتصيد بحلول فيها هدم كيان الوطن ، ومخالفة لميثاقنا ، الامة الراضية بالموت في سبيل استقلالها ، تأبى الحياة ذليلة مقيدة . »

٢ - برقية من حمص جاء فيها :

« حمص المغلقة احتجاجاً على معاهدة لا تحقق امانى الامة بالوحدة والاستقلال ، تعتبر المناقشة فيها خيانة ، احذروا التاريخ . »

٣ - برقية من طرابلس الشام تقول :

« نحن نربأ بأي شخص كان ان يوقع على امضاء معاهدة لا تحقق الوحدة الشاملة والسيادة . تؤيد بيان الكتلة الوطنية ونوابها الابرار ، نتمنى على كل ذي شرف ومروءة من النواب ، ان ينضم الى صفوفهم ليرفعوا رأس البلاد عالياً . نحتج بشدة على مفاجئة البلاد بمعاودة لا تتفق مع امانى الامة . »

٤ - برقية من دمشق وقد اغلقت مثل شقيقتها الشهباء ، وقعها الشباب الوطني ، يقولون فيها :

« الشباب الوطني يؤيد الوطنيين ويؤازرهم في رفض كل معاهدة لا تحقق امانى البلاد ، ويربأ بكل من في قلبه ذرة من الايمان الوطني ان يضع الغل في عنق امته ، فيبقي سبة الاجيال ، وعاراً لا يمحي ، شلت يد تسجل الخيانة ، وعاش المخلصون . »

٥ - برقية من نساء دمشق ينادين :

« يا نواب الامة ، يا شعب سوريا المجاهد ، يا ايها الوزراء ، اليوم يومكم المشهود ، وعلى هذه الساعة ، يتوقف مستقبل بلادكم ، التي طالما اريقت في سبيلها دماء طاهرة زكية ، والتي تكاد تقضي عليها مطاعم بعض النعميين ، بلادكم التي كانت مبعث الشمم والاباء ، والتي ستغدو بعد امضاء معاهدة لا تتضمن وحدة البلاد وسيادتها القومية ، موطن الذل والاستعباد .

فنحن نساء دمشق ، نستحلفكم بالله الشاهد على كل ما تفعلونه في السر والجر ، نستحلفكم بضمايركم وبشرفكم واولادكم ، وبكل عزيز عليكم . وقد قال الله عز وجل : « لن نأكلوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » . نستحلفكم بوطنيتكم لا تدعوا الخصم يشتت شملكم ، وانتم ابناؤ وطن واحد . نستحلفكم بالأا تقيديوا بلادنا المحبونة التي نقتديها بأرواحنا وقلذات اكبادنا بقيود العبودية ، وان لا تقدموها قرباناً بأيديكم ، وكونوا قدوة صالحة للشعب ، واقتدوا بنائب الاقليات ووزيرها معالي سليم بك جنبرت ، الذي تشكره جميع سيدات دمشق بلساننا ، وتحفظ له موقفه المشرف ، الذي سيسجله له التاريخ بمداد الفخر الى الابد .

أيها الوزراء وأيها النواب ، برهنوا للامة ، انكم لا تبالون بالمناصب الزائفة تجاه مستقبل امتكم ، برهنوا لها انكم تضحون بكل رخيص وغال في سبيل بلادكم ، برهنوا لها انكم اعظم واكبر من ان تبيعوا ضمائركم لقاء المناصب والرتب .

كونوا عند حسن ظن الامة بأجمعها ، نساءً ورجالاً ، شيوخاً واولاداً ، فلا توقموا صك معاهدة لا تضمن وحدة البلاد واستقلالها وسيادتها ، والعفو العام عن ابنائها الاحرار المبعدين ، وسيأتي يوم يتجلى فيه موقف كل امري بما صنعت يده من خير وشر ، ويجزى الحر بعمله ، فتقدره الامة حق قدره ، ويرضي الله تعالى ووطنه وامته ، والجانن سيجزى بما جنت يده ، فتنبذه الامة وتكون له ألد عدو ، كيف لا وهو بعمله هذا ، يفضب الله ورسوله والامة بأسرها ، ويحط من قدر امته الى أسفل السافلين .

« لجنة سيدات دمشق »

وهنا يزيد أن تشير الى الاستعدادات الحربية التي نظمها الفرنسيون في البلاد ،
ليتموا السكان من المظاهرات وابداء شعورهم ، ورفع احتجاجاتهم . ولكن قبل
البحث عما جرى في الفترة التي تقدمت يوم الثلاثاء ، وهو اليوم الموعود لافتتاح
المجلس وعرض المعاهدة ، نحيط القارئ علماً بأن وزير النافعة السيد سليم جنبرت
كان قد استقال من الوزارة قبل الجلسة الاولى بسبعة أيام ، أي في ١٥ تشرين
الثاني سنة ١٩٣٣ .

وسببه أن العميد لم يشأ اطلاع الرأي العام على نصوص المعاهدة التي ازمع
عرضها على المجلس ، ولم ير من مصلحته أن يطلع عليها المقرين اليه ، بل شاء
التكتم وسار في عمله ، واخيراً عندما اطلع وزير المالية ، ووزير النافعة ورئيس
الجمهورية ورئيس الوزراء ، ورئيس المجلس النيابي ، دون سواهم على محتوياتها عندما
استقدمهم الى بيروت ، وقال لهم :

« هذه هي المعاهدة ، فلما قبولها واما رفضها »

سكت الجميع ، وقال وزير المالية السيد الشعباني : انا موافقون ، وانا
اتعهد بتصديقها .

عندها رأى سليم جنبرت ، أن لا مناص من الاستقالة ، فلما انصرفوا
عنه رجع الى المفوضية ، وقال للعميد : « انكم تعلمون اني من اصدقاء فرنسا
واحباها كما أحب بلادي ، ولذا أقول لكم الصدق ، واحذركم من الخطأ ، ان
الشعباني وجماعته لا يقولون الصدق ، ولا يهمهم غير منافعهم . فالمعاهدة كما هي
لا يمكن قبولها ، وانا أول من يرفضها ، ثم استقال .

واهتمت المفوضية وسارع المندوب المسيو « فيبر » والسكرتير العام اليه ،
وقابلوه ورجوا منه أن يسترد استعفائه ، ثم هددوه ، فأبى . وخاف تألب الرأي
العام عليه ، واستنخار المولى ، وبقي مصرأ . وبذلك استطاع ان يكشف سر
المعاهدة ، ويقول للناس : « احذروا ، فالمعاهدة خلاف ما يدعون ، لا تحوي السيادة
ولا الوحدة ولا تضمن مصلحة البلاد » .

ولما شاعت استقالته ، تهبج الرأي العام ، وادرك الناس الخطر ، وراحوا يسألون الوزراء عن محتويات المعاهدة ، فكانوا لا يحييونهم الا بعبارات ملفقة ، لا تظهر الحقيقة ، ويسألونهم : هل صدقتم المعاهدة ؟ فيحيونهم لا ! وفي أنفسهم ما الله به عليم !!!

وسألوا رئيس الجمهورية السيد محمد علي العابد فقال :

« انه لا يمكن ان يوقع معاهدة لا تكون حرة ، وخيراً من معاهدة العراق » . ثم أضاف الى قوله : « انا لم اتحمل اعباء الرئاسة ، في سبيل المال والجاه ، بل في سبيل خدمة الامة » . وأكد بأنه اذا لم يتمكن من خدمة بلاده فهو على اتم استعداد للاستقالة .

وسألوا رئيس الوزارة حقي العظم عن موقفه ، فأجاب :

« انه يعتقد بسياسة خذ وطالب . ولكن على كل حال لا يقبل بمعاهدة لا تحقق ثمانين في المائة من امان البلاد » .

ولما سألوه كم تساوي « الوحدة » من المائة ، سكت ولم يجب !!!

وسألوا وزير العدلية الشيخ سليمان الجوخه دار ، فأجابهم :

« انهم لو قطعوا يده ، لا يمكنه تصديق المعاهدة بلا وحدة » ولكنهم لم يكونوا صادقين في اقوالهم ، لانهم وقعوا المعاهدة قبل ثلاثة ايام ، وشاع تصديقهم لها . وقال المسيو « لافاستر » لوفد حلب :

« ان المنطقتين اللتين يطالب الوطنيون بضمها الى سوريا يعني جبل الدروز واللاذقية ، قد اوجدناها لاعتبارات تتعلق بالامن العام ، والاخرى لتأخرها . ولكن الوضع لن يدوم طويلاً » . ومعناه بصريح العبارة ، ان المعاهدة لا تتضمن الوحدة السورية بكامل اجزائها .

وكانت الفترة ، من يوم الجمعة الى يوم الثلاثاء ايام حرب وكفاح ، فالعميد اعلن المعاهدة ، وانصرف الوزراء ورجال السلطة للدعاية لها ، ونشر المقالات

تجبيذاً لمحتوياتها ، وأقاموا الحفلات والولائم لاسترضاء الانصار ، والموايلين من النواب ليكونوا بجانبها .

وكان يتولى كل منهم من يشق به ، وله دالة عليه ، أو قادر على تهديده وتخوفه ، لأن الفرنسيين يعالجون انصارهم لحل قضاياهم ، بطريقتين : إما بالرشوة وقضاء مصالحهم الخاصة مما كانت . واما بالتهديد وتعطيل تلك المصالح والفس عليهم . وكانوا يبشون في وجوههم ويكرومونهم ، ومن اكرامهم ، ان نفقات النازلين في الفنادق كانت على حساب السلطة الفرنسية . واهتم العميد اكثر من الجميع ، ومعه مندوب دمشق ومندوب حلب ووزير المالية .

واما رجال الكتلة الوطنية ، فقد انصرفوا لنشر البيانات ، ومواجهة النواب واقناعهم بضرورة المعاهدة ، وتحذيرهم من تصديقها لانها مجحفة ، ولا تضمن الوحدة ولا السيادة ، وانصرف معهم الناس ، لعقد الاجتماعات . والمداولة بأمر المعاهدة ، واثارة الرأي العام لمقاومتها .

وتألفت وفود من الشبان المتحمسين ، ومن النساء المندفات ، وذهبوا يطوفون على الزعماء والنواب ، ويبينون لهم رأي الامة ، واجماع الشعب على رفض المعاهدة ، ويستحلفونهم بالدين والشرف والوطن ان لا يفجعوم بها ، ولا ينكثوا عهدهم بقبولها . ويذكرونهم بالدماء والضحايا والآلام والمصائب ، ويحذرونهم من الاعيب الفرنسيين وحيل موظفيهم وخبث دعايتهم .

وكان الزعيم ابراهيم هنانو قد حضر الى حلب ، واستقر يجتهد مع السيد هاشم الاتاسي لجمع الكلمة ، وادارة الحركة ، وبث الحماسة في قلوب العاملين ، ولم تقتصر الحركة على دمشق فحسب ، بل كانت كل المدن السورية في قلق وهياج ، والناس ينتظرون ما سيفعله النواب يوم الاجتماع .

وقبل ظهر الاثنين اجتمع نواب الكتلة الوطنية ، والزعماء ابراهيم هنانو وهاشم الاتاسي ، والوفود التي اتت من الجهات والمدن وبخاصة حلب ، وانضم اليهم وجوه دمشق واعيانها وتجارها وشبابها الوطني ، في حفلة اقيمت لهذه الغاية فوقف ابراهيم هنانو ، وقال :

« لم تعد القضية ايها السادة قضية نواب ، بل اصبحت قضية كل فرد من افراد هذه الامة .

وقد اراد المفوض السامي في بيانه الذي اذاعه امس ، ان يستفتي الامة السورية ، ليعرف موقفها من هذه المعاهدة ، لذلك رجوت اخواني عقد هذا الاجتماع الشعبي الكبير لتقولوا فيه كلمتكم الاخيرة بشأن المعاهدة التي يستفتونكم عنها ، وكم انا مسرور من هذا الاجتماع الذي اسرعت اليه ، مقدرين خطورة الساعة التي نحن فيها .

لو كان في الوقت متسع لرحفت جميع المدن السورية في هذه الساعة الي دمشق ، ولجأت اليها مئات الالوف لتشارك معكم في هذا الاجتماع . ولكن الوقت ضيق جداً كما تعلمون ، وانتم الفئة المختارة من ابناء هذه المدينة ، مع الوفود الموجودة في هذا الاجتماع ، والتي تمثل جميع المدن السورية ، يمكنكم الاعراب عن جميع اماني الامة وآمالها ، وتعيين موقفها من المعاهدة التي نشرت امس .

وانا لا أقول لكم الآن شيئاً في هذه المعاهدة ، بل اترك الكلام لرجال القانون والحاماة ، وهم كثيرون في هذا الاجتماع ، ادع الكلام الي هؤلاء وحدهم ، ليحدثوكم عن هذه المعاهدة من الوجهة الشرعية ، وايشروحوها لكم تشریحاً دقيقاً ، وبعد ان يتكلموا ويفهموكم حقيقتها ، اسمع كلمتكم التي لا بد ان توضع في بيان يعلن على الامة لتعرف موقفها ، وعلى كل حال ، فالامة بانتظار هذه الكلمة ، وهي مستعدة ان تماشيك في الطريق التي تعينونها .

وبعد ان ختم معالي الزعيم هنانو كلمته ، تكلم الاستاذ السيد عبد الرزاق الدندشي مشرحاً نصوص المعاهدة وموادها وانها لا تحقق اماني الامة .

وتكلم النواب الوطنيون ، ثم قر رأي الجميع على تأليف لجنة قانونية لدرس المعاهدة ، واصدار بيان يعلن للناس ، فتألفت اللجنة . وفي الساعة التاسعة صباحاً اصدرت البيان الآتي ، بتوقيع الوجوه والاعيان والتجار والاطباء والحامين ، والمنتخبين اثنويين وسائر اصناف الشعب ، وهذا نصه :

نص البيان

الى الشعب الكريم .

بمناسبة نشر المفوض السامي الفرنسي مشروع المعاهدة على الامة ، ليرى الشعب فيها رأيه ، فقد اجتمع ممثلو جميع طبقاته ، في اجتماع كبير ضم نخبة المفكرين والملاكين ، والتجار والمزارعين ، والاطباء والمحامين ، والصيدلة والشباب المتعلم ، ودرسوا الموقف الحاضر ، وقرروا ان ينشروا في الناس البيان التالي :

لقد درس المجتمعون بنود المعاهدة مع ملاحظتها ، الذي يحاول الافرنسيون فرضها على البلاد ، ويثبتوا ما تضمنه من قيود ، عطلت كل حريات الامة ، وقضت على سيادتها ، وجعلت تجزئتها امراً مشروعاً ، واقد رجيع المجتمعون الى البلاغ الذي قدم المفوض الفرنسي المعاهدة بموجبه ، فتبين لهم من جميع ذلك ما يلي :

أولاً - اراد الافرنسيون مفاجئة البلاد مفاجئة ، ظناً منهم ان الامة لا تستطيع في هذه الحالة المقاومة .

ثانياً - ذكر البلاغ ما يشير الى ان سياسة المعاهدة هذه ، كان بالامكان تطبيقها منذ عام ١٩١٩ ، وان نصوص هذه المعاهدة كان في النية وضعها وربط البلاد بوثاقها منذ عهد ده جفنييل ، وانها مثبتة على ذات الاسس التي عرضت على الحكومة السابقة . من هذا يتضح ان الفرنسيين ما غيروا ولا بدلوا من طرائقهم ونواياهم في هذه البلاد منذ ان دخلوها محتلين .

ثالثاً - ان المفوض السامي يهدد في بلاغه ، بان رفض المعاهدة ، دليل على ان سوريا ليست اهلاً لتثبيت وضعها الدولي بطريق المعاهدة ، ذلك بمد ان اعترف في الفقرة الاولى من حيثيات المعاهدة ، انها تقدمت الى الدرجة التي تخولها رفع الانتداب عنها ، ويقصد من هذا التهديد ، بان يرجع بالمعاهدة من حيث اتت .

رابعاً - ان هذه المعاهدة خالية من كل معاني السيادة ، وهي تقر وتجزئ
تدخل الافرنسيين بالصغيرة والكبيرة ، من شؤون البلاد الداخلية الادارية والمالية
والقضائية والعسكرية ، وحتى التعليمية وتحرمها من سيادتها الخارجية .
خامساً - انها تقر التجزئة واضحاً صريحاً ، وتطلب الى البلاد المصادقة
على ذلك .

سادساً - انها تفرغ الصلاحيات التي اخذها الافرنسيون لانفسهم من
حقوق البلاد ، بصورة عهد يغل عنقها الى مدى لا يعلم منتهاه ، ويحملها عدا
ذلك نفقات هذا الاستعمار .

فما تقدم يتضح لكل بصير ، ان الافرنسيين لم يكتفوا بما اخذوه من
حقوق البلاد ، بل انهم يريدون فوق ذلك ، ان تقبل البلاد به عن رضى ،
وان تسجل قبولها بصك يربط البلاد الى سنين طويلة ، يجرون خلالها على مثل
ما جرىوا عليه حتى الآن ، ليس بحكم القوة كما كان ، بل بحكم العقد بحكم
المعاهدة والرضا .

ان الذي يريد المجتمعون ان يعلنوه ، هو ان ابناء هذه الامة لم يتخلوا
عنها في مثل هذه الساعة ، وليس هناك من يقر الافرنسيين على ما يريدون
ازاله بنا .

الامة سواء منها النواب ، وسواء منها الافراد ، الصغير منهم والكبير ،
مدعوون لاطهار ارادتهم ، برفض هذه المعاهدة والقيام بالواجب الاقدس والسلام .

١١ - ما جرى يوم الثلاثاء قبل جلسة المجلس وبعدها في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

وقامت تظاهرة من سيدات دمشق ، فسارت الى رئيس الجمهورية ، والى الوزراء
معلنة احتجاجها على توقيع المعاهدة ، واستمرت الوفود تدور على النواب واحداً
واحداً ، وتستطلع رأيهم وتأخذ عليهم العهود ، واضربت البلاد عن بكرة ابها ،
واغلقت المدارس ، ونزل الجيش فاحتل الساحات ، ووزعت القوى من المسكر

ورجال الامن على الطرق والساحات، كأنهم في تهيئة لمركة حربية، خوفاً من التظاهرات، واختلال الامن. وكان لهذه التدابير وقع عظيم في القلوب، جعلها تتحد على مقاومة ما تريده القوة.

وفي ليلة الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ هيا النواب الوطنيون قرار الرفض، ودعوا اليه النواب فرداً فرداً لتوقيعه، فوقمه حتى منتصف الليل ٤٤ نائباً، ولم يشأ ان يوقمه مصطفى شاهين نائب جرابلس خوفاً من الفرنسيين.

وفي الليل، ذهب الموماً اليه الى دار وزير المالية الشعباني، واعلمه الكيفية فزال عقله وضاع رشده، وحر في امره، واسرع الى الهاتف فأعلم المفوضية الفرنسية بالأمر، فهلت وشعرت بوخامة الماقبة وخيبة الامل، وطلبت رئيس المجلس السيد صبحي بركات وأمرته ان يعلن تأجيل المجلس، فأجابها انه لا يستطيع، وان التأجيل يجب ان يكون بقرار المجلس، وهو سيفعل، وينفذ الأمر.

ولكن المفوضية احتاطت للأمر، ووضعت قراراً بالتأجيل لاربعة ايام، واعطته الى المسيو « فير » مندوبها ليعرضه عند النزوم، يوم عرض المعاهدة.

وفي يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ صباحاً، كانت حركة اضراب المدن السورية عامة وأشد مما كانت عليه، وزادت قوى الجيش تأهباً، ومنعت الشرطة والدرك المارين من التجمر، والذهاب والاياب، ونصبت الرشاشات كما في السابق، ووضعت الاستحكامات والمساكر حول بناية المجلس، وكان اخواننا الوطنيون، اعدوا العدة، غششوا الشباب والرجال والنساء في البيوت المظلة على ساحة « البرلمان » واعطوهم التعليمات بالصياح والولولة، قبيل المذاكرات وفي اثنائها بلا انقطاع.

وفي الساعة الثامنة والنصف، دخل قاعة المجلس مندوب المفوض السامي المسيو فير، وأخذ يصافح النواب، ويبدي لهم البشاشة بوجه كوجه السمسار. وفي الساعة التاسعة قرع الجرس، وفتحت الجلسة، وتلا مسكر تير المجلس وقائع الضبط

الماضي . ثم اخذ يتلو البرقيات الواردة (١) من حلب ، وطرطوس ، واحياء دمشق ،

١ - برقية طرابلس الشام :

« اليوم تجتمعون فاذكروا وطنكم واثبتوا انكم ابناء البلاد حقاً ، وان
وطنيتكم صحيحة حقاً ، ان الامة لفي المرصاد ، فمن احسن فلنفسه ومن اساء
فعلينا ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ، نرفض كل معاهدة بلا وحدة
شاملة وسيادة ، لا تدعو التاريخ يسجل عليكم العار ، واعتصموا بحبل الله جميعاً
ولا تفرقوا . »

٢ - برقية من بيروت :

« سوريا بأسرها تنتظر معاهدة تجمع شتاتها وتضمن استقلالها ، وكل معاهدة
على غير هذا جنائية على الوطن . »

٣ - برقية من طرطوس :

« لا حياة للبلاد الا بوحدتها واستقلالها ، فالمعاهدة التي لا تحقق ذلك باطله
لا قيمة لها . »

٤ - برقية من منطقة العلويين :

« الله والتاريخ وامتكم في ذمتكم ، كل معاهدة لا تضمن الوحدة والمصالح
المشتركة استعباد قانوني . »

٥ - برقية من جبل عامل :

« بالوحدة الشاملة سعادة البلاد ، امنية جبل عامل تحقيقها منوط بمهادم . »

٦ - برقية من احياء دمشق :

« نحن سكان محلة الاكراد بالصالحية ، تؤيد الوطنيين ومن يؤازرهم من
النواب ، في رفض المعاهدة البتراء ، والدفاع عن حقوق البلاد ، ويبرأ من في
قلبه ذرة من الايمان ان يضع الغل في عنق امته ، فيبقى عمله هذا سبة الاجيال .
شلت ايدي كل من يقدم ، ويسجل الخيانة لهذه البلاد المقدسة . عاش اهلها ،

وجبلة، وحمص، وحماء، وسائر مدن سوريا، وفيها الكلمات القاسية الشديدة .
وبمدها التفت الشعباني وقال : « كفى المجلس تلاوة هذه البرقيات . فأجابه
السكرتير : « هيك مكتوب » فقال الرئيس : « هيك كلام ، ما لازم تقرأ » .

وعاشت الوطنية في صدورهم ، وعاش كل مخلص للقضية الوطنية ، وليجيا كل وطني
مدافع عن بلاده ، وها نحن نضم صوتنا تضامناً مع اخواننا مدافعين عن حقوق
بلادنا .

٧ - برقية من النيك :

« نطالبكم بتحقيق الوحدة ، التاريخ يسجل اعمالكم » .

٨ - برقية من سلمية :

« ليست بمعاودة اذا لم تحقق امانى البلاد » .

٩ - من الاحرار البنائين :

« ان هيئة ادارة حزب الاحرار بعد درس المعاهدة بنداً بنداً قرر الحزب
اعتبارها غير محققة لآمانى البلاد » .

١٠ - برقية من حلب بامضاء الدكتور عبد الرحمن الكيالي :

« باسم الالوف المجتمة في الجامع الاموى بحلب ، نبلغكم ان المدينة المغلقة
احتجاجاً ، رفض المعاهدة التي وقعها الحكومة الحاضرة ، معلنة رأيا الصريح
بان المعاهدة قالب جديد صاغه الاستعمار من جديد لتثبيت الانتداب المرفوض ،
لانها تبق الوطن السوري مجزءاً ، وتبقى الاستعباد تهديداً لمطالب الشعب وارهاقاً
لحياته ، الفقرة الثانية من المادة الرابعة ، الفقرات الثانية ، الثالثة ، الرابعة ، من
المادة الخامسة ، المادة السادسة ، الثامنة ، التاسعة ، العاشرة ، الحادي عشرة ،
كلها قيود وضمآن لصالح المستعمر خمساً وعشرين سنة . المفوض السامي املي
واعطى اكثر ما يمكن لدولته المسلحة ان تقيد به سوريا المجردة من كل قوة ،
الا قوة الحق والايمان بمسألة قضيتها . رفضنا الانتداب خلاصاً من برائن

فأجابه الدكتور الشيشكلي: يجب أن نطلع على رأي الأمة في المعاهدة. فداوم الاستعمار، كيف تصدقون معاهدة تجعل من الانتداب المرفوض استعماراً مصدقاً؟ ضعوا امامكم ايها النواب الله والوطن والتاريخ، وانصتوا لصوت الأمة الذي يبع يطالبكم شرفكم ووجدانكم قبل تصديقكم إياها، ان اردتم الحياة وصالح الوطن ارفضوها. دماء الشهداء وارواحهم تستصرخكم أن قبولها موت، وخزي، ولعنة، وخيانة.

١١ - برقية من حماه:

« دماء الشهداء وارواحهم تناشدكم ان لا تسجلوا على وطنكم اليأس والعبودية بتصديق معاهدة هي الاستعباد بعينه، نناشدكم الله في سرعة الخطر ان تكونوا ابناء الأمة المخلصين.»

١٢ - برقية من بيروت:

« حياتنا تتوقف على الاستقلال والوحدة لا معاهدة بدونها.»

١٣ - برقية من صيدا:

« المعاهدة المفروضة تاريخية وقيد ثقيل، احذروا التاريخ وغضب الأمة.»

١٤ - برقية من فلسطين اللجنة التنفيذية:

« اي ابناء الوطن بيضتم وجوهنا باتحادكم على مصارعة الاستعمار فيما يحاوله، سيروا الى الامام مرفوعي الرأس، فالعالم العربي كله أعين ترمقكم.»

١٥ - برقية مؤتمر شباب عامل:

« يعلن المؤتمر على رؤوس الاشهاد، بأن جبل عامل لن يتحول عن مطلبه في الوحدة والاستقلال التامين، وان كل حل لا يتضمن هذين الشرطين لا يمكن للامة ان تقبله لوحده، ولما كانت المعاهدة الاخيرة ليست إلا غلاً في عنق الشعب السوري، ولما كانت تبعد البلاد عن تحقيق وحدتها وسيادتها، فلا يسعهم إلا استنكارها وعدم الاعتراف بها.»

السكرتير على التلاوة ، وبعد ان انتهى ، قال الدكتور الشيشكلي :
« اريد ان اسأل الرئيس ، هل وردت من جهة من الجهات السورية برقية
واحدة بتأييد الوزارة في توقيعها المعاهدة ؟ »
فأجابه الرئيس : « لا والله ما شفت . وهنا علا التصفيق من النواب
واشترك معهم المستمعون . »

١٦ - برقية الناخبين الثانويين في دمشق :

« نحن الناخبين الثانويين الممثلين لارادة الامة ، التي اعربت لنا عنها بشتى
الوسائل ، نعلن لممثل فرنسا الذي طلب ان يعلم رأي الامة بالمعاهدة ، وللشعب
عامة وللنواب خاصة ، ان الامة ترفض هذه المعاهدة رفضاً باتاً ، ولا تأسف
عليها ، وانها لن ترضى في كل حال بمعاهدة تخل بسيادتها اقل اخلال ، وتجرمها
من اجزائها التي لا سيادة لها ولا حياة ولا أمل بالنهوض بدونها . »

١٧ - وردت من حلب برقيات يزيد عن العشرين ، جاء في احداها
ما يأتي :

« السوريون ضحوا بدمائهم ، تحملوا ظلم تجارب الاجنبي اربع عشرة سنة
ليحققوا استقلالهم ووحدهم ، مجابهتكم ايام بمعاهدة تميز بقاء الاوضاع الشاذة
مضاياع لحقوقهم ، لم يبق قيمة لتصريحكم بأنكم تراعون مصالح السوريين ، وتعاملون
بالحق والمنطق ، عهدكم تأييد للاستعمار ، لم تدشنوه بالصراحة والحرية والانصاف ،
ارغامكم الوزارة المأجورة ، والمجلس المسخر ، لتصديق المعاهدة ، ازدراء بحقوق
الشعب وبكرامة ضحاياه . لا تقيد بغير ميثاقنا ، فالامة التي ترضى بالموت
عزيزة ، لا ترضى بالحياة ذليلة . »

الحامي ادمون رباط ، الحامي نعيم انطاكى ، الدكتور حسن فؤاد ، الدكتور
عبد الرحمن الكيالي .

والآن انقل قصة رفض المعاهدة كما وصفها الجرائد :

المعاهدة في المجلس

الدكتور الشيشكلي - لقد نشر نخامة المفوض السامي ، بيانه المذيل بصيغة المعاهدة وعرضه على الامة والنواب سوية (١) ، فقبل البدء بالكلام اريد أن اسأل مقام الرئاسة ، هل كان نشر المعاهدة بعلم الوزارة أم لا ؟

الرئيس - لا أعلم .

ثم وجه الدكتور سؤاله الى الوزارة «

الشعباني - اجيب على هذا السؤال « بعدين » .

الشيشكلي - نشرت الصحف مشروع المعاهدة ، وقالت انه سيعرض على المجلس فلم يقرأ المشروع حتى الآن ؟

وهنا تلفت الرئيس نحو رئيس ديوان المجلس فنهض من مكانه وتوجه الى غرفته وحمل معه مشروع المعاهدة وسلمه الى السكرتير .

الشيشكلي - انهم على علم بالدماء التي سفكت في سبيل امانى البلاد ووحدها ، انهم على علم بالجهود والضحايا التي ذهبت على مذبح الوطنية في سبيل الوحدة والاستقلال .

(١) اسماعيل كتحدا ، الشيخ محمد اسحق الكيالي ، عبد الحميد الجابري ، احمد صديق المدرس ، جميل ابراهيم باشا ، طه الكيالي ، صبحي النبال ، محمد علي حريري ، محمد سباعي ، الهامي فتح الله اسيون ، احمد الرفاعي ، مصطفى شبارق ، عبد الوهاب ميسر ، مواهب حلوي .

إذا أردت أن أوم أخواني النواب على شيء ، فهو تقديمهم ثقتهم العمياء إلى هذه الوزارة التي أساءت استعمالها . ومثالي على ذلك ، أن ادعو أخواني لينظروا إلى العمل الأخير الذي أقدمت عليه هذه الوزارة بتوقيعها المعاهدة .

وكلمة أريد أن أوجهها إلى الشعب الأفريقي النبيل ، وإلى نخامة المفوض السامي ومندوبه المالي ، وهي أنني لا أعتقد أن ما نراه من الأعمال في هذه البلاد يتلاءم مع ما نعلمه من المدنية الراقية ، ومن العقلية الراجحة ، التي لنا القناعة التامة بتجلي الشعب الأفريقي النبيل بها .

أنا لا أريد أن أعتقد أن الحكومة الفرنسية ، ومن ورائها الشعب الفرنسي النبيل ، الذي ساعد على استقلال أميركا ، أنا لا أريد أن أعتقد أنه يريد سلب حريتنا واستقلالنا .

أنا لا أريد أن أعتقد أن التعصب الديني موجود في الأمة الأفريقية ، وهي التي أعلنت حرية الأديان ، ورفعت الحواجز والفروق بين مختلف طبقات الأمة الأفريقية ، أنها تريد أن تجزى بلادنا باسم الأقليات والطوائف والأديان .

أنا لا أريد أن أعتقد أن الشعب الأفريقي النبيل وحكومته الراقية ، تريد أن تزيد غناها من فقرنا ، وقوتها من ضعفنا ، ولكن عقيدتي هذه لا تكفي إذا ما قام مندوبو فرنسا ، بتأييد ما لا أريد أن أعتقد ، ليرهنوا على أنهم الأغنياء الأقوياء مدبرو الشعوب ومعلمو مبادئ الحرية .

ولكن ماذا تعمل إذا كان بعض التصرف يثبت للناس ، خلاف ما أريد أن أعتقد .

هل تريد الحكومة الفرنسية أن تعقد مع سوريا معاهدة بالقوة ؟

لا ! لا أريد أن أعتقد ، وشرفها بمنعها عن ذلك .

المعاهدة إذا لم تعقد بين القلب والقلب فمسيرها الفشل . أن معاهدة قرأناها في الصحف ، مجرد البلاد من أعز أمانها ، وهي الوحدة والسيادة ، وتوقع

من اساءوا امانة المجلس وبدلوا ما عاهدوا الله وحضراتكم عليه ، لهي معاهدة
لا قيمة لها اكثر من صحيفة مرتبطة باحد « اصحاب المعالي » .

اتي لما اخذت هذه المعاهدة وفتشت مع اخواني لاأرى الشيء الحسن فيها
ولكن ويا للاسف لم اجد الشيء الحسن . ومعاهدة هذا شأنها لا تنقم عليها ،
لانها موقعة من اوزارة الحاضرة ، بل لانها لا تأتلف مع مصالحنا نحن معشر
السوريين ، ومع مصالح فرنسا ، ولو ان المعاهدة تحقق امانى البلاد ، لا ترددنا
في تحمل مسؤولية قبولها وتصديقها . ان معاهدة هذا شأنها ، لو وقعت من
هانو والاتاسي ، سيكون مصيرها الرفض وعدم القبول ، تصفيق من اكثر
التواب .

الشعباني - « من على المنبر » :

ان هذا الدور للدور تاريخي عظيم في حياة البلاد المنكوبة طيلة الاعوام
الطويلة . ان هذا الدور يحتم على كل فرد ان يتجرد عن شخصيته ويضحى ،
هذا دور التضحية ، دور المنطق والتعقل ، لا دور التسرع والسير مع
المواظف .

هل وجدتم أي بلدة أو بقعة أو وطن أو أمة ، وصلت الى استقلالها
ووجدتها دفعة واحدة وهي منقادة الى المواظف فقط ؟

تعلمون تاريخ البلاد وتاريخ الاقوام ، وتعلمون ما كان من مراحل اجتازتها
العراق ، وتعلمون ما هو موقف مصر وموقف حكومتها تجاه الحكومة الاجنبية
فيها ، وكم مرحلة اجتازها القطر المصري وكم عهد وقع .

الوطنيون بلسان واحد - ولا عهد واحد !

الشعباني - لقد عقد العراق مع الانكليز ثلاث معاهدات ، الاولى في عام
١٩٢٢ والثانية في عام ١٩٢٦ والثالثة وهي الاخيرة في عام ١٩٣٠ . انا لا اريد
ان اقول ان معاهدتنا هذه مثل معاهدة العراق في عام ١٩٢٢ لا ؛ عندما يأتي
دور الكلام عن المعاهدة ودور البحث فيها ، ستتكلم الحكومة وتقارن بينها

وبين معاهدة العراق وفضائها عنها ، وستكون عندئذٍ كتبتكم الاخيرة التي فيها مسؤولية عظيمة .

انا لا اريد ان اقول الآن اكثر من ذلك عن المعاهدة ، وعن موقف الحكومة ، رغم الحفارات والكلام الجارح والاهانات التي وجهت الينا ، ونحن لم نفه بكلمة واحدة ، لاننا نريد ان نترك الحرية لجميع ابناء الوطن ليقولوا كلمتهم في المعاهدة ، ولو كانت هذه الاهانات موجبة الينا وجارحة ، ان الحكومة لم تعتقد انها اساءت الى امانة المجلس بعملها الوطني ، وهي تقول على ملاء من الناس : انها لم تستطع ان تحقق للبلاد اكثر من ذلك ، وليس بالامكان ابدع مما كان !

« ضحك وقهقهة من جميع نواب المجلس » .

الشعباني - تريد الحكومة ان يكون البحث في المعاهدة والدرس بروية وبوقت هادئ ، وعندئذٍ قولوا ما تشاؤون عنا وعن المعاهدة .

ان المعاهدة كتبت بلغة فصيحة ، ولكنها مقتضبة فجاءت معانها ومرامها غامضة ، لذلك نريد ان نتمعنوا النظر عند قراءتها مادة مادة وكلمة كلمة .

الحكومة تقبل الاهانات

والحكومة تقبل الاهانات الموجهة اليها لوقت آخر ، حتى يأتي دور الكلام عن المعاهدة ، وهي مستعدة للمقارنة بينها وبين معاهدة العراق ، واعطاء التفسير اللازم عنها . نحن لا نقبل ان نهم بكل ما اتهمونا به ، وتوجه الينا الاهانات .

جميل مردم - ولكنك قبلت .

المعاهدة الآن

الشعباني - بينما يجري البحث في المعاهدة .

لظفي الحفار - اليوم يوم بحث المعاهدة .

وأخذ يضرب بيده على المنصة .

مردم - اقترح ان توضع المعاهدة الآن على البحث .

الشعباني - انا لا اقول ...

وهنا علا الضجيج وتعلت اصوات النواب بطلب طرح المعاهدة الآن على البحث ، وكثر الضرب على المنصات والتصفيق .

الشعباني - يشرب ماء ليدفع غصته - انا لا اريد ان امنعكم عن بحث المعاهدة الآن أو فيما بعد ، فبحث المعاهدة يتعلق على قراركم .

فأز الخوري - الفوضى والضجيج في مثل هذا الموقف طبيعي ، نأمل ان يكون الوزير اوسع صدرأ .

الشعباني - اريد ان اجيب على سؤال الدكتور الشيشكلي بانه لم ير المعاهدة في المجلس مع ان الحكومة وقعت على معاهدة قدرها قدر ما لاصحاب المال من قدر .! لقد اسأتم النظر بالحكومة والمعاهدة ، وهنا اخذ بمدد فوائد واهمية المعاهدة ، واخيراً قال :

- ان المعاهدة افضل من معاهدة العراق .

نسخ المعاهدة

وقبل ان يتم الشعباني كلامه ، كانت نسخ المعاهدة وزعت على جميع النواب بأمر من رئيس المجلس .

جميل مردم - اطلب طرح المعاهدة على البحث .

زكي الخطيب يطلب الكلام ويتوجه الى المنبر ، وعندئذ ارتفعت الاصوات من النواب بان الوقت لا يساعد على الكلام بل يجب طرح المعاهدة على البحث فقال زكي الخطيب :

— نحن لم نشترك في المجلس الا لبحث المعاهدة، واذا كانت موافقة لاماني البلاد لا نتردد عن تحمل مسؤولية قبولها .

واقترح ان يوافق المجلس على طرح المعاهدة للبحث .

المجلس يقرر بحث المعاهدة

الرئيس - تريدون الشروع ببحث المعاهدة ؟ ارفعوا ايديكم .

فرغ اكثر النواب ايديهم بالموافقة .

الرئيس - قبلت .

الشعباني - يريد الكلام ويعترض ويطلب تطبيق النظام الداخلي .

النواب - الاكثرية قررت البحث في المعاهدة وهذا الاعتراض غير وارد .

وهنا علا الضجيج والنقاش ، وكانت اصوات جميل بك مردم بك وزكي

بك الخطيب ولطفي الحفار تتعالى بين اصوات النواب .

ولولة النساء امام البرلمان

في هذه اللحظة الخطيرة ، سمعت اصوات ولولة النساء المتظاهرات خارج المجلس عند هجومهن على البرلمان ، فاختلطت اصوات النواب باصوات السيدات ، واختلط الحابل بالنابل ، ونهض النواب من اماكنهم ، وقام المسيو فيير واتصل بالهاتف ، على ما علمنا ، مع المفوض السامي في المفوضية ثم عاد على مجل .

جميل مردم ينتبه

وقد لاحظنا ان معالي جميل بك مردم بك ينتبه في هذه اللحظة فيتوجه الى المنبر ، ويبدأ بقراءة القرار الموقع من ستة واربعين نائباً برفض المعاهدة قبل البحث فيها .

فوافق عليه المجلس بالاجماع .

المسيو فير بوجل المجلس

ووصل المسيو فير الى جانب مردم بك، وقيل انه اراد ان يعلن تأجيل المجلس الى اربعة ايام، ولكن جميل بك كان أتم قراءة القرار، واقترح تأليف اللجنة الوارد ذكرها في قرار النواب لتضع صيغة قرار برفض المعاهدة.

الوزارة نهرم

وبينا كان معالي جميل بك مردم بك يقترح تأليف اللجنة، غادر رئيس الوزراء ومن ورائه الوزراء القاعة الى غرف المجلس، وانضموا الى زميلهم وزير العدلية، الذي ظل جالساً في احدى غرف المجلس. وقد وصل في هذه اللحظة مسيو لافاستر وظهر في قاعة المجلس.

تأجيل المجلس أيضاً

وعندئذ تقدم سعادة مسيو فير واراد ان يعلن قرار نخامة المفوض السامي القاضي بتأجيل المجلس اربعة ايام، فأخذ معالي جميل بك مردم بك يصر على تأليف اللجنة حالاً.

الوطنيون في مقاعدهم

وغادر المسيو فير قاعة المجلس، وتبعه رئيس المجلس وترك سدة الرئاسة، وغادر بعض النواب اماكنهم، والوطنيون جالسون في مقاعدهم لا يتزحزون.

قرار المفوض السامي

وقد ذاع بين النواب قرار المفوض السامي القاضي بالتأجيل، فسأل النواب الوطنيون عن القرار وبمن وقع، فأجيبوا: بأنه موقع من المفوض السامي، وتساءل النواب، هل وقع نخامة رئيس الجمهورية على القرار؟ فكان الجواب: لا

الاصرار على عقد الجلسة

وهنا أصر النواب الوطنيون على عقد الجلسة وتلاوة القرار على النواب ، فعاد رئيس المجلس الى السدة وقرع الجرس ، ولكن بعض النواب ظلوا في الرواق ، وبعضهم ظل واقفاً في جوانب القاعة ، عندئذ استدعي الرئيس من قبل مسيو فير ، فترك السدة ووقف معه أمام الغرف الامامية وتحدثا ملياً .

تسجيل الرفض بالضبط

وبينا الضجيج والضوضاء مرتفعة في انحاء المجلس . كان معالي جميل بك مردم يتلو على كتاب المجلس صورة قرار الاكثرية برفض المعاهدة ، وتأليف اللجنة لوضع قرار الرفض واسماء النواب الموقعين ، فسجل كله في ضبط الجلسة ، وكان بقية النواب الذين لم يكلفوا بتوقيع قرار الرفض ، يتهاقون على توقيعهم أثناء الضجيج ، حتى بلغ مجموع عدد الموقعين اكثر من خمسين نائباً ، ولم يشذ عن التوقيع غير بضعة نواب .

اخراج المتفرجين

وهنا أعطيت اشارة الى رجال الشرطة والتحري باخراج المتفرجين ، فبدأوا باخراجهم الى خارج المجلس ، واصر بعض الصحافيين على عدم الخروج ، ما لم تنته جلسة المجلس ويعلن تأجيله .

الرئيس والنواب الوطنيون

وهنا اقبل رئيس المجلس نحو مقاعد النواب الوطنيين ، وتحدث معهم واتفقوا على قبول التأجيل اربعة ايام ، فخرج الصحافيون ، وغادر اكثر النواب قاعة المجلس .

لفخامة رئيس المجلس النيابي الموقر :

« لقد اطلع النواب الموقعون ادناه على نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة وعرضتها على المجلس النيابي لاقرارها ، فوجدوها مناقضة لرغائب الامة وغير ضامنة لمصالحها من وحدة ، وسيادة ، واستقلال . ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة ، وانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر نائبا لكتابة قرار الرد ونقترح اجراء انتخاب اللجنة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . »

هاشم الاتاسي ، مجحم بن ميسد ، جميل مردم بك ، نوري الاصفري ، بسيم القدسي ، محمد المفلح ، نسيب الكيلاني ، صادق المعلم ، جميل خلو ، جميل الشماط ، الشيخ ميزر عبد المحسن ، زكي الخطيب ، محمد الفتيح ، يوسف طيفور ، نجيب برمدا ، زكي التجاري ، ابو الهدى الحسيني ، نقولا جانجي ، عفيف الصلح ، نسيب البكري ، غفري البارودي ، فائز الخوري ، نجيب الرازي ، احسان الشريف ، توفيق الشيشكلي ، مظهر رسلان ، رفيق الحسيني ، لطف الحفار ، شمي نصرالله ، تركي الترجس ، تركي الحمد ، ابراهيم ضحية ، حكمت الحراكي ، يوسف لنيادو ، اسماعيل الحريري ، حسين عون ، فارس الزغبي ، عبيد آغا الكمكجي ، نوري المدرس ، غالب ابراهيم باشا ، طاهر عبد الكريم ، حامد الخوجة ، احمد عبد الرحمن ، سليم الدعاس ، « ٤٤ »

١٤ - اجتماع الكتلة الوطنية بعد انقراط المجلس ، وبيان هاشم الاتاسي

وبعد ان انقراط عقد المجلس النيابي ، عقد اعضاء الكتلة الوطنية اجتماعا في بيت السيد عدنان الاتاسي ، وكان اجمل مظهر من مظاهر هذا الاجتماع ان تعانق الاخوان شكري القوتلي ونسيب البكري ، وتصافحا مجددين عهد الولاء والاخلاص ، والصدقة المشتركة على خدمة الوطن .

وبعدئذ قرر الوطنيون ان يذيعوا على الامة ، في جميع المدن السورية ، نص البيان الآتي الذي اصدرته « الايام » بملحق خاص ، وزعته في ساعة واحدة ، في دمشق وحلب ، وهذا نصه :

« لقد ظفرت الامة باهنتها ، فبعد ان اعلنت سخطها على ، المعاهدة وعلى موقعها ، ايدها المجلس بقرار خطير ، رد فيه هذه المعاهدة الجائرة ، التي ارادوا فرضها على البلاد ، والتي لا تحقق مطلباً من المطالب القومية ، التي طالما جاهدت في سبيلها ، من وحدة وسيادة واستقلال .

فالكتلة الوطنية ترف هذه البشري للامة الكريمة وتدعوها الى العودة لمزاولة اعمالها مطمئنة راضية متسكة بجبل الاتحاد والتضامن ، في سبيل استقلال هذا الوطن ووحده والسلام .

هاشم الاتاسي

١٥ — ماذا جرى في الشبها يوم رفض المعاهدة ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

وكانت حلب ، على اشد ما يكون من القلق والهياج والحجاسة ، فالتاجر والاسواق والمرافق باجمعها مضربة ، والناس طوال الليل يتشاورون ويتحادثون ، ويستعدون للمظاهرات ، وامتاع صوتهم ، بالاحتجاج والرفض والسخط على المعاهدة والوزراء والنواب .

وفي صباح يوم الثلاثاء ، تجمهرت الآلاف المؤلفه من رجال وشيوخ ، ونساء واولاد ، وذهبوا قبل شروق الشمس الى الجامع الاموي ، واخذوا يصلون ويهللون ، وصعد المؤذن الى المأذنة ينادي الله اكبر ، والناس تسبح وتكبر بصوت عال ، فكان دويهم ودوي الهللين ، يسمع من جوانب الجامع على بعد ثلثائة متر أو أكثر . وتجمعت النساء فوق اسطحة البيوت ، واسطحة الجامع ، واقفات يحمن المتظاهرين ، ويرقبن ما يكون بعد هذه الساعة الحاسمة في تاريخ النضال .

ولما اطلت الشمس على الكون ، وعادت الحياة الى الطبيعة ، والى سكان المدينة ، كان الجامع قد امتلأ صحنه ، وامتلات قبلته بالمصلين والمتجهرين الذين ودعوا ذويهم ، وحملوا وصيتهم ، وندروا انفسهم لله والوطن .

وفي الساعة الثالثة ، حضرت مع اخواني السيد حسن فؤاد ، والسيد ناظم القدسي ، والشيخ عبد القادر السرميني ، والسيد نعم الانطاسي ، والسيد ميخائيل

اليان، والسيد احمد منير الوفاي، والسيد رشدي كتحدا، والسيد علي الحياني، وبقية رجال الكتلة الوطنية وزعماء المحلات، ودخلنا الى الجامع، وجلسنا في السدة المقابلة للحضرة وادينا الصلاة، ثم صعد السيد ناظم القدسي، فبيّن رهبة الموقف وواجبات الامة، ثم صعدت الى المنبر وتكلمت عن المعاهدة ومرامها، وعن اعمال المستعمرين واهدافهم، ثم عن الامة السورية وجهادها وضحاياها ومطالبها، وبقيت في الخطابة زهاء ساعة ونصف، وانا اتكلم واثير حماسة المستمعين واشد من عزائمهم، واحثهم على التضحية والجهاد. وكانت الدموع تهطل من العيون، والالسن تنطلق بالتهليل والتكبير، حتى قرب وقت الظهر، وانا مستمرّاً بخطبتي، انتظاراً لنبا يأتينا من دمشق، فتبين الموقف قبل ان نخرج من الجامع بتظاهرتنا ونصطدم مع قوى الجيش والامن والشرطة والدرك، التي كانت ترابط حول الجامع، قصد منعنا من التجول، وصدنا عن السير في الطريق العام.

وبينا الناس يكبرون واصواتهم ترتفع الى السماء، إذ يبرقية يحملها السيد نعيم انطاكبي وردت من الزعيم ابراهيم هنانو، تبشّنا برفض المجلس للمعاهدة، فأخذتها من يده، وتلوّتها على الناس بصوت داوٍ. ففرحوا وهللوا، وانفرج الكرب، وصاحوا الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، ولي الباطل وانتصر الحق. وخرجنا من الجامع، وانا اوصيهم بالصبر وضبط النفس والمشي بنظام، وبتفتح مغالقتهم والعودة الى اعمالهم، وقلت: احمدوا الله على ما وفق ولا تبدوا شيئاً من الاستفزاز، بل كونوا رابطي الجأش، حتى يتم الله نصره ويخذل عدوه، فانصرف الناس، وفتحت الدكاكين، وعاد الجميع الى مزاوله اعمالهم، كأن لم يحدث في البلدة حادث.

اما قوى السلطة التي كانت في المشاركة، وفي باب الفرج، فقد نكصت عندما سألت عن سبب فرحنا. فقيل للفرنسيين الذين كانوا على رأس القوة: ان المجلس النيابي رفض المعاهدة، فاشتمزوا وولوا، ووجوههم صفر من أثر الكتابة والخذلان.

وفي الليل تزاور الناس فرحين ومهينين، ودام الحال أكثر من اسبوع، ولا حديث للقوم في ممرهم واجتماعهم الا رد المعاهدة وانتصار الوطنيين.

وفي اليوم التالي اصدر المسيو دي مارتل القرار رقم ١٦٩، وفيه ما يأتي:

١٦ - قرار المفوض السامي بتوقيف المناقشات حتى ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

قرار رقم ١٦٩

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠

و ١٦ تموز سنة ١٩٢٣ وبناء على المادة ١١٦ من الدستور السوري

وبناء على المظاهرات المختلفة الانواع، التي جرت في مدينة دمشق، والتي اثبتت عمداً، لاحداث ضغط على منتخبي الامة، ولما كانت ممثلة الدولة المنتدبة المسؤول عن حفظ النظام، وفقاً للنصوص المنوه عنها اعلاه، وبمهمه تأمين سير الدوائر الدستورية سيراً حراً، لا يخل بمهمته اذا سمح بادخال الاضطراب الى مجلس النواب.

قرر ما يأتي:

مادة وحيدة - اوقفت مناقشات مجلس النواب، وستستأنف في دمشق في

٢٥ ت ٢ عند الساعة العاشرة.

حزر في دمشق في ٢١ ت ٢ سنة ١٩٣٣

دي مارتيال

١٧ - بعد رفض المعاهدة ؟

وبعد ان رفضت المعاهدة وجاء يوم السبت، وهو يوم استثناف المذاكرات

النيابية، شاع في دمشق ان العميد اصدر قراراً آخر بتعطيل الدورة فأغلقت الناس دكاكينها ومخازنها ومصانمها ، واضربت احتجاجاً على اغلاق المجلس، وعلى بقاء هذه الحكومة، التي خنعت الى جبروت السلطة ، ولم ترع القواعد الدستورية بعدما اخفق مشروع المعاهدة، وعلى اغلاق معهد التجهيز الثانوي .

وفي الصباح ، اجتمع النواب ، على اثر ابلاغهم القرار الثاني الصادر عن المفوض السامي في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل ، وهو يأمر بتعطيل دورة المجلس ، ويؤكد ما شاع . فتذاكروا في الأمر ، وقر رأيهم على ارسال وفد من رئيس المجلس صبحي بركات ، ومعه جميل مردم بك ، وفائز الخوري لمقابلة المفوض السامي واحتجاجهم على التعطيل ، وقرروا متفقين ان يعقدوا جلسة قانونية في دار رئيس المجلس النيابي ، لسماح نتيجة المقابلة ، والنظر في التدبير الذي اتخذته السلطة الفرنسية خلافاً للدستور .

وحاول النواب الدخول الى قاعة المجلس والاجتماع هناك ، فمنعهم قوى الامن والدرك ، وطلبت اليهم العودة من حيث اتوا . ولما قال احد النواب الى مدير الامن العام المسيو « بوشيه » بأن النواب يريد الاجتماع في بناية المجلس في الوقت المعين ، اجابهم : « ان مذاكرات المجلس قد اوقفت بقرار من المفوض السامي ، وانه تلقى الاوامر بمنع من يريد الاجتماع بالقوة » .

ولكن جميل مردم بك لم يقف ساكناً امام هذا التحدي ، فصاح : اذا كنتم تمنعوننا بالقوة من الاجتماع في الندوة البرلمانية ، فانكم لا تستطيعون ان تمنعونا من الاجتماع في هذه الدار المجاورة ، وسنستعمل حقنا المشروع .

وسار النواب الى منزل صبحي بركات ، وعقدوا جلستهم بصورة رسمية برئاسة الرئيس الموماً اليه ، وبحضور هيئة مكتب المجلس ، وتليت الجلسة السابقة القائلة برد المشروع من قبل اكثرية النواب ، فصدق الضبط بالاجماع .

ثم تناقش النواب في موضوع نزع ثقتهم من الحكومة فقرروا ذلك ، كما تقرر الاحتجاج على تعطيل اجتماع المجلس في دورته الحالية بالندوة المخصصة والابراق الى وزارة الخارجية الفرنسية والى جمعية الامم .

اما كتاب العميد الى الحكومة ، وكتاب رئيس الوزارة الى المجلس النيابي
فهذا نصها :

١٨ - قرار المفوض السامي بتعطيل الدورة النيابية في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

كتاب المفوض السامي :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، بناء على صك الانتداب المؤرخ
في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ، وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخين
في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ ، وبناء على الدستور
السوري لاسيما المواد ٤٤ و ١٠٠ و ١١٦ ، وبناء على قرار المفوض السامي
المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، المتضمن توقيف مذاكرات مجلس
النواب حتى يوم ٢٥ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣ .

وبما ان المجلس النيابي تحت تأثير التظاهرات المتارة قبل وخلال جلسة
المجلس النيابي بتاريخ ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، قد خرق احكام
المادتين ٤٤ و ١٠٠ من الدستور ، بمناقشته في موضوع غير مشروع الموازنة
الذي عرض عليه ، وقبل ان يودع هذا المشروع الى لجنة ما وحتى قبل ان
تؤلف هذه اللجنة .

وبما ان عمل المجلس النيابي لا يمكن ان يجري دون احترام القواعد
الدستورية ، وكان يجب جعل مذاكراته بعيدة عن التظاهرات التي من شأنها
ان تخل فيها تقرر :

مادة منفردة : توقف مذاكرات مجلس النواب طيلة الدورة الحالية .

حرر في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ .

امين السر العام بالوكالة الامضاء

« شوفيل » « مارتيل »

١٩ - كتاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة باسترداد نص المعاهدة

وكتاب رئيس الوزارة حتي العظم بالاشتراك مع رئيس الجمهورية محمد علي
العايد لاسترداد المعاهدة المقدمة الى المجلس ، هو كما يلي :

رقم (٢٠٥٦)

نخامة رئيس المجلس النيابي المعظم

اعلم نخامة المفوض السامي الحكومة السورية ان الحوادث التي جرت خلال يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني، تشكل بحمد ذاتها برهاناً كافياً على قلة استعداد مجلس النواب للاشتراك في مسؤوليات المعاهدة وعلى محاذير وضع اعباء المناقشة في نص له هذه الامة - منذ الآن - على عاتق مؤسسة لم ترسخ فيها بالقدر الكافي على ما يظهر ممارسة الاحكام الدستورية والتقاليد النيابية، ويرى نخامة المفوض السامي والحالة هذه، انه من الضروري استرداد نص المعاهدة الذي اودعته الحكومة الى المجلس النيابي بتاريخ ١٩ الجاري.

فأرجو من نخامتكم ان تعيدوا الى الحكومة النص الذي تقرر استرداده وتفضلوا بقبول فائق تحياتي.

دمشق في ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣

رئيس مجلس الوزراء

حقي المعظم

محمد علي العابد

٢٠ - كتاب رئيس الوزارة حقي المعظم بابلاغ رئيس المجلس قرار المفوض السامي

الكتاب الثاني

١٧٠٩٩ - ٥٧٨٠

وهذا نص الكتاب الثاني

نخامة رئيس المجلس النيابي المعظم

اتشرف بابلاغ نخامتكم طياً صورة عن قرار نخامة المفوض السامي رقم ١٧٤ ل - س تاريخ ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣ بتوقيف مذاكرات مجلس النواب طيلة الدورة الحالية لتكرموا بالاطلاع عليه واجراء مقتضاه . وتفضلوا اخيراً بقبول جزيل الاحترام.

حقي المعظم

٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣

وبناءً على هذين الكتائين ، اجاب النواب المجتمعون بالكتاب الآتي الذي ارسلوه الى العميد الفرنسي والى رئيس الجمهورية السورية :

« اننا نحن النواب الموقعين ادناه ، قررنا في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ تشرين ثاني ١٩٣٣ رد المعاهدة الموقعة من قبل الحكومة ، والتي عرضت على مجلسنا لانها مناقضة لرغائب الامة وغير ضامنة لحقوق البلاد من وحدة وسيادة واستقلال . فبينما كنا نتوقع ان تستقيل الحكومة التي سقطت بحكم سقوط المشروع المقدم من قبلها فاذا بنا نفاجاً بتأجيل المجلس والغاء الدورة الحاضرة .

ولما كان هذا العمل هو خرق للدستور وانهاك لحرمة ، فنحن نؤيد رفضنا للمعاهدة المذكورة ، ونعتبر ان الحكومة القائمة هي ساقطة دستورياً وان كل عمل تقوم به هو غير مشروع . واننا كنا ومازلنا حريصين على توطيد العلاقات بيننا وبين الامة الفرنسية النبيلة على اساس تضمن حقوقنا ووحدتنا واستقلالنا ، فاننا نعتقد ان هذا التدخل المنكر حتى بحياتنا الداخلية ، مما يجعلنا نرتاب في المستقبل ويعرض العلاقات بين الامتين الى التوتر .

واننا ننتج على هذا التأجيل ونعتبره لاغياً ونعد الحكومة ساقطة . وقد فوضنا امر متابعة العمل الى لجنة مؤلفة من : صبحي بك بركات وهاشم بك الاتاسي وجميل بك مردم بك وقاز بك الخوري ونقولا بك جانجي ونوري بك الاصفري وعفيف بك الصلح ونسب بك الكيلاني .»

وبعد هذه الكتب ، هاجت الاوساط الشعبية والاحزاب السياسية واكفهر جو البلاد ، وسخط الجميع من هذه المداورات والاجراءات ، التي تمثل قوى المستعمر ، لا يبالي بدستور البلاد ، ولا يحترم حق الشعب ولا يهتم بكرامة الامة . فساكره تجول بسلاحها ومعداتها لتلقي الرعب والرهبه ، ودوائر الامن الفرنسي تضطهد المتظاهرين وتسجن المجتمعين ، وتمنع النواب من الرد والتقرير ، والحكومة تزداد في عنوها وارهاقها ، وتماشي الاجني بكل ما يريد ، والموظفون

الفرنسيون يأمررون ويتصرفون دون رقيب ، والشعب يصرخ ويتألم ويتدمر ولا مرجع للشكوى ولا مجيب للبلوى .

٢٢ -- لماذا أقدم المسيو دي مارتل على هذا العمل ؟

لماذا أقدم المسيو دي مارتل على هذه الخطة ؟ وهل معاهدته خير من معاهدة العراق كما يدعي ؟ وهل ياترى كان ردها دستورياً ؟ وهل يدل رفضها على عدم النضوج السياسي ؟ وهل كان الاوفق تربث النواب ، ليدرسونها ويفندونها مادة مادة ، ثم يرفضونها ان رأوا فيها ضرراً لمصلحة البلاد ؟ وهل ردها كان بعامل الحزبية ولم يك بسائق المبدأ والمصلحة ؟

سأجيب على هذه الاسئلة كوطني يعلم ما له وما عليه ، ويعلم ما يجب ان يؤخذ وما يجب ان يرفض ، ويعلم ما يستطيع الفريقان ان يفعلانه إن احسنا النية ، وثاقها على الاساس .

وقبل الجواب ، انشر نص كتابين يجب الاطلاع عليهما ، احدهما بعث به المسيو « فيير » المندوب في دمشق الى رئيس المجلس النيابي . والثاني بعث به السيد صبحي بركات الى الموماً اليه جواباً على كتابه ، وفي الكتابين ما فيه من البيان الشافي ، الذي يدل على دناءة الفرنسيين وذهنيتهم السقيمة ، وعلى فهم السوريين وجراتهم القوية ، وقولهم الحق رغم قوة المستعمر وجنوده .

٢٣ -- كتاب المسيو « فيير » مندوب دمشق الى السيد صبحي بركات

رقم C ١٣١٤

دمشق في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣

الى نخامة صبحي بك بركات رئيس المجلس النيابي

سيدي الرئيس :

اثناء جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء الاخير في ٢١ الجاري ، اضطرت ان اتلو قرار نخامة المفوض السامي بتاريخ ٢١ تشرين الثاني القاضي بتعليق مناقشات المجلس النيابي حتى السبت في ٢٥ .

ان نص هذا القرار سلمه اليك في صباح اليوم نفسه حضرة مسيو
لافاستر المندوب الماؤون في حلب .

وفي ظني اني ملازم بذكر الظروف التي فيها جرى تدخلي .

لقد سألك احد النواب عما اذا كان نص المعاهدة قد طبع ، فوزعته ،
وللحال قامت مناقشة عامة في المعاهدة دون ان يبدو أي تدخل من مكتب
المجلس من شأنه ان يحول دون هذه المناقشات التي كان يجب ألا تجري .

اولاً — لأن مشروع المعاهدة الذي عرضته الحكومة لم يكن ارسل الى اللجنة .

ثانياً — لأن اللجنة المكلفة بدرس الموازنة لم تكن ألفت .

ثالثاً — لأن المعاهدة لم ترسل الى اللجنة .

وفي هذه الظروف قام النائب جميل مردم بك الى المنبر ، ليلتو وثيقة
اخرجها من جيبه .

ومذ ما بدأت تلاوة هذه الوثيقة ، تلوت قرار المفوض السامي القاضي
بتعليق مناقشات البرلمان .

أي ان تلاوة مردم بك « المضبطة » لا يمكن ان تتابع الا بعد الابتداء
من تدخلي القاضي بوقف المناقشات .

وعدا ذلك فان مردم بك مد يده بالوثيقة الى احد السكرتيرين البرلمانيين
ولكنه اعادها حالاً الى جيبه ، وعليه فان الوثيقة لم توضع بين ايدي مكتب
المجلس لكي تضم الى اوراق البرلمان .

وفي اثناء حديث جرى لك يوم ٢٢ تشرين الثاني ، مع غفامة المفوض
السامي بحضور المسيو لافاستر وحضوري انا اعترفت :

اولاً — ان المكتب لم يتدخل لايقاف المناقشة التي بدأت متجاوزة القواعد
الدستورية والتقاليد البرلمانية .

ثانياً - انه عندما وقع تدخلي ، لم يكن جميل مردم بك قد انهي تلاوة المضبطة .

ثالثاً - ان تلاوة اسماء الموقعين على هذه الوثيقة لم تكن قد بدأت .

واني اذكر هذه الايضاحات التي صدرت منك ، لاثبت ان تلاوة المضبطة لم تكن انتهت عندما وقع تدخلي ، وبناء على ذلك فان نص هذه الوثيقة لا يصح ان يظهر في محضر الجلسة .

على انه نمي اليّ ، ان شيئاً من هذا لم يكن ، وانك قررت ان تذكر في محضر الجلسة نص المضبطة الحرفي ، بما فيه الاسماء التي تحملها واتباعه بنص قرار المفوض السامي الذي تلوته دون أي شيء آخر .

واني منذ الآن ابدي اشد التحفظات على قيمة هذا المحضر الذي وضع على هذه الصورة لانه يشوه حقيقة الوقائع .

وتراني مضطراً ان ازيد انه لا تمكن الثقة بمثل هذا المحضر ، ولو انه فاز بتصديق المجلس في جلسته المقبلة .

وتفضل يا فخامه الرئيس بقبول فائق اعتباري .

ر . فير

٢٤ - جواب رئيس المجلس النيابي الى المسيو « فير » على كتابه الوقح

دمشق في ٢٧ - ١١ - ١٩٣٣

رقم ٥٦٩

من رئيس المجلس النيابي في الجمهورية السورية الى حضرة مندوب المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان - في دمشق
يا سعادة المندوب :

اتشرف بان اعلمك بوصول كتابك رقم ١٣١٤ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

يظهر ان خطورة القضية التي كانت موضوع كتابك ، معدة لان تكون ذات اهمية كبرى في تاريخ سوريا ، وربما الاعتداء على الحياة البرلمانية في البلاد ، ولذلك ارى من واجبي ان اجيب على كتابك مع الرجاء ان تضيف نسخة من جوابي هذا الى نسخة من كتابك . وتبعث بها الى المراجع الايجابية لكي تسمح لها بذلك ان تطلع على رأي الفريقين في هذه القضية الخطيرة .

في الفقرة الاولى من كتابك ، تقول : انك في اثناء جلسة الثلاثاء في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ دفعت الى تلاوة قرار نخامة المفوض السامي المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني ، القاضي بتعليق مناقشات المجلس النيابي الى ٢٥ من هذا الشهر ، وان نص هذا القرار ابلغ الي في صباح ذلك اليوم بمنايا الميسو لافاستر المنسوب الماون في حلب ، ثم نقص ما جرى في تلك الجلسة ، كما استطعت ان تحفظه .

قلت انك دفعت الى تلاوة قرار نخامة العميد السامي ، مما يبرهن على انك كنت تحمله في جيبك من قبل الجلسة ، وانك كنت تتحين الدقيقة الملائمة لتلاوته ، ولكنك لم ترد ان تعرفنا بهذه الدقيقة . فاذا كان قرار التعليق قد أعد للحالة التي فيها يتناقش المجلس باي موضوع غير موضوع الموازنة ، كما تلمع الى ذلك في الفقرة الرابعة من كتابك فوجب ان تقع هذه التلاوة تماماً في الدقيقة التي بدأ فيها وزير المالية المناقشة باسم الحكومة ، فالمسؤولية الناتجة عن تأخير هذه التلاوة الى ما بعد القرار الذي اتخذته المجلس بشأن المناقشة في الماهدة انما تقع على سعادتك ، وعليه ليس من العدل ان تلقيا على الآخرين .

اما فيما يتعلق باستلامي نص قرار نخامة المفوض السامي في صباح يوم الجلسة نفسه ، فاني اعترف بانني لم استلمه الا بعد الجلسة ، وعلى ذلك حفظته في اوراق البرلمان بصفة وثيقة ، ولم يكن علي الا تقيد واحد ازاء نخامة العميد السامي ، وهو ان امنع في قلب المجلس كل غوغاء يمكن ان تسبب اهانة للوزراء او بعض الكلمات الموجهة اليهم ، وهذا ما صار ابلاغه الى نخامة المفوض .

واني اعلن انه ليس في تاريخ البرلمانات جلسة اكثر هدوءاً واكثر سكينه من جلسة الثلاثاء في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، هذه الجلسة التي طرحت على المناقشة مقدرات البلاد ، فقد تمت بتعمدي ولم يرفع الى نخامة العميد اي حادث من النوع الذي كان مقدرأ .

وعن سرديك وقائع الجلسة تقول في كتابك : ان نائباً سألني عما اذا كان نص الماهدة قد طبع فأسرعت بتوزيعه ، وقامت على الاثر مناقشة ولم يقع اي تدخل من مكتب المجلس من شأنه ان يحول دون هذه المناقشة ، التي لم يكن يجب ان تقع ، ولكنك لاحظت ولا شك ان وزير المالية ، كان إذ ذاك على المنبر آخذاً بتلاوة خطابه الطويل الذي يدافع به عن الماهدة ، وسمح لي ان اذكر سعادتك ، ان القرار الذي كنت تحمله كان يجب ان يتلى تماماً في الدقيقة التي دخل فيها المناقشة الوزير الذي سمح لنفسه بان يخالف منطوق القرار الذي له اطلاع تام عليه ، والذي وضع طبعاً بالاتفاق مع الحكومة .

وإذا كان قطع المناقشة ضرورياً ، فواجب التدخل يقع على سعادتك اولاً ثم على الحكومة ، لأن الماهدة حولت الى المجلس ، وبالتالي كان تحت تصرفه ، ووفقاً لمرسوم رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥٤ - ١٦٩٩٦ - ٥٦٧٧ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ، كما يؤيد ذلك تحويل الحكومة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ، وبأكثر ايضاح بلاغ فخامة المفوض السامي الى الصحافة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ، الذي يعلن فيه ان الماهدة طرحت على مجلس النواب ، ومن العتب التذليل على اهمية المناقشات القادمة ، وان المجلس مدعو اليوم ليقول كلمته في نص الماهدة ، التي طرحت عليه وفقاً للنص العربي ، الذي حمل النواب على طلب المناقشة وإثارة افكار الامة .

ولا يخفى على سعادتك انه متى طرح مشروع على المجلس وتقررت المناقشة فيه ، فان المناقشة تتناول اولاً : مجموع المشروع حتى اذا حيل الى اللجنة ولكن في حالة رفضه لا يبق لزوم لاحاله .

وعليه فان المناقشة في المشروع التي اثبتت مراراً من قبل الحكومة ،

وتلاوة السكرتير البرلماني نصه ، كل ذلك جرى على مسمع ومرأى منك ، ومن بعد ذلك قلم النائب جميل مردم بك الى المنبر وتلا مضبطة النواب ، ومن المدهش حقاً ، ان تنتظر سعادتك نهاية هذا الحادث ، حتى تلو قرار فخامة العميد السامي .

وإذا كنت سعادتك على عكس ذلك ، تحين الفرصة المواقفة لتلاوة القرار ، او لو كنت اعطيتني نسخة عنه ، لكنت كلفت احد السكرتيرين تلاوته بالعربية حتى يفهم المجلس ما تريد ان تملنه ، ولكن عملت بطريقة اخرى ، ثم لم تختبر الوقت المناسب لتلاوة القرار الذي تلوته بالفرنسية ، ومن ذلك نتج الموقف العصيب لسعادتك ، والقلق والاضطراب للبلاد .

وارى من الضرورة ان اعيد عليك باجمال امين ، الحوادث التي جرت في هذه الجلسة ، فافسح لك المجال لتنقيح بعض اخطاء ، قد تكون حفظها في ذاكرتك سواء من جراء ترجمة سيئة ، أو من جراء عدم الانتباه .

لقد طلب النواب ان يوزع عليهم مشروع المعاهدة ، فلم يسع الرئاسة منعه أو انكار وجوده ، لاسيما بعد بلاغ فخامة المفوض السامي للصحف المعلن بان المعاهدة تحت تصرف المجلس فوزعته ، وقام احد النواب فألقى خطاباً طويلاً حول المشروع ، وفتح المناقشة فطلب وزير المالية الكلام باسم الحكومة وصعد الى المنبر ودخل في صميم المعاهدة التي بحثها طويلاً ، وعند ذلك طلب نائب تلاوة النص فكان ما طلبه ، وحينئذ وقف جميل مردم بك وطلب من الرئيس الكلام ، وتلا مضبطة النواب ، وعندما اوشك على الانتهاء منها ولم يبق غير سطر أو بعض السطر ، وقفت سعادتك وبدأت بتلاوة قرار فخامة المفوض السامي .

هذه هي حقيقة ما جرى في جلسة ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ وهي الحقيقة التي سجلت في محضر الجلسة المذكورة .

وتقول سعادتك في كتابك : ان جميل مردم بك بعد ان مد يده بالمعاهدة الى احد السكرتيرين البرلمانيين سحبا ووضعها في جيبه ، وهكذا لا تكون قدمت الى قلم المجلس .

اني لا استطيع ان ابين لك السبب ، الذي حدا بجميل مردم بك الى استرجاع هذه الوثيقة ، ولربما كان بسبب الضجة التي احدثها تلاوة قرار نخامة المفوض السامي في وقت لم يكن مناسباً . ومن المؤكد انه ليس من الصعب اخذ هذه الوثيقة ، عند افتتاح المجلس وضمها الى اوراق البرلمان ، وليس هذا بالأمر المهم ، ولتسمح لي سعادتك ان اذكرك بانك نفسك فعلت مثل ذلك .

وشئت ان تدون ايضاحات ، 'فنتبها عند نخامة المفوض السامي بحضور لافاستر وحضور سعادتك ، وفي الحقيقة اني لا استطيع ان افهم كيف اتخذت منها هذه الحجج ، التي عليها تبني كل هذه الاستنتاجات الخطيرة المدونة في ختام كتابك .

ان مكتب المجلس لم ير من واجبه ايقاف المناقشة في المائدة لانه :

اولاً — كان من واجب سعادتك وانت تحمل قرار نخامة العميد ومكلف بتلاوته ان تلاوه ولم تفعل .

ثانياً — لم يكن على الحكومة ان تدخل في المناقشة وان تسمح لاحد اعضائها ان يمتدح مآهدها ويطلب درسها .

بناءً عليه اكون لك مديوناً جداً اذا لم تمن كثيراً بالدفاع عن القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية ، فسعادتك تعرف جيداً من يتجاوزون عليها ومن لا يحترمونها .

اما القسم الثاني من التصريحات التي عزوتها الي ، والتي تتعلق بان جميل مردم بك لم يكن انهي تلاوة المضبطة عندما بدأت تلاوة القرار ، فقد قلت واعيد القول انه لم يكن باقياً سوى سطر أو بعض السطر ، عندما وقفت وبدأت بتلاوة قرار نخامة المفوض السامي ، الذي كان يجب ان يتلى قبل دخول وزير المالية في المناقشة .

واخيراً ان جميل مردم بك لم يقرأ توقيع النواب ، لان المادة جرت على ان لا تقرأ التواقيع في الجلسة ، وانما تؤخذ في آخرها للسبب البسيط وهو

إذا وجب كل مرة ان تلى التواقيع في الوثائق الواردة الى الرئاسة كالتقارير والمشاريع والاستدعاءات والبرقيات الى آخره فلا يبقى وقت للعمل .

هذه ايضاحات قد اردت ان تعلق عليها اهمية كبرى ، وما هي في الحقيقة سوى مسائل بسيطة لا يمكن استخدامها اساساً لتناجح خطيرة ، كالتي اردت استنتاجها في سبيل تبرير الخطر .

ولا اخفي عليك يا حضرة المندوب دهشتي من كتابك ، وعجبي من التحفظات التي بينتها في آخر هذا الكتاب ، فاسمح لي على كل حال ان اختصر لك جوابي بما يلي :

١- ان جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني كانت هادئة جداً ، وساكنة جداً ، ولا يمكن ان تكون جلسة برلمانية في العالم تبحث فيها مقدرات الامة اكثر هدوءاً .

٢- ان الرئاسة قامت بواجبها وطبقت النظام الداخلي واحترمت القواعد الدستورية ، ولم يطلب منها ولا يمكن ان يطلب منها اكثر من ذلك .

٣- ان الحكومة التي ابلغتها تعليماتك برفض كل مناقشة في المعاهدة ، ارتكبت خطأً بسماحها لأحد اعضائها بالدخول باسمها في المناقشة .

٤- ان سعادتك لم تحسن اختيار الوقت المناسب لتلو قرار فضامة العميد السامي وهو ما عرض موقف سعادتك الى هذه النتائج .

٥- ان التحفظات التي اردت ابداءها على محضر الجلسة لا يمكنها ان تقلل من قيمته المشروعة التي تبقى برهاناً قاطعاً لبيان الحقيقة ، ولتبقى اساساً لتقرير الموقف .

٦- ان ادھش عبارة لاحظتها في كتابك هي عبارة التحفظ الاخير وفيها تعلن عدم الثقة بامثال هذه المحاضر ، حتى ولو صدق عليها المجلس في جلسته القادمة مما يجعلنا نفهم انك تريد ابطال اعمال المجلس قبل ان يلتئم ويعلن رأيه .

وتفضل يا حضرة المندوب بقبول فائق اعتباري .

ان المسيو دي مارتل اقدم على هذه الخطة ، لان اعوانه والحكومة المحلية واوامر وزارة الخارجية ، اقنعته بان الجو اصبح صالحاً لمرض المعاهدة التي لا بد من عرضها وتصديقها ، بعدما اعلن المسيو بونسو في لجنة الانتدابات ، ان فرنسا ستسهي انتدابها في سوريا ، وانها ستعقد معاهدة لتحديد واجبات الطرفين ، وان مشروع المعاهدة سيعرضه على عصبة الامم في اقرب وقت ، ولهذا لا بد من انفاذ هذا الامر وان كلفهم فوق الطاقة .

ونظراً لكثرة تردد بونسو ومجيء وزارة «الجهة الشعبية» التي كانت تهدف الى تحسين سياستها الخارجية في سوريا ومراكش والجزائر ، اوفد مارتل وامر بما امر ، فنفاذ الخطة بهذه السرعة المفاجئة ، وكان عليه ان يتروى ويدرس الموقف ، ويقدر قوة الوطنيين ، ويفهم روحية الشعب ، ويعلم مطالبه ، ويطلع على اسباب استقالة الوزيرين ، ويدرك مدى التطور السياسي والاجتماعي الذي بلغته سوريا ، ويسأل عن الامور التي جرت في ايام اسلافه وكيف عالجوها ، وهل اوجدت السنون التي مرت على فرنسا في سوريا الثقة المتبادلة ، وثبتت كيان البلاد على اسس مرضية .

وهل للشعب شكايات لا تزال تردد على الافواه ، من الحكومة المحلية وموظفيها ، ومن الانتداب وممثليه ، ومن كثرة الضرائب ، وفقر العمال وتعطيل التجارة ؟ .

وهل استطاع الفرنسيون ان يختاروا لحكم البلاد رجالاً مخلصين لامتهم ، اصحاب كفاءة ونزاهة ؟

وهل كانت ادارة البلاد تقوم على اسس ديموقراطية وحكم صالح تسوده الامركزية ، والثقة والنظام والعدالة ؟

وهل كان الجو الذي هيأته الحكومة والسلطة جواً هادئاً ، أم مملوءاً بالمداء والثورات ؟

لا شك كان عليه ان يدرس تلك الامور جميعها ويطلع عليها بذاته لا من تقارير الجواسيس ودوائر الاستخبارات، ولا من اضبارات المندوبين وآراء الضباط العسكريين والمستشارين، ولا من اقوال الحكومة المحلية، ووزير المالية. لان هؤلاء كانوا مضللين، وألسنة الخلق اقلام الحق. فكان عليه ان يسمع الى الناس وان يخاطب الطبقات، وان لا يزدي ما يقال!!!

اجل، لم يفعل هذا، ولكنه كما قلت رأى امامه خطة مرسومة، ووجد امامه اعواناً ينفذونها، فأسرع وباء بالخيبة.

اما ان يقول المسيو « فير » ان المعاهدة لم تطبع، وان قرار العميد بتأجيل المجلس بلوغ صباحاً، وان المناقشة الضرورية لم تجر في المجلس، وان المعاهدة لم ترسل الى اللجنة، فهذه ادعاءات لا مبرر لها، ولا تجيز للعميد ان يهدد بكتابه الذي ارسله الى المجلس، وفيه يعطل الدورة الحالية، ويعلن في خطاب القاء بعده، ان عمله السياسي في سوريا انتهى، وانه سينفذ القسم الثاني من برنامجه. فالحقيقة، ما ذكره كتاب رئيس المجلس النيابي وكان الخطأ في تسرع العميد، وعدم اخلاص المندوب المسيو « فير ».

ولو ان المعاهدة بنصوصها ومحتوياتها وشروطها، كانت كمعاهدة العراق الاخيرة، ولو ان السلطة الفرنسية قنعت بوحدة البلاد السورية، واعلنت وحدتها كما يجب، لكان قبول المعاهدة في تلك الايام.

ولكن المعاهدة، ليست كما كان السوريون يأملون. والمفوض السامي ظن السوريين لا يدركون النقص ولا يأبهون بالوحدة، ولا يهتمون بالسيادة والحرية، فوقع بالخطأ والجهل.

وبعدما علمنا ذلك، فلتبسط المعاهدة كما هي، ولنبين معاهدة العراق كما هي، ولنذكر الفوارق بينها، وعندئذ يدرك المنصف ما الذي حدا بنا الى رد معاهدة «دي مارتل»، ويعترف باننا كنا على حق، ولسنا من الذين يؤخذون على غرة.

نشرت السلطة البيان الآتي قبل يوم اثلاثاء وذلك ايضاً للمعاهدة :

« وقعت معاهدة الصداقة الفرنسية السورية في دمشق في الـ ١٦ من هذا الشهر من قبل فخامة الكونت دي مارتل سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، ودولة حقي بك العظم رئيس مجلس الوزراء ، المؤهل لذلك بقرار من مجلس الوزراء المنعقد تحت رئاسة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

وبمناسبة هذا التوقيع فقد تبادل كل من المفوض السامي ورئيس الجمهورية السورية رسائل ، منها ما يتعلق بتمديد نظام حكومي اللادقية وجبل الدروز ، ومنها ما يتعلق بربط المرجع الاعلى للقضاء « محكمة التمييز » ، والدوائر الوقفية ، في هاتين الحكومتين بالحكومة السورية . وقد ابلغت هذه الوثائق للصحف ، ولقاء التصريحات والاحكام الموجهة على المعاهدة قبل ان يذاع امر توقيعها ، أو يعرف نصها ، رؤي من اللازم نشر هذه الوثائق ، لا ليتسنى لنواب الامة فقط ، بل للشعب السوري قاطبة ، ان يرى رأيه في قيمة ومدى الوثائق المحالة الى البرلمان السوري .

كان توقيع المعاهدة الفرنسية السورية ، خاتمة سياسة الحكومة الفرنسية ، كما اعلنها المسيو ده جوفنل سنة ١٩٢٦ ، ونتيجة مفاوضة شرع بها المفوض السامي السابق في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ مع رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء الذين كانوا حينئذ في الحكم . ولا يخلو من الفائدة ، ان يذكر بان هذه السياسة قد اتبعت منذ ١٩١٩ وكان بوسعها ولا ريب ان تؤمن تطوراً اسرع لو لم يحل دون تقدمها حوادث معروفة .

ان هذه المعاهدة التي تكفل في مدة وجيزة تحقيق امور جوهرية تنفق والاماني القومية السورية ، بأوسع مدى تستطيعه فرنسا وتدع السبيل مفتوحاً للتطورات المقبلة ، في جميع النقاط التي يعد الذهاب الى البت فيها حالاً ، سابقاً لاوانه .

لقد تأخر وضع هذه المعاهدة لعدم وجود مفاوض سوري ذي صفة دستورية، كان قد شرع فيه منذ سنة مع حكومة ائتلافية، وتوقف ذلك بسبب استقالة بعض اعضاء هذه الحكومة في اثناء المفاوضات، وقبل ان يبث فيه سلباً كان أو ايجاباً، ثم استؤنف الامر على الاسس السابقة نفسها، وثم عقدت المعاهدة مع الحكومة الحاضرة المنبثقة عن الاكثرية البرلمانية، والمؤهلة لذلك بالثقة التي احوزتها من المجلس.

لذلك فان المجلس النيابي، مدعو اليوم ليقول كلمته في الصكوك المعروضة عليه مجرداً عن كل نزعة حزبية. ولا ريب في انه غني عن البيان، ما للجلسات المقبلة من الاهمية الحاسمة، ذلك لان تصويت المجلس سيقم لممثل الجمهورية الفرنسية، ومن ثم للحكومة الفرنسية وجامعة الامم، البرهان القاطع على امكان أو عدم امكان، تأمين تطور سوريا نحو الاستقلال، الذي تصبو اليه بطريق التعاقد.

ومتى قام هذا البرهان، ومها كان اتجاهه، تكون الوضعية السياسية قد بقيت على شكل مستمر، سواء حددت العلائق بين فرنسا وسوريا لمدة ٢٥ سنة أو اثبتت التجربة الواضحة لرفض المعاهدة من قبل المجلس، على نحو الازمة التي حصلت في ٣٠ نيسان الماضي، ان سوريا ليست بأهل تماماً لتثبيت وضعها الدولي بطريق المعاهدة.

٢٧ — المعاهدة العراقية

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وادامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تمهد ، في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخر سنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها اربع سنوات ، هل في استطاعته الاجحاح على ادخال العراق جمعية الامم .

ولما كانت حكومة جلالتة في بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية قد اعلمت الحكومة العراقية ، بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ، انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف ، واعلمت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ان هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الابتدائية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ، ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية ، يران ان الصلات التي ستقوم بينها بصفة كونها ملكين مستقلين ، ينبغي تمديدتها بمعقد معاهدة تحالف وصادقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية ، على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام ، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم وقد عينا عنها مندوبين مفوضين وهما :

عن جلالة ملك العراق :

نوري باشا السعيد

رئيس الوزارة ووزير الخارجية

حامل وسام النهضة والاستقلال من الصنف الثاني سي. ام. جي. دي. اس. أو .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندة والملكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

عن بريطانيا العظمى وإيرلندة الشمالية :

الفتنت كولوئل السر فرنيس هنري همفريزجي
سي. ف. او. كي. سي. ام. جي. كي. بي. اي. سي. آي. اي .
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية

الذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضها فوجداها صحيحة ، قد اتفقا على ما يلي :

لأجل بيان الفوارق والاختلافات بين المعاهدة العراقية والمعاهدة السورية
نشرهما كليهما مع الاشارة الى ما ورد من اوجه التباين :

٢٨ - المعاهدة السورية

بين فرنسا وسوريا

المقدمة

ان حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة السورية ، بالنظر للتقدم الناتج
من تطبيق المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، في سبيل انشاء سوريا كدولة
مستقلة .

وبناء على الرغبة التي ابدتها الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم في عقد
معاهدة مع الحكومة السورية مقدره التطور الذي تم حتى الآن .

وبناء على موافقة الحكومتين على تحقيق جميع الشروط المؤدية ، باتباع
طرق صريحة لقبول سوريا في جمعية الامم .

فقد اتفقتا توصلاً الى هذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف ، تبني
على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال ، لتحديد العلاقات التي تبقى بين

الدولتين بعد انتهاء الانتداب ، ويمين في الاتفاقات الملحقة بها ، والتي توضع موضع التنفيذ في ذات التاريخ ، الذي تنفذ فيه المعاهدة ، شروط وكيفية تطبيق بعض بنودها .

وللوصول الى هذه الغاية بصورة اكثر ملائمة ، فقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ايضاً ، على ان يحددا بجلاء برنامج تطور المؤسسات الحاضرة في جميع النواحي التي يكون واجباً فيها تعاون الحكومتين ، تعاوناً حقيقياً صادقاً لتحقيق الشروط التي وضعتها جمعية الامم في الناحيتين الداخلية والدولية ، وفقاً للمبادئ العامة التي فرضتها تلك الجامعة ليسوغ انتهاء نظام الانتداب . (١)

ولهذه الغاية ، فقد افرغ الطرفان الساميان المتعاقدان اتفاقهما في ثلاثة صكوك ، هي :

اولاً - معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً - بروتوكول « آ » .

بشأن الاتفاقات الملحقة بالمعاهدة والتي توضع موضع التنفيذ ، في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سوريا في جامعة الامم .

ثالثاً - بروتوكول « ب » .

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في غضون المدة اللازمة ، لتطور المؤسسات الحاضرة بطريق التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي ، بناءً على انتقال المسؤوليات الى الحكومة السورية تدريجياً .

لهذه الغاية ، فقد انتدب كل من نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية ونخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنها :

عن نخامة رئيس الجمهورية الفرنسية ، الكونت دي مارتل سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة كومندور الح ...

(١) ملاحظة : لا فرق بين المدمتين من حيث الجوهر .

وعن نخامة رئيس الجمهورية السورية حتي بك العظم رئيس مجلس الوزراء
الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة قياندور الخ ...
وهما بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادها ووجداها موافقة الاصول ، 'عقد ما يلي :

نصوص المعاهدة العراقية :

المادة الاولى - يسود سلم وصدقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك العراق
وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف
وثيق توطيداً لصدقتها وتفاهما الودي وصلاتها الحسنة ، وتجري بينها مشاورة
تامة وصريحة ، في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس
بمصالحها المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لا يقف في البلاد الاجنبية
موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية - يمثل كلاً من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق
السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي « دبلوماسيكي » يعتمد وفقاً للاصول المرعية .

نصوص المعاهدة السورية

المادة الاولى - يقوم بين فرنسا وسوريا سلم وصدقة دائمان .

انثىء تحالف بين الدولتين المستقلتين ذات السيادة تثبتاً لصدقتها والروابط
التي تربطها دفاعاً عن السلم ومحافظة على مصالحها المشتركة .

المادة الثانية - اتفقت الحكومتان على ان تشاورا تماماً وبدون قيد في كل
أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس بمصالحها المشتركة ، كما انها تعهدتا
بان تتخذوا لزاء الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفها ، وان تتجنبنا ما من شأنه ان
يسيء الى علاقتها مع الدول الاخرى . تمين كل حكومة منها لدى الاخرى ممثلاً
سياسياً .

تؤمن الحكومة الفرنسية بواسطة عمالها حماية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان .

لا تكون الحكومة السورية ممثلة فيه مباشرة وفقاً للتعامل الدولي المرعي بهذا الشأن :

المادة الثالثة - سيتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة ،
ليمكن منذ يوم انتهاء الانتداب ان تنقل الى الحكومة السورية وحدها الحقوق
والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي
ابرمتها الحكومة الفرنسية باسم سوريا أو المتعلقة بها .

تساعد الحكومة الفرنسية الحكومة السورية بكل المساعدة ، لتسهيل لها
تعديل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي قد تستمر لغاية هذا التاريخ والتي قد
لا تكون موافقة الوضع الدولي الجديد في سوريا .

يستفيد الرعايا الفرنسيون وذوو التبعة الفرنسية حكماً من الحقوق التي قد
تمنح عند حصول التعديل المذكور الى رعايا وذوي التبعة الاجنبية .

ملاحظة : ان هاتين المادتين : الاولى والثانية من المعاهدتين وان اختلفتا
لفظاً فقد اتفقنا معنى ومبنى .

واما المادة الثالثة في المعاهدة السورية ، فهي خاصة بدورة الانتقال وليس
لها نظير في معاهدة العراق .

نصوص المعاهدة العراقية :

المادة الثالثة - اذا ادى اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة ،
يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان
المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة
الامم ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة - اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر ، فوراً الى معونته ، بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه .

وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

المادة الخامسة - من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق وايضاً - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصر في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوالها من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن اجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة اعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها ، وموقفاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

نصوص المعاهدة السورية :

المادة الرابعة - اذا نشب بين سوريا ودولة اخرى خلاف ادى الى وضع من شأنه خطر قطع العلاقات مع هذه الدولة ، فان الحكومتين تتشاوران لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية ، وفقاً لاحكام ميثاق جامعة الامم ، أو لآئي اتفاق دولي آخر يمكن تطبيقه في مثل تلك الحالة .

وإذا وجدت الحكومتان رغم جهودهما المشتركة أنها مهددتان بخلاف مسلح فإنها تتشاوران حالاً بشأن التدابير اللازمة للدفاع .

المادة الخامسة : ان مسؤولية المحافظة على النظام والدفاع عن سوريا تقع على الحكومة السورية ، على انه في سبيل تسهيل انفاذ الواجبات التي تترتب عليها بمقتضى احكام هذه المعاهدة ، فان الحكومة الفرنسية تقبل بان تؤازر الحكومة السورية عسكرياً مدة هذه المعاهدة وفقاً لمضمون الاتفاقية الملحقة .

من المقرر ان بقاء القوى العسكرية الفرنسية الجوية أو البحرية لا يعتبر احتلالاً ولا يمس بحق السيادة لسوريا .

تظل هذه القوى والمؤسسات المربوطة بها ، خاضعة لنظام خارج اراضي الدولة ، وتبقى متمتعاً بالحصانة والميزات التي تكون لها عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

ستساعد الحكومة الفرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح ، وتجهيز القوى العسكرية السورية وقوي الدرك وفقاً لمضمون الاتفاق الملحق ، وستضع تحت تصرف الحكومة السورية البعثات والضباط الذين يري الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لذلك وفقاً للاتفاقية الملحقة بهذا الشأن .

ملاحظات : الفقرة الاولى من المادة « ٤ » مشابهة للمادة « ٣ » من المعاهدة العراقية الا في كلمة « توحدان » الموجودة فيها ، ويقابلها تشاوران في المعاهدة السورية .

وفي المادة الخامسة تؤازر ، وفي المراقبة تبادر فوراً الى توحيد المساعي .

وهنا الفرق واضح يجعل المعاهدة العراقية ثنائية . وفي المعاهدة السورية يجعل المؤازرة مبهمه لا تضمن الدفاع فوراً ، وتبقي الجيوش الفرنسية من بحرية وجوية وبرية .

تابع نصوص المعاهدة العراقية :

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الآتفة الذكر ، وفقاً لاحكام ملحق هذه المعاهدة ، على ان يكون مفهوماً ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب أو خطر حرب محقق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة السادسة - يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة السابعة - تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرة لسنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تسمى ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعوّل عليه .

تابع نصوص المعاهدة السورية :

المادة السادسة - تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة السورية

المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين ، الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لاجمال بعض المصالح العامة وفقاً لمحتويات وتحديدات الاتفاق الملحق .

المادة السابعة - تعهد الحكومة السورية المحتفظة على ضمانات الحق العام الدائمة المنصوص عليها في دستور دولة سوريا لصالح الافراد والجماعات ، ان تعطي هذه الضمانات كامل مفعولها . وتعهد فيما يتعلق بحقوق الاقلييات الجنسية والمذهبية وباحوالها الشخصية ، ان تؤمن معاملة تتفق مع المبادئ العامة ، التي قبلت بها جامعة الامم فيما يختص بهذه الشؤون .

المادة الثامنة - الطرفان الساميان المتعاقدان ، يتفقان كل منهما فيما يخصه ، على انها يريان من المناسب ، بقاء حالة الاشتراك القائمة في المصالح الاقتصادية في جميع الاراضي الوارد ذكرها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .
المادة التاسعة - عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة .

سيكون للاتفاقيات والعقود التي ستطبق نفس المدة المحددة المعاهدة ما لم ينص في منها على مدة اقصر ، أو ان يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تمديدها مراعاة لاوزاع جديدة .

يمكن بعد مرور عشرين عاماً على تنفيذ هذه المعاهدة ان تفتح مفاوضات لتجديدها أو تعديلها اذا طلبت ذلك احدي الحكومتين .

١ - ملاحظة : المادة السابعة لا وجود لها في معاهدة العراق وقد وضعت هنا وفقاً لشروط عصبة الامم .

٢ - ملاحظة : لا وجود للمادة الثامنة في معاهدة العراق ، وهي تبقى فرنسا طرفاً ثالثاً بين الدولتين .

تابع نصوص المعاهدة العراقية :

المادة الثامنة - يعتبر الفريقان الساميان المتعاقدان بانه عند الشروع في تنفيذ

هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية، وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيرتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

ومن المعترف به أيضاً أن كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، وفقاً لأي وثيقة دولية أخرى ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق.

المادة التاسعة - ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الاخلال، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة، أو التي تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين عليه، وفقاً لميثاق عصبة الأمم، أو معاهدة تحريم الحرب، الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثمان وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية.

المادة العاشرة - إذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو بتفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينها يعالج الخلاف حينئذٍ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الأمم.

تابع نصوص المعاهدة السورية:

المادة العاشرة - ستصدق هذه المعاهدة وبمجري تبادل صكوك المصادقة في اقصر وقت ممكن وتبلغ إلى عصبة الأمم.

توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في الوقت الذي تنفذ فيه الاتفاقيات والمعقود الملحق بها والمنصوص عليها في البروتوكول «آ»، يوم دخول سوريا جامعة الأمم.

توضع العقود الملحقة المنصوص عليها في بروتوكول « ب » والمتعلقة بالبرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية موضع التنفيذ فوراً عند الانتهاء من تبادل صكوك المصادقة على المعاهدة .

ملاحظة : المادة العاشرة من المعاهدة السورية قضت بوجود فترة انتقالية مدتها اربع سنوات ، وقيدتها تنفيذ الاتفاقيات ، والعقود الملحقة بها لكي تستطيع سوريا ان ترشح الى دخول عصبة الامم .

تابع نصوص المعاهدة العراقية :

المادة الحادية عشرة - تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم ، وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها .

وفي اي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوموا ببناء على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة ، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم .

واقراراً لما تقدم ، قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتب في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية .

التوقيع : نوري السعيد
التوقيع : ف . ه . همفرز

تابع نصوص المعاهدة السورية :

المادة الحادية عشرة - اعتباراً من دخول سوريا جامعة الامم ، تسقط عن الحكومة الفرنسية التبعات الملقاة عليها بموجب عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

المادة الثانية عشرة - حررت هذه المعاهدة باللغتين الفرنسية والعربية وكلا النصين رسميان والمول على النص الفرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه حتماً نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان على ان 'يلجأ الي اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق جامعة الامم .
حرر في دمشق اربع صور في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٣٣

حقي العظم
دي مارتل

ملاحظة : ان المعاهدة السورية نصت على ابقاء القوى العسكرية الحالية الفرنسية « الجوية والبرية والبحرية » متمتعة بنظام خارج اراضي الدولة ومكانها وزمانها غير محدود ، وهذا له مساس بالسيادة ، وخلق دولة عسكرية ضمن دولة اجنبية .

ثم ان مساعدة الحكومة الفرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح ، وتجهيز القوى العسكرية وقوى الدرك السورية غير محدودة الكيفية ولا معروفة ، بخلاف معاهدة العراق فانها محدودة « عند الطلب » على شرط توحيد التدريب والاساليب في الجيش العراقي ، ثم تعليم الضباط وقبولهم في مدارس انكلترا .

علمى للمعاهدة العراقية :

١ - بين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالتة في العراق وفقاً لاحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بمد مشاوره صاحب الجلالة ملك العراق في الامر .

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهندي لمدة خمس سنوات ، بعد
الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق
من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات ، وعند انقضاء تلك المدة
تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهندي .

ولصاحب الجلالة البريطانية ايضاً ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها
الاعظم خمس سنوات ، تبديء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ،
وبعد ذلك ، لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة
في المادة الخامسة من هذه المعاهدة .

ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق ، مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة
البريطانية المواقع المقتضية ، لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك
الاماكن .

٢ - بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على
احداثها في المستقبل ، تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والمائدات
الإمبرية « وفي ذلك الاعفاء من الضرائب ، التي تمتع بها القوات البريطانية في
العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى اعلاه وتشمل ايضاً قوات
صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها
في العراق عملاً باحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين
الفريقين الساميين المتعاقدين وايضا يواصل العمل باحكام اي تشريع محلي له
مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة وتتخذ الحكومة العراقية
التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية
فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف
الذي تمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ - يوافق جلاله ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لنقل
القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق وتدريبها واعالتها وعلى منحها

عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ - يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناءً على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشمله قوات جلالتهم البريطانية وفقاً لاحكام هذه المعاهدة ، وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآتفة الذكر .

٥ - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

١ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية ، في المملكة المتحدة .

٢ - تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من احسن طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

٣ - تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ - لا كان من المرغوب فيه توحيد التدريب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدرسين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضاً بأن اي اشخاص من قواته من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالتهم البريطانية ، بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر آخر كان .

ويتعهد ايضاً بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته واسلحتها لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧- يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمروور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في اثناء مرورها في العراق .

وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككة الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب ، بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية .

ن . س

ف . هـ . هـ

ملاحظتان : ١ - ان المعاهدة العراقية اوجبت على انكلترا الدفاع عن العراق ، واوجبت على العراق بمعاونة انكلترا في حالة حرب محدقة ، ولكن ضمن العراق تقديم ما يوسع من الاراضي والتسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمواصلات .

٢- ان سوريا ليست مجبرة على مساعدة فرنسا في حالة حرب ، وفرنسا لا تجبر على مساعدة سوريا الا باعطاء الرأي لاتخاذ التدابير المقتضية .

المطاببات :

من المعتمد السامي رئيس الوزارة العراقية .

دار الاعتماد : بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في

هذا اليوم ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط
جلالة ملك العراق يكون بدرجة سفير .

التوقيع : ف . هـ . همفرز

من رئيس الوزراء الى المتمد السامي

ديوان مجلس الوزراء : بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

جواباً على مذكركم بتاريخ هذا اليوم اشرف بتبليغكم ان الحكومة
العراقية وهي شديدة الرغبة ، في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل
صاحب الجلالة البريطانية اول سفير في العراق ، تنوي منح سفراء جلالته
الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول .
وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان ممثل جلالة ملك العراق السياسي
لدى بلاط سانت جيمس ، سيكون بدرجة وزير مفوض ، طيلة مدة العمل
بهذه المعاهدة .

التوقيع : نوري السعيد

من رئيس الوزراء الى المتمد السامي

ديوان مجلس الوزراء : بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عظماً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، اشرف بان اسجل انه
قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة - وهي المسائل المتعلقة بالسكك
الحديدية العراقية ، وميناء البصرة ، والمسائل التي يقتضى تسويتها بغية تنفيذ
المعاهدة وملحقها - ستكون موضوعاً لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما استطاع ،
وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسيبرم مع المعاهدة
في وقت واحد .

التوقيع : نوري السعيد

من المتمد السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد: بغداد

في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عطفاً على الماهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم اشرف بان اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة ، وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديد المراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقتضى تسويتها بنسبة تنفيذ الماهدة وملحقها ، ستكون موضوعاً لاتفاق آخر يعقد باسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق ، جزءاً لا يتجزأ من هذه الماهدة ، وسيبرم مع الماهدة في وقت واحد .
التوقيع : ف. ه. همفرز

ملاحظة : ان هذه المكاتبات هي بمقام الاتفاقيات او الشروح لما يتعلق بمواد الماهدة .

من رئيس الوزراء الى المتمد السامي

ديوان مجلس الوزراء : بغداد

في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عطفاً على الماهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم ، اشرف باعلام نظامكم بانه نظراً الى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادنا فان الحكومة المراقية تستخدم اعتيادياً الرعايا البريطانيين عند حاجتها الى خدمات موظفين اجانب .

وينتقي اوائك الموظفين بعد المشاورة بين حكومتينا ، ومن المفهوم ان هذا لا يخل بجزية الحكومة المراقية في استخدام موظفين اجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يقيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون ، واشرف باعلام نظامكم ايضاً بانه ليس في الماهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ما يمس صحة العقود المعقودة والقائمة بين الحكومة المراقية وبين الموظفين البريطانيين .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد : بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

اتشرف بان اشعركم بتسلم مذكرة نغامتكم بتاريخ اليوم المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب، وان اؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه .

التوقيع : ف. ه. همفرز

الشارة الى التخبير الاجباري :

من رئيس الوزراء الى المعتمد السامي

ديوان مجلس الوزراء : بغداد

في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

اتشرف باعلام نغامتكم بانه في نية الحكومة العراقية بالنظر الى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية ان تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتمين عددها قبول دخول المهاددة في حيز التنفيذ، والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد : بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

اتشرف بان اشعر نغامتكم بتسلم مذكرتكم ، المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها الى العراق .

التوقيع : ف. ه. همفرز

بروتوكول المعاهدة السورية :

بروتوكول «آ»

بشأن الاتفاقيات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سورية جامعة الامم .

المادة الاولى - الطرفان الساميان المتعاقدان ، متفقان على ان يتفاوضا ويمقدا بأسرع وقت :

الاتفاقيات العسكرية المدون مبدؤها في المادة الخامسة من المعاهدة .

الاتفاق المتعلق بالموظفين المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة .

الاتفاق القضائي واتفاقيات الاقامة والاتفاقيات المالية التي من شأنها تنفيذ احكام عهدة لندن المتعلقة بمختلف هذه الشؤون .

المادة الثانية - ستبلغ هذه الاتفاقيات كلها التي هي جزء متمم للمعاهدة الى جامعة الامم ، وتكون نافذة منذ يوم دخول سوريا جامعة الامم الا اذا نص على خلاف ذلك .

دي مارتل

حقي العظم

بروتوكول «ب»

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي تطور المؤسسات الحالية لاجل نقل التبعات الى الحكومة السورية نقلاً تدريجياً .

المادة الاولى - الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يعطى مفعول باقرب وقت للمباحث الجارية المتعلقة بمقد عدة اتفاقيات بشأن :

١ - المسائل العسكرية وتنظيم الجيش الوطني .

٢ - المسائل المالية المنوه عنها في عهدة لندن ، المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

٣ - حالة الموظفين الفرنسيين الداخلين في خدمة الدولة .

المادة الثانية - تشرك الحكومة الفرنسية الحكومة السورية ، في ادارة الشؤون الخارجية بصورة تدريجية ، وفضلاً عن ذلك فهي تساعد على اجراء التهيئة الدبلوماسية ، لنقل التبعات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة .

المادة الثالثة - لقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على ضرورة وجود دوائر المصالح المشتركة بين الاراضي المنوه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

ان تمشية هذه الدوائر ستكون موضوع اتفاق خاص يعتبر جزءاً متمماً للمعاهدة ويعقد في اقرب وقت ممكن .

المادة الرابعة - تعهد الحكومة السورية ان تضع بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية القوانين الاساسية والاحكام الاشتراعية التي قد تكون ضرورية لتنفيذ الضمانات المدونة في دستور دولة سوريا الحالي لصالح الافراد والجماعات ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالمساواة امام القانون « المادة ٦ و ٢٦ » وحرية الضمير ، واحترام المصالح الدينية ، والاحوال الشخصية « المادة ١٥ » وحرية الفكر ، « المادة ١٦ » وحرية التعليم « المادة ١٩ و ٢٨ » والقبول في الوظائف العامة « المادة ٢٦ » وتمثيل الاقليات المذهبية « المادة ٣٧ » .

المادة الخامسة - تعهد الحكومة الفرنسية ، بان تساعد على ادخال سوريا جامعة الامم بعد تحقيق البرنامج المحدد في المواد السابقة ، وحالما يسمح بذلك الرقي الحاصل .

يوضع برنامج هذا التطور على اساس انتظار تحقيقه بمدة تقدر تقريباً بربع سنوات .

حرر في دمشق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢

دي مارتل

حقي العظم

ملاحظات

(١) المادة الثانية - لا يوجد لها نظير في العراق ، فالحكومة الانكليزية تركت لحكومة العراق حق التعيين الخارجى والتمثيل السياسى ، في اى محل ارادت دون قيد .

(٢) المادة الثالثة - وهذه لا توجد ايضاً وقد اشرنا اليها وهي من المواد التي تتنافى مع السيادة والتحرر .

(٣) المادة الرابعة - وهذه المادة غير موجودة وثقيلة لان الاتفاقيات المذكورة سوف توجد مشاكل للحكومة المستقلة وتفتح باباً للتداخل باسم الطوائف .

(٤) المادة الخامسة - وهذه غير موجودة ويجب فهم المقصود منها صراحة ، وهي قيد للحكومة ، وقد يكون سبباً لحرمانها من دخول عصبة الامم الا اذا شئت فرنسا .

مطالب ملحة بالمعاهدة السورية :

نخامة المفوض السامى :

عطفاً على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا وسوريا ، وعلى الرسائل التي تبودلت في بيان وجهة نظر حكومة الجمهورية السورية المتفقة مع وجهة نظر حكومة الجمهورية الفرنسية ، فيما يتعلق بالنظام الخاص للواءى اللاذقية وجبل الدروز ، وتمهيداً للتطور الواجب الشروع فيه في هذا السبيل ، اشرف بعرض ما يلي :

ان الحكومة السورية ترجو ان تفضلوا بأخذ التدابير اللازمة ، لربط مرجع القضاء الاعلى ومحكمة التمييز ، والدوائر الوقفية في اللواءين المشار اليها منذ اليوم بالحكومة السورية .

وتفضلوا يا حضرة المفوض السامى بقبول جزيل الاحترام .

دمشق في السادس عشر من شهر تشرين الثانى عام الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين .

رئيس الجمهورية السورية

محمد علي العابد

نظامة الرئيس :

عظماً على محادثاتنا الاخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف ، بين فرنسا وسوريا ، وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة ، قد تفضلتم بكتاب بتاريخ اليوم بين وجهة نظر الحكومة السورية بما يختص بنظام حكومي الالذقية وجبل الدروز المستقلتين ادارياً « اوتونوم » .

وبعد تدوين هذه المراسلة اللطيفة ، لي الشرف ان احيطكم علماً ، بان موقف الحكومة الفرنسية تجاه هذه الامور مع اخذ التطورات المقبلة في نظر الاعتبار ، لا يخرج عما جاء في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، ملخص بما يلي :

ان الحكومة الفرنسية مستعدة ان تبحث قبيل تقديم طلب دخول سوريا في جامعة الامم بالتعديلات التي يمكن ان تطرأ على الوضع الحالي للحكومتين المستقلتين ادارياً « اوتونوم » ، وان هذا البحث سيشمل ليس فقط بمعنى نظام هاتين الحكومتين ، بل الشروط التي يمكن بموجبها ايضاً ايفاء ضمان الاستقلال وسيشارك بهذا البحث ممثلون مفوضون عن السكان صاحبي الشأن ، ولا يعمل بنتيجة هذا البحث الا بموافقهم .

وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق احترامي .

دمشق السادس عشر من شهر تشرين الثاني عام الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين

نظامة الرئيس :

جواباً على كتاب نظامتكم المبين وجهة نظر الحكومة السورية ، فيما يتعلق في طلب ربط مرجع القضاء الاعلى « محكمة التمييز » والدوائر الوقفية في حكومي الالذقية وجبل الدروز بالحكومة السورية ، لي الشرف ان اعلمكم بانني مستعد لقبول هذا الطلب ، واجابة له فاني اتخذ منذ الآن جميع التدابير اللازمة ليتمكن العمل بمقتضاها منذ يوم تصديق المعاهدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دمشق في السادس عشر من شهر تشرين عام الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثون

المفوض السامي

نخامة المفوض السامي

عظماً على محادثاتنا الاخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين سوريا وفرنسا وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة ، اري من اللازم بيان وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق بالنظام الاداري اللوآي «سنجتي» اللاذقية وجبل الدروز المستقلين «اوتونوم» .

تعتبر الحكومة السورية ، ان لواءي اللاذقية وجبل الدروز هما جزء من سوريا .

انما تعترف الحكومة السورية ان الوضع الخاص لهاتين المنطقتين سيستدعي منحها نظاماً خاصاً .

وانه يجب ان يراعى في هذا النظام امانى سكان هاتين المنطقتين .

وتفضلوا يا حضرة المفوض السامي بقبول فائق احترامي .

دمشق في السادس عشر من شهر تشرين الثاني الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين .

رئيس الجمهورية السورية

محمد علي المايد

ملاحظة : ان هذه المكاتبات الرسمية التي هي شبه اتفاق وتقريب تدريجي للوحدة ، لا تضمن المطلوب من مرامي السوريين ، لانهم يريدون وحدة تامة في القضاء ، والدفاع ، والادارة ، والتنشيل الخارجي ، والاشغال العامة ، والتشريع والثقافة ، لتزول الفوارق بين المقاطعات ، وتستطيع الامة توحيد جهودها لرفع مستوى افرادها ، بصورة تضم الاجزاء المجزأة الى بعضها بعضاً ، وتضمن تقوية الروابط وتهذيب الاخلاق ، وبث روح التساهل ، والتسامح ، والتعاون والتعااض وفرض الطاعة والنظام ، حتى تصبح سوريا دولة ذات كيان موحد ، واعتبار حقوقي دولي مستقل ، لها سيادتها التي تمكنها من ان تتبوأ مكانتها بين الامم ، ولها نظامها العام وتشريعها الموحد .

ومن المقابلة والمقارنة التي ابتدأها ، يتبين ان المعاهدة السورية تقل عن المعاهدة العراقية في مسائل عديدة وامور جوهرية :

اولاً - ان الوحدة الحقيقية لم تذكر اصلاً في المعاهدة السورية .

ثانياً - ان المعاونة العسكرية غير محدودة ، والحلات التي تقيم فيها الجيوش الفرنسية غير معينة ، عدا عن اعتبار بقاء الجيوش الفرنسية كأنها خارج البلاد السورية ، فلا تفتش ولا تراقب ، ولا يعلم ماذا تعد ، وكم عددها ، وما هو عتادها .

ثالثاً - ان الانتداب الذي رفضناه ولم نقبله والذي تسلّم بيده المصالح المشتركة واتفق من وارداتها ما شاء ، يطلب منا اعطاؤه ما انفقسه على جيوشه ، وعلى موظفيه في سوريا مدة بقاءه ، وهذا ما لا مثيل له في معاهدة العراق .

رابعاً - ان القيود لدخول عصبة الامم موجودة ، ولا بد من دورة انتقال « اربع سنين » .

خامساً - ان مسألة الاقلييات بقيت عقبة كأداء في سبيل التحرر القومي والاستقلال الحقيقي ، وسجلت في الاتفاقية بأن فرنسا مسؤولة عنها ، ولا بد من بقائها .

سادساً - ان المصالح المشتركة بيننا وبين لبنان ، احتفظت فرنسا ببقائها والاشراف عليها ، وهذه لا وجود لها في العراق .

سابعاً - اننا مجبرون على اخذ المستشارين والفنيين من الفرنسيين ، ويرى الطرفان خلافاً لمعاهدة العراق التي قالت بالاخذ من الانكليز ترجيحاً على غيرهم اذا طلبت الحكومة العراقية .

هذه اهم الفوارق وهي ذات اهمية وجديرة بالدرس ، كما هي جديرة بان تكون سبباً لفساد المعاهدة من اساسها .

فما لا شك فيه ، ان الفرنسيين عندما وضعوا مشروع المعاهدة ، راعوا مصالحهم اولاً واخيراً ، واتخذوا كل الاحتياطات ، لبقاء سيطرتهم ونفوذهم ومداخلاتهم ، ولم يتركوا للسوريين حقاً أو مجالاً ، لممارسة سيادتهم دون مراجعتهم . وهذا خلل في التساوي ومفسد لشروط الاستقلال ، وهادم لدوام الكيان ، فكيف يقبل به السوريون بعدما حارب احرارهم ومات رجالهم ، وتحمل شعبهم الضحايا وألم الحرمان ، وألم الاضطهاد طيلة هذه المدة ، املأ ان يتحرروا من قيود الاستعمار ، ويعقدوا معاهدة الند للند ، يكونوا بواسطتها اسياذ بلادهم ، واصحاب مقدراتها؟ .

ونحن اذا عذرناهم في وضع بعض الشروط التي تفرضها عصابة الامم ، فلن نعذرهم في ابقاء المصالح المشتركة « الجمارك ، البريد والبرق ، والسكك الحديدية ، والموانئ ، والآثار ، ومراقبة الشركات ، وحماية الاختراعات » ، وغيرها من الامور الاقتصادية والاجتماعية في ايديهم ، وتحت امرتهم يتصرفون بها كما يشاءون ، واقتصاديات البلاد هي عصب الاستقلال .

كيف تقبل منهم ما صرفوه على الانتداب وقد بلغ مليارين فرنكاً ، ونحن نعلم لماذا صرفوه وكيف صرفوه؟! .

كيف ندفع هذه المصاريف ، ونحن لم نوافق على انتدابهم ، ولا طلبنا وفدهم ، ولا خطبنا ودمهم ، وما انا علم بما انفقوه؟ .

هل نقر لهم بحق اخذ رأيهم حين تعيين المستشارين والخبيرين الفنيين ، وبحق وضع ميثاق أي « بروتوكول » بموجبه نتحمل نفقاتهم ومداخلاتهم ونجعلهم حكماً علينا ، ونقول انا اصبحنا مستقلين؟ .

واذا سلمنا بضرورة مدة الانتقال ، وسلمنا ببقاء قليل من الجيش ، ريثما ينشأ الجيش السوري وتكامل معداته ، فما هي الضرورة الداعية الى بقاء جيش فرنسا بعدته وعديده المدة التي يشاؤها؟ .

أليس هذا هو الاحتلال بعينه ؟ أليس هذا تعطيل للدفاع والسيادة ؟
أليس هذا تدخل في شؤوننا لاثارة الفتن متى شاءت فرنسا ان تملي ارادتها
علينا ؟ لهذا ، فسوريا معذورة في موقفها ، والوطنيون محقون في رفضهم وتخوفهم
وما اجرهه ، دليل على ذكائهم وادراكهم وحرصهم على حريتهم واستقلالهم ،
وبرهان على ان الاستعمار مها قوي وحاول الفرنسيون ان يتزعموا منا اعترافاً
شرعياً بانتدابهم فلن يصلوا الى غاياتهم بفضل وعينا وعلنا بما سيكون ، واعتقد
ان السوريين لو لم يعدوا العدة ويحكموا الخطة بحمل النواب والشعب على رفض
المعاهدة لوضع القيد في اعناقهم عشرين عاماً اخرى .

ولكن الفضل للوطنيين وللشعب النابه ، وللشباب الوطني المتحمس في افساد
خطط الفرنسيين ، ورفض معاهدتهم وخذل سياستهم ، ولو قارنا بين ما حدث
اليوم ، وبين ما حدث سنة ١٩٢٨ علمنا بأن فرنسا لم تعظ بالماضي ، ولم تدرك
ذهنية السوريين ، وان مفوضيها مها حاولوا الوصول الى بقاء الاستعمار فلن
ينجحوا .

” وكان على وزارة الخارجية الفرنسية ، ان تكون اعقل مما هي ، فتقدم
الى سوريا معاهدة تنفق ومبادئ السوريين وتلائم روح العصر الحاضر ، ولو
فعلت لكفتنا مؤونة التجارب وزيادة الضحايا .

على اني اقدر الاحوال والصعوبات في تطبيق ما نريد ، ولكن لا علاج
سواه ، ومن اراد الشفاء فلا بد ان يرضى بتر العضو الفاسد ، وذلك خير
من آلامه . وهنا لا بد لي من ذكر ما قالته الجرائد الفرنسية عن المعاهدة
لاستخلص منها دليلاً اقيمه مرة ثانية على ذهنية الفرنسيين المتحجرة وعلى انها
هي هي لا تتحول ولا تتطور ، ولا تريد ان تفهم ان العرب لن يستعبدوا ،
سواء اكانت في سوريا ، أو الجزائر ، أو في تونس ، أو في مراکش ، ولا
تريد ان تدرك حاجات الامم ولا تقدم العالم نحو استقلال دوله وتعاونها ، دون
اخلال بسيادتها .

قالت الجريدة المذكورة ، وهي من جرائد الاستعمار ، تحمل على الاستقلال وعلى قبول فكرة المعاهدة وذلك في سنة ١٩٣١ :

« قامت اخيراً في الصحف الرأسمالية ، ضجة كبيرة حول موضوع تبديل الانتداب في العراق وسوريا ، بمعاهدات تعقد بين الدولتين المنتدبة وبين البلدان الموضوعة تحت الانتداب .

فماذا يقصد من وراء ذلك في حقيقة الامر ؟

لم يكن نظام الانتداب الا اسلوباً جديداً اخترع بعد الحرب العمامة ، لاستعمار البلاد العربية المسلحة عن الامبراطورية العثمانية ، أي سوريا والعراق وفلسطين وشرق الاردن .

وبفضل هذا النظام ، استطاع الاستعمار البريطاني ان يستولي على ينابيع البترول الغنية في العراق ، كما انه اسس مراكز قوية في البر ، وطريقاً امينة في الجو ضرورية للاتصال بالهند .

وللغاية نفسها ، وضعت فلسطين وشرقي الاردن تحت الانتداب ، فاستعان الانكليز هناك بالصهيونيين ، وهنا بالامير عبد الله للسيطرة على البلاد .

اما الاستعمار الفرنسي ، فانه قد وجد في الانتداب على سوريا قاعدة بحرية وجوية ضرورية للتسلط على البحر المتوسط .

تعتقد الحكومات الاستعمارية بان الانتداب قد وصل اليوم الى غايته ، فقد انتهى دور الفتح والاستيلاء ، واخذ المستعمرون يفكرون في الاستعانة بسكان البلاد انفسهم ، لاستثمار اتعاب العمال والفلاحين مباشرة ، بشرط ان تحترم سيادة الدولة المنتدبة من جهة ، وان تقسم المنافع بينها وبين صنائعها من جهة اخرى .

وتحت هذه الشروط أصبحت العراق اليوم قادرة على ادارة نفسها بنفسها كما قال العميد الانكليزي هناك ، الذي لم تكن البلاد حتى امس ، تستطيع الاقدام على شيء دون اشارة منه . ويمكن القول بان السياسة الاستعمارية ، تلخص اليوم في هذه الجملة ، ان مقدرة شعب على ادارة شؤونه بنفسه تتوقف على تقديمه الضمانات الكافية للمستعمرين .

وهكذا فان محاولة الاوساط الرأسمالية للاستشهاد بنظام المعاهدات كمرحلة جديدة في طريق استقلال البلاد الموضوعه تحت الانتداب ، ليست سوى خدعة جديدة كما حدث في بادئ الامر عند اختراع الانتداب ، والقصد من هذه المحاولة هو تضليل الشعوب المستضعفة ، وابعادها عن طريق الجهاد في سبيل الاستقلال الحقيقي التام .

والحكومات الاستعمارية لم تضطر لتطبيق نظام الانتداب ، بسبب حرجة الموقف في البلاد الواقعة تحت الانتداب فحسب ، بل بسبب الاحوال الداخلية في هذه الحكومات نفسها ايضاً .

ان الازمة الاقتصادية قد ضعفت الدول الاستعمارية وكسرت شوكتها ، بينما زى الثورات تعاقب وتنتشر في المستعمرات ، ولاجل الوقوف في وجه ذلك ، اخذ المستعمرون يفتشون عن حلفاء لهم من جديد ، وقد وجدوا هؤلاء بين اصحاب الاموال من سكان البلاد .

ان اساس التحالف بين هذين الطرفين واضح للعيان ، يقول المستعمرون : بان لهم في هذه البلاد مصالح معينة ، وانهم يسلمون السلطة الى الذين يحافظون على هذه المصالح ، وانهم يقومون بحماية صنائعهم هؤلاء من قيام الجماهير العاملة التي يستثمرونها كما يريدون بشرط اقتسام الفوائد .

اما اصحاب الاموال من سكان البلاد ، فليس امامهم الا الثورة على الدول المستعمرة أو عقد المعاهدات معها .

وخوفاً من أن تنقلب الثورة الوطنية الى قيام المال والفلاحين ، فإن هؤلاء يفضلون التعاون وتقاسم المنافع مع المستعمرين ، ولذلك فانهم يقدمون بسرور على عقد الماهدات .

على ان المعاهدة ليست من الامور الهينة ، ومن الصعب ان تنال رضى طبقات اصحاب الاموال جميعهم وهكذا نرى بعض الاحزاب تعارض الماهدات كما هي الحال اليوم في العراق ، وكذلك المفاوضات بين الحكومة الانكليزية والمؤتمر الهندي ، ثم بين الانكليز والمصريين تثبت هذه الحقيقة .

يجب ان لا نتحدثنا هذه المظاهر ، فان المعارضة ليست موجهة الى نظام الماهدات نفسه بل الى بعض المواد الفرعية .

وما حدث اليوم في العراق يحدث غداً في سوريا ، والاستعمار الفرنسي لا بد ان يقتدي بمثال الانكليز عاجلاً أو آجلاً .

ان المقال وان كتب سنة ١٩٣١ يدلنا على ما يتوهمه الرأسماليون المستعمرون في البلاد المنتدب عليها ، وعلى سرد رغبتهم في بقاء الانتداب ، واذا كان ولا بد من انتهائه فما هي المعاهدة التي يجب ان تعقد بين الطرفين لبقاء منافعهم .

٣٢ - تصريح المسيو دلاديه يوم كان رئيس الوزارة في فرنسا سنة ١٩٣٣

وهنا مقال ثان للمسيو دلاديه ، صرح به للجريدة الرسمية الفرنسية يوم كان رئيساً للوزارة ، على اثر بيان المسيو بونسو امام عصبة الامم سنة ١٩٣٣ قال الموماً اليه :

تلقينا من جمعية الامم الانتداب على سوريا ، وقد عهدت به جمعية الامم الينا لانه كما قال الآن مسيو ديفال ارنولد ، لنا حقوق منذ قرون وعلينا واجبات نحو هذا الشعب ولهذا طلبنا الانتداب من جمعية الامم .

وبهذه العاطفة ايضاً قد رضينا بشكل جديد في العلاقات بين الشعوب التي وصلت الى درجة من الرقي والشعوب التي لم تصل ، وانه بفضل ما حدده صك

الانتداب تقوم المهمة التي طلبناها ولنناها بان يقبض هؤلاء الشعوب الرقي تدريجاً نحو حالة يمكن ان تمنح لهم معها الاستقلال السياسي، دون ان يكون ثمة محذور على حياتهم .

فالحكومة الحاضرة عازمة على السير في هذا السبيل ، ولا يمكن تسيير هؤلاء الشعوب الى الحالة التي يمكنهم معها دخول جمعية الامم على خطاة التساوي بجميع دول العالم دون الوقوع في محاذير تستحق اللوم .

والهدف الذي لا تحول، الحكومة نظرها عنه هو اصعب في سوريا منه في العراق حيث انتدبت بريطانيا العظمى ، فان الدولة البريطانية قد تمكنت منه بسرعة وسهولة اكثر منا ، لأن انتدابها على شعوب اكثرها متحد ، وعلى بلاد ذات شيء من الوحدة ، وضعت لنفسها خلال القرون ، نوعاً من الوجدان المشترك .

اما في سوريا فالاختلاف عظيم في الاجناس والديانات ، والاختلافات الدينية خطرة دائماً في البلاد الشرقية اكثر منها في سائر البلدان .

اضف الى ذلك الاختلافات الاقتصادية التي كانت حملاً فوق حمل الاختلافات الجنسية والاخلاقية ، وهذا ما يفسر ان عمل فرنسا في تلك البلاد اصعب من عمل بريطانيا في بلاد العراق .

اما وقد قلنا ذلك فكيف تبدو الآن القضية السورية؟

تلقي مسيو بونسو في ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ اشارة من الحكومة بان يباشر حالاً في دمشق المفاوضات لعقد معاهدة حلف فرنسي سوري .

ولذا هذه المعاهدة ، ذلك لانه يجب اولاً كما فعلت بريطانيا في العراق ، عقد اتفاق بين البلدين قبل قبول بلاد منتدب عليها في جمعية الامم لتسوية كل المشاكل المالية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من الامور التي تتطلب حلاً ، المشاكل التي لم يخطر على باء احد عدم حلها .

اني اعلم ان الاعتمادات العسكرية التي نطلبها لسوريا هي ذات شأن ، وقد بلغت في هذا العام في مشروع الموازنة ٢٠٥ ملايين ، ولكنها تدل على نية الحكومة بالارقام اكثر من الكلام وعلى نقص ٣٤ مليوناً بالنسبة للسنة الماضية وعلى نقص ٦٠ مليوناً من السنة التي قبلها .

فلماذا اذن يجب ان نقي جنودنا في سوريا ولماذا لا نستطيع ان نستدعيها للرجوع الى فرنسا حيث قد تكون الحاجة اليها اذا لم نقرر زيادة مدة الخدمة العسكرية .

ولماذا لا نستطيع ان نستدعيها حالاً ؟ ذلك لاننا اذا استدعينا هذه القوات قبل ان نكون قد سوينا المشاكل التي تكلمت لكم عنها نعرض انفسنا الى رؤية تلك الاقوام يقوم الواحد ضد الآخر ، كما جرى بينها مراراً في التاريخ .

ولهذا ومتى جرى ذلك ، فان دولة اخرى من الدول التي كانت تريد ان تقلد هذا الانتداب ، قد تكفلها جمعية الامم لتحل محلنا ، فنعمل على توطيد النظام ، وهذا ما يبدو لي يثير بعض تحفظات في مصلحة الحريات السورية ، فان شئتم انتم فتحملوا هذه الاعباء وارسلوا جيوشاً اكثر عدداً ولا تكونوا بخلاء .

فماذا نريد ان نعمل ؟ نريد ان نفسح تدريجياً من الاحتلال العسكري ، ونريد ان ننقص الاعتمادات ، ونريد ان نقود سوريا بعاطفة الصداقة العميقة الى جمعية الامم .

ولكننا لا نريد سياسة مجازفة ، أو جسارة ان نفسد النتائج التي وصلنا اليها حتى الآن .

هذه هي التعليمات التي اعطيت للمسيو بونسو ، والمسيو بونسو باشر حالاً المفاوضات .

وانه لمن واجباتي ان اذكركم ، بانه يجب علينا ان نراعي الوسائل التي اوجبت ذهابنا الى سوريا ، التي ستصبح عضواً في جمعية الامم ، وهي مسائل معينة ، وعدنا بتحقيقها عندما تقلدنا زمام هذا الانتداب .

انا وعدنا بتحقيق المساواة الاقتصادية ، وتنمية اعمال المساعدة ، وحماية الاقليات ، فهذه الامور جميعها يجب ان تسوى ، حالة وضع المعاهدة السورية - الفرنسية وفي هذه المعاهدة نفسها .

وقد تلقى المسيو بونسو تعليمات معينة ، واذا اقتضى الامر ، ولا اخاله يقتضي ، سيرسل له ايضاً تعليمات اخرى بنية الاسراع في المفاوضات .

ولكني اكرر ان هدف السياسة الفرنسية هو واضح محدد شريف ، وهو القيام بكلامنا والقيام بعهودنا نحو جمعية الامم .

ان سوريا ستترشد ، كما ارشيدت العراق ، وهذا ما نرغبه بجمارة ونتمناه من كل قلوبنا ، وقد عزمنا على العمل دون ادنى مهلة .

ولكن يجب قبل ذلك ، كما كان بين العراق وبريطانيا ، ان تعقد تلك المعاهدة التي هي ضرورة للمصلحة السورية والشعوب السورية نفسها ، اذا شئنا الاحتفاظ ببعض الترقى الذي تم لحسن الحظ .

وعلى هذا العزم ، اطلب ثقة زملائي المحترمين ، ويمكنهم ان يكونوا على يقين ، من اننا ، كما قلت سابقاً ، متمسكون بكلامنا الذي قطعناه لجمعية الامم وسوريا .

ان المقال فيه اشارات هامة ، ومرامي عظيمة لما كانت تنويه الوزارة الخارجية لحل المسألة السورية ، وكيف عملت لحلها يوم كان بونسو في فرنسا لا كمال مذاكراته مع الوزارة .

واضافةً لما قلناه سابقاً ، يبين لنا المقال ، ان الفرنسيين لم يتراجعوا لا قليلاً ولا كثيراً عما طلبوه من فيصل قبل ان يحتلوا دمشق . وكل ما ينوون

منحه في المعاهدة هكذا « اريد فيجب ان تريد » و « نحن هنا لصالح فرنسا ، ورؤوس اموالها ، ومنافع شركاتها ، ولذا كان البيان سبباً لسوء الظن مما حدا الكتلة الوطنية الى ان تعقد مؤتمرها في ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ وان تصدر قرارها بان لا مذاكرة قبل التثبت من الوحدة والسيادة .

٣٣ - مقال المسيو جان فلوريه عن الانتدابات عامة

ترجمت جريدة القبس المقال الآتي ونشرته في ٢١ أيار سنة ١٩٣٣ ونحن نثبته بتمامه وان كنا وضعنا بعض جملة في مقدمة الكتاب :

يقول فلوريه في مقدمة مقاله : « ان فكرة الانتداب الذي تفتق عنها ذهن ويلسون الرئيس الاميركي ، كانت تتوجه الى تحقيق مصالح اميركية بحتة . اما العدل والحق وما رادفها من الالفاظ ، فلم يكن الا ستاراً لما اراده ويلسون . »

ويقول المسيو « فلوريه » شارحاً فكرة الانتداب ، والانتداب عنده معناه الاستعمار بكل صراحة : « ان الامم المتقدمة قد انفقت كثيراً من المال ، سواء في العالم القديم أو في العالم الجديد ، وبذلت كثيراً من الدماء والجهود الادبية ، ولكن كل هذه التضحيات ذهبت سدى ، لان رفع العبيد الى مستوى الاحرار مهمة شاقة جداً وتكاد تكون مستحيلة . » (١)

فرنسا تخسر في سوريا :

وهنا يدخل الكاتب الى التفاصيل ، ويصل الى موضوعه ، وهو فرنسا في سوريا فيقول :

« لقد آسمت فرنسا الانتداب في الشرق ، فتحملت كل الاعباء وقاست من المتاعب ما لا يناله وصف ، اما الارباح فيخطيء من يعتقد انها تعود اليها كلاً ،

(١) اسمعوا ايها السوريون ، واسمعوا ايها العرب ، دعوى الفرنسيين ووقاحتهم في اعتبارنا عيباً وم احرار .

فان الواجب علينا ان تقسم هذه الارباح بينها وبين جميع اعضاء جمعية الامم
سواء بسواء .

اذن ففرنسا تتحمل الغرم ولا تصيب شيئاً من الغنم . هذا شيء لا يقبل
الجدل - كذا - من الوجهة السياسية . بقي الميدان الاقتصادي ... ولكن المادة
الحادية عشرة من الصك ، تحرم على السلطة المنتدبة ان تعامل احدى الدول
الداخلة في جمعية الامم معاملة تخالف قاعدة المساواة ، فلا احتكار ولا أي امتياز
من الامتيازات تفرد به الدولة صاحبة « الارشاد » دون غيرها ؛

الجنسية الفرنسية :

على ان المسيو « فلوريه » لو وقف عند هذا الحد لكانت المصيبة ، ولقلنا
مع القائلين « الطامع لا يرضى عن شيء فهو دائماً يطلب المزيد » ، ولكنه يقول
بعد ذلك ، ما لم يتجرأ احد على قوله ، اسمع جيداً :

« ان تيارات عظيمة تدفع السوريين والبنانيين نحو فرنسا ، فالسوريون
والبنانيون يريدون ان يتجنسوا بالجنسية الفرنسية - كذا ! - وفرنسا تمنع في
ذلك ... اجل لقد قبلت حتى اليوم تجنس البعض ، ولكن بصورة خاصة واستثنائية ،
وهي تخاف من تدفق الطلبات عليها ، ولا سيما من لبنان ، كما حدث من قبل
في منطقة « السار » ... ولو ان جميع اللبنانيين طلبوا الجنسية الفرنسية ، لانقلب
الانتداب بصورة « ميكانيكية » - كذا ! - الى اتحاد بخافي ... وامثلة هذا الاتحاد
كثيرة في تاريخ فرنسا بنوع خاص !

ولكن هنالك موانع . وفي الواقع ان اللبناني الماروني أو السوري المثقف
تقنياً فرنسياً ، الذي حارب في ظل الراية الفرنسية متطوعاً ، لا يستطيع ان
يصير فرنسياً الا بعد تحقق شرط ، وهو ان يتجنس بالجنسية الايطالية أو
المصرية أو الارجنطينية ، ثم يتمكن بعد اتمام هذه العملية - المستحيلة - ان يكتسب
الجنسية الفرنسية .

هذا شيء غريب صعب الايمان به . ولكنه الحقيقة الواقعة .

زير التخلص من الانتداب :

وبعد ان يتأسف الكاتب المحترم هذا التأسف على عدم استطاعة السوريين
التشرف بالجنسية الفرنسية ، يقول :

« اما اليوم فان قناصل فرنسا يساعدون السوريين في الخارج ، وتحامي هي
عندهم في الداخل . وهكذا يكون السوريون في حالة يتمتعون فيها بكل ما يتمتع
به الفرنسي الحامل الجنسية الفرنسية ، ولكنهم لا يتحملون شيئاً من واجباته ،
بل لا يحق لهم المطالبة بتحمل هذه الواجبات .

ويبدو الانتداب في هذا الشكل تعهداً ثقيلاً الوطأة دون مقابل ، لذلك
يريد الفرنسيون ابناء الطبقة المتوسطة ، ان يتخلصوا منه في اقرب وقت
مستطاع . »

المعاهدة السورية الفرنسية :

قد يظن القارئ ، ان المسيو « فلوريه » سينتهي من استنتاجاته هذه الى
شيء واحد هو الجلاء عن سوريا . كلا ، فهو مخطيء ، والسوريون في زعم
الكاتب ، لا يريدون ان تتركهم فرنسا بوجه من الوجوه !

قال المسيو « فلوريه » :

« لقد الحوا على المسيو بونسو في عقد معاهدة مع سوريا ، تكون بمثابة
- على قولهم - المعاهدة المقودة بين انكيترا والمراق . ولكن لا بد لنا من القول
هنا ، ان هذه المعاهدة التي كان المسيو بونسو ينوي عقدها ، ليست كالمعاهدة
العراقية ، اعني انها لن تكون حماية مستورة تحفظ بها السلطة المنتدبة السابقة .

وشرع المفوض السامي الفرنسي بالعمل ، فاضطر الى الاعتراف بان نظام
المعاهدة لا يمكن ان يطبق على لبنان ، ولا على اراضي العلويين والدروز ، ولا على
سنجق اسكندرون .

ولقد اقنعه درسه الطويل وتجربته الشخصية ، ان الوحدة السورية لا توجد إلا في مخيلة بعض الفرنسيين الضائعين في بحار النظريات ، وبعض اعداء فرنسا من المسلمين ، وليس في الحقيقة احد في سوريا يطالب بهذه الوحدة ، الا اقلية في دمشق تريد لها لنفع خاص - كذا - وما عدا ذلك كل شيء يقسم شعوب الشرق الواقع تحت الانتداب الفرنسي : التقاليد ، والاصل ، والديانات ، وحتى طبيعة الارض - كذا - بل يمكن ان يتحقق بعض التضامن بين هذه الشعوب ، ونعني به تضامن المصالح المادية ، ولكن بشرط ان تكون ادارتها موكولة الى سوام . .

كل شيء أو لا شيء :

قال الكاتب في مقدمة مقاله : ان فرنسا لا تريح شيئاً في سوريا لا من الوجهة السياسية ولا من الوجهة الاقتصادية ، ولكنه سرعان ما ناقض نفسه بنفسه وبالارقام ايضاً ، واليك هذه النتيجة التي وصل اليها حيث يقول :

« كل شيء أو لا شيء » ، فلما ان نجو عن الشرق كله ونقطع بصورة نهائية تاريخياً يرجع الى اكثر من عشرة عصور ، ولكن يجب ان نعلم اننا اذا فقدنا الشرق نفقد بالتالي سمعتنا ونفوذنا في افريقيا الشمالية ، والكل يذكر ان مغادرتنا كليكية سنة ١٩٢٢ قد أضرت بنا كثيراً هنالك ، وتولى الثائر عبد الكريم في سنة ١٩٢٥ افهامنا عواقب العمل بقساوة .

ونحن اذا جلونا عن الشرق ، نكون قد اعرضنا عن تعبير بلاد كبيرة . تساوي ثلث فرنسا وعن الاستفادة منها ، وحتى عن امكان الاستفادة منها ، في المستقبل العاجل والآجل .

ولا بأس من ان نذكر بعض الارقام ، ففي سنة ١٩٢٩ ربحت تجارتنا في سوريا ١٣٨ مليوناً ، الوارد الى فرنسا ٢٠٣ ملايين الصادر منها ٦٥ مليوناً ، وربحت تجارتنا في سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٠٨ ملايين ، الوارد ١٩٤ مليوناً والصادر ٨٦ مليوناً .

ان فرنسا في سوريا ، دون ان يكون لها اي امتياز ، قد اصبحت الاولى بين الدول في الواردات ، والثانية في الصادرات ، ولكننا اذا تركنا الشرق ، فقدت فرنسا هذه المكانة ، لأن البضاعة تسير مع صاحبها .

الطريق للشرق الأقصى :

ونحن الى جانب ذلك كله ، اذا تركنا سوريا نكون قد نفضنا يدينا من هذا الطريق المستقيم المباشر الى الشرق الأقصى ، وهو ممثى طرابلس حمص الذي يتحسن يوماً بعد يوم بسرعة عظيمة ، بفضل علم الاقتصاد المصري من سكك حديدية ، وخطوط جوية ، ومواصلات السيارات . وهذا الطريق يقلل شيئاً فشيئاً ، بل يميل الى حذف قيمة قناة السويس التي تركها منذ ٥٠ سنة ، بصورة لا تتفق مع الشرف مواطنو « فردينان دي ليسبس » .

يجب استعمار سوريا :

ولكن الميو « فلوريه » لا يريد ذلك ، لا يريد ان تترك دولته فرنسا ، كل هذه « الليستة » من الغنائم والمنافع . واليك خاتمة هذا المقال ، الذي لم نتعود مثل صراحته ووقاحته ، في كل ما كتب عنا ، قال :

« اجل ، اما ان نترك الشرق ، واما ان نبقى فيه ، ويجب البقاء . يجب ان نمكن رايتنا الفرنسية على هذه الاراضي ، والراية الفرنسية تمثل في الشرق منذ زمان بعيد ، السلام والعدل وال عمران . يجب ان نكمل المهمة التي يفرضها علينا تاريخنا ، ويجب اخيراً ان نخلق « فرنسا الشرقية » ، يجب ان نخلق هذا الوطن الذي يريد اللبنانيون ، والمعلويون ، والدروز ، وحتى السوريون الدخول فيه ، والحياة في ظله .

و اذا فعلنا ، كان الرقي الذي نحمدته في البلاد السورية ، كافياً لاسكات منافسينا من جهة ، ولاراحة جمعية الامم من قلق يساورها ، منذ قيام الانتداب من جهة اخرى .

انتهى — تعريب القيس

وفي كانون الاول سنة ١٩٣٣ نشرت جريدة « البتي بآريزان » وهي من الجرائد الرأسمآلية ، المقال الآتي :

« ان ابرام المآهدة السورية ، كان سبباً لتفاوت قليل في الرأي بين فرنسا والوطنيين السوريين . فالوطنيون طلاب وحدة سياسية ، ويريدون ضم العالوين والدروز ، وهي اراضٍ تقطنها اقلية من الاسلام ، كانت تتحمل انواع الاضطهاد قبل الانتداب . وها هي الآن ناعمة في مجبوحة من العيش .

وليس لنا الآن ، الا ان نأمل ، بان الوطنيين السوريين سيظهرون بهذه المناسبة نضوجهم السياسي ، وان لا يقفوا حجر عثرة ، في سبيل هذا العقد السياسي الذي يهيء لبلادهم حريتها واستقلالها .

٣٥ - مآقآته جريدة « لارنوفيل » في موضوع المآهدة قبل عرضها

ومآ قآلته جريدة « لارنوفيل » في هذا الموضوع ، ان الدولة المنتدبة بمنحها سوريا هذه المآهدة ، بعدما اهدت اليها الدستور ، قد آتبت بازاء السوريين ، الخطة التي سارت عليها انكلترا ، وهي خطة المحافظة على مصالحها ، في مصر والعراق بمآهديات وآفآقات .

ولكن هل سوريا في حالة تستطيع معها ان نتحكم نفسها بنفسها ، وان تتمتع باستقلالها الفعلي مع المحافظة على حقوقنا وحقوق الآخرين ، وحماية الاقلية بواسطة المآهدة .

لقد رأينا آخيراً ان الاضطرابات الدموية التي اثارها العناصر المتطرفة في دمشق ، قد استتكرتها الاكثرية العظمى من الاهلين . ثم جاء المندوب السامي الى دمشق ، فاتخذ اللهجة الشديدة التي يجب اتخاذها ، ففهمها السكان هناك ، وعاد الامن في الحال الى نصابه .

ومما لا ريب فيه ، ان دسائس بعض المحرضين ، لا تؤدي الى خدمة مصالح السوريين . وهؤلاء المحرضون لم يتمكنوا ، من الحيلولة دون الاتفاق على المعاهدة .

فعلى سوريا الآن ، ان تثبت انها اهل لادن تدير شؤونها ، بالاتفاق التام معنا ، وان توفق بانها لن تجدد دولة ، اشد من فرنسا رغبة في رقي الجمهورية السورية الفتاة ، وعظمتها في ظل الاستقلال والحرية .

٣٦ — ماقالته جريدة « الجورنال » عن رأيها في المعاهدة قبل رفضها

وقالت جريدة « الجورنال » : « هذه هي مرحلة جديدة حاسمة في طريق الانتداب الفرنسي على سوريا . ففرنسا حريصة على العمود التي قطعها على نفسها بعدما حاولت تثقيف الشعب السوري ، واهدت اليه دستوراً سياسياً ، فيه كل اسباب الحياة ، جاءت تمهد لتحرير سوريا ودخولها عصبة الامم بنظام ينقلها من حال الى حال ، وقد فعل الانكليز مثل ذلك في العراق . »

ثم نشرت الجورنال اهم مواد المعاهدة وقالت :
« يظهر انه بالرغم من معارضة الوطنيين ، سيجد السوريون هذه المعاهدة ملائمة لهم . على ان المسألة الصعبة الحل ، هي مسألة الوحدة ، فالمعاهدة ترمي الى تحرر سوريا وحدها . وهذا طبيعي ومعقول ، في بلاد تقطنها شعوب مختلفة كل الاختلاف من جميع الوجوه . فالسوريون يعترفون بانه ، ليس بينهم وبين اللبنانيين اقل رابطة ، ولكنهم يطالبون ببلاد العلويين ، وجبل الدروز ، وكأنها منهم ولهم . »

وهذه المسألة ستحل حين دخول سوريا عصبة الامم ، مع العلم بان مندوبي الدروز والعلويين ، سيشاركون في المفاوضات ، وان حكومتهم ستبقيان مستقلتين ادارياً ومالياً .

والمعاهدة تصون حقوق الفرنسيين والسوريين المالية ، ولا سيما ما يتعلق منها باستثمار انايب النفط .

وقالت جريدة « الطائ » بعد ان علقت على المعاهدة ، انه بالرغم من العقبات العظيمة التي اعترضت سوريا ، فان السوريين تمكنوا ، من ان يتعلموا الحياة السياسية ويتدربوا عليها . وقد جعلت عصبة الامم النظام النيابي شرطاً اساسياً لكل دولة واقعة تحت الانتداب تسير بالتدرج نحو الاستقلال .

وفرنسا الحريضة على روح الانتداب ، قد نظرت الى هذا التحول بمثل نظر انكلترا اليه في العراق .

ولا ريب ، في ان المعاهدة التي وقعت اخيراً ، والتي يتناقض فيها الآن البرلمان السوري ، ستمكّن سوريا من ان تصير دولة مستقلة ، مشتركة في عصبة الامم .

والظاهر ، انه بالرغم من انتقادات الوطنيين ، ان تثار مناقشات طويلة حول مواد المعاهدة ، واما مسألة ضم جبل الدروز ، وبلاد العلويين الى سوريا ، فسينظر اليها حين دخول سوريا في عصبة الامم .

وكتب كاتب في « الاكسيون فرنسيز » فقال :

جبل الدروز الواقع في الجنوب الشرقي من سوريا ، منطقة خصبة تروى اكثر من جاراتها ! (كذا) كانت مسرحاً للغزوات العديدة ، ويقطنها شعب جدير بالاهمية . فقد ظهر الدروز في هذه البلاد في القرن الثامن عشر بعد عام ١٨٦٠ وعدادهم يبلغ الستين الفاً .

وليس الدروز اسلاماً كما يزعم البعض « ! » بل يعتقدون بمذهب ممزوج من العبرية والمسيحية والاسلامية ، يقرب من المبدأ الفرعسوني ، ويميل الدروز الى الحرب والنهب ، فهم اذكيا اقوياء يحترمون القوة العادلة !! ..

ومشروع المعاهدة الذي يسمى المفوض السامي الى الفوز بالتصديق عليه من البرلمان السوري ، لم يعرف بتفاصيله بعد ، وكل ما نعرفه انه سيجعل من سوريا حكومة مستقلة ، وبقي لبنان والعويين والاسكندرونة تحت الانتداب ، كما اننا سنبقى في جبل الدروز ، بشروط لا نعلمها !! فاذا تركنا سوريا على الحالة الحاضرة ، ومن جملة ما يطلبون تعيين كل ابناء الجبل المملين ، وصرف الموظفين الاجانب .

وهؤلاء هم انفسهم الذين برهنوا في تشرين الاول سنة ١٩٣١ على ارتياحهم للحكم المباشر ، ورغبتهم في ابقاء الحاكم الفرنسي ، وبعبارة اجلى ارادوا الحماية ، فالى اين نصل بعد عشرين شهراً اذا كانت الحال كما هي ؟

الشيء نفسه تراه في جميع الانحاء ، فالدروز يقتنمون الفرصة لانهم يريدون موقف فرنسا متزعزعا في سوريا . ويريدون تركنا قبل ان نتركهم !

ثم ماذا تراهم يفكرون في الاتفاق الفرنسي الانكليزي ، الذي خسروا من جرائه خمسمائة كيلو متر مربع من اخصب المراعي التي يملكها الجبل ، وقد سلخت عنهم وضمت الى شرقي الاردن بلا مقابل ؟ يقول نكون قد قطعنا على جبل الدروز طريق البحر ، فيقع آتئذ في حوزة دمشق عاصمة البلد المستقل ، وهنا لا بد من ثورة في سوريا !...

ولكننا لم نصل الى هذا الحد ، اذ ان كل شيء يتغير بسرعة في الشرق . فقد اعلن الدروز من مدة وجيزة ، انهم مرتاحون الى الانتداب ، وها هم اليوم بدون استياءهم أو يوجسون خيفة من الاحتلال ، ومظاهرتهم الاخيرة ضد بعض الموظفين دليل كاف على ذلك !

واذا هذه الحركة رأى حاكم الجبل الفرنسي ، ان يجمع المجلس الاستشاري ، للاطلاع على مطالب الاهلين ، ورغم وجود ثمانية فرنسيين ، وعشرة من الوطنيين الميين من قبله ، مع الحاكم انتقاداً جارحاً .

وفي العدد ١٦٠ من السنة السادسة عشرة من جريدة «لا سيرى» الصادرة يوم الاربعاء في ١٩ الجاري مقال بعنوان :

بمناسبة ابدال المفوض السامي

الضفارع التي تطلب ملكاً

والى القراء ترجمته :

يا لافونتين الطيب ، ايها المفكر العجيب ، اسدنا فضحك !

ماذا تريدون ايها الناس ؟ كواك كواك كواك ... في جميع اللغات وجميع
النفات ، وهذه الصيحات المزعجة من الحلبين الناعمين ، والبيروتيين المتفرنجين ،
واللبنانيين المتأمركين ، والوطنيين المشوشين الدمشقين ، والعلويين المتغيرين ،
والدروز القاسين ... استقلال - ملك - جمهورية - بلا انتداب - الانتداب الانكليزي
- الايطالي - الاميركي - استعمار - حكم المقاطعات الفرنسية - شكل الحكم السويسري
- ديكتاتورية - حكم نيابي .

وكلمهم متفقون على نقطة واحدة « نريد ان نحصل على كل شيء ، ولا
يكون علينا شيء » .

هذا جميل يا اسباد .

بخاء يقطع مجرى افكارى عويل طفل ، تحت ضربات الجارة المعجوز ،
ويوقف في ذاكرتي النكتة التالية ، التي حكيت لي في استانبول :

ذات يوم ، عشق ابن كبير الوزراء فتاة فقيرة ، واشتد حاله فمرض ،
واعترم ابوه بعد مشورة الطبيب ان يعطيه محبوبته ، واتفق فهداً عالياً من الوزراء
وشيخ الاسلام وارسل لهذه الغاية ، بخاء غرفة والد الفتاة ، وطلب منه بمراسم
كلية بد الفتاة عائشة لابن رئيس الوزراء .

فرفض الأب هذا الطلب ، ورد الوفد خائباً فاشلاً ، فعاد الى رئاسة الوزراء ، وقص ما توقع له ، وسادت الدهشة للجميع .

حينئذ تقدم الياور ، وقال : « انا اكيفكم امره ، وآتيكم به برضاه » ، قال هذا ومضى ، وما هو الا ريثما يذهب ويعود ، حتى كانت الفتاة الحسنة على باب الوزير الكبير .

وسأل الوزير ياوره ، كيف فعل فقال : ان هؤلاء السادة اعضاء الوفد بلهجتهم الذهبية اربعوا الرجل ، الذي لم يعتد مثلها ولكني ، والكرباج بيدي ، قلت له يا ... ان رئيس الوزراء يطلب ابنتك زوجة لابنه ، فهل تجرؤ على الرفض ؟ فقال : معاذ الله ، ان ابنتي خادمة لمولاي الوزير ولحضرتك ... قلت : فلماذا اذن ، رفضت قبل ساعة ؟ قال : لأن اولئك السادة ، لم يكلموني بالمعقول مثلك .
مغزاه ...



أسمعت ايها القارى ، لبنانياً كنت أم سورياً ، ماذا يقول عنك « فسيه » هذا الضيف القليل الحياء ؟ اوعيت ماذا ينصح للمتدينين هذا المتواثق ، الذي نضب ماء وجهه ، والى عنه شعار الأدب والحشمة ؟

أفهمت المغزى الذي يطلبه هذا العليج الذي يأكل زادنا ، ويشرب ماءنا ، وينشق هواءنا . هذا القرد الكريه المنظر والنخب الذي لا ينفك منذ ان حط رحاله في هذا البلد ، عن اهانة بنيه والاسترسال في تحقيرهم في كل سائحة .

المغزى الذي يريد لك يا ابن بلادي هو السوط او الكرباج اذا شئت !!! هذا هو الدواء ، الذي ينصح للانتداب ان يمالج به قضايا هذه الامة المسكينه ، التي باتت من الاستكانة بحيث يستهتر بها مثل هذا الضيف الصاقع الذقن .

لقد ضقنا به ذرعاً ، وحفيت اقلام كتابنا بمطالبة السلطتين بوضع كرامة لهذا البوق المزعج ، حتى خلنا انها عن سبابه وشتائمته راضون .

والآن ، وقد تمادى في غيه وبتداوقد طفح كيل الصبر وبلغ السيل الربى ،
زيد ان نسأل حكومة « الاصلاح » المحترمة :

هل في برنامجك من طرق الاصلاح ووسائله ، ان تطلق علينا هذا المخلوق
السفيه بمن فينا ، سباً وشتماً وتحقيراً ؟

وهل القائم على رأس الحكومة اليوم ومن يحيط به من اعوان وعمال
الا بعض ابناء هذا البلد الناعس ؟ ام انهم من ابناء الصين ، فلا تصيبهم بذاته
ولا ينالهم رشاش سفهه ووقاحته ؟

ام ان هذه الحكومة لا ترى من نفسها قوة الا مع ابن البلد المسكين ،
وتعجز عن تأديب مثل هذا الفاجر ، الذي لا يرعى لها حرمة ، ولا يتورع
عن شتيمة شعبها الذي هي نفسها تهيمن عليه وتدير مقدراته ؟

ان في سكوتها عن هذا المخلوق ، لدليلا اقل ما يقال فيه ، انه العجز
كل العجز !!!

وكلمة اخرى الى نخامة المفوض السامي بالوكالة :

ابمثل هذا البوق الشتام تريدون ان تكتسبوا منا عطفاً ومحبة وترحاباً ؟
ابمثل هذا الداعية الذي لفظته مصر ، بعد ان اعملت السوط في قفاه ،
تريدون ان تمثل فرنسا العظيمة بماضيها وحاضرها ؟

وهل تريد المفوضية ان يدعي هذا المخلوق ، انه لسان خالها بجريدته البذيئة
يتكلم باسمها ، ويقتسر بستارها .

٤٠ — ماقالة اليهودي « جورج ماير » مكاتب « الطان » في مصر في ٢٨ كانون الاول

سنة ١٩٣٣

وبعث جورج ماير مكاتب « الطان » في مصر الى جريدته بالمقال الآتي ،
تربيته بتاريخ ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٣ :

قال المكاتب :

ان المادة ٢٢ من عهدة الدول اعترفت بان سوريا مستقلة مؤقتاً . وها قد مضى على وجود سوريا تحت الوصاية الفرنسية ١٣ عاماً ، ما فتئت تطالب خلالها وبوسائل عنيفة بان يقوم مقام الانتداب ، معاهدة ذات طرفين يعترف بها لسوريا بتطورها السياسي وبأهليتها للحكم الذاتي .

وقد وضع المسيو جفنييل بالاتفاق مع الوزير « بريان » نص المعاهدة في عام ١٩٢٦ وحالت الحوادث والاضطرابات ، دون عرضها على الجانب السوري ، خصوصاً وانه لم يكن لسوريا هيئة حكومية مسؤولة رسمياً للتعاقد مع الفرنسيين ، كما ان موقف الوطنيين السوريين كان دوماً عدائياً .

وقد انحصرت سياسة المسيو بونسو طيلة مدة اقامته في الشام ، بانشاء هيئة نظامية ، وحكومة دستورية ، ومجلس نواب ، نال موافقة الشعب ، واصبح لسان حاله يتكلم باسمه وينوب عنه .

وكل يذكر ما قام من الاضطرابات في وقت اجتماع المجلس التأسيسي ، ووضع الدستور ، الذي نص على وضعه صك الانتداب ، وكل يذكر عهد الانتخابات في كانون الاول من عام ١٩٣١ وفي كانون الثاني من عام ١٩٣٢ .

اذن ، لم يكن والحالة هذه في وسع المندوب السامي ، ان يستعجل تحقيق اماني الشعب في الحكم الذاتي ، وان يجتاز بسرعة المرحلة بين الانتداب والمعاهدة ، اما المسؤول عن هذا التأخير ، فهم الوطنيون السوريون اولاً ، وعدم نضج الشعب من الوجهة السياسية ثانياً .

نيات فرنسا نحو سوريا :

ان نيات فرنسا نحو سوريا اصبحت معلومة ، وقد شرحها رجال السياسة الفرنسية في البرلمان الفرنسي وفي جامعة الامم ، كما ان تقارير ميزانية وزارة الخارجية وفت القضية السورية حقها في الشرح ، وافصح هذه التقارير ، ذلك الذي نظمته المسيو باغاتون حيث ذكر ضرورة الاقتصاد ، ونفقات الانتداب حاضراً ومستقبلاً .

شروط المعاهدة :

ان المعاهدة كالانتداب ، خالية من فكرة الاستعمار . وهي تقرر مدى المراحل الضرورية لهيئة الشعب - المحروم منذ قرون مزايا الحرية - لسير تدريجياً تحت رقابة الانتداب نحو الاستقلال الكامل . ولا يخفى ان الاستقلال الكامل يتطلب شروطاً ، يجب ان تتوفر قبلاً في الشعب المطالب بهذا الاستقلال ، ولا يمكن للدولة اجنبية - مهما شاءت المجلة - ان تعترف بان هذه الشروط موفورة ، فالمسألة مادية لا امنية في النفس ، والمسألة حقيقة واقعية ، لا مجرد رغبة وقصد . وبعبارة اخرى ، ان المسألة مسألة تأليف جيش لحماية الحدود ، وتوازن ميزانية لمجاهاة نفقات الاستقلال . واخيراً ان المسألة مسألة منح المساواة في المعاملة للمناطق المستقلة محلياً وللجاعات الدينية .

المعاهدة كما عرضها ري مارتل :

فهل ان في سوريا هذا الاستعداد وهذه الشروط ؟ ان الذي عرف سوريا يعجز عن هذه النظرية ، ومع هذا فان فرنسا ، اقتداءً بالعراق وحياً بتمجيل التطور السياسي ، وتحقيق امان الشعب في الاستقلال ، فاوضت السوريين بامر المعاهدة ، ووقعتها كما وقعتها حكومة الشام ، وهي معاهدة تتضمن ١٢ مادة و « بروتوكولين » وتشرح بجلاء ووضوح وحرية تامة القواعد التي ستبنى عليها العلاقات الفرنسية السورية بعد الغاء الانتداب .

والمعاهدة لمدة ٢٥ سنة تبتدىء من تاريخ دخول سوريا جامعة الامم ، وقد نصت على ان فرنسا تشارك سوريا في خلال الاربع السنوات بادارة الشؤون السورية الخارجية ، ووضع الانظمة الدستورية الضامنة للاقلية حقوقها .

وهذه المدة القصيرة هي لازمة لسوريا لكي تبرهن خلالها بانها اهل للحكم الذاتي ، وبعد هذه المدة ، تنتقل من يد المنتدبين الى يد السوريين الواجبات الوطنية والدولية ، كالحفاظة عن الامن ، والدفاع عن الحدود ، عندئذ تدخل

سوريا جامعة الامم ، وهذه المدة القصيرة هي على كل حال اصغر من المدة التي قضاها العراق لدخول الجامعة ، فالمعاهدة العراقية الاولى مؤرخة في ١٩٢٢ ، وقبول العراق في جنيف وقع في عام ١٩٣٢ .

لماذا رفضت المعاهدة :

ولكن هذه المعاهدة - المحتوية على حرية سوريا ، وعظم مسؤولية فرنسا ، وغير الضامنة كل الضمان لمصالحها في الشرق الادنى - ان هذه المعاهدة رفضت من دون مناقشة ، ومن قبل ان تطرح على مجلس النواب ، وقبل ان يدرسها ! وهذه المعاهدة التي لم تذكر في اعمال المجلس اليومية ، رفضها ٤٨ نائباً من اصل « ٧٠ » ؛ عدا انها احدثت هياجاً في الاسواق ، لم يطفأ الا بالقوة العسكرية .

ومن العجب ان ترفض المعاهدة ، وهي تحمل للاهلين ما تاقث اليه نفوسهم من الدنو لمنهل الاستقلال ، ومن العجب ان ترفضها الاكثية والفئة العراقية من الشعب . ولا بد من ان يكون سبب ذلك الرفض غلو الوطنيين في الشرق الادنى وعداؤهم للتعاون على الاجنبي .

ان مجلس النواب برفضه المعاهدة قبل درسها وطرحها على بساط البحث نظراً الى مسألة الوحدة السورية ، التي هي النقطة الحساسة . وقد كانت الوحدة مبدأ بعض جماعات اقلية ، اما الآن فاصبحت امنية الجميع ، واصبحت شرطاً اولياً للمفاوضات .

ومن سوء الحظ ، ان تحقيق هذه الوحدة ، ليس في يد فرنسا ، لأن صك الانتداب والعدالة يأتان على فرنسا ، ان ترغم الدروز والمعلويين على قبول هذه الوحدة . وهؤلاء يطالبون ببقاء النظام الحالي ، وبالانفصال السياسي والاداري عن سوريا ، فعلى السوريين ، أنفسهم لا على فرنسا ، ان يحققوا هذه الوحدة عن طريق اعطاء المثل الحسن عن كفاءتهم واهليتهم السياسية .

ثم يذكر المكاتب، انه اجتمع بالدروز، الذين يملكون حق الكلام باسم ٦٠ الف درزي، فأدرك من اجتماعه بهم صعوبة اختلاطهم بالعناصر السورية، ويقول: ان الازراك عجزوا عن اخضاع الدروز، وان الفوارق بينهم وبين السوريين عديدة، سواء من حيث الجنس أو العادات، أو شروط الحياة. اما العلويون، فهم ايضاً محتفظون باستقلالهم، وكل محاولة لضيم سوريا، مصيرها الاخفاق...

ويعيد المكاتب الاستفهام عما اهاب بالسوريين لرفض المعاهدة، وهم الذين يتوقون اليها، وبسبب هذا الرفض اخروا اجل الحكم الذاتي.

على ان فرنسا ارادت منحهم الحرية، التي هي اوسع من الحرية الممنوحة للعراق. على رغم العبرة التي جاءت من حوادث الآشوريين - فرفضوا هذه المنحة، فالمسؤولية غير واقعة على فرنسا، والى ان يظهر السوريون بمظهر الحكم الآخذ بعين الاعتبار، الواجبات الدولية، والعارف ومصالحته، لا يسع فرنسا ان تقدم لسوريا بمعاهدة اخرى.

لذلك يبقى الانتداب هو المعمول به.

٤١ - ما نشرته جريدة «الدنيا» في ١ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

ونشرت جريدة «الدنيا» وهي جريدة رجعية من الطراز الاول، مقالاً عن المعاهدة، شرحت فيه الادوار التي مرت على القضية السورية، من ابدال المسيو بونسو بالمسيو مارتيل، وقالت: ان المسيو مارتيل، قد اسرع في حل القضية السورية، اعتقاداً منه بان هذه القضية، قد اثرت تأثيراً بليغاً في الحياة الاقتصادية، وهو قد عرض المعاهدة على الحكومة فوافقت عليها بسرعة، ثم دعي المجلس «لتعرض عليه هذه المعاهدة». ولكن الوطنيين كانوا.. ساهرين يراقبون!

ولم يكذب خبر المعاهدة يذاع في المدينة، حتى قامت المظاهرات والاحتجاجات واضطر المسيو مارتيل لتأجيل المجلس، فهل نستطيع القول بان موقف عام ١٩٢٨ - يوم اجل المسيو بونسو المجلس التأسيسي - قد عاد؟!

اننا نعتقد - من عدة وجوه - ان الموقف في ٢١ تشرين الثاني قد اصبح اسوأ بمرات من موقف عام ١٩٢٨ ، وخاصة وان صبحي بركات واخوانه ، لم يعودوا يحملون للدولة المنتدبة نفس «العواطف» ونفس «الموقف» !

على ان «انقلاب» صبحي بركات والمعتدلين ، لم يكن مستغرباً ، على من كان يتتبع عن كثب سير السياسة السورية . وقد قلنا يوم انتخاب رئاسة المجلس ترى هل يظل صبحي بركات على اخلاصه للسلطة؟!!

ان انقلاب المعتدلين في المستقبل ، سيؤدي الى نتيجة واضحة ، وهي : ان المجلس ، الذي تعتمد السلطة على ثلثيه سيصبح وطنياً باكثرية ، أي «ضد فرنسا» .

وتحدث الجريدة بعد ذلك عن موقف المجلس من المعاهدة ، وعن «الجو» المكهرب الذي ساد المدينة ، وتقول ان نخامة العميد - اضطر - على اثر هذا الموقف ان يؤجل المجلس اربعة ايام ، لئلا تهاجم الافكار المضطربة ، وان يتخذ سوريا من نتائج هذا العمل السريع الخطيرة !

على ان تعطيل المجلس لم يهدى تعطيل الافكار ، بل بالعكس زادها قلقاً وهياجاً ، فاضطر العميد لتأجيل المجلس اربعة شهور ، وسحب المعاهدة .

وقد يكون من الفائدة الآن ، ان نعرف اذا كانت هذه الحالة ستكون نهائية ، فالجانب الفرنسي ، يقول ان المعاهدة لم ترفض ، لان قرار التعطيل تلي قبل البحث فيها ، وقد قال مسيو مارتل لوفد الغرفة التجارية : « ان عمل السياسي قد انتهى » !

هذا من جهة الجانب الفرنسي ، اما الجانب الوطني - الذي يعمل تحت تأثير ديني! - فليس من المنتظر ان يبدل موقفه ، بل سيضم اليه عناصر جديدة من المعتدلين !

إذن؟!!

ألا يدل هذا على ان الموقف لن يتبدل بسرعة؟!!

على انه مها يكن من أمر الموقف في الربيع القادم ، فنحن نتمنى ان يكون سحب المعاهدة نهائياً ، لاننا نعتقد كثيراً بفضائلها !.

فقد جرب لبنان نوعاً من النظام الذي يشبه المعاهدة ، فعاد عليه بأسوأ النتائج ، واضطر للرجوع الى الوراء !

ولهذا فاننا نعتقد ان تطبيق الانتداب بشكل حكيم ، يتيح لفرنسا ان تقوم بمهمتها في الشرق ، اكثر من المعاهدة !

فقد رأينا « المعاهدة العراقية » ورأينا متاعب الانكليز بعد عقدها . كما رأينا ندمهم الشديد على ارتكاب هذه الخطيئة .

٤٢ - وقالت جريدة « لاناسيون » الفرنسية وقد ترجمت كلماتها « جريدة القبس » في دمشق

وفي الجلسة التي عقدها المجلس النيابي الفرنسي في ٢٤ تشرين الثاني ، سأل المسيو لويس ماران ، نائب نانسي ، وزير الخارجية الفرنسية ، عن الشروط والظروف ، التي وقعت على اساسها المعاهدة السورية الفرنسية ، لتحصل محل الانتداب !

وقد اتفق إذ ذاك ، قبل ان يتمكن وزير الخارجية من الاجابة على هذا السؤال ، ان سقطت وزارة سارو ، في ذلك اليوم .

ولهذا فقد نشر النائب لويس ماران ، مقالاً في جريدة « لاناسيون » لسان حال « الاتحاد الجمهوري » الذي يرأسه النائب جاء فيه ما تلخصه لقراء « القبس » عن الفرنسية :

سر لا محل له !!

في ١٦ تشرين ثاني وقعت في دمشق بين المفوض السامي والوزارة السورية معاهدة .. تصور بمقدماتها ونتائجها شكل « سياستنا الحاضرة » وما في هذا الشكل من خلط محزنة !.

فقبل كل شيء ، يجب ان نقول ان « الصمت » الذي احيط به هذا العمل ، يدل دلالة واضحة ، على خوف الكي دروسي من الانتقادات ، اذا عرف البرلمان الفرنسي والرأي العام بهذه المعاهدة !

وقد تعترض الكي دروسي على ذلك ، فتقول : انها كانت تخشى « الحركات المحلية » اذا اذاعت نص المعاهدة .. انما هل كان من المعقول ، ان ينشر نص المعاهدة في الصحف الانكليزية ، قبل ان ينشر في الصحف الفرنسية؟!

وقد تقول الكي دروسي ان المعاهدة ليست سوى مشروع ، قبل تصديقها . انما ألم تر منذ عشرة اعوام ، عدة اتفاقات تفرض على المجلس فرضاً ، بحجة ان عدم تصديقها ، يؤدي الى اكبر واطغر المصاعب الدولية؟!

ان موقف السوريين ، والطوائف المجاورة ، قد يحول دون تنفيذ هذا المشروع .. وقد يكون في هذا المشروع ، ثمة ما ينال من حقوقهم ، انما يجب الانسى ايضاً ، انه ارتكب « تقصير في واجباتنا كنواب » ، وان هذا كله قد يخلق لنا مسؤولية كبرى . ما دام المجلس لم يستشر في موضوع المعاهدة !.

حقوق فرنسا :

ويقول النائب بعد هذا ، في حديثه عن « حقوق فرنسا » ، ان عقد المعاهدة معناه ترك سيادة فرنسا الادبية في سوريا ، وان فرنسا قد اخذت الانتداب من عصبة الامم على سوريا ، « لتدافع عن الجهود التي تبذلها الارساليات الدينية في سبيل الحضارة ، وليكون لها فيها طريق لاهند الصينية ، ولتراقب مصالحها الاقتصادية في الشرق الادنى ، وخاصة انابيب البترول ، الذي نحتاج اليه لقوانا الجوية ، والبحرية ، ولتوطد النظام - بمجرد وجودها - وتحول دون قيام المنازعات بين الطوائف المتباغضة ، التي تنتظر ذهابنا « لتزل ببعضها » !!

فماذا يصنع الله بهذه الحقوق والمصالح والواجبات ، اذا نفذت المعاهدة التي تقوم المفاوضات من اجلها منذ زمن طويل؟! ..

ازا عقرت المعاهدة

ثم يتحدث النائب عن نص المعاهدة فيقول :

« ان نص المعاهدة ينص على استقلال سوريا، وادخالها في عصبة الامم » ، ويشير الى بعض مواضعها ويقول : « ومعنى هذا هو ترك الانتداب ، مع التعهد الادبي بتوطيد النظام في هذه البلاد ، وهي مهمة تصبح صعبة جداً ، بعد اضعفنا سلطة مراقبة شؤونها السياسية !

ويتحدث النائب عن الوحدة ، فيقول : ان الخلافات الدينية في جبل الدروز والمواليين كثيرة ، وان بقاء فرنسا ضروري فيها ، ثم يقول : ان العميد السامي لم يشأ ان « يزعل » لا هؤلاء ، ولا السوريين في الملحق الذي جاء مع المعاهدة ، فلم يرض لا هؤلاء ، ولا هؤلاء ، ويقول :

« ... فما لا ريب فيه ، ان السوريين يرغبون في تحقيق « سوريا الكبرى » .. وجميع الاقليات تخرج اشد احتجاج على هذا ! .

وما جاء في المعاهدة متعلقاً بالوحدة ، قد لاقى كثيراً من الاحتجاج ، وقد تشبث ثورة درزية - اذا عقدت المعاهدة - لا تقل شدة عن ثورة عام ١٩٢٥ نتحمل نحن مسؤوليتها .

يقول النائب : ان امثولة العراق - اية امثولة من فضلك ؟ - كان يجب ان تلفت نظر وزارة الخارجية ، قبل ان تقدم على التفكير ، في عقد المعاهدة مع سوريا .

ويتحدث النائب عن هذه الامثولة ، فيقول : « نعم ، لقد فاخرت انكلترا يوم حررت العراق ، وادخلته عصبة الامم ، وعقدت معه معاهدة تحالف وصدقة .. على انه لم يكذب ينقضي على هذا بضعة شهور ، حتى كانت مذبححة الآشوريين ، - يا لطيف - وبرهنت على ان هذه العملية ، التي قامت بها انكلترا ، كانت « سابقة لاوانها » !

وقد جاءت بعد هذه المذبحة حوادث فلسطين، والحرب في نجد، فزادت في تعقيد واحراج حالة انكلترا، وتهديدها.. وجعلتها تندم اشد الندم على اضاعه «اساس متين» في حمايه مصالحها :

وينتقل النائب الى سوريا، فيقول :

«.. يذكر البعض التعهد الذي قطعناه على انفسنا، في الاسراع بتحقيق تقدم سوريا السياسي . ومعنى هذا انه يجب ان نطبق الانتداب تطبيقاً تاماً، لنتمكن من تحقيق هذا التقدم بسرعة .

اما اليوم، فنحن نفهم - وهذا مستغرب - ان تحقيق هذا التقدم يجب ان يتم بترك الانتداب .

هناك الاقليات التي لم تجد بعد امكاناً في التعاون مع الاكثرية، وهناك ايضاً النظام الدستوري الذي اقيم في بلاد «فتية»، يتطلب تقدمها الاقتصادي، ايجاد حكومة ثابتة.. والأمران معاً، ولا يمكن الا ان يؤديا الى تأخير ايجاد «ديموقراطية» - مستنيرة مسؤولة !

اذا تركنا سوريا :

«.. يقولون ايضاً، ان تحرير سوريا من الانتداب، وحمايه مصالح الفرنسيين بعهده سيؤدي الى انهاه مراقبة عصبة الامم» .

آه !... يا للاسف !...

ان ما سيحدث بعد تركنا سوريا، سيضطر لا عصبة الامم وحدها، بل دولة اخرى للمراقبة والتدخل .

وقد رأينا على اثر عرض المعاهدة في دمشق، كيف قامت المظاهرات والحركات، واضطرت السلطة الى حمايه البرلمان... فماذا يحدث بعد جلائنا عن سوريا، اذا كان مثل هذا يحدث اثناء وجودنا ؟

ويقولون ايضاً : - وهذا منطق غريب من رجال حكومتنا - ان موقفنا الحاضر يستدعي حصر جيوشنا في فرنسا ، وعدم تشتيت جندنا في الخارج ، وهذه نظرية خاطئة فيما يتعلق بسوريا ، لأن جيوش الاحتلال في سوريا ، ليست من الجند الفرنسي ، بل معظمها من عناصر المستعمرات الذي لا تصلح للعمل العسكري في اوربا .

ثم فان عدد هذه الجيوش يجب ان يضاعف ، اذا شئنا ان ننفذ المعاهدة ، ونقوم بتعهداتنا فيها ، لمساعدة سوريا عسكرياً .

ويجب ان نقول هنا ، ان رغبة « اضعاف قوانا » تهددنا بمواقب خطيرة .. فدمشق مركز اسلامي ، تبلغ منه افريقيا الشمالية ، الحركات التي تقوم فيها ضد فرنسا .. هذا ، اذا لم نذكر الأثر السياسي ، الذي يتركه جلاؤنا عن سوريا في اوربا ! .

مؤامرات ومساومات :

ثم يختم « النائب المحترم » مقالة قائلاً :

وعلى هذا ، فان سوريا - غير القادرة على الحياة مستقلة في الوقت الحاضر - ستصبح موضع المؤامرات والمساومات .. فهناك الغارات اليابانية الاقتصادية ، والمطامع التركية ، والاتجاهات العربية ، والمحاولات الانكليزية ، والآمال الايطالية والدعايات الالمانية .

فماذا يحدث في سوريا اذا تركناها ؟ هل تكون شريكة هذه الدول في حركاتها العدائية ؟ .. ام تقبل ملكاً اجنبياً عليها !؟

٤٣ - مقال « للميدي » الفرنسية

وفيا يلي خلاصة المقال الذي نشرته جريدة « لوميدي » الاشتراكية ، عن سوريا ، قالت :

مقال « الميري » الفرنسية :

يتعاقب المفوضون السامون على سوريا ، دون ان يحصل اي تحسن في القضية السورية ، وتبديل الوزارات الفرنسية ، واحدة بعد اخرى ، والحالة في سوريا لا تزال على حالتها ، اكانت «اللكي دورسي» ، بين يدي حزب اليسين ، او الحزب الراديكالي .

فالحكومة الراديكالية ، لم تعد تهتم لصالح الشعب السوري ، اكثر مما كانت تهتم بها الحكومات الوطنية . فالحالة لا تزال على حالها في سوريا في عهد دالديه ، كما كانت في عهد تارديو .

فالمعاهدة التي اقترحها ايكي دورسي لتحل - تحت ستار الاستقلال النظري ! - محل الانتداب في دمشق ، وحمص ، وحماء ، وحلب ، قد عرضت على المجلس السوري - الذي جرى انتخابه كما يعرف القراء - فرفضها ، فأجل المجلس واعلنت الدكتاتورية في سوريا ! .

وعلى الاثر ، الغيت حرية الاجتماعات ، والصحافة ، ومنح وزير المالية سلطة تسيق الموظفين وانقاص رواتبهم ، واغلقت مدرسة التجيز .

وبعد ان تسرد الجريدة كثيراً من الحوادث ، تقول :

« .. وهل يجب بعد هذا ان نذكر رجال البرلمان الفرنسي ، الذين دافعوا مراراً عديدة ، عن القضية السورية من على منبر المجلس ، بضرورة متابعة الحوادث التي تجري في سوريا ، وتذكير الحكومة الحاضرة ، التي تنسى - كما يظهر - وعودها الانتخابية ! » .

٤٤ - وقالت جريدة « اورينتا مودرن » في ايطاليا في مقالة للسنيور رومليوتوريني عن

المعاهدة والوحدة في آب سنة ١٩٣٤

« نشرنا في عددين سابقين قسماً من المقال الذي نشره السنيور رومليو - توريني في جريدة « اورينتا مودرن » ، عن المعاهدة ، وفيما يبلي قسم آخر من المقال ، قال :

المعاهدة والوحدة :

تدل المعاهدة على ان الخمسة عشر عاماً ، التي انقضت على الانتداب الفرنسي في سوريا ، لم تؤدِّ لايصال السوريين الى الاغراض المحددة في المادة ٢٢ من ميثاق العصبة ، وأن فرنسا ترغب ان تظل في سوريا ، بدون مراقبة العصبة ، وتترح إيجاد تدابير ، من شأنها تمكين روح الانفصال ، والتجزئة ، بدلاً من اضافها .

ويبدو من هذا ، ان هذه التدابير ترمي الى ابعاد يوم الوصول الى الاغراض المحددة في المادة ٢٢ ، تظل فرنسا قائمة بدور الحكم ، الى اجل غير مسمى ! ان غاية الانتداب الحقيقية ، هي السير بالبلاد نحو الاستقلال . ونعتقد ان هذا الاستقلال يتطلب توحيد الميول الوطنية ، - في الوحدة وسواها - ولا يتطلب تشجيع روح التجزئة والانقسام .

النظام الملكي :

ولهذا كله ، استقبل السوريون هذه المعاهدة « المعاهدة بدون وحدة » بشيء كثير من القلق ، وكانوا يحشون كثيراً نتائج هذه السياسة . فقد فرض الانتداب على الجميع معاً ، ويجب ان يلغى على الجميع معاً ، وان يخلفه ميثاق دستوري واحد ، لا موثيق مختلفة ، كما هو الحال في سوريا الآن . وما يلفت النظر في المعاهدة ايضاً ، عدم وجود سلطة ، تربط المناطق بعضها ببعض . وعدم وجود وسيلة روحية وطنية ، تساعد على توحيد الجماعات وتنمية الوحدة ، وتؤمن للبلاد سيادتها الوطنية .

وهذه الشؤون جميعاً ، لا يمكن ان تتم الا بوجود ذلك ، فالنظام الملكي يمثل سلطة الوحدة والتقريب بين الجماعات ، بينما تمثل الجمهوريات سلطة التجزئة والانشقاق ، وتتناقض مع تقاليد السوريين ، الذين يريدون ملكاً وحيداً على سوريا ، على ان يكون هذا الملك عربي الأصل ، والسلطة .!

الوصدة والسيارة :

ويجب ان نقول هنا ، ان المعاهدة لم تحدد موعد انسحاب فرنسا من سوريا بل جعلت بقاءها غير محدد ، كما جعلت كل سلطة في البلاد تحت اوامرها .

وعلى هذا ، فالمعاهدة ليست بدون وحدة فقط ، بل هي بدون سيادة ايضاً ، ان في المعاهدة شيئاً آخر ، بل اشياء كثيرة تلفت النظر ، منها قضية الجمارك ، فبين سوريا ولبنان - كما هو معروف - اتحاد جمركي .

وبالرغم من ان المعاهدة ، تحرر سوريا من الانتداب ، فان رسوم الجمارك التي تعد المورد الوحيد لسوريا ، ستظل - بموجب المعاهدة - تحت المراقبة والسيطرة الفرنسية . وهذا ما يجعل سيادة الحكومة الجديدة ، محصورة في دائرة ضيقة .

هذا ما يتعلق بسوريا ، اما ما يتعلق بلبنان ، فان هذه المعاهدة تضطره ، الى ان يكون مفصولاً عن سوريا ، انفصالاً نهائياً في كل شيء !

والغريب انه بالرغم من اعتراف الفرنسيين ، بأن لبنان اكثر تقدماً من سوريا . فانهم سيقونون تحت الوصاية ، وسيستثنونون من السيادة ، المنوحة - ولو اسماً - الى سوريا !

وحجة الفرنسيين الوحيدة في هذا التدبير ، هو ان اسوريا شكلاً دولياً خاصاً ، لا يتمتع لبنان بمثله ؟!

« وقد شاء واضعو المعاهدة ، ان يخفوا هذا كله وراء مادة غريبة . فقالوا ان هذه المواد كلها ، يجب ان لا تعتبر «احتلالاً» ، فيه ثمة ما يمس بالسيادة السورية ، ؟

شيء غريب ..

اذن ما هو الاحتلال ، وما هو مس السيادة ؟.

ومع هذا فليس هذا كل شيء ..

فإن «التسهيلات» العسكرية في المعاهدة، لا تقف عند هذا الحد، بل تمتد الى ايجاد مؤسسات وابنية عسكرية، حتى اذا ارادت سوريا يوماً ما، ان تتخلص من الجيوش، فانها لا تستطيع ذلك، بعد ان اصبح لتلك الجيوش ابنية ومؤسسات خاصة.

وفوق هذا كله، فإن المعاهدة تجعل لفرنسا الحق - اذا نشبت الحرب - ان تستخدم القوى السورية في مقاتلة اعدائها، كألمانيا أو سواها؛ وهذا كله من صالح فرنسا وحدها، اكثر مما هو في صالح سوريا.

ولا تقتصر المواد العسكرية في المعاهدة على هذا فقط، بل تعدوه الى منح السلطة الفرنسية الحق بالقيام على تنظيم الجيش والدرك السوري، وتعيين المستشارين الفنيين، والقضاة والموظفين، بالاشتراك مع سوريا.

ونشرت جريدة «التيبس» اليوم تلفرافاً لمكاتبها من باريس، قال فيه: ان دوائر باريس ترى، ان المعاهدة السورية هامة، لأن الارتقاء السياسي في «الملكيات» الفرنسية في الشرق الاوسط، يتوقف على قبول المعاهدة أو رفضها من جانب السوريين.

ويؤخذ من الاخبار الاخيرة لسوء الحظ، من وجهة النظر الفرنسية، ان قبول المعاهدة أمر غير مرجح، لانها تلقي معارضة من كتلتين مستقلتين، الواحدة منها عن الاخرى، واولاهما مؤلفة من الذين يرون كل تساهل دون المشتهى والواجب. والثانية هي الاقلية التي ترى، ان مشروع المعاهدة الحالي، مفرط جداً في السخاء، وانه ابعد مدى مما يلزم.

★

وفي كانون الثاني سنة ١٩٣٤ نشر الدكتور جورج صمته الموظف في وزارة الخارجية الفرنسية مقالاً، جاء فيه:

«يجب ان لا نفي بان المعاهدة اصبحت نهائية، بحكم التوقيع التي ذيلت بها، ولو لم تقترن بالمصادقة، وان على فرنسا ان تنفذها بالقدر الذي يتعلق بها،

فالمعاهدة تقتضي الاتفاق مع البرلمان لتنظيم سوريا ، وما دام البرلمان رفض الاشتراك في عملية التنظيم ، فعلى فرنسا ان تقوم بها وحدها .

ونشرت جريدة «لانسون آراب» التي تصدر في جنيف من قبل الوفد السوري المقال الآتي :
كنا ارسلنا الى المسيو فرانسوا البير وزير الاشغال العامة المعروف بمبادئه الحرة ، كتاباً فصلنا فيه اوضاع سوريا الحاضرة ، وما ينشأ عنها من قلق ، ورجوناه ان يستعمل ديموقراطيته ، في مساعدة هذه البلاد ، فحاشا منا منه انه عرض المسألة السورية ، على وزارة الخارجية الفرنسية ، وتلقى من المسيو بول بونكور ، الكتاب التالي :

يا حضرة الوزير

بشت ضمن كتابك المرسل اليّ بتاريخ ٦ الجاري ، بنص العريضة التي وضعها الجمعية السورية العربية ، في تولود بشأن وحدة سوريا .

ففي الشرف ان احيطكم علماً ، بأني اخذت العريضة المذكورة ، وارسلتها الى جناب المفوض السامي في بيروت .

واعتقد ان من حقي ان ابدي ، بعض الملاحظات على ما جاء في هذه العريضة ، فأقول : ان الجمعية السورية في طلبها الوحدة ، قبل عقد المعاهدة التي تسوي صلاتنا مع سوريا ، تفسى ان مثل هذا الطلب ، يطوح برقي البلاد ، الموضوعه تحت الانتداب ويؤخره ، وسوريا على ما يظهر ، لا تستطيع تنظيم علاقاتها مع لبنان ، ولا هي بقادرة على ان تدخل ضمن تشكيلاتها الداخلية بلاداً تتمتع باستقلالات محلية واسعة ، قبل ان تتعلم في عهد المعاهدة ، مسؤولية الاستقلال .

وتفضلوا بقبول احترامي

بول بونكور

وشررت « الأيام » في ٢١ شباط سنة ١٩٣٥ مقالة مترجمة لكتاب افرنسي عن
الوحدة والروح الوطنية في سوريا :

بحث كاتب فرنسي في « الوطنيات الشرقية » فتناول الوطنية السورية ، قائلاً :
ان الوطنية السورية - اذا وجدت من يمدبها ، تمتاز عن جميع الوطنيات الشرقية ،
والذي اعتقده انا ، ان من صالح الدولة المنتدبة - ا كانت تعتقد بهذا أم لا - ان
تسمح بنمو الوطنية ، بل ان تمد يدها لمساعدتها وتغذيتها ، وايجاد المجال الكافي
لها بأن تتكلم .

وقد رأينا كيف حلول القامون على شؤون الولايات المتحدة ، خلق الوطنية
بين الاميركي - رغم اختلاف دياناتهم واجناسهم - ثم كيف ادت هذه الوطنية الى
ازدهار الولايات المتحدة .

ويجب ان لا نفي هنا ، ان اوربا ساعدت كثيراً في خلق الوطنية الاميركية
ثم كيف استفادت من هذه الوطنية اثناء الحرب العامة ، فجاءت الشعوب الاميركية
تدافع عن قسم منها !

ان الوطنية السورية يجب ان تعيش ..

واذا شئت الدولة المنتدبة ، ان تتراح من الاحتجاجات والنفقات التي
لا طائل تحتها ، يجب ان تشجع على ايجاد رابطة وطنية ، تضم جميع السوريين
باختلاف دياناتهم لتصبح الكلمة واحدة ، وليصبح من المستطاع ادارة البلاد
بقوانين واحدة ، ودوائر حكومة واحدة ، دون ان تشكيد فرنسا ، شيئاً
من النفقات .

وما دامت الوطنية السورية الخالصة ، لا تجمع جميع الافكار والارواح
تحت علم واحد ، فمن المستحيل ازالة الحواجز القائمة بين الطوائف ، بدون يد
دكتاتورية خارقة .

وما دام في سوريا ثلاثون قانوناً ، لتسيير متعب صغير ، فان التباعد بين
السوريين سيظل مستمراً ، كما ان متاعب فرنسا ستظل مستمرة .

واول عمل تستطيع ان تقوم به السلطة المنتدبة لتنفيذ الوطنية هي الوحدة ،
يجب ان تسمى السلطة المنتدبة ، لأن تجعل جميع السوريين ، يشعرون شعوراً
وطنياً واحداً .

ان فرنسا تشكو من الخلافات الدينية في سوريا ، وتقول : ان هذه الخلافات
هي التي تكبدها كثيراً من النفقات .

فهل تنسى فرنسا ان انماء الروح الوطنية هي الوسيلة الوحيدة ، للقضاء
على الخلافات والمنازعات الدينية ؟

ان الاكثرية في فرنسا كاثوليكية ، فهل فصلوا عنها بقية المذاهب ؟
اذا كانت فكرة « الاله الواحد » لم تؤثر في السوريين ، فان فكرة « الوطن
واحد » تستطيع ان تجمع السوريين .

ويجب على فرنسا ان تغذي هذه الفكرة ، لان عليها يتوقف مستقبل سوريا
وسلام الشرق الادنى !

وكتبت « الطان كولونيال » في آب سنة ١٩٣٥

كل معاهدة يجب أن تتضمن الانبياب !

عواطف دمشق وعواطف مراكش

« يجب ان نجد الطريق الى قلوب ... السوريين » !

نشرت جريدة « الطان كولونيال » مقالاً عن سوريا ولبنان ، قالت فيه
ما تعريبه :

ان مرور انبياب البترول من سوريا يضيف الى تمهداتنا السابقة ، تمهدات
ومسؤوليات جديدة !

فإذا كانت هناك فكرة لعقد أي نوع من أنواع المعاهدات مع سوريا ،
يجب ان لا ينسى الجانب الفرنسي ، ان هناك ضرورة للفوز بالضمانات الكافية ، كما
كان شأن انكلترا في قناة السويس ، وطريق الهند !

ان الحركة الزراعية في سوريا ، لا تلاقى التشجيع والمساعدة الكافيين ، كما
نرى .. مع ان من واجب السلطة ان تطبق في سوريا سياسة زراعية اشبه شيء
بالسياسة التي اتبعتها اليونان في تراس ، ومكدونيا .

يجب ان نرى في سوريا سياسة زراعية ، وسياسة السوق الداخلية ،
وسياسة النقلات ، وسياسة السياحة ، لنتمكن من القول ، بأن هناك فكرة ترمي
الى تأمين الضمانات !

انما هل تكفي هذه السياسة الاقتصادية والشرق الادنى في « فورتة » !
لقد قامت فرنسا بكثير من التجارب في الصين ، والهند الصينية ، والازراس ،
والسار ، وسوريا !! « وهي لا تستطيع القول ، بأنها تستطيع ان تنظر الى
المستقبل ، نظرة الهادئ المطمئن !.

ثورة عام ١٩٢٥ في سوريا ، انما كانت « رد فعل » للاحتلال الفرنسي ..
وكان من واجبتنا ان نغرز قوانا منذ نشوب تلك الثورة .

لقد طالب العلويون ، بأن يكونوا مستعمرة لفرنسا ، ولكن المشاغبات المتطرفة
حالت دون تحقيق مطالبهم .

ان الشرق لا يعتقد ولا يدعن للقوة !

اما المكانة الثقافية والملائق التقليدية ، فلا تغير شيئاً اذا لم ترافقها القوة .

ان الأمل في « صداقة سوريا وفرنسا » لم يتلاش حتى الآن ، بل نعتقد ان
مسلمي دمشق وحلب « سيمتزجون » قريباً بالشعور الفرنسي .. كما جرى في مرا كاش
تماماً .. انما يجب ان نعرف طريق القلوب ! وازالة سوء التفاهم ! وإلا كانت
النتائج غير مرضية .

★

وكتبت جريده « لوكري بوبليك » في ٢٧ حزيران سنة ١٩٣٥ :

نشرت جريدة « لوكري بوبليك » التي تصدر في مدينة « طولون » في عددها الصادر بتاريخ ١٥ أيار سنة ١٩٣٥ مقالاً للكاتب الفرنسي « هنري آندالو » تناول فيه حالة البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي ، وحالة صحفها المعارضة ، ورجالها الوطنيين ، ونحن نمرّب هذا المقال للقراء فيما يلي :

لقد لفتت حوادث افريقيا الشمالية ، نظر الرأي العام الفرنسي الى خطورة الحال واستفحالتها في تلك البلاد . وقد عزت الصحف سبب هذه الحوادث الى الازمة الحالية ، ولكن الحقيقة هي ان الناحية السياسية ، هي التي تؤثر على الجماهير وتستثيرهم ، كما ان رؤساء الحركة هناك ، يتخذونها سبباً لتبرير اعمالهم ، التي يقومون بها ، وهم يتذمرون من سياسة التوسع والاستعمار ، التي تبناها الحكومة الجمهورية ، تلك السياسة التي تستند الى تقييد الحريات . وتجاهل مصالح ابناء البلاد !

دراسة الانتداب في لبنان :

نحن لا نريد ان نبحت بمقالنا هذا شؤون افريقيا الشمالية ، والحوادث التي تجري فيها ، ولكن ما قلناه هو كمستهل ، يمكننا دراسة الانتداب الفرنسي وطرق تطبيقه في سوريا .

فلقد احتلت فرنسا البلاد السورية منذ عام ١٩٢٠ مستندة في تحديدها مهمتها هناك الى المادة ٢٢ من صك جمعية الامم ، تلك المادة التي تقول ، بان واجب السلطات المنتدبة ، هو ان تساعد البلاد المشمولة بالانتداب ، وتسدي اليها النصائح والارشادات ، حتى يأتي يوم تصبح فيه تلك البلاد ، قادرة على ادارة شؤونها بنفسها . وقد اعترفت المادة ٢٢ من ناحية ثانية ، بنضج هذه البلاد من الوجهة السياسية .

الحياة النيابية في سوريا :

وعلى هذا ، نرى ان فرنسا قد اتبعت في سوريا منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن نفس السياسة التي تطبيقها في مستعمراتها ، متخذة تقسيم البلاد واسطة لسهولة ادارتها .

فقد اوجدت من البلاد ، التي لا يزيد عدد سكانها عن المليونين والنصف اربع دول مستقلة عن بعضها ، وهي تنهج في اثنين من هذه الاربعة « جبل الدروز ، واللاذقية ، منهاج السياسة المباشرة ، إذ تعين الممثلين الشعبيين تعييناً ، وتحصر ادارة المصالح العامة في ايدي الفرنسيين وحدهم ، دون ان يشاركهم في ذلك احد .

واما في سوريا ولبنان ، فتتبع اسلوباً حراً ديموقراطياً في ظاهره ، ولكنه لا يبعد في حقيقته كثيراً عن الأول .

فاذا ما تمررت البرلمانات على مشاريع المفوضية العليا ، عمدت هذه الى تعليق جلساتها ، ثم الى حلها حلاً نهائياً ، والبرلمان اللذان عرفهما سوريا علقت نهائياً الى اجل غير مسمى .

فالجمعية التأسيسية التي انتخبت في سنة ١٩٢٨ كان نصيب جهودها ان عطلت اعمالها بعد ثلاثة اشهر من انتخاب اعضائها . اما مجلس النواب الذي انتخب في سنة ١٩٣٢ فما هو الآن معطل الى اجل غير مسمى .

ولم تكن الصحافة في سوريا اسعد حظاً من غيرها ، فالجريدة المعارضة تبقى مستمرة تقريباً ، ولقد كانت جريدة « القبس اليومية » - وهي اكبر الصحف الوطنية وارقاها - تعطلت منذ مدة وجيزة ، ولا نغالي اذا قلنا ، بان هذه هي المرة الثانية عشرة التي يسوقها فيها طالماها السبيء الى الاحتجاب والتعطيل .

زعماء المعارضة وما يلاقونه :

اما زعماء المعارضة الوطنيون ، فقد ذاقوا الوان النفي والابعاد والتشريد ، واحكام الاعدام . وهذا ما حدا بهم الى مناداة بلادهم والاتجاء الى غيرها من بلاد الارض .

فلاميران الاخوان ، شكيب ارسلان وعادل ارسلان ، محرومان من حق الإقامة في سوريا ، ولذلك التجأ الى سويسرا . وهناك احسان الجابري والشهبندر - وزير الخارجية السورية سابقاً - يعانين نفس الماراة والآلام ، واما الزعماء الباقون حتى الآن في سوريا ، وبينهم هنانو ومردم بك والخورى والكيالى والحفار .. فقد تذوقوا طعم الابعاد اكثر من مرة .

حرية الرأي في سوريا :

ان نفس الاساليب المتبعة في الامور التي ذكرناها ، تتبع ايضاً في التصديق على حرية الرأي والقول . فالاجتماعات والخطابات ، التي لا ترغب فيها سياسة الانتداب محظرة ، اما الذين يخالفون هذا المنع ، ويمارضون رجال الانتداب ، فيساقون الى المحاكمة ، وتطبق بحقهم عقوبات تصل احياناً الى سنتين حبساً .

ولدينا امثلة كثيرة ، ندعم بها ما نقول ، منها سجن السيد الخطيب - نائب دمشق - والسيد الملقى من محامي مدينة حماه ، والسيد قمبر رئيس نقابة الحلاقين في المدينة نفسها . وكذلك اعتقل في حلب السادة : الجابري والسرميني و ابراهيم باشا ، وكلهم عضو سابق في الجمعية التأسيسية . وقد تراوحت عقوباتهم بين الخمسة عشر يوماً والسته اشهر . وهناك مئات من السوريين عانوا من امر هذه العقوبات ما عاناه هؤلاء .

الثورات والاضرابات :

لقد قام السوريون منذ سنة ١٩٢٥ بعدة ثورات ، اما الاضرابات ، فقد اصبحت مألوفة معتادة عندهم ، وقد كان آخرها ، ما قامت به نقابة المحامين والسواقين في بيروت .

على من نفع التبعة ؟

ان الحكومة المتدبة هي وحدها المسؤولة عن كل هذا . وقد شعرت وزارة الخارجية الفرنسية بذلك ، وها نحن نرى المارونيين ، الذين ما انفكوا حريصين على صداقة فرنسا ، قد اصبحوا اليوم من المعارضين ، على اثر منح امتياز حصر التبغ .

الوطنيون يجذبون عقد المعاهدة :

ان الوطنيين السوريين ، يجذبون عقد معاهدة مشروعة مع فرنسا ، وهذا ما يؤول الى الاعتراف بمصالح الدولة المنتدبة ، كما يؤدي في الوقت نفسه ، الى تحقيق وحدة وسيادة الدولة السورية ، وحينئذ يحق لسوريا ، ان تشارك في جمعية الامم ، كبقية الدول المجاورة لها ، كتركيا والعراق وإيران ، وللكن وزارة الخارجية ، ما تزال تمنع في ابرام مثل هذه المعاهدة ، وتصر على رفض هذا المشروع ، غير انه سيأتي يوم تشتد فيه الحوادث ، لدرجة تضطر معها وزارة الخارجية الفرنسية الى تغيير خطها .

فعلى الشعب الفرنسي الذي يتكبد نفقات الاحتلال ، أن يطالب ولاية امره بالاسراع في حل القضية السورية ، وعلى سوريا ان تستعيد استقلالها ، كما يبرهن الفرنسيون عن حرصهم على مبادئ ثورة ١٧٨٩ .

« غازي اندالو »

وبعد نشر هذه المقالات الصادرة عن الرأي العام الفرنسي ، لا ترى حاجة الى اعطاء صورة مفصلة عن مضمونها ، وما فيها من مرامي بعيدة ، ولا ترى حاجة للرد عليها ، في كل ما ورد فيها من اباطيل الصقت بالسوريين ، ولا ترى لزومها لدحض الغايات ، التي هي من مرامي السياسة الفرنسية الاستعمارية .

وقد رأينا ان نستغني عن نشر اقوال الجرائد العربية ، التي تقدمت المعاهدة والانتداب ، ودافعت عن حقوق السوريين ، وبررت مواقفهم فيما عملوه لهدم الاسس التي اراد الانتداب اقامة انشائه لبقاء استماره . لاننا بينا عيوبها ومضارها فيما استخلصناه ، وفي المقايسة التي شرحناها ، وبيننا الاعمال التي صدرت عنا ، وشرحنا اسبابها ومبرراتها .

ولا يسعنا الآن الا نشر الاحتجاج ، الذي قدمه الوفد السوري الى لجنة الانتدابات ، ثم القول بان عصبية الامم ، لم تكن في يوم من الايام بجانب السوريين ولا ادعت الى مطالبهم ، ولا نظرت بين التحقيق والانصاف الى شكواهم ،

ولم يهملها في كل ما جرى ، الا ارضاء الدول المستعمرة ، والزول عند طلباتها
وتصديق مدعياتها ، فكان عملها وبالأعلى تلك الدول ، وسيباً لهدم كيان
العصبة ذاتها .

٤٥ - احتجاج الوفد السوري في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦

اما احتجاج الوفد السوري ، المرفوع الى عصبة الامم ، فقد اختصرته
جريدة « الاحرار » ونشرته في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦ وهو كما يلي :

يا صاحب الفخامة :

تعلمون ان الحكومة الفرنسية قد عطلت جلسات مجلس النواب السوري
بقية هذه الدورة البرلمانية . وفي ذلك اصدر مسيو دي مارتل المفوض السامي
الفرنسي القرار الآتي :

« بما ان المجلس يدافع المظاهرات ، التي حدثت قبل وخلال جلسة البرلمان
في ٢١ نوفمبر بقصد الضغط على نواب الامة ، قد خالف نصوص الدستور بالمناقشة
في موضوع آخر ، غير موضوع الميزانية المقيد بمجدول الاعمال .

وبما ان اعمال البرلمان لا تستقيم بغير احترام القواعد الدستورية ، وبما ان
من المهم ان يحال بين المجلس وبين المظاهرات ، التي من شأنها ان تدعو الى
المناقشات العنيفة . لذلك قد تقرر تعطيل مجلس النواب ، بقية الدورة البرلمانية
الحالية . »

نقائس !

وبمناسبة القرار ، ارجو ان تسمحوا لي يا صاحب الفخامة ، بأن احتج
بقوة على ما فيه احتجاجاً يشاركني فيه الشعب السوري بأسره .
لقد تضمن القرار الآنف الذكر ، ثلاثة اتهامات ، بررت بها السلطات
الفرنسية عملها .

الأولى: حدوث مظاهرات ، خلال انعقاد جلسة البرلمان في ٢١ ك ١ ،
ومعنى ذلك كما هو واضح ، ان السلطات الفرنسية « لا تسمح » للشعب السوري
بالقيام بمظاهرات سلمية ، حتى ولو كان الامر يتعلق بكيانه ومستقبله .

وقد نصت المعاهدة ذاتها ، التي يراد عقدها مع سوريا ، على حق الشعب
السوري في التعبير صراحة عن رأيه في المعاهدة .

اما التهمة الثانية: فهي احداث ضغط على نواب الامة . فهل من عوامل
الضغط ، ان يبرر الشعب عن رأيه بالقيام بمظاهرات سلمية ، وعقد اجتماعات هادئة
وكتابة المقالات في الصحف ، والقاء الخطب في المنازل ؟ نحن لانفهم كيف نسمي
ضغطاً هذه الاعمال السلمية ؟

اما ما تزعمه السلطات ، عن خروج المجلس على احكام الدستور بالمناقشة ،
في موضوع آخر غير موضوع الميزانية ، فليس يوجد ما يبرره ، لأن الغرض
من الانتخابات واجتماع المجلس ، كان بغير شك قبول المعاهدة أو رفضها ، فالمجلس
اذن لم يخرج على احكام الدستور ، ما دامت المناقشة في المعاهدة ، من واجباته
في هذه الدورة . وقد كان لزاماً عليه ، ان ينفذ يديه بأسرع ما يمكن ، من
مشروع وضع امامه ، واتيحت له دراسته .

الغيرة على الدستور :

ومن عجب ، ان الغيرة على الدستور ، لم تظهر غير الآن لأول مرة ، ولعل
احداً لا ينكر ، ان الشطر الاكبر ، من احكام هذا الدستور ، الذي صدر منذ
عامين لا يزال عاطلاً . فمثلاً ، النصوص الخاصة بحرية الرأي والاجتماعات ، وغير
ذلك من الحقوق الشخصية المقدسة مهمة كلية ، وهو ما نعتقد انه خرق لاحكام
الدستور ، اخطر بكثير من رفض المجلس المعاهدة .

والحقيقة ان شعور تلك السلطات ، بوجود غالبية تعارض نوايا الدولة المنتدبة
هو ما دفعها الى اتخاذ هذه الاجراءات .

وهذه هي المرة الرابعة التي يعطل فيها مجلس النواب السوري .

الوحدة في المعاهدة :

وبعد ان يعرض رئيس الوفد باسهاب ، الى انتخابات المجلس التأسيسي ، وانتخابات سنة ١٩٣١ وما جرى فيها من الحوادث المعلومة ، يصل الى عريضة النواب برفض المعاهدة فيقول :

... ووقع جميع الزعماء والنواب الموالين لفرنسا عريضة برفض المعاهدة . ولم يكن ذلك تمرداً منهم على فرنسا ، ولا زهداً منهم في خدمتها ، ولكن لأن نصوص المعاهدة كانت تختلف عن نصوص المعاهدة العراقية ، اختلافاً يئناً يستحيل معه امكان تعديلها في المستقبل ، ولأن المعاهدة لم تقطع الالذقية وجبل الدروز من جسم سوريا فقط ، بل فرضت كذلك على الشعب السوري من الالتزامات المالية ما لا يمكن احتماله ، وقضت على معنى السيادة القومية .

ان المستحيل على سوريا التي تعتقد بحق انها لا تقل مزية عن العراق ، ان تقبل معاهدة اقل من المعاهدة العراقية .

ان اجماع الشعب السوري على رفض المعاهدة ، هو شرف ، يجب ان تفخر به سوريا .

ويجب ان تكون فرنسا اول من يقدره ، بما اشتهر عنها من البسالة وتقدير معنى الحرية . انتهى

ونشر احتجاجاً آخر . بعث به وجوه بيروت وتجارها ، الى المفوض السامي ، يمتجون على خلو المعاهدة من الوحدة ، وعلى اقرار الاوضاع الشاذة ، والاجراءات الجائرة ، وهذا نصه :

٤٦ - احتجاج وجوه بيروت وتجارها على خلو المعاهدة من الوحدة

« المعاهدة المعروضة على الشعب السوري ، ان هي الا العهد القائم منذ تشرين الاول سنة ١٩١٨ والذي يحمل تبعية اصحاب الانتداب وخدم ، فامضاء هذه المعاهدة معناه الاقرار بما انكرناه من تصرفات جائرة ، واوضاع شاذة ، قضت على سيادتنا القومية ، ووجدتنا الجغرافية ، ومواردنا الاقتصادية .

فنحن طلاب الوحدة - وقد عرضت هذه المعاهدة ، أو بالأصح هذا الانتداب المقنع لابداء الرأي - نرى من حق وطننا علينا ، ان ندعو كل فرد من افراد هذه الامة ، بمن يفاوضون على كرامة وطنهم ، ان يستنكروا هذه المعاهدة ويرفضوها ونعيذ الهيئات المسؤولة ان يكون فيها من يسجل العار على نفسه .

احمد اياس ، محمد علي بيهم ، نديم الجارودي ، الطيب سنو ، عزة قريطم ، احمد الداوق ، علي عرداتي ، مصباح سلام ، مصباح الطيارة ، جميل بدران ، الطيب أنيس قدورة ، صائب سلام ، توفيق شاكر ، صلاح عثمان بيهم ، محمد النصولي ، عارف بني ، عبد الله عيتاني ، كمال جبر .

٤٧ - بمناسبة عيد استقلال لبنان ارسلت طرابلس الشام البرقيات الآتية :

وفي ٦ ايلول ١٩٣٤ بحلول عيد استقلال لبنان ارسلت طرابلس الشام ، البرقيات الآتية :

بيروت - نخامة المفوض السامي

بينما تحتفل حكومة لبنان بعيدها ، نحتج على ارغامنا بالانضمام لها ، نكرر طلب الوحدة الشاملة للوطن السوري نرجو رفع امانتنا لجمعية الامم .

عبد الحميد كرامي ، تحسين الثمين ، عزت مقدم ، الدكتور محمد علي حمزة ، المحامي عاصم اوسطه ، الدكتور اديب نجا ، حسني ذوق ، الصيدلي نظمي الشهال ، شقيق ناجي ، الدكتور منير نشابه ، رشاد درنيقة ، رهيف مصري ، الدكتور نقر الدين امانة الله .

بيروت - المفوض السامي

بمناسبة اول ايلول ذكرى التجزئة المشؤومة ، نستنكر الاوضاع الحاضرة والتجزئة المفروضة ، نطلب اعلان وحدة البلاد واستقلالها ، نرجو رفع احتجاجنا لجمعية الامم .

ناصر خزندار، شوكت منقاره، محمود حموي، ابراهيم الشامي، هارون الصالح، نديم عنتر، نجيب الدويدي، مدحت جميل، محمد امين رحيم، رشيد الشهال، راشد برغشون، سميح كرامي، هاشم حسين آغا، احمد زكي افيووني .
بيروت - نخامة العميد السامي .

ذكرى احتفال الحكومة اللبنانية بتجزئة البلاد، دعانا لتذكيركم بأمانينا في الوحدة الشاملة والاستقلال، نطلب ابلاغ صوتنا لجمعية الامم .
رأفت شنبور، عبد الرزاق ذوق، سعدالله منقاره، سميح الثمين، انور شريف، حسين الحلوة، محمد علي الدالاتي، سهيل بغدادي، منيب ملك، فوزي مصري، رهييف دملج، منيب خربوطلي، اكرم ملك، سميح دملج، نصوح حسين آغا، انور عباس، هاشم جزار .

وفي ذلك الحين، ارسل عشرون وجهاً من وجوه جبل عامل برقية، الى المفوض السامي يطلبون منه الوحدة الشاملة، ويذكرونه بمطلبهم هذا، بمناسبة سفره الى فرنسا، وذلك في شهر ايلول سنة ١٩٣٤ ثم اعتقلتهم الحكومة اللبنانية في ١٨ منه وساقهم الى المحاكمة ثم اطلقهم بعدها .

وفي يوم اعلان استقلال لبنان، والاحتفال بذكراه، نشرت جريدة «الرائد الطرابلسية» المقال الآتي، ونشرت قرار عصبة الامم في سنة ١٩٣٣ عن العرائض المرسلة اليها، طالبة الوحدة، ومعربة عن تعلقها بسوريا، وميلها للارتباط بها، لانه اساس لكيانهم، وضمنان لاستقلالهم .

٤٨ - مقال جريدة «الرائد الطرابلسية» بمناسبة ذكرى استقلال لبنان

كان استقلال لبنان الكبير، الذي اعلنه الجنرال غورو يوم اول ايلول سنة ١٩٢٠، اول سهم سدّد الى صدر سوريا، واول معول اعْمَل في بناء وحدتها هدماً وتقويضاً .

كان لبنان الصغير يتمتع من قبل، بنظام اداري خاص، رأى فيه ابناؤه ضامناً لحقوقهم وحافظاً لحرّيتهم، وسبباً في امتناعهم وعزّتهم، فظنوا ان تكبير

لبنانهم ، تضم بعض الاقضية الخصبه الغنية والمدن الكبيرة اليه ، سيزيده منعمة
واستقلالاً ورفاهاً ..

فاذا بالامل يخيب ، واذا بميزانية الحسين الف ايرة تصبح مليوناً ، واذا
ربيع المجيدي يصبح عشرات من الليرات ، يدفعها المكلف من سكانه عنوة وقسراً
حتى اذا تلكأ حجزت امتعته وبقراته وعزراته ، ولم يعد يحسد الجيران من له
مرقد عزرة فيه .

غررت الدعايات المزوقة من قبل اصحاب المآرب والغايات ، بعض الاهلين
الذين لا ينظرون الى بعيد ، فحسبوا ان انضمامهم الى لبنان ، أو انفصالهم لوحدهم
تشبهاً به ، يجعلهم مثل اهله يعيشون « معافاً » ومستقلين ، ولكن سرعان ما ندموا
وسرعان ما تبدت لهم الحقيقة المرة ، وهي ان قوميتهم تصدعت ، ووحدهم
تقوضت ، والاستقلال الذي استشهد ابطالهم في طلائه قد فقد ، فاحتجوا وثاروا
ولكن بلا جدوى ، لان القوة ايدت هذه الاوضاع .

وها هم يحتفلون بالاستقلال ، يوماً في بيروت ، ويوماً في دمشق ، ويوماً في
اللاذقية ، ويوماً آخر في السويداء ، في حين ان هذه العواصم كلها ومع ما يتبعها
من الارضين ، تكاد لا تشكل ولاية من الولايات .

ان هذا التقسيم الذي اجهدت الدولة المنتدبة نفسها ، في اقراره واثباته ،
على اساس لا تتفق ومصالح هذه الاقسام ، اقتصادياً وادارياً وسياسياً ، هو
بالوقت ذاته مخالف لمصلحتها هي نفسها ، ولا يتلاءم مع سمعتها ، عدا انه يكلفها
عناء هي في غنى عن مكابذته وتحمل نفقاته .

لقد اعلن سكان الدويلات السورية رغبتهم في الانضمام تحت راية واحدة ،
لانهم ابناء امة واحدة ، ووطن واحد ، فماذا يصير الدولة المنتدبة ، ان يتم انضمامها
هذا ، وما زالت تشرف هي عليها بارشاداتها وقواتها ؟

وذلك لتؤلف من هذه الدويلات دولة واحدة . تاركة لكل منها شكلاً ادارياً
خاصاً بها ، على اساس الالامركزية المتبعة ، في كثير من جمهوريات العالم الراقية ،
اذا لم تشأ ان تحقق امانها بالانحد التام ، والامتراج الكامل ، وعندئذ تزول

هذه الحواجز الواهية، التي تفصل بينها، وتحول دون تقدمها وسيرها حيثاً في طريق العمران والاستقلال والسيادة.

مما تثبت المسيطرون بنظرية التفريق، وتطبيقها على هذه البلاد، فلسوف يأتي يوم وهو ليس ببعيد، يقتنعون فيه بفساد هذه النظرية، فيبادرون الى اصلاح انخفاً، بتوحيد الوطن السوري، ولم شعثه، وتحطيم الاغلال التي قيدته زمناً طال فيه بؤسه وشقاؤه، وحينئذ يُعيد الجميع عيداً واحداً، يحيون فيه ذكرى استقلالهم، لا ذكرى تفريقهم وتمزيق اوصالهم، وتكون الدولة المنتدبة، قد اتمت مهمتها، بما تقتضيه مصلحة البلاد، التي وضعت رهينة، بين يديها، وعهداً في ذمتها.

٤٩ - قرار عصبة الامم على العرائض المرسلة اليها

ان عصبة الامم.

بعد ان اخذت علماً بالعرائض المقسومة الى خمسة اصناف، والمتعلقة بتنظيم اراضي الشرق، الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، والمقدمة اليها بواسطة الحكومة الفرنسية، مع رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٣.

وبعد ان استمعت الى تصريحات ممثل الدولة المنتدبة بشأن هذه العرائض.

وبالنظر الى انها لا تزال تذكر التصريحات، التي فاه امامها المفوض السامي في سوريا ولبنان، اثناء انعقاد جلستها الثانية والعشرين.

تقرر ان تمنيات اصحاب العرائض المذكورة، التي ترمي الى ايجاد حكومة موحدة في سوريا، أي تأليف دولة لها استقلال محلي، كما ان تمنيات التي ترمي الى منح الاستقلال التام لبعض الاراضي الواقعة تحت الانتداب، هي مخالفة لمنطوق الانتداب الفرنسي.

وان عصبة الامم ترجو للدولة المنتدبة النجاح التام في المهمة الصعبة الملقاة على عاتقها، كما تتمكن من ايبصال السكان الموضوعين تحت وصايتها الى الاستقلال التام مع المحافظة على حقوق ومصالح الاقليات بين هؤلاء السكان.

المرحلة السابعة

مرحلة التخطيط والتخصيص ، في الادارة والسياسة

٥٠ - المرحلة السابعة ، وتسمى مرحلة التخطيط والتخصيص

وبعد ان ردت المعاهدة ، اخذت جرائد دمشق الوطنية ، تنشر المقالات تلو المقالات ، عما يكتبه الفرنسيون وغيرهم في جرائدهم عن المعاهدة ، بين مجد وناقد ، وتنفذ اقوالهم ، وتحمل على حكومة «النكابة» وعلى اجراءاتها ، باخراج الموظفين من وظائفهم ، والانتقام من النواب واتباعهم .

وكان من اجراءاتها ، التي يقال عنها بحق اعمال «تخطيط وتخصيص» عزلها اعضاء مجلس بلدية حمص في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤ لانهم رفضوا المعاهدة برقياً ، وعينت غيرهم فما لبثوا ان استقالوا تكريماً لاخوانهم .

واوقفت في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٣ الشيخ محمد ابراهيم الغلابي ، خطيب جامع «قطننا» بتهمة القاء خطب سياسية مبيجة ، مع ان الشيخ الموما اليه ، مرشد عالم ، كان يفهم الناس واجباتهم الدينية والوطنية ، ولكن لم يرق لرجال الحكومة اقواله ، فاتهموه وساقوه الى المحكمة وفاقاً لقرار قمع الجرائم .

وفي ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٣ ، صدر قرار جمهوري بحل بلدية «دير الزور» وكان يرؤسها السيد نوري الفتيح النائب في المجلس النيابي ، وبمن رفض المعاهدة ، فنحى هو والاعضاء لكونهم من الوطنيين المدافعين عن حقوق بلادهم ، وبلغ اليهم المرسوم بالنص الآتي :

مادة ١ - تحل لجنة بلدية دير الزور .

مادة ٢ - يباد تأليف اللجنة المشار اليها مجدداً برئاسة الحاج فاضل العبود وهو من القائلين بحذف المواد الست من الدستور ، وعضوية الحاج محمد العايش ، وحسين الجاسم ، وحسين الفياص ، وقاسم مطر ، وعبد الكريم لولي .

مادة ٣ - يذاع ويبلغ هذا المرسوم لمن يلزم .

وهؤلاء الاشخاص من انصار الانتداب .

وفي ٢١ كانون الاول سنة ١٩٣٣ اصدر المفوض السامي قراراً بتعطيل جريدة « الأيام » بناءً على قرار رقم ٢٦٣٠ ، وبناءً على نشر « الأيام » في ١٨ كانون الاول ١٩٣٣ في عددها ٥٥٤ مقالاً يحل بالأمن العام ، الى اجل غير مسمى . اما المقال ، فكان لكاتب فرنسي انتصر لسوريا ، فمدته السلطة والحكومة محلاً بالأمن العام . وبعد يومين ، أو ثلاثة ، عطلت وزارة الشباني جريدة « القبس » لاجل غير مسمى ، لأنها هاجمت الحكومة ونقدت الماهدة .

٥١ - سمي السلطة لفصل الفرات والجزيرة عن الوطن الأم

وزيادة في النكابة ، واتباعاً لروح « التخطيط والتخصيص » في السياسة والادارة ، سعت السلطة الفرنسية لفصل الجزيرة ، وجعلها مستقلة كلاسكندرونة ، واوعزت بذلك الى ضباطها ومستشاريها وموظفيها ، ان يأمرؤا وجوه البلاد ، والعشائر ، بتوقيع عرائض ومضابط ، يطلبون فيها استقلال محافظتهم ، وفصلها عن الحكومة المركزية . ولما نشرت الخبر جريدة « الأحرار » في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٣ لم تكذب السلطة .

وفي ٢ شباط سنة ١٩٣٤ عادت السلطة لاثارة الموضوع مجدداً ، فجمع « قومندان » المنطقة نواب دير الزور ، والجزيرة ، ورؤساء عشائرها ووجوهها ، والتقى عليهم خطاباً يذكر فيه ، انه دعاهم لقضية سياسية ، وان السلطة الفرنسية تريد خيرهم ، وتريد حريتهم ، وتسعى لتقدم بلادهم ، ولذا يهيه ويهيمهم ان يطلبوا فصل منطقتهم عن الحكومة المركزية ، ليتسنى له انجاز مصالحهم وقضاء حوائجهم ، وتخليصهم من السفر لدمشق ، والمراجعات فيها .

فأجابوه : « انهم لا يطلبون الا الوحدة ، ويرفضون الفصل والانفصال » .

وقالوا له : « ان هذا الموضوع ، أجاب عنه نوابهم في المجلس النيابي ، واذا كان للقائد ان يقول شيئاً في هذا الموضوع ، فعليه ان يقدمه للحكومة السورية لتبعت به الى المجلس ويناقشه النواب ويقرروا الموافقة » .

وبذلك الخموه ، وقذفوا وجهه بحجر . وظهروا له وطنيتهم امام الدخيل ، ولكنه بدلاً من ان ينهي الاجتماع ، أشار الى رئيس البلدية « فاضل العبود ، اشارة لها مغزاها .

« وفاضل العبود عينه الفرنسيون محل السيد نوري الفتيح ، لانه أي فاضل العبود ، قبل بمعاهدتهم ، وقبل بحذف المواد الست من الدستور السوري ، وكانوا عينوه قائماً لحارم والجسر ، فهب الاموال وارثتى ، واخرج منه لسوء ادارته وارتكابه الرشوة علناً ، ثم دخل الانتخاب ، وكان من انصارهم ودعاتهم ومؤيديهم في كل حياته واعماله .»

وقال له وللحاضرين : هذا هو الرجل العاقل الشريف ، الذي يدرك فوائد بلاده ، ويقدر مزايا الانتداب ، ويفضل المعاهدة . واما انتم ، وأشار الى نوري الفتيح وجماعته ، فتبعون افكار المتطرفين ، ولا تقدرتون منافع بلادكم ، ولا فوائد المعاهدة .

ان فرنسا اجتهدت ثلاث عشرة سنة في خدمتكم ، وهيات لكم المعاهدة لتصبحوا مستقلين ، فلماذا رفضتموها ؟ فأجابوه :

« انا رفضناها لخلوها من الوحدة والسيادة ، ولوجود مواد تتناقى مع امانينا ، ونوابنا بنوا ذلك ، وقالوا كلمتهم : فاذا كان لكم اعتراض فالجلس النيابي له ان يحيمكم ، وهو يمثل البلاد ، ولذا نحتج على هذه الالهانة ، ونحتج على تكليفكم وسؤالكم منا .»

وعندها شعر بالصدمة ، وحول الكلام ، وانهى الاجتماع .

٥٢ - اغلاق الصحف وتشجيع الطعن بالوطنيين

ووفقاً للخطة المرسومة ، لم تترك الوزارة وسيلة للشكاية ، إلا ولجأت اليها واستعملتها ، واستخدمت الجرائد المستأجرة ، للطعن بالزعماء والوطنيين ، وكانت جريدة « النهضة » و « الاهالي » جريدة الشعباني ، من اشدها مهاجمة وطعناً ،

واختلاقاً للاكاذيب والباطيل، واتبعت الطعن بالجرائد، باغلاق الصحف التي لا تدافع عنها، وبمزل الموظفين الذين عينوا قبل ايامها، وكانوا في الانتخابات بجانب غيرها، أو لا يزالون من انصار الوطنيين. واتخذت نقص واردات الدولة وسوء الادارة حجة لها، ولامتناع المفوضية عن اعطائها حصة الدولة من المصالح المشتركة، فزادت في التنسيق، واغلقت قسماً من تجهيز البنات، وافتت المجمع العلمي، وانقصت مخصصات الجامعة السورية.

ورغم شكايات الناس من المحل وقلة البذار، لم تساعد الزراعة بما يخفف عنهم وطأة القلة، ولم تخفف الضرائب، بل امرت بالتشديد على المكلفين والمديونين حتى ان الجباة حجزوا آلات الزراعة، بسبب ديون الزراعة، ومع انه خصص مبلغ من المال لشراء البذار، فقد كان المال المخصص يعطى المزارعين من انصار السلطة والشعباني فقط.

٥٣ - عريضة الزراعة الى رئيس الجمهورية وما طالبوا به

وبسبب التحيز والشدة، عقد المزارعون اجتماعاً في دمشق ورفعوا عريضة الى رئيس الجمهورية طالبين فيها:

اولاً - تأجيل الاقساط المستحقة للمصرف الزراعي، وتخفيض الفائدة الى خمسة في المائة.

ثانياً - تنزيل نسبة الاعشار بمقدار يتناسب وهبوط اسعار المزروعات.

ثالثاً - تأجيل تحصيل ضريبة الاعشار والاموال الاميرية، واقساط البقايا المستحقة في غضون ١٩٣٣.

رابعاً - مساعدة المناطق التي انحلت عام ١٩٣٣ وتوزيع البذار على مزارعيها والاعتناء بحفر الآبار والينابيع لتطهير وتعزير الاقنية، والمجاري والانهار واصلاح اساليب الري.

فكان كلامهم صرخة في واد. ولما لم يجدوا جواباً رفموا في ٢٧ كانون

الاول سنة ١٩٣٣ برقية احتجاج الى المفوض السامي، وارسلوا صوراً عنها الى الجرائد شكوا فيها استبداد دوائر المالية وظلم الجباة، واهمال الحكومة، وسوء ادارتها، وهذا نصها :

٥٤ — برقية الزراع الى المفوض السامي احتجاجاً على ظلم الجباة ودوائر المالية

« دوائر المالية رغمًا عن بؤس المزارعين الشديد، وكونهم منذ ٣ سنوات لا يحصلون نصف ما يبذرون، فموضاً عن اسعاف المالية لهم، بالبذار والمؤونة والوقوف دون خراب معظم القرى وبورها، فانها تبسح في تحصيلاتها اساليب القرون الوسطى، بشكل ينافي العدالة. انها ترفق جباةها بجنود المليس، تطلق ايديهم بحجز حيوانات الفلاحة، والبذر والمؤونة، تستعمل منهي القساوة. طالما الحكومة لا تشعر بواجب معونة الفلاحين والمزارعين، وانتشالهم من البؤس، فاننا نلفت نظر غفامتكم الى هذه الاعمال القاسية، وغفامتكم صرحتم باهتمامكم في انعاش اقتصاديات البلاد، نرجو ان لا تسمعوا في عهدكم، بتطبيق اساليب قاهرة، تجر وراءها خراب الزراعة، وبوار البلاد، وموت الحياة الاقتصادية. »

وقد وقمها خمسة واربعون شخصاً من المزارعين الكبار، ولكن لا جواب لشكايتهم، لأن المفوضية لاهية، والحكومة المحلية لا يهتمها إلا جمع المال، واملاء الجيوب والبطون.

ولم تقتصر الشكوى على الفلاحين، فقد اوفد التجار ايضاً من قبلهم وفداً يشكو الحالة الاقتصادية، وكثرة الضرائب، ووقوف الحال، والسياسة الجمركية، وقد رفع تقريراً بذلك.

وامامنا بالتخطيط، أصدرت الحكومة قراراً بانتخاب الخاترة، وهيئة المحلات، وفقاً لقانونها الجديد. ولما رأت تضامن الناس، وانتخابهم الرجال المخلصين، اوقفت تصديق انتخابهم، وابتقت القديم على قدمه، وارادت تعيين اخصائها لمجالس الاوقاف، فلم تستطع، وقاومها الشعب وعطل عملها.

ومن اسواء الحكومة ، انها تركت ادارة الامن والشرطة ، في سوريا
للافرنسيين مباشرة ، وجعلت بقية الدوائر والامور ، تحت امرة المستشارين
الفرنسيين وتصرفهم .

وفي ٢ شباط سنة ١٩٣٤ بعث رئيس الوزارة حتي العظم الي رئيس المجلس
النيابي بكتاب ، يقول له فيه ما يدل على سوء الحكومة ، التي لم ترد الاقتصاد ،
ولكن ارادت النكالية ، وهذا نصه :

٥٥ - كتاب حتي العظم الي رئيس المجلس النيابي معلناً اياه انه حذف بعض الوظائف

في المجلس توفيراً للخزينة

الي نخامة رئيس المجلس النيابي المعظم .

اتشرف بأن اعلم نخامتكم بناء على اشعار وزارة المالية ، ان موازنة المجلس
النيابي الموقر لعام ١٩٣٤ صدقت على الاسس الآتية :

١ - حسم خمسمائة وخمسين ليرة سورية من نفقات تمثيل نخامتكم ، مقابل
بدل ايجار البناء المخصص للسكنى .

٢ - تحديد تعويضات نواب دوائر انتخاب دمشق وضواحيها العشرة بخمسين
ليرة سورية شهرياً ، وستائة ليرة سورية سنوياً ، وتعويضات نواب بقية الدوائر
الانتخابية بخمس وسبعين ليرة سورية شهرياً ، وتسعمائة ليرة سورية سنوياً ، على
ان لا تتبع هذه التعويضات لحم ضريبة التمتع البالغة اربعة واربعين سانتياً
في المائة وضريبة عجز الميزانية البالغة ثمانية ونصفاً في المائة .

٣ - الغاء نفقات التمثيل التي كانت تدفع الي النواب ، وهي ثلثمائة ليرة
سورية سنوياً .

٤ - الغاء وظيفة رئيس ديوان المجلس النيابي ومعاونيه ، واحمد الآذنين
الدائمين .

وتأليف ديوان المجلس الدائمى ، من كاتب وآذن . والمجلس الموقت من كاتبين
عن سبعة شهور ، وآذنين عن ستة شهور بدلاً من ثلاثة آذنين ، وإذ انه نظم
مرسوم بالغاء وظيفة رئيس الديوان ومعاونه ، ومرسوم تسريح من يشغل الوظيفتين
المذكورتين ، وهما السيدان سامي بك كباره ومعاونه نادر بك القدسي .

فأرجو ان تأخذوا علماً بجميع ما ذكر ، وتسريح الآذن الملقاة وظيفته
من ديوان المجلس الدائمى ، والآذن الموقت ايضاً ، والتكريم باعلامي تاريخ الانفكاك
وقبول فائق احترامي .

في ١٦ شوال سنة ١٣٥٢ و ٣١ ك ٢ سنة ١٩٣٤

رئيس مجلس الوزراء
حقي العظم

كتاب رئيس المجلس لرئيس الجمهورية

٥٦ - جواب رئيس المجلس على كتاب حقي العظم

وبعد ان تبلغ رئيس المجلس كتاب رئيس الوزراء ، ارسل الى رئيس
الجمهورية الكتاب الآتي :

الى نخامة رئيس الجمهورية العظم .

لي الشرف بأن احيط نخامتكم علماً ، اننا قد ابلغنا موازنة المجلس النيابي
لعام ١٩٣٤ والتي صدقت على اسس ملؤها التعدي والافتئات على حقوق القوة
التشريعية ، الامر الذي لم نستغرب صدوره من حكومة احتفظتم بها ، رغم
خذلانها وسحب الثقة منها .

لقد قامت الحكومة بتزويد تعويضات النواب ، وبالغاء نفقات التمثيل ، التي
كانت تدفع الى النواب ، والغاء وظيفة رئيس ديوان المجلس النيابي ومعاونه ،
واحد الآذنين الدائمين ، ضاربة بالدستور واحكامه عرض الحائط ، ظناً منها انها

ستتوصل الى غايتها ، ألا وهي التثني وسلب حقوق السلطة التشريعية وحصرها في نفسها ، مستندة بذلك حسب زعمها الى السلطة المعطاة اليها من قبل المفوض السامي ، باصدار مراسيم اشتراعية ، تساعد في ادارة الامور ، اثناء هذه الفترة النيابية .

فلو امعنا النظر قليلاً ، في قرار المفوض السامي وتصفحناه بعين مجردة عن كل غرض ، لرأيناه يمنح الحكومة حق اتخاذ القوانين ، ضمن نطاق الدستور الذي لا يزال مرعي الاجراء ، وبموجبه تربعون نغامتكم في دست الحكم .

حتى ان نغامة المفوض لم يطلق الدستور ، ولم يوقف احكامه ، ولم يعطه بكامله ، وان حق تعديل الدستور ، أو تحوير مواده ، هو من حقوق المجلس النيابي . ولو كان الامر بالعكس ، لما وضعت المادة ١٠٨ التي تنص على الاصول والقواعد ، الواجب اتباعها ، عندما يراد تبديل مادة من مواد الدستور . أو تعديله بكامله . ولما ادخلت الحكومة الفرنسية احكام المادة ١١٦ الموقته في الدستور ، للاحتفاظ ببعض نقاط خاصة ومعينة ، ريثما تبرم المعاهدة ما بين فرنسا وسوريا ، ولكان احتفظ لنفسه هذا الحق «أي حق التعديل» حسب مشيئته وارادته . ولا صلاحية للمفوض السامي ، ان يتخذ لنفسه صفة المجلس النيابي للتعديل والتحويل .

وهذا اقرار على ان حق التعديل ، هو من خصائص المجلس فقط ، ولذا فان قرار نغامة المفوض السامي ، قد اعطى حق وضع القوانين ، لا حق تعديل الدستور وتبديل مادة من احكامه ، ولا القضاء على القواعد العامة التي يرتكز عليها ، وبما ان دستورنا السوري ، قد قبل مبدأ توزيع القوى وفصلها عن بعضها ، فان هذا التدخل الشنيع ، في الامور التي هي من صلاحية المجلس النيابي وحده ، هو تعد على الدستور ، الذي اقسّم بين الاخلاص له ، واحترام احكامه . فقد نصت المادة ١٠٢ :

اذا لم يبت المجلس نهائياً في مشروع الموازنة ، قبل الانتهاء من الدورة المخصصة للدرسه ، فيدعو رئيس الجمهورية المجلس الى دورة استثنائية ، تنتهي في

آخر كانون الثاني ، لمناقشة الموازنة . وفي هذه الحال ، تفتح
اعتمادات موقفة ، بموجب مرسوم ، على اساس جزء من اثني عشر جزءاً من
السنة المالية السابقة ، وفي هذه المدة ، تجبي الضرائب والرسوم ، وتنفق المصاريف
وفقاً للقوانين النافذة .

وإذا انقضت هذه الدورة الاستثنائية ، ولم يبت المجلس نهائياً بالموازنة ،
ف لرئيس الجمهورية ، ان يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء ، يجعل فيه مشروع
الموازنة نافذاً في الشكل الذي قدم فيه الى المجلس .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية استعمال هذا الحق ، إلا اذا كان مشروع
الموازنة قد طرح على المجلس ، قبل ابتداء الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

فما هي إذاً الاسباب ، التي حدثت بالحكومة ، الى عدم التقيد بمنطوق احكام
هذه المادة ، وعمدت الى التبديل والتغيير ، أليس ذلك لغاية في النفس ؟

ولا يغرب عن بالك ، انه قد جاء في كتاب غمامة المفوض السامي المرفوق
بقرار تأجيل دورة المجلس النيابي ، ان الروح النيابية الحققة ، لم ترسخ بعد في
مجلسنا النيابي ، بينما كان المجلس شديد الحرص على السكون والنظام في الجلسة ،
التي طرحت فيها مقدرات البلاد على بساط البحث ، والتي كانت سبباً لهذه التهمة
رغم انه كان يتقيد على الدوام بنظام برلماني ، لا يقل عن بقية المجالس النيابية
في العالم المتقدم .

أو ليس الأجدد أن توجه مثل تلك الطعنة النجلاء الى هذه الحكومة ،
التي لم تتورع عن التدخل في صلاحية المجلس النيابي ، وكأنه لم يكن ذلك ،
حتى ذهبت الى مدى أبعد منه ، فأخذت لنفسها صلاحية المجلس ورئيسه ، في
اموره الداخلية الصرفة .

واننا نرى أن مسؤولية تجاوز الحكومة الحدود ، التي يجب أن لا تتعداها ،
لا تلتصق بالحكومة وحدها ، بل ان الذين يملكون حق ردعها ، وايقافها عند
حدها ، ولم يستعملوا ذلك الحق سيشاركون معها في المسؤولية .

ولو فرضنا المستحيل ، وسألنا جدلاً بحق تدخل الحكومة في امور المجلس النيابي الداخلية ، فهل استشير رئيس المجلس النيابي ، الذي هو الرئيس الاعلى للقوة التشريعية ، والمسؤول عن حسن سير اعمال المجلس النيابي ، وتطبيق احكام نظامه الداخلي ، على من يمكن الاستغناء عنهم من موظفي المكتب الدائم .
واذا كان لا بد من الاستغناء ، فهل سئل عن الاشخاص الذين يمكن الاستغناء عنهم ؟

على اننا وان سلمنا بحق التشريع المعطى للحكومة ، فهل استحل وزير من وزارتها لنفسه حق الغاء الوظائف ، أو الاستغناء عن الموظفين من وزارة اخرى دون ان يؤخذ رأي الوزير المسؤول لتلك الدائرة ؟ ثم هل اعطيت حقوق سن القوانين الاشتراعية ، لتكون درعاً تنقي به تصرفات الوزراء الكيفية ، وتستر وراءه الفوضى والاضطراب ، وليكون ذلك سبباً الى الخط ، من مقدرة رجال سوريا امام العالم المتمدن ، بينا البلاد تزخر بالرجال الاكفاء المخلصين .

وقد جرى أن بعض الحكومات اعطيت صلاحية اصدار بعض المرسوم الاشتراعية ، فهل اقدمت على عمل كهذا ، من شأنه التعدي على حقوق السلطة التشريعية . ثم اننا نسأل عن الاسباب التي حملت الحكومة على مثل هذه التصرفات ، فلا نرى لذلك سبباً معقولاً ، فان كانت غايتها الاقتصاد ، فان للاقتصاد طرقاً واساليب معقولة ، تتفق معها المصلحة العامة والاقتصاد المراد تحقيقه .

ولا بد لنا من تذكير غفامتكم ، بأن نظامه المفوض السامي ، حينما دعا المجلس النيابي للدورة الاستثنائية في ٧ حزيران سنة ١٩٣٢ حدد له في جملة ما حدد تعيين رواتب النواب وفقاً للمادة ٦٧ من الدستور التي تقول :
« تعويض اعضاء المجلس السنوي يحدد في قانون »

ان المفوض السامي إذ ذلك قد كان يتمتع بالسلطة التشريعية العليا ، ولم يعط لنفسه حق وضع قوانين خاصة ، يحدد فيها رواتب النواب ، حرصاً منه على المحافظة على الدستور والاصول النيابية . وان عجبنا لشيء ، فلاننا نعجب من اقدام

هذه الحكومة على امور ، لم يقدم عليها المفوض السامي السابق بنفسه ، في وقت كان فيه مصدراً للقوة التشريعية .

فان رأيت القياس على ما يجري في لبنان مبرراً لعملها هذا ، فقد اخطأت بحجة الصواب ، ذلك لأن البون شاسع بين اوضاع لبنان الحاضرة ، وبين اوضاع سوريا التي تعيش في ظل الدستور المرعية الاجراء احكامه ، وليس فيها سوى تعطيل دورة المجلس النيابي دورة واحدة .

وقبل ان اختم كتابي ، اريد ان اكوني نظامتكم مؤونة عمل مرسوم ، بتسريح رئيس الديوان ومعاونه ، لانه سيكون نصيبه الرد والرفض ، دون ان يدخل في سجلات ديوان المجلس النيابي ، لأنه لا يليق بمجلس يريد المحافظة على كرامته ، والتقييد باحكام دستوره ، ان يدخل في سجلاته معاملة كهذه .

إذا فرئيس الديوان ومعاونه ، هما موظفان رسميان دائمان ، لا يمكن ان يتناولهما التنسيق ، ولا يجري بحمها قرار السلطة الاجرائية ، ما دام الدستور قائماً واحكامه نافذة .

وعليه فإننا نحتج بشدة على هذه التصرفات غير القانونية ، واننا لا نعتبرها ولا نقيدها بأحكامها ، وسنوصل الصوت ، أي صوت الاحتجاج ، الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى الرأي العام السوري والفرنسي عند الحاجة ، لاطلاعهم على مثل هذه المهازل ، التي تمثل على مسرح بلادنا تحت ستار النظام والدستور .

واننا نرجو ان ترفعوا كتابنا هذا ، الى المراجع الإيجابية .

واقبلوا فائق تحياتي .

رئيس المجلس النيابي

دمشق في ١ شباط سنة ١٩٣٤

٥٧ — ما كتبه « الاوريان » عن ماهية الحكومتين في سوريا ولبنان

ولبيان ماهية الحكومة السورية ، والحكومة اللبنانية ، انشر ما كتبه جريدة « الاوريان » :

كانت احدى الصحف تساءلت : « لماذا لم تطلق المدافع في ١١ حزيران ،
احتفالاً بعيد الجمهورية السورية ، أنسوا الجمهورية ولما ينقضي عليها عام ؟! لماذا لم
يحتفل به الشعب ؟

وقد أجابت « الاوريان » على هذا التساؤل ، بمقال طويل قالت في مقدمته :

ان الشعب لا يحتفل بعيد جمهورية سوريا ، أو بعيد جمهورية لبنان ، احتفال بقية
الشعوب بعيد جمهوريتها ، لأن الشعب الطيب « يهزأ » بالنظام الجمهوري على
ضفاف نهر بردى ، وضفاف نهر بيروت !!!

فاذا احتفل الشعب الفرنسي في كل ١٤ تموز بعيد جمهوريته ، واشعل
الانوار والمصابيح ، فذلك لأن هذا الشعب هو « الذي اوجد بنفسه ثورته ،
واسس جمهوريته ، وفقد بعض رؤوسه تحت الجليوتين .. إما في سوريا - ولبنان
« فلم يضعوا رأس أحد تحت الجليوتين » - كما نعلم لوضع الدستور السوري ،
أو الدستور اللبناني .

فالدباس ، ومحمد علي بك العابد لم يصلا الرئاسة من « لجنة السلام العام » كما حدث
في فرنسا .. بل هما وجدا « بقرار » ؟!

فقد اسسوا النظام الديمقراطي عندنا ، كما يضعون في تسوية أمر تصدير
البرتقال ، أو مهنة الباعة المتنقلين !.

وتقول « الاوريان » : انها منذ عشر سنوات ، وهي تشذب هذه الفكرة ،
وتعيد كل يوم قولها ، بأن تحرير الشعب وسيادة الحكومة ، لا يمكن ان تسويا
بالاتفاقات ، والمواثيق ، والمعاهدات .. بل يجب ان تما بعد فترات تاريخية طويلة !

وخطأ الدول المنتدبة في الشرق ، هي رغبتها في « صنع الحقائق السياسية
والتشريعية » ..! وهذا هو الشيء المصطنع ، فالانسان لا يخلق التاريخ ، بل التاريخ
يخلق نفسه . وعلى رجال الدولة أن لا يستبقوا التاريخ !!!

وفي ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ أصدر دي مارتل ثلاثة قرارات تتعلق بحكومة لبنان، لأن عمله السياسي في سوريا قد انتهى، فراح يجرب عزمه واراادته وطالعه في لبنان، ابن فرنسا البار، ليعطي السوريين درساً مفيداً. وكان القرار الاول، يتعلق بتعديل دستور لبنان، وتنظيم السلطات العامة في الجمهورية المطبقة...

والقرار الثاني: يتعلق بتعديل قانون الانتخابات.

والقرار الثالث: يتعلق بتعيين رئيس الحكومة، وامين سر الدولة، وتحديد سلطة المستشارين.

اما تعديل دستور لبنان، فتناول الحياة النيابية، وجعلها آلة مستشارية، وتناول الحكومة فجعلها بلا روح دستورية، مسخرة للافرنسيين، يعزلون من يشاؤون، ويقبلون فيها من يشاؤون، واحتفظت للسلطة المنتدبة بحق القوى التنفيذية أي الامن والجيش.

ونحن لا نعلق على ما اجراه من اسواء بشيء، ولكن نشتر القرارات، ونشتر ما علقت عليها جرائد لبنان. ونأسف على ان الشعب اللبناني، لم يقم بحركة تدل على سخطه عليها، فسارت اعمال المفوض واجراءاته، بالشكل الذي ارادها رغم الاشمزاز الملموس في طبقات الشعب، خلا جماعة الاكليروس اللبناني والطبقة النافذة، التي تساند الحكومة، وتعيش على اكتاف العمال والمزارعين، وتخدم السلطة المنتدبة كما توحى اليها.

وفي الانتخابات التي تمت وفقاً لتدابير السلطة. انتخب انصار الحكومة ومرشحوها، وعين حبيب باشا السعد رئيساً مؤقتاً للجمهورية اللبنانية، وعين السيد عبدالله بيهم امين سر للدولة، وهدأت الامور كما يشاء العميد، واثبت لبنان ان شعبه ليس له رأي سياسي، ولا امانى قومية معينة، ولا هدف استقلالي.

أما القرارات التي نوهنا بها فهي :

بناء على القرار عدد L. R. ٥٥ الصادر في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ والقاضي بتوقيف الدستور المذكور توقيفاً جزئياً .

وبناء على القرار عدد ١ الصادر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ القاضي بتنظيم السلطات العمومية في الجمهورية اللبنانية وسيرها بصفة مؤقتة .

وبناء على القرار عدد ٣ الصادر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية اللبنانية .

قرر ما يأتي :

مادة وحيدة - بصفة مؤقتة وإلى ان يتولى حبيب باشا السعد رئيس الجمهورية اللبنانية وظيفته عملياً ، يقوم المسيو بريفأ اوبوار بسلطات رئيس الحكومة كما هي محددة في القرار عدد L. R. ٥٥ الصادر في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ .

بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

دي مارتل

المستشار التشريعي

مازاس

امين السر العام

لاغارد

الدستور الجدير :

وهذا هو نص القرار الذي حل محل الدستور اللبناني المعلق :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناء على صك الانتداب الصادر في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني

١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٢ .

وبناء على المادة ٩٠ من دستور الجمهورية اللبنانية .
وبناء على القرار عدد L.R. ٥٥ الصادر في ٩ أيار ١٩٣٢ بتوقيف
تنفيذ الدستور المذكور في فصوله الثاني والثالث والرابع توقيفاً جزئياً .
وبما ان من اللازم اشراك ممثلين للبلاد في ادارة الشؤون العمومية .

قرر ما يلي :

المادة الاولى - ان تنظيم السلطتين الاجرائية والاشتراعية في الجمهورية اللبنانية
وعلاقة هاتين السلطتين فيما بينها ، تجري مؤقتاً حسب الاحكام الآتية :

المادة ٢ - يتولى مجلس النواب السلطة الاشتراعية .

المادة ٣ - يتخذ رئيس الحكومة الم عين وفقاً للمادة ٢ من اقرار عدد ٥٥
- LR الصادر في ٩ أيار ١٩٣٢ لقب رئيس الجمهورية . ويتولى السلطة الاجرائية
بمؤازرة امين سر الدولة يكون مسؤولاً تجاهه فقط ، وبمؤازرة مجلس حكومة
في الاحوال المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٤٢ و ٤٣ .

المادة ٤ - يتألف مجلس النواب :

١ - من النواب المنتخبين حسب الشروط المعينة في قانون الانتخاب ، وعلى
اساس نائب عن كل ٥٠٠٠٠ ساكن .

٢ - من سبعة نواب يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية ، ويتخذ بموافقة
مجلس الحكومة ويكون من الطبقات الآتية :

أ - من محامين واطباء وصيدلة واساتذة التعليم العالي ومهندسين ومديري
الجرائد أو رؤساء تجريرها ، بشرط ان يكونوا قد مارسوا حرفهم مدة عشر
سنوات على الاقل .

ب - من تجار وصناعيين وزراع قد تولوا ادارة محل تجاري أو مؤسسة
زراعية مدة عشر سنوات على الاقل .

ج - من موظفين حاليين أو قدماء من السلك الإداري أو القضائي اشغلوا وظائف تعادل وظيفة مدير دائرة عامة ، أو رئيس غرفة في محكمة الاستئناف والتميز أو تفوقها .

المادة ٥ - يجوز ان يعين امين سر الدولة من اعضاء مجلس النواب أو غيرهم على السواء ، ولا يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة امين سر الدولة ، ويعتبر النائب الممين امين سر الدولة مستقبلاً من النيابة ، اذا مضى على تعيينه ثمانية ايام ولم يرفض خطياً وظيفة امين سر الدولة .

المادة ٦ - يتألف مجلس الحكومة من امين سر الدولة ومن مديري دوائر الدولة العامة ، كما هي محددة في المادتين ٢ و ٣ من القرار عدد LR ٥٥ الصادر في ٩ ايار ١٩٣٢ ومن القاضيين الاكبر درجة في سلك القضاء ، ويجتمع برئاسة رئيس الجمهورية ، ويعطي مجلس الحكومة رأيه باكثرية الاصوات ، واذا تساوت الاصوات فيكون صوت رئيس الجمهورية مرجحاً .

المادة ٧ - حق اقتراح القوانين منوط برئيس الجمهورية وبمجلس النواب .

المادة ٨ - يجتمع المجلس في كل سنة في دورتين عاديتين . فالدورة الاولى تبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار ، وتنتهي في آخر شهر نيسان . والدورة الثانية تبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول وتخصص جلساتها بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر ، وتدوم هذه الدورة الى آخر السنة .

المادة ٩ - ان افتتاح الدورات العادية وختامها يجريان حكماً في المواعيد المعينة في المادة ٨ ويحق لرئيس الجمهورية ان يدعو المجلس الى دورات استثنائية ، اما مواعيد افتتاح الدورات الاستثنائية وختامها فتحدد بموجب مرسوم .

ويعين برنامج اعمال الدورة الاستثنائية في مرسوم الدعوة .

المادة ١٠ - يبروت مركز المجلس والسلطة الاجرائية .

المادة ١١ - عضو المجلس يمثل الأمة جمعاء ، ولا يجوز ان تربط وكالته النيابة بقيد أو شرط ، سواء من قبل منتخبيه أو من قبل السلطة التي تعينه .

المادة ١٢ - ان الاحوال التي تفقد معها الاهلية للنيابة يعينها القانون .

المادة ١٣ - للتواب المعينين الحقوق والضمانات والحصانة ، التي للتواب المنتخبين ذاتها ، وعليهم ما عليهم من الواجبات ، وتشترط فيهم الشروط المفروضة على التواب المنتخبين نفسها ايضاً .

على ان لاعضاء المجلس المنتخبين وخدم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ، ولا يجوز ابطال انتخاب نائب ما ، إلا بغالبية الثلثين ، من مجموع الاعضاء المنتخبين .

المادة ١٤ - كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية ، يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون .

المادة ١٥ - لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الاكثية من الاعضاء الذين يؤلفونه شرعاً . وتتخذ القرارات بغالبية الاصوات ، واذا تعادلت الاصوات سقط الامر المطروح المناقشة .

المادة ١٦ - جلسات المجلس علنية ، على ان يجتمع في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو خمسة من اعضائه ، ويقرر بعد ذلك اذا كان من الواجب اعادة المناقشة في جلسة علنية في البحث نفسه .

المادة ١٧ - تعطى الآراء بالتصويت الشفوي ، أو بطريقة القيام والجلوس ، إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب ، فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري . أما فيما يختص بمجموع القوانين أو بالاقتراع على مسألة الثقة ، فان الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الاعضاء باسمائهم بصوت عال .

المادة ١٨ - كل اقتراع قانون رفضه المجلس ، لا يمكن ان يطرح ثانية للبحث في الدورة نفسها .

المادة ١٩ - لا يجوز اقامة دعوى على عضو من اعضاء المجلس ، أو ملاحظته بسبب آرائه وتصويته مدة نيابته .

المادة ٢٠ - لا يجوز في اثناء دورة انعقاد المجلس ، اتخاذ اجراءات جزائية من أي عضو من اعضاء المجلس ، أو القاء القبض عليه اذا اقترف جرماً جزائياً إلا باذن المجلس ، ما خلا حالة التلبس بالجريمة « الجرم المشهود » .

المادة ٢١ - إذا خلا مقعد في المجلس فيجب الشروع في انتخاب الخلف ، أو تعيينه وفقاً لمقتضى الحال في خلال شهرين ، ولا تتجاوز مدة نيابة العضو الجديد اجل نيابة العضو القديم . اما اذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة اشهر ، فلا يعمد الى انتخاب الخلف .

المادة ٢٢ - تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس وتعيين النواب غير المنتخبين في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة .

المادة ٢٣ - يمنع المجلس نظامه الداخلي .

المادة ٢٤ - عند افتتاح دورة تشرين الاول ، يجتمع المجلس برئاسة اكبر اعضاءه سنأ ، ويقوم العضوان الاصغر سنأ بينهم بوظيفة سكرتير .

وينتخب الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير ، كلاً منهم على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من اصوات المقترعين . وتبنى النتيجة في دورة الاقتراع الثالثة على الغالبية النسبية ، واذا تساوت الاصوات ، فاكبر المرشحين سنأ ، يعد منتخباً .

المادة ٢٥ - ليس لاعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ، ولا يجوز التصويت وكالة .

المادة ٢٦ - للمجلس دون سواء ان يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه .

المادة ٢٧ - لا يجوز تقديم المرائض الى المجلس إلا خطأ . ولا يجوز تقديم المرائض بصورة شفوية ودفاعية .

المادة ٢٨ - التعويض الذي يتناوله اعضاء المجلس محدد في المرسوم الاشتراعي
عدد ٢ - L الصادر في ١١ أيار ١٩٣٣ .

المادة ٢٩ - لا يجوز تعديل ضريبة أو الغاؤها إلا بقانون .

المادة ٣٠ - يقدم كل سنة في بدء دورة تشرين الاول امين سر الدولة الى
مجلس النواب موازنة تشمل نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ليفحصها
ويوافق عليها . ويقترح على الموازنة بدأ ببدأ .

المادة ٣١ - لا يجوز المجلس في خلال المناقشة بالميزانية ، ومشاريع الاعتمادات
الاضافية والاستثنائية ان يزيد الاعتمادات المفتوحة عليه في مشروع الموازنة ، أو في
بقية المشاريع المذكورة اعلاه ، لا بصورة تعديل يدخله عليها ، ولا بطريقة اقتراحات
مستقلة . ولا يجوز له في اية حالة كانت أن يقترح إحداث نفقات جديدة .

المادة ٣٢ - لا يجوز ان يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص .

اما اذا دعت ظروف لم تكن بالحسبان لنفقات مستعجلة ، فيمكن لرئيس
الجمهورية ان يتخذ مرسوماً بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية ، أو ينقل اعتمادات
في الموازنة على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات الـ ١٥٠٠ ليرة بالبند الواحد . ويجب
ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في اول دورة يلتئم فيها بعد ذلك .

المادة ٣٣ - اذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في مشروع الموازنة قبل
الانتهاء من الدورة المعينة لدرسه ، فيدعو رئيس الجمهورية المجلس لدورة استثنائية
تستمر لغاية كانون الثاني لتابعة درس الموازنة .

وإذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة ،
فلرئيس الجمهورية ان يقرر مرسوماً بموافقة مجلس الحكومة ، يعمل بموجبه
المشروع المذكور نافذاً بالشكل الذي تقدم به الى المجلس .

على انه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يستعمل هذا الحق ، الا اذا كان
مشروع الموازنة قد طرح على المجلس ، قبل بداية دورته العادية بخمسة عشر
يوماً على الاقل .

على انه في مدة الدورة الاستثنائية ، تجب الضرائب والتكاليف والرسوم
والمكوس والمائدات الاخرى كما في السابق .

وتؤخذ نفقات شهر كانون الثاني على اساس القاعدة الاثني عشرية من
الموازنة السابقة بعد ان يضاف اليها ما فتح بها من الاعتمادات الاضافية الدائمة .

المادة ٣٤ - يجب ان يعرض حساب الادارة المالية النهائي لكل سنة مالية
على المجلس ، ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة المتعلق
بها ذلك الحساب .

المادة ٣٥ - لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه اتفاق من مال
الخزانة الا بموجب قانون .

المادة ٣٦ - لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد
ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة ، أو أي احتكار الا بموجب
قانون والى زمن محدود .

المادة ٣٧ - يذيع رئيس الجمهورية القوانين ، بعد ان يكون وافق عليها
المجلس ويؤمن تنفيذها بما له من السلطة التنظيمية ، وليس له ان يدخل تعديلا
عليها أو ان يعفي احداً من التقيد باحكامها ، وله حق العفو الخاص . اما العفو
الشامل فلا يمنح الا بقانون .

المادة ٣٨ - يعين رئيس الجمهورية امين سر الدولة ويعزله ، ويعين عدداً من
النواب عملاً بالمادة الرابعة ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يعين القانون
شكل التعيين لها على وجه آخر ، ويرأس الحفلات الوطنية .

المادة ٣٩ - مقررات رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه في التوقيع عليها
امين سر الدولة ما خلا تولية امين سر الدولة وعزله .

المادة ٤٠ - رئيس الجمهورية ينشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية
في خلال شهر بعد احالتها اليه . اما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً خاصاً بوجوب
استعمال نشرها فيجب عليه ان ينشرها في خلال خمسة ايام .

المادة ٤١ - لرئيس الجمهورية الحق في ان يطلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعينة لنشره ، ولا يجوز ان يرفض طلبه ، وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من نشر القانون الى ان يوافق عليه المجلس بعد مناقشة اخرى في شأنه واقراره بغالبية الثلثة ارباع من مجموع الاعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً .

المادة ٤٢ - يمكن لرئيس الجمهورية ان يقرر بموافقة مجلس الحكومة تنفيذ كل مشروع صرح في مرسوم حالته الى مجلس النواب بانه مستعمل بموافقة مجلس الحكومة ، اذا مضى اربعون يوماً من طرحه على مجلس النواب ، ولم يبت به .

المادة ٤٣ - لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس الى امد لا يتجاوز شهراً واحداً ، وليس له ان يفعل ذلك مرتين في الدورة الواحدة .

المادة ٤٤ - يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ قراراً بموافقة مجلس الحكومة بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة القانوني بشرط ان يبين فيه الاسباب الموجبة .

وفي هذه الحال تجري الانتخابات الجديدة في خلال ثلاثة اشهر ، اعتباراً من تاريخ مرسوم الحل ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان نتيجة الانتخاب .

المادة ٤٥ - مخصصات رئيس الجمهورية محددة في المرسوم الاشتراعي عدد ١ الصادر في ١٠ أيار سنة ١٩٣٢ .

المادة ٤٦ - لامين سر الدولة الادارة العليا على مصالح الدولة ، ويؤمن تنفيذ القوانين والانظمة .

المادة ٤٧ - لامين سر الدولة ان يحضر الى المجلس متى شاء وان يسمع عندما يطلب الكلام ، وله ان يستعين بموظف أو عدة موظفين .

المادة ٤٨ - اذا حلت سدة رئاسة الجمهورية لأي سبب كان ، فيقوم امين سر الدولة بمهام السلطة التنفيذية بالوكالة .

المادة ٤٩ - المادة ٤ من القرار عدد ٥٥ الصادر في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ ملغاة .

بيروت في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الامضاء : دي مارتل

المستشار التشريعي

مازاس

امين السر العام

لاغارد

٦٠ - ما قالته الجرائد اللبنانية عن الاحداث ، مقالة « الاحرار »

اما ما قالته الجرائد عن الاحداث المذكورة ، فاليك مثلاً عنها وهو ما كتبه جريدة « الاحرار » الجريئة في بيانها ، الصريحة في نقدها :

« كنا نطالب بدستور ، فصار لنا بحمد الله وحمد الحدث الاخير دستوران ، دستورنا المعلق ، وقرار المفوض السامي الجديد ، الذي هو بمثابة دستور ثان ، وقد نستطيع القول ايضاً ، ثلاثة دساتير ، اذ ما يمنعنا ان نعتبر قرار ٩ أيار سنة ١٩٣٢ دستوراً ثالثاً ؟ فان هذا القرار ظل ما يقرب من الستين ، النظام الاساسي الوحيد للحكم ، وهو لم يبلغ حتى الآن .

ونحن مع احترامنا لدساتير العالم ، قد سمينا هذه القرارات دساتير ، لانها في الواقع كانت لنا انظمة اساسية ، ولكن العبارة ليست في التسمية ، بل في ما يتضمنه ذلك المسمى ، من معاني الحرية والاستقلال . فالولايات المتحدة الاميركية مثلاً لها دستور ، ولبنان له دستور ، والتسمية صحيحة في البلدين ، ولكن شتان ما بين الاثنين .

قلنا ان لنا ثلاثة دساتير ، وهو الأمر الواقع . ويا للأسف فان دستورنا الاول ، لا يزال حياً بمقتضى القانون ، وان كان معلقاً . ودستورنا الثاني هو القرار الجديد . والثالث هو قرار « ٩ أيار » . وجميع هذه الدساتير معمول

بها لم يبلغ منها واحد، حتى ان المؤتمر ليحار الآن بين النصوص « نصوص عفس وخبص » كما تقول العامة، التي لا يجوز ان تطبق .

فقد ورد في قرار تعليق الدستور الاول، انه معلق جزئياً، فيما يتناول السلطتين التشريعية والتنفيذية فقط، ولكن المواد المعلقة لم تحدد تحديداً حازماً، فترك واضع القرار بذلك مجالاً فسيحاً، للاجتهاد، أو لتفسير الالفاظ، وتطبيق المعاني .

ان الدستور الاول، كان ينص مؤللاً على ان رئيس الجمهورية ينتخب انتخاباً في مجلس النواب، وقد سكت الدستور الجديد عن هذه النقطة، فلم يعرض لها بخير أو بشر، فمن ينتخب الرئيس إذن ؟

اما الدستور الثالث، وهو قرار « أيار » الذي لا يزال معمولاً به كما قلنا، فقد نص على ان المفوض السامي، هو الذي يعين رئيس الدولة، فنحن اذن بمقتضى هذا النص سنبقى خاضعين لنظام التعيين، وليس هناك تفسير آخر . والانكسب ان هذا التعيين، ليس له شروط، ولا قيود، بل هو تابع لارادة المفوض السامي وحده، فقد يجوز ان يكون التعيين لسنة، كما يجوز ان يكون لعشرين .

وهذه النقطة ليست على شيء كثير من الابهام، ولكن هناك نقاط كثيرة غيرها، لا يمكن جلاؤها، لمفوض النصوص في الانظمة الثلاثة، أو لتعارضها وتناقضها، حتى انه لتضحكنا فيها بعض المتناقضات . مثال ذلك، ان الدستور الاول ينص على ان رئيس الجمهورية عندما يقبض على زمام الحكم، ينبغي عليه ان يحلف امام المجلس النيابي بيمين الاخلاص للامة والدستور بالنص التالي :

« احلف بالله العظيم، اني احترم دستور الامة اللبنانية وقوانينها الخ . » وهذا لم يتناوله التعليق فيما نعتقد، لانه ليس سلطة تشريعية، ولا سلطة تنفيذية، بل هو حكم من الاحكام العامة التي يجب تنفيذها .

فاذا وقف رئيس الجمهورية الجديد غداً امام المجلس، واراد ان يحلف اليمين، فعلى اي دستور يقسم بيمين المحافظة ؟

أيقسمها على الدستور القديم وهو معلق؟ أم يقسمها على الجديد وهو قرار بسيط صادر من المفوض السامي، ولا يمكن ان يعتبر دستور الامة؟.

أم يقسم يمين الاخلاص لقرار ٩ أيار الذي بمقتضاه عين هو؟ حقاً ان هذه النقطة من المضحكات، بل هي من غرائب المتناقضات في النصوص القانونية. وعندنا ان مسألة اليمين، يجب ان تترك فلا يكلف الرئيس بحلفها، ولو خولفت بذلك التقاليد والنصوص، وهل افادت في الماضي. الا رحم الله المتنبئ القائل:

عقبى اليمين على عقبى الوغى ندم
ماذا يفيدك في اقدامك القسم

ان المتناقضات كثيرة في النصوص الثلاثة، ولن يضيع اللبنانيون وخدمهم، بل ان ولاية الامر انفسهم، وهم الواضعون، قد ضاعوا فيها، ودونك مثلاً على ذلك:

ورد في المادة الثالثة من الدستور الجديد، ان امين سر الدولة يكون مسؤولاً تجاه رئيس الجمهورية فقط، ثم انه من الطبيعي ان يكون مجلس الحكومة الذي هو مجلس المديرين مسؤولاً امام رئيس الجمهورية وامين سر الدولة، أي انه ما من احد من رجال الحكومة مسؤول امام المجلس. ثم يرد في المادة ١٧ من هذا الدستور عينه، ما نصه:

اما فيما يخص مجموع القوانين، أو بالاقتراع على مسألة الثقة، فان الآراء تعطي دائماً بالمناداة على الاعضاء بصوت عال.

فبربكم ما هذه الثقة التي يقترعون عليها، ما دامت الحكومة غير مسؤولة امام المجلس؟ أفلا ترون من هذا أن ولاية الامور انفسهم، ضاعوا بين كثرة النصوص وتناقضاتها؟

أما انهم لماذا اكثروا من النصوص، ولماذا تركوا ثلاثة انظمة مفتوحة على مصراعها تناقض بعضها البعض، ويحار في تفسيرها المفكرون، ويضيع في تفهمها السياسيون، ومعهم ولاية الامر، فذلك ما نعترف بقصورنا عن فهمه. ولعلمهم قالوا: ثلاثة دساتير خير من واحد، فليشبع لبنان. والخير كما يقول المثل «مرزوق»!

وقد انتقده غير واحد من الاحرار المفكرين، ولكن كلهم كمن يقول ما بنفسه، وهو قابع في داره، لا كمن يقول ويعلن شكواه، ويطالب بحقه، ويحارب دفاعاً عن كرامته.

على ان ما حدث في لبنان، وان كان رجوعاً للورا، وقضية ارضاء اشخاص ببعض المناصب، وتجربة متنوعة الشكل لبقاء الاستعمار. فالحقيقة انه دلنا على ان السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان واحدة في الغاية، متنوعة في الاسلوب.

وان المتنفذين لها يتخذون المراحل، والمجالس، والدساتير، والجمهوريات، والحكومات، وسائل لاخفاء المقاصد، ومخدرات لامانة شعور المقاومة، ومماول لهدم المقومات، ويظهرون تارة بالعزم على انتهاج منهج مفيد، عندما يقعون في الخطر، أو تصدمهم الضرورة، ثم يتحولون عنه فجأة بلا حياء، ليستروا ما اعطوه، وهكذا يكذبون ويواربون «ويعفسون ويخبصون»، والا فلا معنى لهذه القرارات، ولا لهذه الاجراءات وهذه الحكومات، ان ارادوا اصلاحاً، ورحم الله من قال:

ومها تكن عند امرء من خليقة وان خالها نخفي على الناس تعلم

٦١ - المؤتمر الوطني في حمص في ١ شباط سنة ١٩٣٤

ومن البديهي ان ينصرف العميد بعدما انهى عمله السياسي، وتعب بلا فائدة الى رحلاته وزياراته والترويج عن نفسه، فأشيع انه ذهب للصيد والقنص، وانه اشترى خيلاً للمركضة والمسابقة، وانه لعب بالتنس، واكثر من شرب «القونياك»، واقام الحفلات للرقص.

وفي ٣ شباط سنة ١٩٣٤ فر الى باريس ليطلع حكومته على اجراءاته، وخططه، وما ينوي عمله في المستقبل، وينتظر موافقتها مع الاستمرار.

ورأى الوطنيون ان يجتمع بعضهم الى بعض، فمقدوا مؤتمرهم في ١ شباط عام ١٩٣٤ بمدينة حمص لدرس الموقف، والتأهب لما يجسد، ولترتيب امورهم الداخلية، وتنسيق اعمالهم، وتهيئة نظامهم، وحضر الرجال العاملون من دمشق

وحلب وحماه وبيروت وحمص، وتذاكروا وقرروا تجديد الميثاق القومي والغاية التي يهدفون إليها. وقسموا الكتلة الوطنية إلى أربعة أقسام: لجنة مركزية عامة، ومجلس أعلى، ومؤتمر عام، ولجان إدارية في المناطق. وجعلوا المناطق ١١ منطقة لكل منها فروع تتصل بها، والجميع يتصلون بالمركز.

وبينا العميد في أوروبا، سقطت الوزارة الفرنسية، وحصلت في فرنسا اضطرابات وتظاهرات دامية، سخطاً على حكومة الجمهورية، بسبب حادثة «استافسكي» (١) وحادثة «بنك ده ليون» وفي كليهما وجد اختلاس لأموال الأمة واحتيال دبره المدعو ستافسكي، ومحاسب بنك الرهونات والتأمينات، ثم لحقهما بنك التوفير، فاكفهر جو فرنسا، وحدث ما حدث، وكادت الثورة تنشب لولا أن تداركها عقلاؤهم، فأنهت بتأليف وزارة موثوقة يرؤسها «دومرغ» رئيس الجمهورية السابق.

وبدأت بالتحقيقات، ولكن سوف لا تحصل على نتيجة، لأن فرنسا أصبحت مصابة بداء الانحلال، في أخلاقها، والضعف والفساد، في حكومتها وشركاتها، فلا يقومها تبدل حكومة، ولا تبدل قانون، بل لا بد لها يد ديكتاتورية تفرض إرادتها فتنتقي إدارتها وتفقوم معوجها.

وأما العلم الغزير، والديموقراطية المتبعة، والوطنية الصاخبة، مع سقوط الأخلاق، وتفشي الهيمنة السافلة، والحرية العاهرة، والطمع المالي، والانانية الاستعمارية، فلا تقوم معوجاً، ولا تصلح فسادها. «والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

(١) استافسكي، أكبر محال، ودجال، ومضارب، ظهر في فرنسا. أوجد عدة شركات ومشاريع وهمية، واشترى ضاير النواب، ورجال الوزارة، والصحافة لسترها. وقضية «بنك ده ليون» كانت قضية أخرى، في سوء استعمال الأموال، التي منحس الموظفين والعمال، ومختلف طبقات الشعب، منها المسؤولين في البنك، وفي الحكومة، فصح في ذلك القول المشهور: «حاميها حرامي».

اما «دي مارتل» فبقي في باريس، يدرس ويراجع ولاية الامور، وكان هنالك الشيخ تاج الدين يعمل بواسطة «ابن غريبط»، وزير مرا كاش في فرنسا على تسلم الحكومة والعودة الى سوريا. ويظهر ان وزارة الخارجية، قنعت بضرورة التفاهم معه، فحمله يتفق مع «دي مارتل» على تنفيذ الاعمال المقررة، على ان يتسلم رئاسة الوزارة.

ولما انتهى العميد من عمله عاد الى سوريا عن طريق «تركيا» فاجتمع بوزير خارجيتها ونشر بياناً هنالك في الصحف، جاء فيه:

«ان العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا حسنة للغاية، لان كل المسائل المشتركة حلت بصورة موافقة لصالح البلدين، إلا أن هنالك بعض العلاقات التجارية والاقتصادية لا تزال قيد البحث، ويؤمل ان تحل في القريب العاجل».

٦٢ - بلاغ دي مارتل قبل ذهابه الى باريس:

وكان قبل ذهابه الى باريس نشر بلاغاً على الشعب السوري قال فيه:

بلاغ:

«قد كفاني ان اتصل بذوي الرأي من الاهلين في الدول المشمولة بالانتداب لاثمقق من أن الاهالي يهتمون بامناء الموارد الطبيعية، وبالتجارة وبالترازيت. اكثر مما يهتمون بالنظريات السياسية العقيمة».

كل برنامج يتعلق بتوسيع الموارد الاقتصادية، يتضمن تدابير ادارية والقيام باشغال عمومية ذات منفعة عامة.

وقد اتخذت مؤخراً، قرارات ادارية الغاية من بعضها التوفيق بين النقلات بسكك الحديد، والنقلات بالطرق، تجنباً لما قد ينجم من الضرر، عن مزاحمة غير منتظمة، والبعض الآخر من التدابير المذكورة، يقصد منه تسهيل الاعمال التجارية مع البلدان المجاورة، بتنظيم حركة النقل في الصحراء. وفي تدشين المنطقة الحرة في مرفأ بيروت، ما يدل على ان هذه التدابير، قد بدأت تأتي بشمرة.

اما فيما يتعلق بالاشغال العمومية ، فقد آليت على نفسي أن اضع برنامجاً معقولاً ، آخذاً بعين الاعتبار ، جميع الآراء النيرة ، التي تمكنت من جمعها ، وقد تسهل عملي هذا بفضل الدروس ، التي كانت قد اجريت قبلاً ، وبفضل الحكمة التي اديرت بها أموال حساب المصالح المشتركة .

اني قد اصحت باتبائه ، الى الانتقادات التي كانت توجه غالباً بشدة ، الى المفوضية العليا ، بشأن هذا الحساب . فالجواب على هذه الانتقادات هو سهل ، فان المفوضية العليا قد قدمت لتلك الدول خدمة عظيمة ، عندما اجبرتها على حصر نفقاتها ضمن حدود ميزانياتها المحلية .

وقد اصبح من الممكن بسبب ذلك ، تخصيص المبالغ الفائضة لمشاريع مثمرة ليس إلا . وبعد ان دفعت الحصة التي تحملها هذه الدول من الدين العثماني ، اصبحت محررة من دفع الاقساط السنوية ، التي كانت مترتبة عليها .

فهذه السياسة الحكيمة ، جعلت من الممكن الاهتمام منذ الآن ببرنامج اشغال عامة يستغرق اتمامها عدة سنوات . فاشغال الري تكون نتيجتها انماء المحصولات الزراعية . اما نمو وسائل الترانزيت ، وطرق المواصلات ، كالمرافق والسكك الحديدية وشبكة الطرق ، فيساعد على النشاط الاقتصادي .

ولا يسعني الآن أن اصف بالتفصيل ، البرنامج الذي يتطلب تنفيذه دقة ، وارتباطاً في اجزائه ارتباطاً تاماً ، تجنباً من تنشيط بعض الجهات الاقتصادية واهمال غيرها .

بيد اني سعيد بأن انبشكم رسمياً ، انا قد دخلنا في دور تحقيق هذه المشاريع . وقد رأيت ان المحافظة على طرق الترانزيت ، يجب ان تشغل اهتمامنا في الدرجة الاولى ، ولذلك اتخذت منذ الآن التدابير اللازمة للباشرة في القريب العاجل ، باشغال تمديد السكة الحديدية في سوريا الشمالية .

على ان كل هذا ما هو إلا بدء العمل ، فان التحسين العظيم الذي يجري على هذه الصورة في طريق ترانزيت الشمال ، لا يكون داعياً لنسيان طريق الجنوب

التي تهتم على الأخص بيروت، ويمكنني أن أوكد لكم أن تحسين طريق دمشق
بغداد، وتوسيع مرفأ بيروت يشغلان محلاً مهماً بين المرامي التي نرعى إليها .

إن التدابير التي سنتخذها تكون نافعة ناجمة، إذا ساعد كل واحد على
نجاحها، فإن للصحافة في مثل هذه الاعمال الخطيرة، دوراً مهماً، يجب أن تقوم
به أحسن قيام، وهو أن نير الرأي العام، وأن تفهم مدى التدابير المتخذة،
وأن تهدي المنافسات المحلية، غير ناظرة إلا إلى المنفعة العامة .

قد لاحظت أن قرارات المفوضية العليا، هي في الغالب مشوهة، أو أن
نياتها مهمة بدون أن يهتم أصحاب هذه الانتقادات بجمع التعليقات التي تساعدكم
على إصدار حكم عادل بشأنها .

أني قد عرضت عليكم نيائي بكل صراحة، وليس لي من قصد إلا منفعة
هذه البلاد العامة، وأنا أتكل عليكم أيها السادة لمساعدتي في عملي هذا .

المرحلة الثامنة

مرحلة « وزارة بالرغم عنكم »

٦٣ - المرحلة الثامنة « وزارة بالرغم عنكم »، قرارات العميد الثلاثة

وفي ٤ آذار سنة ١٩٣٤ وصل الكونت دي مارتل ليلاً إلى حلب،
وتابع طريقه إلى بيروت، واجتمع بمندوبيه، واطلع على تقاريرهم. وفي ١٠ آذار
١٩٣٤ أصدر القرار الآتي، بتأجيل اجتماعات المجلس النيابي إلى ١٥ تشرين
الاول ١٩٣٤ :

المادة الاولى - تعلق مذاكرات المجلس النيابي إلى اول يوم الثلاثاء الذي
يلي ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ .

المادة الثانية - يبقى مفعول قرار المفوض السامي رقم ١٧٦ ل. ر المؤرخ
في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ معمولاً به إلى حين افتتاح المجلس .
دي مارتل

ولم ينشر هذا القرار إلا في ١٤ منه . ثم نشر بعده بلاغاً كان اعلنه برنامجاً لأعماله وسياسته ، في صحف فرنسا قبل عودته من باريس . ثم لما عاد نشرته الجرائد . وهذا ما روته جريدة « انتر نسيجان » :

٦٤ - مقاله دي مارتل عن برنامج الاقتصادى الى الجرائد الفرنسية

قالت الجريدة : ان المسيو « دي مارتل » المندوب السامى الفرنسى فى سوريا قبل سفره من باريس ، ابلغها برسالة منه ، ان برنامج الاقتصادى قد لقي القبول ، والموافقة من الحكومة الفرنسية .

ثم قال : انه اذا كان الانتداب الفرنسى ، لم يحدث فى مجال الشؤون الاقتصادية كل ما كان منتظراً منه ، فان الذنب فى ذلك ، يقع على الذين كانوا يقيمون المراقيل فى سبيله ، ويجولون دون عمل ممثل فرنسا ، فى سبيل حصول البلاد على استثمار مواردها . واني عازم عزمياً اكيداً ، على ان لا استسلم للمناورات الخطرة ، بينما تقتضى الحال ، ان نبذل كل ما فى وسعنا ، لانعاش حالة البلاد الاقتصادية .

ثم اشار « دي مارتل » الى اهمية مركز سوريا الجغرافى ، من حيث المواصلات بطرق البر وطريق الجو ، وقال :

ان سكة حديد شمالي سوريا ، ستمكن من الاتصال بالموصل والمنطقة الغربية من ايران ، وسيتم انشاء هذه السكة قبل سنة ١٩٣٥ ، وتبدأ فى الوقت نفسه المشروعات الكبرى الخاصة ببحر المياه وتوليد الكهرباء ، ويتطلب تنفيذ هذه المشروعات ستة اعوام ، وتبلغ النفقة اللازمة لها ١٨٠ مليون فرنك ، تدفع من المبالغ الفائضة فى ميزانية سوريا ولبنان .

وقال المسيو دي مارتل ، عن مسألة المعاهدة بين سوريا وفرنسا : اني سأعمل فى هذا الصدد ، وفقاً لآراء حكومتى ، التى تتبع فى سوريا سياسة حددتها عصبة الامم ، ولم يكن سوء التفاهم فى موضوع هذه المعاهدة ناشئاً عن خلاف فى المبدأ ، بل عن خلاف فى الاساليب والاجراءات ، وما الانتداب سوى نظام للانتقال والتحول ، يجب ان يسير بسوريا الى الاستقلال . ويجب ان يفهم السوريون ان تحديد الاساليب والمدة اللازمة للتحرير غير منوطة بالشعب الآن ، ونحن موجودون فى سوريا لاجل السير به الى الغاية المنشودة .

رأيه في حالة سوريا السياسية

ولقد اظهر البرلمان السوري برفضه مشروع معاهدة التحالف ، التي عرضت عليه والغرض منها ، امداد سوريا بالوسائل التي تؤدي الى استقلالها ، انه لم يبلغ النضوج المرغوب فيه ، ولا يمكن ان تستأنف المباحثات في هذا الصدد ، الا على القواعد المحددة في جنيف وباريس ، وهي قواعد لا يمكن تبديلها بدون اخلال بتوازن نظام الاتفاقات الدولية .

ثم قال المسيو دي مانل :

ان من مصلحتنا ، ان نرى سوريا في حالة سعادة ويسر واستقلال . ونحن ندرك كل الادراك ما علينا من التبعات الادبية والسياسية ، وقد فعلنا وسنفعل كل ما في وسعنا ، لمحل عناصر المعارضة ، على اتباع سياسة صريحة صادقة في التعاون معنا . ولكن اذا أصر بعض السوريين ، على رفض هذا التعاون الملائم لمصلحة سوريا وسعادتها ، فاننا سنقوم بعملنا خير سوريا ، بدون معاونتهم على الرغم منهم ، لاننا نرى هذا العمل ملائماً لمصلحتنا ومصلحة سوريا معاً .

٦٥ — استقالة وزارة حقي العظم وتأليف وزارة تاج الدين الحسيني سنة ١٩٣٤

وليستفيد من السرعة قبل تكهرب الجو ، وشيوع المقررات ، حضر الى دمشق فجأة يوم الجمعة بعد الظهر ، واجتمع برئيس الجمهورية « محمد علي العابد » ورئيس الحكومة « حقي العظم » ، واخذ موافقة الجميع على تقديم استقالتهم ، وقبول الشيخ تاج رئيساً للحكومة ، وتعيين حقي العظم رئيساً للشورى ، مع احتفاظه بمعاشه ، وما للوزير من حقوق .

وفي ١٥ آذار سنة ١٩٣٤ استقالت الوزارة ، وتعين الشيخ تاج الدين ، واشرك هنري هندية في المالية ، وحسنى البرازي في المعارف ، وعطا الايوبي في العدلية ، والحاج محمد اطه لي في الزراعة ، وجميل الالكي في الاشغال العامة ، وتولى الشيخ وزارة الداخلية علاوة ليكون حراً في الامور الداخلية .

وبعد تأليفها عاد الى بيروت ، وامر بتحويل المسيو « فيبر » مندوبه في دمشق
وصديق « الشعباني » الى بيروت ، وعينه في المفوضية . وارسل مكانه « البارون
فان » الذي وصل الى سوريا من باريس بعد اسبوع ، ونحى المسيو « لافاستر »
مندوبه في حلب عن وظيفته ، وارسله الى الخارج فعين قنصلاً لفرنسا .

ونحن اذا دققنا سرعة التبديل والنقل ، وتعيين الشيخ تاج والوزراء المشار
اليهم ، وبيان الذي نشره في صحف فرنسا ، وفي صحف سوريا ، نجد انفسنا
امام خطة جديدة ، يقوم بها « دي مارتل » بالرغم عن اهل البلاد ، وما كانوا
ينتظرونه من تحول في نهج فرنسا الى مصالحهم ، بعدما باه دي مارتل ، وقبله
بونسو باخذلان الفظيع .

اما لماذا ابتداء بتبديل الوزارة ، وانتهاج خطة العمل في الناحية الاقتصادية ،
وهل كان هذا برأيه وتدييره ، أم برأي وتدبير وزارة الخارجية ، وما هو
الباعث له ؟؟ الجواب :

ان تعيين الشيخ تاج ، وتحويل المندوبين ، واختيار هؤلاء الوزراء ، بدلنا
على ان دي مارتل كان مسيراً لا مخيراً . وان الذي دفعه الى ذلك ، رجال
الخارجية ، واصحاب رؤوس الاموال .

واذا لم يكن الانتاج صحيحاً ، فلا يسعنا الا القول ، بأن دي مارتل كان
في نفسه هوى يتفق وهوى الشيخ تاج الدين ومزايه . والشيخ كما هو معلوم
لا يتمتع بحميد المزاي ، وكل ما له منها انه ذكي وداهية ، يصلح لخدمة المستعمرين ،
ومقاومة الممارضين ، ويلين مع القوة ، ويتلون بكل الألوان ، في سبيل الوصول
الى الرئاسة ، ونيل الأموال .

فقبول دي مارتل له ، وتمينه اياه ، وتصريحه بأن الشيخ تاج الدين سيكون
دائماً رئيساً للحكومة ، ودعاياته يوم كان في باريس ، تؤيد هذه الناحية .

ولكن قد يجمل العميد معرفة ابناء البلاد ، الذين يشق بهم الشعب ، أو ان
رجال حاشيته هم الذين دلوه عليه ، ومن اغراضهم ان لا يقربوا المخلصين لفضيتهم ،
المروفين بنزاهتهم وتجردهم . كل هذا محتمل ، انما هذا لا يشكل عذراً لمن يريد
سلامة الطريق ، اذا عرف كيف يسير .

ان طالب الحقيقة يتحري عنها خوف الوقوع في الاخطاء . فكيف نعدره ، وهو الذي عطل الدورة النيابية بقرار منه ، فأقر ظاهرة ، وأعاد سابقة ، لا تزال تصدر عن الفرنسيين ، وهي تقضهم اليوم ما ادعوه بالأمس ، ومخالفتهم الدستور ، وهم الذين نشروه . مما يدل على ذهنيته المدنسة المتقلبة ، وروحيتهم الملوثة ، وسياستهم الهوجاء التي لا تعرف غير الكذب ، والذس ، والاحتيال ، والتحكم ، والازدراء . وهي مما يولد الكراهية والنفرة ويسوق الشعب الى العصيان .

ثم لماذا يلجأون اليها والتاريخ يعلمونه ، وقد أراهم ان الامم وان ضعفت لا تحكم بمثل هذه السياسة ، وهذه الاخلاق ، وان اخضاعها لا يكون بالنار والحديد ، وان قلوبها لا يلينها الظلم والعسف والاستبداد ؟

لعلهم يعلمون ذلك ، ولكن ما استقر في نفوسهم من الانانية والمطامع ، وازدراء الامم ، وما تعودوه في الجزائر ، ومراكش ، وتونس ، البلاد التي تقاسي من استعمارهم وظلمهم ونهبهم ، منذ قرن ونصف ، ما لا يوصف . هو الذي يضللهم ويسوقهم الى ارتكاب الخطأ مع علمهم به ، وهو الذي يمنهم من تغيير سياستهم ، رغم لسهم فسادها .

ولذا لا عجب من موقف العميد ومن عفسه ، وعسفه ، وخرقه القانون ، ومن اختياره الشيخ تاج ووزراءه ، ليكونوا آلة صماء ، تتحرك بأمره ، وأمر حكومته طوعاً أو كرهاً .

واما بيانه الآنف الذكر ، واتهامه السوريين بأنهم لم يبلقوا النضوج المرغوب فيه ، فهو زعم باطل لا يقره المنصف العاقل . لأن النضوج السياسي ، معناه ادراك الحقائق ، ومعرفة الواجب والسعي لتحرير وحماية الحق ، والدفاع عن السيادة والحرية والاستقلال ، فهل ما في المعاهدة من قيود يتفق وما يتطلبه النضوج السياسي ؟

وهل يريد من النواب والزعماء والمجاهدين في سبيل امهم واستقلالها ، ان يبيعوا ضمائرهم ، ويتناسوا واجههم ، ويتجاهلوا الماضي ، ويتعاموا عن رؤية المستقبل ،

ويرضوا بما أمرت به دولته المستعمرة ، التي لم يدل استعمارها في المغرب على نبل
اخلاقها ، وشرف مقاصدها ، وحسن نياتها ، ليقول عنهم ناضجون ، وينعموا بالرتب
والالقب ، ويذهب الى عصبية الامة فيبلغها ، ان سوريا اصبحت في امكانها الوقوف
امامكم ، والقعود في مجلسكم ، كدولة مستقلة ذات كيان ، انما يحكمها المستشارون ،
وتحميها جيوش فرنسا ! أو كما قال ذلك السوري الدرزي النسابه : « نعم نحن
مستقلون ويحكمنا شرطي » .

لذلك ان « دي مارتل » مخطيء ، و« اعلانة » بأن من مصلحة فرنسا ، ان ترى
في سوريا سعادة ويسراً واستقلالاً ، تكذبه الثلاث عشرة سنة ، التي تواتت على
البلاد ، وانتجت فيها المصائب وولدت الازمات ، وسببت فيها النكبات والثورات ،
وعملت الفقر والظلم ، وانتهكت قوى الامة ، في جميع مقومات الحياة . فأين اليسر ،
واين السعادة ، واين الاستقلال ؟ أليس هذه التصريحات وما شابهها ، ستاراً لاختفاء
المقاصد والفضائح !!!

ولو ان فرنسا كانت تريد الإصلاح ، وان تبر بوعودها ، فلماذا لم تفعل
ذلك في الماضي ؟ وما الدليل على انها ستفعله في المستقبل ؟ واذا قررت تبديل
نياتها وتعديل طبيعتها ، فكيف ومتى ، واين ؟

واذا كنا متشائمين في احكامنا ، ومسرفين في اتهاماتنا ، فلماذا يلاقي
الصعوبات ؟ ولماذا رفض السوريون معاهدته ؟ ولماذا يعود الفرنسيون فيجربون
كل يوم ما عرفوا فساده في الأمس ؟ واذا لم يكونوا مستعمرين ، ولا ظالمين ،
فلماذا هذه النفقات ، وهذه « الخبصات والعفسات » ؟

ليته اعتبر بما تبدي ، واكتفى وراحنا من الرد والتقد . ولكنه تهادى وزاد
على تصريحه قوله : « اذا كان الانتداب الفرنسي لم يحدث في مجال الشؤون الاقتصادية
كل ما كان منتظراً منه ، فالذنب يقع على الذين كانوا يقيمون العراقيل في سبيله ،
ويحولون دون عمل ممثل فرنسا لحصول البلاد على استثمار مواردها ، واني عازم
عزماً اكيداً على ان لا استسلم المناورات الخطرة ، بينما تقتضي الحال ان نبذل
كل ما في وسعنا لانعاش حالة البلاد الاقتصادية » .

ويظهر لنا من هذا القول الذي ناقشه بصراحة ، انه لا يعرف الحقيقة ، ولم يقرأ كتابنا « الرد على بيانات المسيو » الذي تعمد ان يتهمنا بمثل هذه التهم ، فرددنا عليه ، ولم نخش سلطانه - ولو قرأه لعلم ان فرنسا لا تستطيع عمل مشروع اقتصادي ، تقصد منه نفع البلاد ولا تريد ان تعمل - لانها احدثت في بلادنا ثلاثاً وعشرين شركة اقتصادية ، كانت سبباً لافقار الشعب واستهلاك ثروته ونهب امواله .

واذا كان لا يدري فليسأل شركة المشاريع العامة للطرق والبناء ، وشركة الكهرباء ، والماء في حلب ، وشركة الخط الحديدية ، وشركة الجمر والنقل بين بيروت وحلب والشام ، وشركة الزيوت في حارم التي بلغت من اموال السوريين عشرين الف ليرة عثمانية ذهبية ، وادعت الخسارة ولم تحاسبها المفوضية .

وليسأل عن مشروع الكادسترو ، وكم صرفت عليه من الاموال ، وليبحث عن مشاريع الري كيف ينهب منها المستشارون والمتعهدون ، والمهندسون ، لماذا لا يبحث عن هذه الشركات واعمالها ، وفوائدها للبلاد قبل ان ينطق بالخطاب ؟

ان السوريين لن يقاوموا ، ولا قاوموا مشروعاً اعتقدوا فيه الخير لهم ولبلائهم ، لكن قاوموا ما كان ضرراً لهم ولبلائهم ، وهم على حق . وسوف تعلم اننا نعلم ما نقول ، ونصرح بما نعتقد . فقاومتنا للمعاهدة التي اقضت مضجعك يا حضرة السفير ، واقلقت افكارك ، لم تكن مناورة حزبية ، ولكن كانت ارادة نفذت ، ارادت الامة ان لا تستسلم للمناورات الخطرة ، فقاومتها وحاربت القاعين عليها ، وراعت الحق والمصلحة وكانت حكيمة في تديرها ، فلا يضلنك تقارير الجواسيس ، ولا همسات اصحاب الكراسي والمنافع . وعليك باختيار الاختيار ، وتشخيص الملل ، وتصفية النية ، والرجوع عن الخطأ . فانتدابكم لن يدوم ، وجيوشكم لا تثبت في سوريا .

واتعظ بالتاريخ ، فان قرن العشرين لا يبيع الاستعمار ، والعروبة آلت على نفسها وعاهدت ربها ، ان تحطم القيود ، وتحارب حتى تنال الاستقلال ، وتيقن

أن كل عمل توليتموه بالرغم عنا ، سوف تقاومه . فلا فائدة من المحاولة وتكرار التجربة ، لأن مقدراتنا ليست العوبة بیدكم ، ولا نستطيع الصبر على الذل ، وفينا عرق الحياة ينبض . ولتريك ما في نفوسنا من عزم ، نُشر بيان الزعيم ابراهيم هنانو فهو يعبر عن شعورنا اصدق تعبير ، فمسالك تعتبر وتنتبه الى طريق الخير ، فتسلك امناً من العثار ، وذلك خير وابقى .

قال ابراهيم هنانو في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ في الجامع الكبير بحلب جواباً على بيانات دي مارتل امام الآلاف من الخلائق :

٦٦ - خطاب ابراهيم بك هنانو جواباً على تصريح « دي مارتل »

ايها السادة :

علمت ان المدينة مضرية اليوم ، ولكني لا ادري هل كان اضرابها تأسفاً على عهد مضى ، أم احتفاء بعيد جديد ؟ هل كان حزناً على حكومة اقيمت ، أم استياء من حكومة نصبت .

اني لا اخال أحد الأمرين ، واظن ان هذا الآخر هو نوع من انواع الاحتجاج الصامت على الخطط ، التي يسعى الفرنسيون لتطبيقها في هذه البلاد ، وما داموا هم المسيطرون . فليس هناك أقل تأثير لحكومة ذهبت ، أو لاشخاص ينصبون . لأن القضية ليست قضية اشخاص ، بل هي ارفع من ذلك ، ونحن لم نعتد البحث في اشخاص صنعتهم السلطة ، فكانوا آلات متحركة ينفذون مآربها ويعملون باشارتها ، أشبه باشباح لا ارادة لها .

اجل ، انا ارفع عن البحث عن هؤلاء القوم وعن شخصياتهم ، وعن قيمة هذه الحكومات التي تتألف منهم ، ولذلك أقول :

على اثر تعيين نخامة الكونت دي مارتل مفوضاً سامياً في هذه البلاد ، رأينا أن تراث في القول والعمل ، لئرى ما سيعمله العميد الجديد بعد ان اخفق سلفه في السياسة التي عهد اليه بتطبيقها ، بعد تجربة دامت سبع سنوات ، ومن الطبيعي ان يتبدل السياسة بتبدل الاشخاص .

ولكن الحوادث الاخيرة برهنت على ان الخطة التي اعترزم المفوض الجديد تطبيقها هي نفس الخطة ، التي كانت قد جرى عليها اسلافه وهي مرسومة في الدوائر المختصة بالشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، وما رأينا من اختلاف المظاهر ، ليس الا تنوع اساليب وستائر لاختفاء هذه الخطط المقررة ولاستدارجنا لتصديقها بشكل معاهدة ، لتأييد سلطتهم وادامتها .

قال نخامة العميد في تصريحاته : ان السياسة التي اعترزم تطبيقها في هذه البلاد ، لا تخرج عن نطاق الاساسات المقررة في باريس وجنيف ، وستنفذ رغم ارادتنا ، انه لا يحق للسوريين تعيين مدة تحريرهم من سلطة الانتداب ، أو تقرير مصيرهم .

فنشكره على هذه الصراحة ، ونحن نصرح بدورنا ، اننا لسنا مستعدين للتعاون لاجل تطبيق خطط مرسومة رغم ارادتنا ، وللشعب السوري غاية شريفة يسعى للوصول اليها ، وهي التحرر من سلطة الانتداب ، وتأمين استقلال البلاد وسيادتها المطلقة ، فاذا كانت مهمة فرنسا في بلادنا ، هي عبارة عن ارغام الشعب على قبول خطط مفروضة ، وعندهم من وسائل القوة ما يكفي لتحتيقها ، فلماذا حاولوا انتخاب مجالس تأسيسية ونيابية ، واستعملوا منتهى الشدة والارهاق ، واصدروا القوانين لخنق الحريات ، وتأمين فوز اشخاص ظنوا انهم يوافقونهم على تصديق المعاهدة ، التي تلائم تلك الخطط الاستعمارية .

وعندما دنت الساعة الاخيرة ، وعرضت المعاهدة ودخل النواب الوطنيون الى المجلس ، تجلبت ارادة الشعب السوري ويقظته ، فلم يتزل احد من النواب الى ارتكاب جريمة تصديق تلك المعاهدة إلا من حرمة الله نعمة التحسس بالفضيلة الوطنية .

ولما خيب المجلس آمالهم ، ولم يبق لهم مصلحة من بقائه ، ارجأوه لدورة آذار عليهم يتوقفون لجلسه على قبول المعاهدة ، ولكنهم لما لم يأنسوا منه هذا الاستعداد ، خرخوا حرمة الدستور وارجأوه ثانية لدورة تشرين ، ولا نعلم ما عساهم يفعلون به .

وبهذه المناسبة ، أرى من المفيد ان أبين لمحة عن تاريخ علاقات الكتلة الوطنية مع السلطة الفرنسية .

منذ ثماني سنوات ، أتى المفوض السابق المسيو دي جوفنيل ، وكان مجيئه في إبان الثورة السورية ، وقال جملة المشهورة :

الحرب لمن أراد الحرب ، والسلم لمن أراد السلم . فانهز رجال الكتلة الوطنية هذه الفرصة لايات حسن ارادتهم في السلم ، وتفاعموا معه على برنامج معين ، واشترك ثلاثة من اعضاء الكتلة في وزارة تألفت لتطبيق الاتفاق ، ولكن ما ان بدأوا بمهمتهم حتى استقال دي جوفنيل واعتقل الوزراء الثلاثة ، مع بمض اخوانهم وضرب بالاتفاق عرض الحائط .

ولما اعلن المفوض السامي المسيو بونسو عن رغبته في متابعة خطة سلفه دي جوفنيل ، تقدم الوطنيون بنفس الرغبة وتفاعموا معه على أم الاسس ، ولكن في الساعة التي انتهى فيها مشروع الدستور السوري ، وقبله المجلس التأسيسي للمذاكرة في مواده ، استدعانا المسيو بونسو ، وابلغنا لزوم حذف المواد الست من الدستور .

ولما كنا اتفقنا سابقاً على كل مواده ، قال المفوض السامي بكل صراحة وبمغنى التأثير : ان وزارة الخارجية ارادت ذلك ، فالخطأ ليس خطأه ولا خطأنا ، وفي النهاية أصدروا قراراً بحل المجلس التأسيسي ، وتعطيل الدستور ، بتذليله بالمادة ١١٦ وابقوا الحكومة الموقته اربع سنوات ، ثم اقبلت وبدأ العهد الاخير وهو عهد معاهدة وما أحاط به من ظروف معلومة ، ولا حاجة لتبيانها .

★ ★ ★

يتضح من هذه المحة التاريخية اننا لم ندع فرصة تمر إلا واغتنمناها ، لاقامة البراهين على حسن نيتنا ، في التعاون مع فرنسا على اساس تحقيق وعودها في تأمين استقلال البلاد وسيادتها ، وقد سايرناهم في التساهل الى حد لا يجوز للوطن اجتيازه .

ان هذه التجارب المتكررة برهنت ، على ان للافرنسيين غايات استعمارية مقرررة يحاولون تأييدها وادامتها ، تحت اسم الانتداب ، ولما لم يتوصلوا الى تقريرها بتصديق المعاهدة ، لم يروا بأساً من التصريح ، بأنهم عازمون على تطبيقها رغم ارادتنا !.

فترون انه في الوقت الذي كان يجب فيه . ان يفهم ان وسائل العنف والتهديد ، لا توصل الى الغاية ، ولا سيما مع الشعب السوري ، الذي عرف حقه واعتزم الوصول اليه ، في هذا الوقت زمام يفاجئون السوريين بالتهديد وحرمان الحقوق ، ولذلك اصرح ان كل عمل يراد تطبيقه في بلادنا رغم ارادتنا ، نعتبره جبراً واكراهاً ونقاومه بما يليق بكرامتنا وشرف غايتنا ، من وسائل الدفاع عن الحق ، واننا مستعدون لبذل كل تضحية في سبيل الشرف والحرية والحياة . ولا شك ان السوريين الذين يواجهون خطر الفناء ، لا يلومهم احد ، اذا فضلوا أي مصير على هذا المصير السيء . ويجب ان نعلم ان كل المجالس ، والدساتير والمعاهدات لا تجدي نفعاً تحت سلطة الاجنبي ، لانها اشبه بقصاصة ورق يحرقها متى شاءت اهوآؤه ، وهذا ما سنراه .

* * *

اما المشاريع الاقتصادية التي يعيننا بها المفوض السامي ، فلا ترى فائدة منها اذا لم تنل البلاد استقلالها الحقيقي وسيادتها المطلقة ، وتعتبرها حلقة من سلسلة الاحتلال التي ترهق البلاد وتطيل أمد الاستعمار . وتحمل المكلف السوري ما لا طاقة له به من الضرائب ، لتسديد خسائر الشركات واسرافها ، كما هو حالنا مع الشركات الحاضرة التي يستفيد منها الاجانب وحدهم .

لذلك فان البلاد لا تعترف بأي مشروع اقتصادي ، ما لم يكن للامة رأي فيه ، ولا توافق على ان تصرف امواننا لتأمين منافع الشركات الاجنبية ، فالقواعد الاقتصادية تتطلب قبل كل شيء ، ضمانات كافية لحرية العمل والاستثمار وهذا لا يمكن وجوده ، إلا بعد حصول الاستقرار السياسي ، وهو مفقود في بلادنا . واننا نشاهد الانحطاط في كل نواحي حياتنا الاقتصادية ، وقد بدأت

آثاره تهدد البلاد بالفقر والدمار، ومنشأه الرئيسي هو استئثار السلطة الفرنسية بمقدراتنا ومواردنا، واعمالها المصالح المشتركة والكبارك .

ان السياسة الكمركية التي تمادت السلطة في تطبيقها ، لا ترتكز على قاعدة علمية من قواعد الاقتصاد المرعية عند الدول ، إذ لا توازن في الوارد والصادر ، ولا مراعاة لمنافع البلاد في فرض الرسوم ، وواردات الكبارك وحدها تكفي لانعاش البلاد وتخليصها من شر الفاقة ، لأن هذه الواردات هي في المائة سبعون من ميزانتي سوريا ولبنان ، أو عبارة عن ثمانية ملايين ليرة سورية .

فقبل إيجاد المشاريع الاقتصادية يجب ان تحسن ادارة هذه الموارد ، وصرافها في سبل تؤدي لانعاش البلاد ، كما جاء في تقرير مؤتمر الغرف التجارية الذي انعقد مؤخراً في بيروت ، وكشف الغطاء عن الاضرار ، من تمادي هذا الاستئثار .

فاذا كنا غير قادرين على حفظ مواردنا الحاضرة ، وتخليصها من سوء التصرف فما هي وسائل الاطمئنان على منافع مشاريع اقتصادية مزعومة مادامت البلاد لم تحصل على استقلالها وحريتها في تدبير شؤونها ؟ لذلك يجب ان تمشي البلاد متحدة في الطريق ، الذي اختطته للوصول الى غايتها ، ويكفي ان يكون لنا ايمان بأن الحق يخلق القوة ، وبهذا الايمان يجب ان نتقدم لتأدية الواجب .

واذا سألتني ما الفائدة من هذا البيان ، ومن اغلاق المدينة ، ومن احتجاج المعارضين ؟ فالجواب : رد على ما تكتبه في تقاريرك انت الى حكومتك ، والى عصبة الامم تقول فيها : ان سوريا تقبلت عمك بكل ارتياح وسرور ، وان القوم تركوا السياسة وقضيتهم ، وانصرفوا الى جمع المال والاهو في التبدلات والتغيرات ، كما ادعى بونسو يوم اغلق المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٨ .

واذا لم تؤمن بما نقول فامضي بعمك ، وغداً ترى نتيجة ما جنته يدك ، وعلى كل نرسل الآن احتجاجنا الآتي ، والزمان بيننا وبينك خير الحاكمين .

عملاً بقرار المجلس النيابي الذي اتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ مؤيداً فيه قراره السابق برد الماهدة ، التي وقعتها حكومة مخذولة ومحتجاً على تأجيل المجلس النيابي ، خلافاً للدستور وللتقاليد النيابية ، وعاهداً فيه الى لجنة برلمانية مهمة بتابعة العمل لصيانة الدستور والحياة النيابية ، والمدافعة عن مطالب البلاد في الوحدة والسيادة والاستقلال ، رأت اللجنة البرلمانية من واجبها ان تذيع هذا البيان في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٣ « موعداً اجتماع المجلس النيابي » ليقول كلمتها في التطورات السياسية الجديدة ، فنظرت اللجنة في قرار المفوض السامي القاضي بتعطيل الحياة النيابية ، مرة جديدة دون ما سبب ، فبالها أن يصدر هذا القرار المخالف للدستور ، تمثل السلطة التي أقرت الدستور واعلنته ونشرته ...

وعليه ففي تحتج بكل ما في الحق من قوة . و ترى بأسف عظيم ان هذا القرار حمل الرأي العام السوري على ان ينظر في كثير من التشاؤم والقلق ، الى كل محاولة تقوم في المستقبل لتقريب ، وجهتي النظر الفرنسية والسورية ، لأنها تفتي بمقد مكتوب ، وقد اصبحت الامة تشك في احترام السلطة لعقودها بعد ان ضربت مثلاً سيئاً بعدم احترام الدستور .

واللجنة تعتقد ان هذا القرار الذي أعاد البلاد الى السياسة القديمة ، التي فشلت فشلاً مريعاً ، جاء برجل اثبت التجارب عدم أهليته ، وانه لا يهيمه إلا ارضاء اطاعه الشخصية ، إذ من شأنه ان يوسع الخلاف بين الشعبين الفرنسي والسوري ، في الوقت الذي كان ينتظر من نظامه العميد ، ان يقوم فور وصوله للبلاد ، بعمل يعيد الثقة التي افقدتها الحوادث الاخيرة . وذلك باحترام الدستور ، واعداد الحياة النيابية وتحقيق مطالب البلاد ، التي نادى بها نواب ، يحرصون على ان يقوم بين فرنسا وسوريا ، اتفاق ثابت شريف ، لأن كل حل لا يضمن للبلاد ، حقوقها المشروعة ، ويفرض عليها فرضاً ، بديم حالة الفوضى ، وعدم الاستقرار ، التي ضجت البلاد منها ، والامة التي عرفت في جميع الادوار التي

مرت بها، ان تدافع عن كرامتها واستقلالها، لا تتردد في بذل كل غال ونفيس،
حتى تبلغ امانها المشروعة.

الرئيس
صبحي بركات

سكرتير اللجنة البرلمانية
جميل مردم

٦٨ - جواب رئيس المجلس النيابي على قرار المفوض السامي بتعليق مذاكرات المجلس النيابي

جواب رئيس المجلس النيابي في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ على قرار المفوض
السامي بتعطيل الحياة النيابية:

سعادة مندوب المفوض السامي لدى الجمهورية السورية.
لي الشرف ان اعلّمكم باتي تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٠ آذار سنة ١٩٣٤
«رقم ٧٤ت» الذي ابلغتموني فيه قرار نخامة المفوض السامي، القاضي بتعليق
مذاكرات المجلس النيابي حتى يوم الثلاثاء الاول الذي يلي الخامس عشر من
شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٤.

انني انتهز يا سعادة المندوب هذه الفرصة، لأجل ان الفت نظر نخامة
المفوض السامي الى خطورة قرار كهذا.

ان سوريا التي كانت تنتظر بفارغ الصبر عودة العميد السامي، على امل
انه يحمل بعودته حلاً للامزمة الحاضرة، التي من شأنها ان تضر بمصالح البلدين،
تدعوني الى تذكيركم بأن قراراً كهذا، يحمل الرأي العام السوري - المتألم من
الاعمال التي دبرت في السابق - على الاعتقاد بأن الدستور السوري الذي منحه
إياه فرنسا، لم يحترم من قبل معلنه وناشره.

وبما انني كنت، ولا ازال من الراغبين في الوصول الى اتفاق بين سوريا
وفرنسا، يقرب بين وجهتي نظر البلدين، يؤمني ان اناكد بأن الثقة اللازمة
لوصول الى هذا الاتفاق، تصطدم بتدابير تقضي عاجلاً أو آجلاً، الى زعزعة
الثقة وتعرض في المستقبل، كل تثبيت بالاتفاق لخطر عظيم.

وبالتمام تفضل يا سعادة المندوب بقبول فائق احترامي.

رئيس المجلس النيابي
صبحي بركات

٦٩ - بيان الشيخ تاج على اثر تسلمه رئاسة الوزارة في ٢٢ آذار سنة ١٩٣٤

وعلى اثر تسلم الشيخ تاج الدين رئاسة الوزارة ، اذاع على كافة الدوائر الحكومية البيان الآتي :

« بمونه تعالى تسلمنا مهام العمل في مثل هذه الايام العصيبة ، وقد قبلت القيام بهذا العبء الثقيل ، متكللاً على مشاطرتكم ومؤازرتكم لي ، توصلنا لتحقيق غايتنا المنشودة ، وتأمين رغبات الامة المشروعة .

لهذا رأيت لذي مباشرتي العمل ، ان اوجه اليكم هذا النداء ، راجياً بذل ما في وسعكم لتسهيل مصالح الاهلين ، والسهر على محافظة حقوقهم ، والتشدد في تطبيق القوانين ، والنظامات ، واستفزازهم الموظفين الموضوعين تحت امركم ، لتأمين هذا القصد النبيل .

واني لعلى ثقة باننا سنعالج جميعاً ما يمرض لحكومتنا من القضايا والمصالح ، بمنهى التجرد والاخلاص ، واضعين نصب اعيننا المصلحة العامة ، وبذل الجهود المستطاعة للوصول الى هدفنا الاسمي ، سلاطاً المولى عز وجل ان يسدد خطانا ويأخذ بيدنا لما فيه خير البلاد وفلاحها .

٧٠ - اعمال المسيو دي مارتل من ١٦ آذار الى ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ، وما

سوف تعمله الحكومة التاجية

وبعد ، لم يخطيء ظننا بما قلناه عن «دي مارتل» ، لان المدة التي مضت بين ١٦ آذار سنة ١٩٣٤ وبين ١٥ تشرين الاول ١٩٣٤ لم يعرف لها لوف يمتاز به عن غيره ، ولا اتى خلالها باعمال تدل على مقدرته الادارية وكفاءته الانشائية ، ولا استطاعت الوزارة التي اتى بها الي الحكم ، ان تحمل له القضية السورية . او تحصل على الاستقرار السياسي الذي وعد به ، ولا سهلت مصالح الاهلين ، التي اعلنت عنها في بيانها ، فمضت السبعة الشهور ، وما فعله العميد ، وفعلته هي ، بلخص في ما يأتي :

في ١٠ نيسان ١٩٣٤ حضر دي مارتل الى حلب ، لافتتاح المعهد العلماني الذي انشأه واقامت بناءه البعثة الفرنسية العلمانية قبل سنتين ، فلبث يوماً واحداً ، عاد الى لبنان .

وفي حلب ادلى بمحدث للصحفيين ، قال فيه :

« تعلمون ان المعاهدة احيلت الى المجلس النيابي ، ولم اقل عرضت كما ذكرت بعض الصحف ، لأن من اسباب استردادها رفضها قبل عرضها على المجلس رسمياً للبحث ، فلو كانت عرضت رسمياً ورفضت بعد ذلك ، لما استردت على الصورة التي ذكرت في اسباب هذا الاسترداد في دورته الماضية . غير ان اكثرية النواب المعتادين ، الذين كانوا ينشدون الاتفاق مع فرنسا ، قد انقسمت على نفسها وتفسخت وحدتها ، بعوامل الضغط والارهاب والاكرام والتظاهرات ، مما ادى الى سحب المعاهدة ، وتأجيل دورة المجلس النيابي ، لانه لم ينظر الى المعاهدة حينئذ ، بالروح التي كان يجب ان ينظر اليها ، لأن الافكار كانت مضطربة جداً .

أما الآن فقد عاد الهدوء الى البلاد ، والمجلس المؤجل سيفتتح في موعد دورته الرسمي . فان استمرت السكينة ، وطلب النواب عرض المعاهدة ، عاجلت القضية في بحثها بروح مشبعة بالود والاخلاص ، ومع كل سئري استعداد الشعب والنواب في هذه الغضون ، ونعمل ما تدعو اليه الحالة .

ثم قال : لي برنامج اقتصادي واسع ، اؤمل تحقيقه في خلال ٦ سنوات . واني واثق بتوفر المال لدي ، في غضون هذه المدة ، لأن واردات المصالح المشتركة في كل عام ٣٠ مليون فرنك . فيكون مجموع ما يتوفر في الست سنوات ١٨٠ مليوناً ، وقد يربو على ذلك .

واما برنامج الحكومة الحاضرة ، فهو بذاته برنامج الوزارة السابقة ، خصوصاً فيما يتعلق بالامور المالية التي وضعتها الوزارة السابقة ، لتقليل النفقات وزيادة الإيرادات ، وعمما قليل يزور الشيخ تاج مدينتكم ويشرح لكم برنامجه .

ولعل القارىء ادرك الاسباب الواهية التي اوردها ليستر بها خجله ، من رفض النواب للمعاودة ، وادرك ان المفوض باقى في ادارة مقدرات البلاد ست سنوات اخرى . وعلم ايضاً ان الشيخ تاج سيكون له برنامج ، وسيأتى الى حلب لاعلانه ، فما هو هذا البرنامج ، وما هي تلك الاعمال ؟

٧١ - اشاعة اتفاق المفوضية والحكومة التاجية على ادخال اليهود الى سوريا ، وما هي

مطامع الصهيونيين ؟

وفي اليوم الثاني شاع عن الحكومة السورية وعن المفوضية العليا ، بأنهما وافقتا على ادخال الصهيونيين الى سوريا ، بحجة تخفيف الازمة الاقتصادية ، ولتعليم الاهلين الاساليب العلمية ، والطرق الحديثة في الزراعة ، ليزيد الانتاج الاقتصادي . وزادت الاشاعة تأييداً ، أن البطريرك الماروني حبذ دخولهم ، وارسل كتاباً الى « وايزمن » زعيم الصهيونيين ، يعطف به على اليهود ، وخدماتهم الانسانية ، ويشاركهم الأسى فيما أصاب اخوانهم في المانيا من جراء الحركة الهتلرية ونزعها القومية لطرد اليهود من بلادها .

وقويت صحة الشائعة بمجيء « وايزمن » الى بيروت ، واختلافه بالعميد والمسيو « بيرار » مدير بنك سوريا ولبنان مدة اسبوع . ثم مجيء اثنين من اركان الصهيونية هما « هوفمان » و« جاكسون » . ومجيء غيرهما من اليهود الى سوريا ولبنان ، وسياحتهم في حوران ، ودمشق ، والجزيرة . ودرسهم الاراضي الزراعية ، ومفاوضتهم الحكومة السورية في شراء اراضي حوران ، وهي اراضي « البطيحة » التي تملكها اسرة اليوسف ، واراضي « الحولة » التي تملك قسماً كبيراً منها اسرة علي سلام في بيروت . وارض اخرى تبلغ مساحتها مقداراً عظيماً من آلاف الهكتارات في تلك البقاع ، وفي منطقة الجزيرة .

ولما قاربت الشائعة ان تكون حقيقة . نظراً لكتابة الجرائد ووجود هؤلاء الاشخاص في سوريا ، وسفر اولاد اليوسف الى فلسطين ، وتصريحاتهم الدالة على مفاوضاتهم ومواقفهم وقراراتهم . ونظراً لما ذكره « فارس الزغي » من وجوه حوران بأن المطامع الصهيونية تريد شراء :

- ١ - اراضي ورثة عبد الرحمن باشا اليوسف ومساحتها ٥٠٠ الف دونم .
- ٢ - اراضي ورثة الامير عبد القادر الجزائري ومساحتها ١٠٠ الف دونم .
- ٣ - اراضي آل شرسق وبهم ومساحتها ١٥ الف دونم .
- ٤ - اراضي ورثة علي منصور باشا ومساحتها ٥٠ الف دونم .
- ٥ - وارياضي عز الدين بك سليمان من القنيطرة ومساحتها ١٥ الف دونم ،
فيكون المجموع « ٦٧٥ » الف دونم .

٧٢ - اقرار مندوب حلب بصحة الشائعة

رأيت من الواجب ان اذهب لمقابلة المسيو « لافاستر » مندوب المفوض السامي بحلب ، واستوضح منه عن صحة الشائعة ، وما هو موقف المفوضية منها ؟ فأقادي : بأن المفوضية وافقت على اعطاء الصهيونيين اذنأ ، باستئجار واستئجار بعض الاراضي في الجزيرة وهوران ، دون ان تجعل من ذلك وطنأ صهيونياً ، أو قضية صهيونية ، تزيد في ارتباكها السياسي تعقداً ووخامة .

إذا المسألة ليست مجرد شائعة ، بل حقيقة واقعة . فاعترضتُ على هذا الاتفاق ، وبنيت محاذيره ومخاطره ، وخرجت من عنده متعوذاً من شره .

وفي اليوم التالي اعلمت اخواني رجال الكتلة بما علمت ، ودعوت الناس الى الجامع الاموي الكبير بحلب ، واقبت خطاباً شديد الالهجة ، بينت فيه ما هي الصهيونية ومطامعها ، واهدافها وطرق اعمالها ، وحالة فلسطين ، وما وصل اليه العرب من الاضطهاد والفقر ، وكيف اخذت منهم اراضيهم ، وشرحت لهم المراد من هجرة اليهود الى سوريا ، وما تكون عواقبها وتأثيرها في الكيان السوري ومستقبله ، من الوجهات السياسية والاقتصادية والقومية . واحتججت على ما ذاع وشاع ، وذكرت لهم حديثي مع المندوب الفرنسي وما قاله لي . وقرأت عليهم الاحتجاج الآتي ، وسألتهم اذا كانوا يوافقون عليه وعلى محتوياته فوافقوا ، وقرأت لهم اسماء السادة الذين سأذكرهم ادناه ، ليكونوا وفدأ يمثلهم حين تسليم احتجاجهم الى المندوب السامي ، فوافقوا عليهم ايضاً .

رئيس الجمهورية السورية

المفوض السامي الفرنسي

« لغت الجرائد ، أن المفوضية العليا ، سمحت لالوف المهاجرين الصهيونيين الاجانب ، بالسكنى في سوريا ، وذكرت اتفاق الحكومة السورية والسلطة الفرنسية معاً ، على بيع اراضي البطيحة والحولة ، وربما غيرها لهم ، ولما كان العمل يضر بحقوق البلاد ومصالحها ، ويؤدي بالكيان السوري ، من وجهاته السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، الى اخطار العواقب ، واوخم النتائج ، ويوجب زيادة الاضطراب السياسي ، الذي تمانيه البلاد . فاننا نحتج بكل قوامنا على اسكانهم ، والسماح لهم بشراء الاراضي ، ونطلب اصدار بيان رسمي ، بظمتن اليه الرأي العام ، الذي بات في اشد القلق ، موجهن نظر نفخاتكم ، الى ان معالجة الازمات التي يشكو منها الشعب السوري ويئن ، لا تكون بفتح باب الهجرة لهؤلاء الاجانب ، وتمكينهم من سلب الاراضي الخصبة ، ولا بازاحة ابناء البلاد عنها ، وسوقهم الى التشرذ والعطالة ، بل تكون باتخاذ التدابير الفعالة ، لصيانة حقوقهم وتمكينهم من التثبث في اراضيهم ، واتماء ثروتهم بأيديهم ، ومعاوتهم بحيث زول العقبات الكؤود التي سببت فقرهم واضعافهم ، والاسراع باعطاء اهل البلاد مطالبيهم الوطنية ، ووضع حد لهذه التجارب المتكررة ، والمراحل المشيئة لتوالي النكبات وسوء النقام ، وعدم الاستقرار السياسي . »

أما الوفد فتألف : « مني ومن احمد صديق المدرس ، والشيخ عبد الحميد الجابري ، والشيخ صادق الرفاعي ، وصبحي النبال ، والشيخ محمد اسحق الكيالي ، والدكتور حسن فؤاد ابراهيم باشا ، والحامي نعيم الانطاكى ، والحامي عبد الغفور المسوتي . »

فقاموا بواجبهم واعقت الاحتجاج بخطاب ثان في الجملة التالية فكان له الأثر المطلوب ، إذ رددته الجرائد الحرة ، وخشيت الحكومة العاقبة ، وعليه أصدر العميد السامي ، ورئيس الوزارة السورية تصريحين ، يفيان بها وجود

مفاوضات ، أو عزم السلطات المسؤولة ، على بيع الاراضي ، أو منح الهجرة للصهيونيين .

وهذا نص المطبوعات الفرنسية في المفوضية بهذا الشأن :

٧٤ - بيان المفوضية يني وجود المذاكرات بخصوص الهجرة الصهيونية

« لقد وصل الى علم الحكومة اللبنانية والحكومة السورية ، ما تشعر به الشعوب اللبنانية والسورية من القلق ، تجاه الاشاعات والانباءات التي تذيها الجرائد فيما يختص بعقد اتفاقات مزعومة ، بين المفوضية العليا ، وبعض المؤسسات الصهيونية على ان هذه الاخبار كاذبة من جميع الوجوه ، فانه لم تجر اية مفاوضة ، تتعلق باسكان جاليات صهيونية في لبنان ، أو في سوريا بين المفوضية العليا وشخص ما ، وما عدا ذلك ، فالمفوض السامي قد عمد منذ شهر كانون الثاني الى اتخاذ مرسومين تحت رقم ١٦ و ١٧ ل. ر. وضا لتحديد واتمام وسائل المراقبة ، التي لدى الحكومات المحلية ، فيما يختص بمشتريات الاراضي ، التي قد تحاول عقدها بعض العناصر الاجنبية . »

وقد نشر هذا البلاغ ، ولكن هل كان المفوض السامي صادقاً ، بأنه لم يتذاكر مع الصهيونيين في هذا الخصوص ؟ ولا تذاكر الصهيونيين مع وزارة الخارجية الفرنسية ؟

اننا لا نصدق كل ما تنفيه الحكومة والمفوضية ، وعقيدتنا ان المذاكرات والمفاوضات جرت ، وكادت تم لولا قيام الشعب السوري على أي هجرة ، أو أي بيع . ودليلنا ان وزارة الخارجية كان فيها اكثر من ١٣ موظفاً يهودياً ، وعلى رأس الحكومة ، كان « ليون بلوم » ، اكبر محام يهودي ، واعظم مفكر فرنسي .

وان دي مارتل كانت امرأته يهودية ، وان اليهود وجدوا في وزارة الجبهة الشعبية اعظم محام لهم ، واعظم مشجع لتوسمهم . وان لافاستر أقر واعترف بها شفهاً ، بوجود المذاكرة ومواقفة المفوضية ، على بيع بعض الاراضي في الجزيرة

وفي حوران لليهود. على ان لا تكون هذه الهجرة سبباً لاجداث وطن قومي يهودي، أو تسبب مشاكل سياسية .

وفي ١٥ شباط سنة ١٩٣٥ نشرت « دورهايوم » الجريدة اليهودية الكلمة الآتية : سمح المسيو « دي مارتل » المفوض السامي ، لمراسلنا الخاص ، بنشر تصريحه الآتي :

« ان مسألة دخول المهاجرين الصهيونيين سوريا ، يجب ان يفطر اليها من حيث المنافع الاقتصادية ، التي تعود على البلاد منها ، حتى لا تسبب سحق الاهالي اصحاب البلاد ، فتكون خطراً على الامن العام .

وعلى هذا الاساس ، اتخذت المفوضية العليا قراراً ، بمنع الملتجئين من دخول البلاد ، وسمح للاشخاص العاديين ، الذين يمكنهم ان يفيدوا البلاد باموالهم واعمالهم ، شرط ان لا يضر ذلك بمصالح الوطنيين .

أليس هذا يثبت ما قلناه ، ويناقض ما قاله في تصريحه ؟ وهل نجهد اساليب اليهود في تقدمهم نحو التوسع ، وانتظارهم الفرص لتحقيق آمالهم ؟ وهل في مجيء هؤلاء الرأسماليين أو غيرهم ، لا يوجد ضرر لأهل البلاد ؟

٧٥ - ما كتبه « فرنكو بالستين » عن هجرة اليهود الى سوريا سنة ١٩٣٥

وتأييداً لما ابدناه ثبت المقال الآتي عن جريدة « فرنكو بالستين » نشرته الاحرار في ١٥ شباط سنة ١٩٣٥ :

نشرت جريدة « فرنكو بالستين » التي تصدر في ليون « فرنسا » ، وهي جريدة يهودية ، مقالاً هاماً عن هجرة اليهود الى سوريا قالت فيه ما يلي :

تقول الانباء الخاصة الموثوق بها ، ان وزارة الخارجية الفرنسية ، قد سمحت بهجرة اليهود الى سوريا ، بعد ما بذل يهود اوربا جهوداً كبيرة ، لاقناع تلك الوزارة ، بحل هذه المعضلة حلاً نهائياً ، وبذل المسيو جومستان غودار - النائب والوزير السابق - كثيراً من المساعي ، منذ ١٨ شهراً للفوز بهذه النتيجة .

وبالرغم من حاجة البلاد، المشمولة بالانتداب الفرنسي، الى اموال اليهود وخبراتها
الفنيين !

« وافقت لجنة الدفاع عن حقوق اليهود في اوربا الوسطى ، مع وزارة
الخارجية الفرنسية ، على تولي مهمة الاشراف على انتخاب اليهود ، الذين يسمح
لهم بالدخول الى البلاد السورية ، فاشترط عليها ان يكون اليهود اغنياء ، وان
يتخذوا اخلاق البلاد وعاداتها ، وان يدرسوا اللغة العربية والفرنسية ، كما يدرسها
سكان البلاد .

وكذلك اتفقت اللجنة المذكورة مع فرنسا والمفوضية العليا ، على تأسيس
شركة في سوريا يهودية فرنسية لاستثمار اراضي العمق وسواها .

وكان الكونت دي مارتل حتى شهر نيسان ، يعتقد باستحالة السماح لبعض
اليهود بدخول سوريا .

على ان المساعي التي بذلها النائب مسيو غودار والبارون الفرد كوزنبروغ ،
وبوريس كورفتش ، ابدت كثيراً من آراء وزارة الخارجية ، والمفوضية العليا .

« وعندما زار الكونت دي مارتل باريس ، في كانون اول الفائت ، اجتمع
به المسيو غودار اجتماعاً طويلاً ، واقنعه - بواسطة وزارة الخارجية - بضرورة
السماح لليهود بدخول سوريا ، فصرح له الكونت دي مارتل ، انه يوافق مبدئياً
على ادخال عشرة آلاف يهودي .

وفي ٣٠ تشرين الاول من العام الفائت ، قدمت اللجنة اليهودية عريضة
رسمية الى وزارة الخارجية ، تشير فيها الى تصريح المفوض السامي ، والى مطالب
اللجنة ، فأجابت الوزارة الطلب في الايام الاخيرة ، وتم ليهود العالم اجمع ما يتوقون
اليه منذ زمن طويل ..

* * *

هذا ما جاء في مقال الجريدة الفرنسية ، وعرته الزميلة « فلسطين » رأينا

ان نطلع عليه القراء، ليقفوا على ما يقال، في صدد قضية هجرة اليهود، هذه القضية التي تضاربت فيها الاقوال، لكثرة ما اعتورها من تصريحات، واحاديث مختلفة، فأمست غامضة يحيط بها الابهام من كل جانب.

ويقال ان وفداً من الذين يؤيدون فكرة هجرة اليهود الى سوريا ولبنان، شخص الى بكركي لمقابلة غبطة البطريرك الماروني، وطلب توسطه في الموضوع. وسرى ما تسفر عنه المقابلة من نتائج، وعندئذ يكون لكل حادث حديث.

٧٦ - قرار دي مارتل تعليق احكام المادة ٦٠ من الدستور سنة ١٩٣٤

وفي ١٥ نيسان سنة ١٩٣٤ صدر قرار من دي مارتل يأمر بتعليق احكام المادة ٦٠ من الدستور، وذلك بحسب الصلاحية التي منحتها إياها المادة الهدامة، المائة «مادة ١١٦»، المدبلة للدستور السوري.

وكان سبب تعليق المادة الى وقت آخر، وفاة أحد النواب، فلم يشأ العميد تجديد الانتخاب فأوقفه، واعلمه رأى أن لا لزوم لهذا المجلس، أو اراد تهديمه وتهديد الامة بتعطيل الحياة الدستورية، التي فهمناها وفهمنا معنى النيابة والجمهورية في ظل الانتداب الفرنسي.

ولذا اصدر هذا القرار كققدمة، واعقبه بتجولات في دمشق ولبنان، وزهات وموائد وخلوات، ولم يقل شيئاً عن سكوته، غير انه اشار على رئيس الجمهورية السورية، ورئيس الوزارة الشيخ تاج الدين بالذهاب الى حلب، ليرهننا له على تمسك الاهالي بها، وبحكومتها، وبمخافتهم الوطنيين وزعيمهم هنانو، وحبهم للشيخ تاج، الذي ما زال يومه، ان الجو اصبح هادئاً، يركن اليه لتصديق المعاهدة، وتسيير سفينة السياسة. فكان له ما اراد وامر، وجاءت وفود الشيخ تاج تهيء معدات الاستقبال.

ولكن الوطنيين تنهوا للغاية، فأبرقوا المفوض وللشيخ تاج، محتجين على مجيء رئيس الجمهورية، ورئيس حكومته، وحملها الشعب على استقبالها قهراً وقسراً، والبلاد تقاسي أشد حالات العطالة والفقر وفوضى الادارة، وكثرة الضرائب، وظلم الاحكام.

وقلنا ان هذه الحالات ازدياد بالامة ، وهياًنا كل ما يلزم لدحض مدعاهما
الباطل ، ورفض استقباليهما ، غشياً العاقبة ، وتعارض الشيخ تاج ، ولم يحضر لا هو
ولا رئيس الجمهورية ، ورجع بهيج الخطيب ووزير المعارف حسني البرازي ، والمفتش
العام كامل اشرفية ، وغيرهم حيث اتوا مدحورين غير موقنين .

٧٧ . محي . دي مارتل الى دمشق وبرنامجها الاقتصادي

وفي ٧ أيار حضر دي مارتل الى دمشق ، ومكث فيها ثلاثة ايام ، وقبل
ان يعود الى لبنان ، نشر في الصحف بياناً كبياناته السابقة ، مملوءاً بالمجرفة ،
والخشونة ، وقلة الانتباه ، قال فيه :

« ان أول شيء اخبركم به ، هو الانباء الواردة الي من جميع الجهات ،
تؤكد لي ان الغلة ستكون جيدة ، في جميع اراضي البلاد تقريباً ، مما يبشر
بالخير ، ويؤملنا بأن جباية الضرائب ستم ضمن شروط طبيعية - الموسم كان خلاف
ما بشر ، فالامطار تناقصت جداً في شهري آذار ونيسان ، وفي أيار وقع برد
عطل الموسم ، وكان المحل عظيماً في كثير من المحلات الزراعية والعياذ بالله - . »

وعليه فالاصلاح المالي الذي كان من الضروري اجراءه ، قد تم بواسطة
التخفيض في الميزانية ، والاقتصاد ، فأوجد فيها الموازنة ولا خوف عليه ، ويحق
لنا ان ننتظر يسراً في الخزينة ، يسهل على الحكومة مهمتها .

فاذا تحققت هذه الامور ، ولا سيما اذا فاقت ما نتوقه ، كان من الممكن
عندئذ ان ننظر الى توزيع الضرائب ، توزيعاً افضل من التوزيع الحالي بين
طبقات الشعب ، توزيعاً يجعل على الاخص عبء الضرائب على عاتق من تكون
مداخيلهم اوفر ، ويخفف من الرسوم ، أو يعني منها الجهات ، التي يكون خطرها
اقل من خطر غيرها .

وعلى كل فيمكن للحكومة ان تتابع عمل التنظيم ، الرامي الى تجهيز البلاد
بإدارة لا تكون مصاريفها باهظة ، على ان عملها يكون على قدر واجباتها ،
والوصول الى هذه النتيجة ، لا بد ان يتابع هنا ، كما في جميع البلدان التي

اصابها الازمة العالمية ، التعديل والتنظيم ، لتصبح مصاريف البلاد ، على قدر
مداخيلها . (١)

وقد باشرت الحكومة الحاضرة بكل حزم هذا العمل ، وهي تنجز ما بدأت
به الوزارة السابقة - انظر كلامه السابق في حلب - فمن الواجب تأييدها بالثقة ،
« أي عند زيارتها لحلب وحمص وحماء بالطبع ! » واعطاؤها المهلة اللازمة لذلك .

ان الدولة المنتدبة نفسها ، تهتم فيما يتعلق بها بتخفيض المصاريف الحكومية
التي بأدارتها ، حتى تتمكن من تخفيف الاعباء المترتبة على ميزانية المصالح
المشتركة .

« ولكن لسوء الحظ ، لم يخفف الضرائب عن الشعب ، واذ كان خفف
من مصاريف الموظفين في دوائره ، ومن نفقات الحكومات المحلية ، فلكي يزيد
في واردات المصالح المشتركة ، تأميناً لبرنامجها الاقتصادي ، الذي هو لمنفعة
الشركات الفرنسية . »

فأنا لا أتأخر ضمن حدود التخفيضات ، التي تجري في مصاريف هذه
الميزانية عن النظر في تخفيض التعرفة الجمركية ، حتى وفي انقاص بعض الرسوم
أو الضرائب ، تلبية للمطالب التي ترسل الي في هذا الصدد .

(١) لم يكن في صندوق الدولة دراهم للنفقات ، فصدرت الأوامر بتحصيل
الاموال الاميرية الباقية ، والقديمة قسراً وجبراً ، وما مضى قليل من الايام حتى
كانت المسكر المليس « عساكر ضباط الاستخبارات » والدرك ، تجوب القرى
فتجمع الاموال مع الحياة . تباع الحيوانات ، وتجزع العلف والمؤونة ، بلا رحمة
ولا هوادة ، الى ان جمعت لبيت المال المقدار المطلوب .

ولكن الزراع والفلاحين ، الذين عناهم المقوض السامي بمعاونتهم ، وتخفيف
الضرائب عنهم ، اشرفوا على العدم ، واشرف التجار معهم الذين اصابهم بلاء
الضرائب ومكوس الجمارك ، فتمطلت تجارتهم واندم ربهم ، وستجد حقيقة
ما ذكرناه في التقارير الصادرة عن الغرف التجارية .

ولكن يجب على كل حال ، ان لا يمس من جراء ذلك ، المبلغ الأدنى المخصص من المداخيل لانجاز البروغرام الاقتصادي . ومها قال بعض الاشخاص الذين لا يرون إلا الانتقاد في بروغرامي ، فانه ثابت وقيد البحث - يتعرض بكلامه للوطنيين الذين نقدوا سياسته ، وسياسة دولته في سوريا ، وكانوا على حق - . ان الاشغال في الخط الحديدي في الشمال ، جارية بكل نشاط ، ولا يمضي بضعة اشهر إلا ويصل الخط الى الحدود العراقية ، اما اشغال اعداد الطريق بين دمشق وبغداد ، فهي على وشك الانتهاء ، وسيوقع قريباً اتفاق لتوسيع مرفأ بيروت .

وقد قررت في الميزانيات الآتية اشغال مهمة ، تتعلق بتجهيز جهات مختلفة من سوريا ولبنان ، بمعدات وانشاءات تتفق مع احتياجاتها ، كالذين كرسوا عملهم حتى الآن بحركات عقيمة « كذا » تمنعهم روح الغرضية عن النظر الى منافع هذا البروغرام ، الذي لا فائدة منه كما يزعمون ، ولا اغراض إلا اغناء الشركات صاحبة الامتيازات ، فالبلاد تتضرر من الافراط بالسياسة .

وقد حان الوقت ان يذكروا بأن الاقتصاد مسيطر على السياسة ، فان جل ما اصنعه انا هو تطبيق هذا المبدأ ، دون ان اهتم اهتماماً زائداً بالاقوال المتفرضة والمدائية على خط مستقيم « كذا » .

وعليه فلو تركت جانباً ، عن قصد ما اهتم به الآن ، لقام الاشخاص انفسهم الذين يتقدون مشاريعي ، ينحون عليّ باللائمة لتهاوني عن اعداد البلاد بالمعدات الاقتصادية ، وعلى كل ، فالامر الهام هو احسان العمل والاجتهاد لتحسينه ، فليقل الناس ما يشاؤون .

ثم أردف بيانه للصحفيين بذييل ، قال فيه :

« انا الآن في دور الانتظار الى تشرين المقبل ، لأن المجلس معطل كما تعلمون ، فاذا جاء الافق ملائماً ، عادت الامور الى مجاريها الطبيعية . اما اذا لم يحصل شيء مما نؤمل ، فاننا نلجأ الى ان نمارس في سوريا الخطة نفسها ، التي مارسناها في لبنان ، فنقصر هذا الثوب الفضفاض الذي ترونه ، ولكن على شكل يلائم الحالة في سوريا . »

لقد قلنا في المقدمة ، التي سقناها قبل سرد البيان ، ان كلام العميد فيه
عجرفة وخروج عن الصدد ، وحشونة وبيوسة ، وفيه رطانة ، وضيق تفكير ،
وقلة انبأه .

٧٨ - تعليقنا على البيان

وقصدنا من ذلك اولاً : ان برنامج العميد لا يتناول ما يطلبه الشعب من
تخفيض الضرائب ، ومساعدة الزراع بالناء ديونهم ، وهم سبعون في المائة من
مجموع الشعب ، يؤدون معظم ما عليهم ، ولا ينالوا من رعاية الحكومة ومساعداتها
ما يستطيعون معه دفع الضرائب ، والحصول على المعيشة . فكيف يتمكنون من
العيش ، ومن التقدم المطلوب ، وما تحصله الحكومة من مواشيم وارضيم ،
واغنامهم وزرعهم وثمارهم ، يوازي نصف واردهم ، وماذا يبقى لمصاريف عيشهم ،
وزراعتهم ، وبذارهم ، وأداء ديونهم ؟

هذا اذا لم ينقطع المطر ، ولم تمحل الارض ، ولم تأكل الحشرات الزرع ،
أو يصيب الماشية مرض فتاك !!!

فأين حسن النية ، وأين حسن السياسة ، وما هي الشروط الطبيعية ، التي
عناها في قوله ، والشروط الطبيعي هو الغنم بالغرم ، ومعناه تستطيع ان يجي
بقدر ما يحسن الى الزراع ، وبقدر ما تسمح به احوال الموسم ، وشروط العيش ،
وحق الحياة .

ثانياً : ان برنامجه الاصلاحى في الامور المالية ، تناول تخفيض عدد الموظفين
السوريين فقط ، فلماذا لم يخفض من مصاريف المحاكم ، والمستشارين ، ودوائر
المدوبية ، ومن دوائر الامن ، والحرس السيار التي يستهلك ٦ ملايين ليرة وحدها
دون بقية المصاريف المتعلقة بسائر شعب الحكومة ودوايرها .

واذا كانت اشارته الى تخفيض دوائر الحكومة ، يقصد بها التنظيم ، فالبناء
لا يقوم على تقض الاحجار من الاساس ، أو من المخادع ، أو من الغرف ،
لتخفيف الكلفة ، ولكن بالاقبال والاستغناء عن الدوائر ، والتفاسيم التي حشرت
في الجهاز بلا فائدة .

فما هي الاسس التي اعدتها لتجديد بناء وجهاز الحكومة ، وجعله ملائماً
لحاجة الشعب . ليته قال عن منهاجه الانشائي ، بقدر ذكائه ومقدرته ؟

ثالثاً : ان قوله عن الوزارة السابقة ، أي وزارة « حقي العظم والشعباني »
بأن ما بدأت به ستنجزه هذه الوزارة ، يدل على تقدير لها ولاعمالها ، ولو صح
مدعاه ، لحق لنا سؤاله : اذا لماذا عزلها واتى بالشيخ تاج الدين ووزرائه ؟ ثم
ماذا عملت وزارة حقي العظم والشعباني ، من جليل الاعمال ، وماذا كان فائدة
برنامجها بالنسبة لما يهتم الشعب ؟ ألم تخرج المخالفين الوطنيين ، ومن كان بينهم وبين
الشعباني حوادث غير مرضية ؟

ألم تشل جهاز الحكومة ، في اختصارها الذي بدأ من الأسفل فقط ، ألم
تفرق خزانة الدولة بنفقات التعويض للمسرحين ؟ ألم تسن قانون التمتع وقانون
الحصر ، وكلاهما من القوانين التي سببت سوء الاستعمال ؟

ألم تملىء السجون بالابرياء ، لانهم ضادوها وناصبوها العداوة ، ألم يأمرها
السلطة على تصديق المعاهدة ؟ وأي فضل كان لها ؟ وأي برنامج لها يعنيه ؟

رابعاً : دل بيانه على ان برنامجه الاقتصادي ، الذي تناول تنقيص نفقات
الحكومة ، لم يكن لتخفيف الضرائب ، ومساعدة الشعب ، ولكن لزيادة وارد
المصالح المشتركة ، التي يأمل ان يأخذ من صندوقها ما يكفي لمشاريعه .

وإذا كان وعد بتخفيض الرسوم الجمركية ، فالتخفيض برأيه ، يجب ان
لا يمس الحد الأدنى للمداخيل المطلوبة ، ويجب ان لا يؤول لتعديل السياسة
الجمركية ، وهي شر ما منيت به البلاد ، وسببت عجزها الاقتصادي ، فأين إذن
الاصلاح المالي ، واين الاقتصاد الذي ادعاه .

خامساً : أعلننا من بيانه ، ان مشاريعه الاقتصادية تناول مد خطوط حديدية
وتوسيع مرفأ بيروت ، وكلاهما لاجل الشركات الاجنبية الفرنسية ، فما الفائدة
منها ؟ لماذا لم يصرف الـ ١٧ مليون فرنك على اعمال زراعية ، بدلاً من مد خط
حديد بين تل كوجك ونصيبين ؟

وما هي الضرورة لتوسيع مرفأ بيروت التجاري ، لولا حرص شركة المرفأ على ازدياد واردتها؟ وهل انخط الحديدي يأتي بفائدة ، وخطنا يمر بالاراضي التركية ، وبلادنا قد ضرب عليها نطاق اقتصادي ، منعها من حرية التجارة مع الدول المجاورة؟

سادساً : دل بيانه على تحامل وازدراء بالمعارضين ، وهم الوطنيون الذين يتبعهم ٩٠ بالمائة من الشعب ، فهل من يريد التفاهم يستطيع ان يصل الى الحل المطلوب ، وهو يتجاهل اهمية المعارضة وقوة الوطنيين؟

وإذا كان الوطنيون كرسوا حياتهم لحركات عقيمة كما يدعي ، فكيف استطاعوا ان يرفضوا الانتداب ، وان يقاوموا المعاهدة ، ويردوا مشروعها؟ وهل بدونهم يستطيع ان يقف الشعب امام استعمار فرنسا ، واموالها وجيوشها؟

سابعاً : دل خطابه على انه يريد عرض المعاهدة عندما يصفو الجو ، وهو يعمل لتصفيته ، وتهدة الافكار ، وتقوية الحكومة ، وفرض هيبتها والطاعة لها ، ولذا يؤديها ، ويسوقها الى القيام بمجولات ، وحفلات ، وتظاهرات ، يعتقد انها تبهر عقول الشعب ، وترهب الناس ، فيكفوا عن مقاومتها . فلما اسخف تفكيره ، وما أضعف تديره !!!

هذا ما بدا لنا من خطابه ، علقنا عليه واكتفينا بما سيظهره الزمن من صحة اقوالنا ، ومن بطل اقواله .

وبعد صدور البيان المذكور في ٧ أيار سنة ١٩٣٤ اجتمعت لجنة الدفاع في دمشق ، واحتجت على تعطيل الحياة الدستورية ، بيان نشرته الصحف اليومية مؤرخاً في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٤ وذكرت معه القرارات والكتب التي تبادلها الاشخاص الرسميون ، يوم وقف اعمال مجالس النواب ، وما رافق ذلك من شؤون ، وهذه ذكرناها فيما سبق ، فنكتفي بنشر تعليق اللجنة ، على الحوادث والوقائع ، كما جاء في احتجاجها :

لا بد لنا قبل البدء في سرد التعديلات ، التي وقعت على الدستور ، الذي اعلنته فرنسا ونشرته ، من ان نذكر الحوادث التي نتابعت ، والتي اراد المفوض السامي ان يتخذها حجة ، يبرر بها مواقفه الاخيرة ، التي سنعرض لها في هذا البيان .

ما كاد المفوض السامي يصل الى سوريا ، حتى قامت دوائر الانتداب في جميع انحاء البلاد السورية بطلاقة من التهميدات ، والاستشارات ، والتصريحات والاذنارات ، التي دلت بوضوح تام ، على ان المفوض السامي يريد ان ينفذ بأسرع وقت ، دون ما التفت لرغائب الشعب ، برنامجاً سياسياً مهياً ، يحمله في حقيقته ، ولا شك ان نصوصه وضعت بين جدران اقلام وزارة الخارجية .

ولعل من اسوأ التهميدات ، تلك القرارات التي اتخذتها هيئات حكومية في الملوين وجبل الدروز ، معلنة فيها تمسكها بالتجزئة التي فرضت على البلاد فرضاً . فمن البديهي ، ان هذه الاعمال التي سبقت الشروع بعقد المعاهدة ، قد تركت اثرأ سيئاً جداً في نفس الامة السورية ، التي جزئت بلادها خلافاً لصك الانتداب نفسه ، وقد اعقبت هذه التهميدات ، دعوة الحكومة السورية لقبول المعاهدة ، التي كان يحملها المفوض السامي .

وقد خضعت الحكومة لمشيئته ووقفها ، برغم انها لم تكن تحقق شيئاً من الوحدة والاستقلال ، اللذين هما من أعز الاماني التي يتطلبها الشعب ، والتي جاهد في سبيلها زمناً طويلاً ، والتي انما رغب في عقد المعاهدة مع فرنسا ، من اجل تحقيقها .

ثم ان نخامة المفوض السامي ، دعا المجلس النيابي للنظر في نصوص تلك المعاهدة واربامها ، وذلك بعد ان اذاع نصوصها في الصحف ، قبل ان يرسلها الى المجلس ، وارفقها ببلاغ يقول فيه : « نشرنا نص البلاغ في حينه » .

وقد عرضت المعاهدة على المجلس ، وكان نصيبها الرد والرفض ، باقتراح

وقمه خمسة واربعون نائباً من اصل تسعة وستين . وبديهي ان لا يقبل المجلس النيابي والبلاد ، معاهدة لا يحتاج مطالعها الى كبير عناء ، ليعلم انها بعيدة كل البعد عن تحقيق امانيه المعروفة .

وامام هذه النتيجة ، قام مندوب المفوض السامي وثلا قراراً كان يحمله ، موقفاً مذكرات المجلس النيابي لأربعة ايام ، يدبر اثنائها الامور ، ويجد مخرجاً من هذا المأزق .

وقد طلبت السلطة بالفعل ، من رئاسة المجلس حذف الرفض من صلب ورقة الضبط ، واعتباره كأنه لم يقع بزعم انه تم بعد ان تلي قرار التأجيل .

ولما كان رئيس المجلس النيابي الحارس الامين بحكم منصبه ، لوقائع الجلسات وصحة تدوينها ، فقد لفت نظر المفوض السامي ، الى ان حادثة الرفض واقعية ومنطقية ، واقعية لأن اقتراح الرفض ، تلي فعلاً قبل قراءة قرار التأجيل . ومنطقية لانه لولا الرفض ، لما رأى مندوب المفوض لزوماً لقراءة قرار التأجيل ، الذي كان يحمله استعداداً لرفض ، لم يكن وقوعه مستحيلاً ، وعلى اثر ذلك عطل نخامة المفوض السامي مذاكرات الدورة النيابية بكاملها .

وهنا اورد البيان نص قرار التعطيل . ونص قرار الكتب التي تبادلها رئيس المجلس النيابي ، ومندوب المفوضية في هذا الشأن ، وقد نشرنا هذه النصوص في صفحة ٣٢٣ ٢٢

ولما رأى رئيس المجلس النيابي ان الحكومة ، ومن ورائها السلطة المنتدبة مستمرتان وماضيتان في خرقها الدستور ، والتعدي على سلطة القوة التشريعية ، والعبث بقاعدة توزيع واستقلال القوى ، التي ارتكز عليها دعائم دستورنا ، ابرق الى كل من اصحاب المعالي رئيس مجلس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها ووزير الدولة المسيو هريو والمسيو تارديو محتجاً البرقية التالية :

« التدابير الكيفية التي تكررت كثيراً في ظلال الحكم الدستوري من قبل السلطة التنفيذية التي خذلها المجلس النيابي ، ولكن تمسك بها ممثلو فرنسا ، كتخفيض مخصصات النواب ، وتسريح رئيس ديوان المجلس النيابي ومساعدته ،

واعمال اخرى تضارني بصفتي صديقاً مخلصاً لفرنسا ، اريد ان تقوم بين البلدين
صداقة وتقام دائمين ، ان احتج بقوة ، على الاعتداءات الصريحة المتكررة على
دستورنا الذي منحتة فرنسا نفسها .

التمس باحترام من معاليكم ان تدخلوا تدخلاً حازماً ، وترسلوا لجنة خاصة
للبحث عن الاساءات المرتكبة من قبل السلطات الانتدابية والمحلية ، ووضع حد
للفوضى السائدة في كل مكان .

وفي نفس الوقت ابرق الى المفوض السامي بالوكالة ، برقية يحنج بها على
خرق حرمة الدستور .

وكل هذه الاحتجاجات ، لم تغير شيئاً من الخطة التي ساروا عليها منذ
رفض المعاهدة ، وقد كان الامل عظيماً ، ان يعود المفوض السامي من فرنسا
التي ذهب اليها ليطلع حكومته ، على تطورات الحوادث في سوريا ، مزوداً بتعليمات
جديدة ، تتفق مع مطالب البلاد ، وتصلح الاخطاء التي ارتكبت في هذه الفترة ،
ولكن ما لبثت ان تلاشت تلك الآمال التي علقت على مجيئه .
فقد عمد عقب وصوله الى تعطيل الدورة النيابية الثانية ، ولم يذكر في
قراره أي سبب .

وقد أجب رئيس المجلس النيابي على القرار يومئذ ، بكتاب «نشرنا نصه في حينه» .
وعلى الاثر اجتمعت اللجنة البرلمانية ، واصدرت بياناً بتاريخ ٢٠ آذار سنة
١٩٣٤ هذا نصه :

ان اللجنة البرلمانية ، عملاً بقرار المجلس النيابي ، الذي اتخذ في جلسته
المنعقدة بتاريخ ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ مؤيداً فيه قراره السابق ، برد المعاهدة
التي وقعها حكومة مخزولة ، ومحتجاً على تأجيل المجلس النيابي ، خلافاً للدستور
والتقاليد النيابية ، وعاهدأ فيه اليها مهمة متابعة العمل لصيانة الدستور والحياة النيابية ،
والمدافة عن مطالب البلاد ، في الوحدة والسيادة والاستقلال ، رأت من واجها
ان تذيع هذا البيان في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ - موعد اجتماع المجلس النيابي -
لتقول كلمتها في التطورات السياسية الجديدة .

لقد نظرت اللجنة في قرار المفوض السامي، القاضي بتعطيل الحياة النيابية مرة جديدة دون ما سبب. فهاها ان يصدر هذا القرار المخالف للدستور ممثل السلطة التي اقرت الدستور، واعلنته ونشرته.

وعليه فهي تحتج بكل ما في الحق من قوة، وترى بأسف عظيم، ان هذا القرار حمل الرأي العام السوري، على ان ينظر في كثير من التشاؤم والقلق، الى كل محاولة تقوم في المستقبل.

واللجنة تعقد، ان هذا القرار اعاد البلاد الى السياسة القديمة، التي فشلت فشلاً مريباً، جيء برجل اثبت التجارب عدم اهليته، وانه لا يهيمه إلا ارضاء مطامعه الشخصية، إذ من شأنه ان يوسع الخلاف بين الشعبين الفرنسي والسوري، في الوقت الذي كان ينتظر فيه من نخامة العميد، ان يقوم فور وصوله للبلاد، بعمل يعيد الثقة التي افقدتها الحوادث الاخيرة، وذلك باحترام الدستور، واعادة الحياة النيابية، وتحقيق مطالب البلاد التي نادى بها نواب، يحرصون على ان يقوم بين فرنسا وسوريا، اتفاق ثابت شريف، لأن كل حل لا يضمن للبلاد حقوقها المشروعة، ويفرض عليها فرضاً، يديم حالة الفوضى وعدم الاستقرار، التي ضجت البلاد منها، والامة التي عرفت في جميع الادوار التي مرت بها، ان تدافع عن كرامتها واستقلالها، لا تتردد في بذل كل غالٍ ونفيس، حتى تبلغ امانها المشروعة.

ان هذه السياسة الاقتصادية، أو بتعبير آخر، المشاريع الاقتصادية، التي تلوح بها السلطات، تلخص بكلمة امتيازات مرهقة، تمنح لشركات اجنبية، يتألف رأسمالها كله أو معظمه، من اموال البلاد المتجمعة، من شقاء المكافئين السوريين في صندوق المصالح المشتركة، وذلك لتستثمر مرافق البلاد، على نحو ما يفعل البنك السوري مثلاً. لقد خشيت السلطة، ان يماكس المجلس النيابي في منح هذه الامتيازات - التي من جعلتها تجديد امتياز البنك السوري، وحصر الدخان، واستثمار النفط، وتجفيف مستنقع العمق الخ... - فعملته بحجة رفضه للمهادنة، كأن لا عمل للمجلس الا عقد المعاهدة، فاذا رفضها يعطل عن بقية الأعمال كلها.

وقبل ختام البحث ، نرى انه من الضروري ذكر المادة ١١٦ التي يستقي منها ممثل فرنسا السلطة .

لقد احتفظت فرنسا في هذه المادة ، ببعض امور رأتها ضرورية للقيام بتعهداتها المنصوص عليها في صك الانتداب ، فهل كانت تعهدات الدولة في خطر كي يقوم ممثل فرنسا بعمله هذا ؟

وهل اقدم المجلس النيابي على المناقشة في تعديل القوانين ، التي لها علاقة بهذه التعهدات والتبعات !

وهل آتي بعمل من شأنه تعديل والغاء القرارات ذات الصفة التشريعية ، أو التنظيمية ، التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية ، دون الاتفاق بين الحكومتين ؟ فمن تدقيق ما سردناه اعلاه ، لا نرى ما يبرر تعطيل الحياة النيابية ، وهذه التعديلات ، غير التثقي والانتقام ، ومن المؤلم ان نرى المفوض السامي ، قد حكم على المجلس النيابي بقلة النضوج . قبل ان يستمع الى الاسباب التي دعت به اليه ، وانه كان من الواجب ان يحترم تفكير الامة ، لا ان تخاطب بمثل ما تخاطب به المستعمرات المتأخرة ، وان يطلب منها الاستسلام والقبول بما يفرض . اذاً فأبي معنى للتفاوض والتعاقد ، اذا كان احد الطرفين يبلي على الآخر ارادته ، واية قيمة لحرية الرأي ، اذا كان الاحتقار نصيب من يجراً على التفكير والتعبير عن رأي ، يؤمن به ايماناً .

ثم اننا نسأل : هل اوجدت المجالس النيابية في العالم ، للنظر في المعاهدات التي تعقدها الحكومات المنبثقة من تلك المجالس ، واذا رفضت المجالس قبول تلك الصكوك ، فهل نفهم من ذلك الرفض ، انها لا تحسن الامور التشريعية الاخرى . وبالختام تفضلوا بقبول فائق احترامنا .

دمشق ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٤

السكرتير العام
لجنة الدفاع عن الحياة النيابية
رشيد الملوحي

ومع ان الوزارة الناجية تولت الوزارة في ١٦ آذار سنة ١٩٣٤ ومضى عليها شهران ، وهي مترتبة في دست الحكم ، انما لم يظهر لها عمل سياسي ، يدل على نياتها ، ونيات السلطة التي اوجدتها .

وكل ما علمناه من محادثات الفرنسيين ، ان الحكومة الحاضرة مشلولة اليد ، ليس لها من عمل ، سوى تطبيق التواب لقبول المعاهدة ، وتحطيم الوطنيين ، وتفريق صفوفهم ، وابعاد الشعب عنهم . وعملاً بهذا الامر ، اغلقت الجرائد التي تنطق بلسان الوطنيين ، وهي : « القبس ، والاثام ، والاتحاد ، والجزيرة » . واغدقت الاموال الكثيرة على الصحف المحلية والاجنبية المأجورة ، لئلا تهاجها وتفتح اعينها لاقدام الوطنيين .

ورببت خطط الدس والتفرقة ، فجلبت حملة الاقلام ، واقطعت لهم المعاشات الوفيرة ، ليكيلوا لها المديح ، ويتحدثوا عن رحلات الشيخ بالتقدير والثناء ، ويحملوا على رحلات الكتلة الوطنية ، أو ينسبوا لها التهم التي ما انزل الله بها من سلطان ، وليفسدوا ثقة الناس بها .

ولما قام الشيخ تاج برحلته الى حلب ، منح كلا من جرائد : الوقت ، والبريد السوري ، والاهالي ، مائتي ليرة سورية . وقبل رحلته اعطى جرائد دمشق : « الضياء ، وفتى العرب ، وسوريا ، الاموال الكافية ، ليواظبوا على نشر ما يرسله الكتاب ، الذين رافقوه ، من المقالات بوصف رحلاته وحفلاته ، ودعا علماء الدين في دمشق لزيارته ، وواحي اليهم ان يطالبوه باصلاح الاوقاف ، وترميم المعابد ، فلبوا دعوته ، وطالبوه بما ذكر ، فوعدهم دون جدوى .

ولما شاع موعد مجيئه الى حلب ، ابرقت الاحياء اثنين وعشرين برقية . يحتجون بها على مجيئه ، فتأخر ليهي العدة ، وتظاهر بالمرض حتى اتفق ورئيس الجمهورية محمد علي المابد ، على ان يأتي وإياه ، ظناً منه ان الوطنيين يخففون من حملاتهم لوجوده ، ويستقبلونه استقبالا حسناً ، لانه لم يكن بينهم وبينه سوء تفاهم ، ونسي الشيخ تاج روحية الوطنيين ، بأنهم لا يحترمون الا من يحترم وطنه

وقوميته ، ويجاهد لاستقلال بلاده وحريتها ، واما من يكون آلة مسخرة بيد
الفرنسيين ، فلا قيمة له لديهم ، وان سما مقامه .

وما قيمة محمد علي العابد؟ وما هي الخدمات التي اداها لوطنه وامته ! وهل
مجيئه يمنع الشعب عن الاحتجاج؟ كلا! . وهذه نماذج من البرقيات ، تدل على
ما يشكو منه الشعب ، وما هي عواطفه ومطالبه :

٨١ - برقيات حلب الى رئيس الجمهورية والى المفوضية ، تحتج على مجيئ رئيس الجمهورية
ورئيس الوزارة ، وتشكو من الحالة السيئة

١ - الشعب يشكو كثرة الضرائب ، يطلب تخفيف الازمة . اتقوا الله في
اموال العباد ، اتفقونها للزينات ، والحفلات ، ولا تبالون بالامم؟

٢ - سيف الظلم والارهاق مسلط علينا ، تنهأون للزيارات وتطلبون
الاحتفالات؟ انصفوا الامة .

٣ - زدرون حقوق الامة والوطن ، وتطلبون منا الرضا والسلام ، التناقض
مهزلة التاريخ؟ نحتج على قيامكم بالزيارات .

٤ - الحكومة لم يعلم مبدؤها ، الشعب يستنكر الزيارات المصطنعة .

٥ - البلاد تطالب بحقوقها ، لا يزيد زيارتكم قبل تحقيقها .

٦ - الجمارك ، الضرائب ، الفوضى ، لا تزال علة البلاد ، كيف تقدمون على
الزيارة وتطلبون الحفاوة بكم ، هل قست قلوبكم في كالحجارة؟

وبعدها عقدت عدة اجتماعات ، تولاها رجال من الوطنيين ، خطبوا بالناس
ونبهوم الى نتائج ما تتوخاه الحكومة ، والى اهمالها امر الشعب ، وانقيادها
لارادة الفرنسيين .

ولذا يجب عدم السكوت ودوام المطالبة بحقوقهم ، ومنها ضرورة تسليم
الاقواف الاسلامية الى الطائفة ذاتها ، اسوة ببقية الطوائف ، فأثر تبيهم في القلوب
وردته الالسن والجرايد ، واهتمت له السلطة ، فأراد الشيخ ناج وجماعته ، ان

يحولوا التيار الى جهتهم ، فكانوا جماعتهم في حلب ، وطلبوا منهم ان يرسلوا وفداً منهم لمقابلة الحكومة ، فذهب وعاد من حيث آتى بخفي حنين .

ثم ان الحكومة دعت بعض وجهاء الاحياء الى مقر المحافظة ، ليجتمعوا الي المحافظ ، وبين لهم نيات الوزارة ، فحضر قسم منهم ووعدهم بما ظن انه يفرهم ومناهم بالوظائف ، وبقضاء حاجتهم ، اذا راجعوه كل يوم ، واعتمدوا عليه لا على الوطنيين ، وقال لهم : اذا استقبلت رجال الاحياء الشيخ تاج الدين يوم مجيئه ، فان جميع طلباتهم تنفذ .

وكان معه من مروحي الدعايات : باسيل مكرديج ، وبهيج الخطيب ، والحاج ربيع المنقاري ، وزكي ميسر ، وحسني البرازي ، وخيري الدين ابايدي ، والحاج محمود القباني ، ومصطفى زينو ، والياس غازار ، وجلال القدسي ، وبسيم القدسي ، وحسين ددع ، وتوفيق غريب ، والشيخ عطا الله الصابوني ، ونبيه الماريني .

فهؤلاء بذلوا مجهودهم لاستمالة النفوس واغرائهم ، وتظاهروا بولائهم بدون خجل ولا حياء ، ولكن الذين سمعوا الى الحكومة ، وسمعوا الى هؤلاء المايلين دعاة الاستعمار ، وعبيد المنافع ، ورسد النفاق ، لم يستجيبوا الى اغراءاتهم ووعدهم الباطلة ، إذ علموا دخيلتهم ، فولوا وجوههم عنهم ، وعادوا الى زعمائهم الوطنيين ، يخبرونهم بما كان ، وبما اجابهم .

وارسل الشيخ تاج تهديداً لبرهيم هنانو ونكاية له الى المفوضية باصدار امر باطلاق سراخ المجرمين الذين حكمهم القضاء ، وحكم عليهم بتهمة التآمر على قتله بعشر سنين حبساً ، ثم حبسوا ، فأطلقهم الحكومة وهم واحمد كوسا وصبري كوسا ، بقرار خاص ، مخالفة بذلك مبادئ الدستور ، وحقوق رئيس الجمهورية ، مما اثار سخط البلاد ، فاغلقت المدن احتجاجاً ، وارسلت كل مدينة برقيتها محتجة على هذا العمل الذي لم يعد له مثيل .

وشعر الوطنيون بأن ما وراء التدبير ، استعدادات جديدة لمفاجآت خطيرة ، فأعدوا عدتهم لمنع التحدي ، وانتظروا الحوادث ، وكان الشيخ تاج ظن ان الشعب قد خاف واذعن ، وان الجو اصبح مهيئاً لزيارته ، فأعد رحلته ، وهياً

برنامج زيارة حمص وحماة وحلب ، حيث يمكث فيها خمسة عشر يوماً ، ويزور
أحياءها ، ومؤسساتها ، وحكومتها ، ويذهب الى الاقضية ، ومعه وزير المعارف ،
ووزير المالية ، ورئيس الجمهورية .

وتتكون الزيارة ذات اهمية وروعة تسترعي نظر الناس ، وتوجب دهشهم
ارسل الدعاء ، المار ذكرهم ، قبل خمسة عشر يوماً ، فقدمت تجس الاخبار ،
وتستدعي الاشخاص ، وتبذل الاموال ، فيأوا المراد بالوعد والوعود والدينار .
وفي ١٩ أيار سنة ١٩٣٤ تحرك موكبه ، وتقدمت الطليعة ، وهي : وزير
المالية « هنري هندية » ، نجاء ومعه السيارات المأجورة ، فوصل حلب ووراءه
سيارات اخوته وذويه ، والمستأجرين من المناقنين .

وفي ٢٠ أيار سنة ١٩٣٣ وصلت القافلة بذاتها ، قافلة الحكومة ، وفي مقدمتها
رئيس الجمهورية محمد علي العابد ، وتبعه الشيخ تاج وصحبه موظفو الحكومة ،
والبلدية ، والاقواق ، الذين خرجوا بالرغم منهم ، وانضم اليهم النواب المزيفون ،
ووجوه الاقضية ، وبعض من متزعمي المحلات ، واصطفت الدرك ، والشرطة ،
والحراس ، وجلاوزة البلدية على طرفي الطريق .

وفي مساء الاحد وصلوا الى داخل البلدة ، وحلوا في فندق « بارون » ،
وقبع الرئيس ووزرائه في المنزل يستقبلون المهنتيين . وكان قبل يوم دوت قبلة
هائلة بالقرب منه ، ثم اعقبها قنابل اخرى ، في محلات متعددة .

وفي اليوم التالي وما بعده ، قلم الركب يغدو وروح ، من زيارة الى زيارة ،
دون ان يلقى من الشعب أي ترحاب ، وكانت جماهير الاولاد والشبان ، تتجمع
وتصرخ شائعة ، بلا خوف ولا مبالة . وفي يوم زيارة الرئيس الاول والثاني
لمدرسة التجهيز صفر لها الاولاد ، ورموا الشيخ تاج بكأس من البول ، غفراً
من المدرسة مدحورين مقهورين .

وفي يوم الجمعة ٢٥ أيار ، ارادا زيارة الجامع الاموي وقت صلاة الجمعة ،
ولما علم الناس بما عزموا عليه ، تجهبوا في داخله واحتشدوا ، رغم وجود القوات
العسكرية ، وقوى الامن ، التي رابطت داخل المسجد وخارجه ، خلافاً للعادة ،

وتحرت كل من أتى لأداء الصلاة ، خوفاً من ان يكون حاملاً سلاحاً ، وبلغ عدد من وجد من الاهالي في الجامع خمسة عشر ألفاً ، توافدوا لعلهم ان الشيخ تاج يريد تحديثهم ، وتحدي الكتلة الوطنية ، فسبقوه وجلس بعضهم في السدة التي سيجلس فيها .

ومع ان المساكر الفرنسية قد حاصرت الجامع ، ووضعت القوى على الاسطحة والابواب ، فقد جئنا انا والزعيم ابراهيم بك هنانو ، وسعد الله الجباري ، والدكتور حسن فؤاد ، وبقية اخواننا اعضاء الكتلة ، واحتلنا السديتين ، حتى لا يتمكن الشيخ ورئيسه من الدخول ، وبدأنا بتلاوة القصة النبوية . والقاء الخطب المهيجة ؟ وهل السامعون وكبروا ، ورفعوا اصواتهم ، ثم اقيمت الصلاة . وفي هذه البرهة ، حضر الرئيس والشيخ تاج وحاشيتهم ، ودخلوا غرفة الخدم بجانب الباب الغربي ، وصلوا فيها ولم يتجاسروا على دخول القبلة ، والجلوس في السدة التي كانت مهيئة لهما . ولما انتهت الصلاة ، ولوا الادبار ، فصاح المصلون في وجوههم وهجموا ورائهم ، يصبون عليهم اللعنات والشتائم من كل حذب ، وبعضهم قذف الشيخ تاج بتغله .

ولما رأيت السلطة ما حل بهم ، اركبتهم وابعدتهم ، واوقفت سببين شخصاً بينهم عدد وافر من الزعماء « سعد الله الجباري ، والشيخ عبد القادر السرميني ، وناظم القدسي ، وحسن فؤاد ابراهيم باشا ، والحاج مصطفى شبارق ، والحاج علي سيرجية ، وغيرهم ، وساقهم الى المحكمة ، لتحاكمهم بهمة إثارة الرأي العام ، وتحقير الحكومة ، وتهيبج الشعب ، والخروج على النظام ، وفاقاً لقرار قمع الجرائم رقم ٤٤ .

وفي اليوم التالي من الحادثة التاريخية ، سافر الرئيسان الى انطاكية ، وعادا يوم الثلاثاء الى حلب .

وفي يوم الاحد ٣ حزيران سافرا مع الركب الى دمشق ، بلا وداع ولا حفاوة ، وانتهت الزيارة بانجية والخزي والخسران ، ولم يصل الى مقاصده ، التي هدف اليها ، وهي اظهار قوة الحكومة ، وتعلق الشعب به ، وتطبيق النواب لقبول

الماهدة ، وبث الدعاية لنفسه تحدياً للوطنيين ، واقناعاً للفرنسيين . ولذا قال في
الولاية التي اقامتها بلدية حلب في اليوم الثاني من وصوله :

٨٢ - خطاب الشيخ تاج على مأدبة بلدية حلب

اتي بالنيابة عن نخامة رئيس الجمهورية السورية المعظم ، وبالأصالة عن
نفسي ، اشكركم من صميم القلب على الحفاوة البالغة التي قابلتمونا بها اثناء زيارتنا
هذه لمدينتكم الزاهرة ، التي هي بمثابة القلب الخفاق للوطن السوري العزيز .

لقد كانت الشهباء وما زالت سباقه في مضمار المكرمات ، حريصة على وفاء
العهد وخفر الذمة ، يتحلى ابناؤها بأكرم السجايا وانبلها ، فخفاً كنتم وما زلتم
ايها السادة خير خلف لاكرم سلف .

لقد استقبلتمونا حيث نزلنا ، بأجل مظاهر الحفاوة والحماس ، وخدمة
مصالحكم الحيوية تحتل المقام الاول في برنامج اعمالنا .

لقد آتينا انا ونخامة الرئيس المعظم ، وبعض الزملاء ، الى ربوعكم الكريمة
لننبشكم ما نكنه لكم في صدورنا من المحبة والوفاء ، ولنجدد لكم العهود التي
قطعناها على انفسنا في تحقيق امانكم ، واناالتكم ما تصبون اليه من الخير والرفاء ،
ولنستمع الى رغائبكم وآرائكم السديدة ، التي سيكون لها شأن يذكر في انقاذ
مهمتنا الدقيقة بكل امانة واخلاص . لقد تفضل سعادة رئيس البلدية ، وألح الى
بعض المشاريع التي اتيح لنا تحقيقها في بلادنا العزيزة ، فأقول ان ما قمنا به انما
هو حلقة من سلسلة الاعمال ، التي اعتزمنا القيام بها برعاية نخامة رئيس
الجمهورية المعظم ، ومعاضدتكم الثمينة ، إذ ان البلاد ما زالت تفتقر الى الشيء
الكثير من المشروعات العمرانية ، التي تحتاج اليها في وقت استحكت فيه الازمة
الاقتصادية في سائر ارجاء المعمور ، وناء بحملها جميع شعوب الارض . وهذا
ما حدا بنا ، الى ان نوجه النصيب الاوفر من اهتمامنا ، الى مكافحة الازمة
الاقتصادية ، واتخاذ التدابير الفعالة لتخفيف وطأتها ، والتفريغ عن كرب الشعب
الكريم . وسنغني باصلاح الادارة والنظام المالي ، ومناوئة الحصر الاقتصادي المحدق
بنا لنتمكن من تهيئة الجو الصالح لتحقيق امانكم المشروعة ، وسنسير بعملنا

هذا، متكلمين على مضافرتكم القيمة، ومستبشرين بأرائكم الصائبة، غير خائفين بالحق لومة لائم.

ولقد لقينا من تعضيد صاحب الفخامة الكونت دي مارتل ممثل فرنسا الاعلى في هذه الربوع، ما شجعنا على المضي في عملنا بكل اقدام وهمة، لا نأبه بما قد يقف في سبيلنا من المتاعب والمعبات الكأداء.

انا لا ندعي ايها السادة، بأن يوسعنا إتيان المعجزات، ودك الصعاب صفقة واحدة، ولكننا نعاهدكم بأن نقف اوقاننا جميعها في خدمتكم، فعلينا السعي ومنكم التعاضد، ومن الله العون، وارجو ان تأتي الأيام محققة حسن ظنكم بنا وثقتكم الغالية، التي هي قوام عملنا.

لقد رأيت ان اوجز القول، واقصر الشرح، على بيان الاسس الكبرى لعملنا العتيد، تاركاً للزمن وحده، والأعمال ذاتها، ان تفصح عن جليل قصداً ونبالة غاياتنا.

ولا بد فانكم اطلعتم على بياننا الرسمي، الذي اذعنناه في الصحف في الشهر المنصرم، وادركتم اننا اهتمنا بشؤون بلدتكم العامرة، وسعيننا في تخفيف وطأة بعض الاعباء التي تشكلون منها. مما اشار اليه سعادة الرئيس، ولي وطيد الأمل بأن تقترن مساعينا بما يرضيكم ويثابج صدركم، ويحقق آمالنا وأمالكم.

لقد وعدناكم بالعمو عن محكمي قانون قمع الجرائم، فبررنا بالوعد، وها ان ابناءكم المسجونين، قد اطلقوا من عقابهم في هذا اليوم، كذلك قد اتخذت نخامة رئيس الجمهورية مرسوماً في هذا اليوم، بالعمو عن جميع مخالفات انظمة البلدية والسير حتى تاريخ ٢٠ مايس سنة ١٩٣٤ سينفذ هذا المرسوم فوراً. وانا دائبون في سبيل تنفيذ سائر ما وعدتم به.

واني اختم هذا الخطاب بالاعراب عن شكرنا الجزيل للدولة والي حلب، والي سعادة رئيس البلدية، ولجميع دوائر الولاية والبلدية، ولسعادة المندوب الصديق العزيز المسيو لافاستر، الذين شاركوا جمهور الشعب في ابداء عواطفهم

الطيبة أثناء زيارتنا هذه هاتفاً لتحية الشهباء وابتاءها البررة وسعادة سوريا ،
وهناها ، ودوام مجد واقبال الدولة الخليفة فرنسا المعظمة ، ورجالها الفخام والسلام .

٨٣ - ما قيل عن الشيخ تاج الدين بعد تعيينه رئيساً للوزارة

هذا خطابه ، وهذا ما ادعاه ، فهل كان صادقاً؟ وهذه زيارته وما كان منها
فهل نال ما تمناه؟

تقول احدى المنشورات التي اذيعت عقب تعيينه : انه تناول خمسة آلاف
ليرة ذهبية من الحامي الياس نمور ، ليسهل بيع قرية « البطيحة » الى الصهيونيين
وانه قبض ١٨ الف ليرة سورية من الخزينة باسم تعويض الصرف عن الخدمة
التي قضاها في خدمة الحكومة . مع ان القرار رقم ١٢٤٣ من قانون التقاعد ،
اوجب اعادة هذا المبلغ بحسب المادة ٣٥ منه ، اذا عاد الى الوظيفة بعد حسم
ما يعادل نصف راتبه ، عن المدة التي بقي فيها معزولاً من الخدمة . وقد
بينت المادة ٤٤ من القرار رقم ٣٣٠٧ كيفية حسم المبلغ من الراتب ، فلماذا
لم يعدها الى خزانة الشعب؟

ولما جاء الى حلب انفق عشرة آلاف ليرة سورية ، في سبيل تنقلاته
وموائده ، فلماذا لم ينفقها على المال المضربين ، وعدددهم يفوق الخمسة عشر الفاً ،
اضربوا لقله اجورهم وعطالتهم عن العمل ، وراجموا الحكومة فلم تفرج كربهم ،
اما كان عليه ان لا يقيم الولائم ولا يطعم المناقنين والموظفين ، والناس تشكو
الجوع والفقر ووقوف الحال؟ أي مشروع عمله أو سيعمله ، لتشغيل الأيدي
وكسب العيش؟

لقد مضى على رئاسته في الوزارة ستان حتى اليوم ، فأني تقدم نالته البلاد
عن يده أو في عهده؟

انه يقول : « اجدد لكم العهود التي قطعناها على انفسنا في تحقيق امانكم وانا انتمكم
ما تصبون اليه من الخير والرفاه . »

فما هذه العبود، وما هو هذا الخير والرفاه الذي حققه لنا؟ لا شيء!
وسيقى ويذهب، وهو لا شيء، واعماله لا شيء! ولكن الله ليس بنافل عما
يعمل الظالمون.

ومن كان عبد الاجنبي ونصير المستعمر، لا يأتي عن يديه الا الضرر،
ولا يصيبه الا الخسران! ذلك هو التاريخ الذي يقول الحق، ويحفظ لكل
انسان ما قدمت يداه.

٨٤ - محاكمة الوطنيين الموقوفين يوم حادثة جامع بني امية

وحيث ذكرنا حادثة الشيخ في جامع اموي حلب، يتوجب علينا شرح
حادثة التوقيف لانها نموذج من اعمال السلطة الفرنسية، وطرق تهديدها وارهابها،
وبيان كيفية المحاكمة، لانها مثال لما هو عليه القضاء الفرنسي في بلادنا من تجزؤ
وظلم، ثم وصف المظاهرة التي قام بها الشعب، دلالة على وطنيته الثائرة، وحيويت
الجرئية، وارادته الجبارة.

سجنت السلطة الفرنسية من اخواننا ٦١ شخصاً في ٢٥ أيار سنة ١٩٣٤
في اصطبل كان معداً للخيل، ثم هجرته الدرك، واستعمل مستودعاً للاخشاب
والمتروكات البالية، فلبثوا فيه خمسة ايام، ومنعوا في اثنائها من الاختلاط،
والاتصال بالاهل والاصحاب، ومواجهة الاقرباء. وحرم عليهم القراءة، كأنهم
مجرمون آثمون، ثم نقلوا الى مكان آخر.

وفي ٢٩ أيار سنة ١٩٣٤ تقررت محاكمتهم في قاعة البلدية، بعد ان اخذ
المستنطق الاجنبي افادة كل منهم، ولما حان الوقت، اضربت البلدة اضراباً شاملاً،
وعطل الناس اعمالهم، واغلقوا مرافقهم، وخرج معظمهم الى الشوارع يتلقطون
الاخبار بلهفة، وكانوا يمشون زرافات من بيوتهم، ويتجهون نحو دار البلدية
الكائنة في محلة تحت القلعة، وكلهم يتحدثون عن الموقوفين، وما سيكون من
محاكمتهم، ويعددون مساوي الحكومة واعمالها، ويلعنون الفرنسيين واستعمارهم.

وكانت دار البلدية قد احييت بالجند المسلح ، محافظة عليها من هجوم الشعب الهائج ، والدوريات العسكرية بأسلحتها وخوذها تجوب الطرق خمساً خمساً ، والدبابات والسيارات المصفحة ، تمشي في الشوارع جيئة وذهاباً للارهاب والتهديد ، وكانت الطائرات تخلق في الفضاء كأنها تريد ان تنقض على عدو سيهاجم المحكمة ، وأي عدو هذا ، وأي جيش يهاجم ؟!

هل هو الخوف الذي ارعب الفرنسيين ؟ أم الفزع الذي اقض مضاجعهم ؟ وكان الاولاد والشبان ينشدون الاغاني الشعبية الحماسية ، ويهتفون للموقوفين بحياتهم ، ولا يبالون بكل ما هيأته السلطة من قوى مهددة ، بل يجمعون المارة حولهم ، ليذهبوا بهم الى مكان المحكمة ، وتجمع آلاف الناس وكلهم لهف على ما سيجري .

ولما حانت الساعة الثالثة صباحاً ، فتحت ابواب المحكمة ، واعلن الرئيس بدئها ، فدخل المحامون المتطوعون للدفاع وعددهم خمسة وستون ، ودخل المستمعون الذين سمح لهم باذن خاص ، وادخل المتهمون واحداً بعد واحد ، وجلس الحكم وراء قوس المحكمة ، ورأس الجلسة حاكم فرنسي ومعه من القضاة اثنان ، وتولى النيابة العامة المسيو « كالانديتي » ، ووقف الحراس وراء المتهمين شاكي السلاح ، كأنهم جناة .

وكانت كلمات الازدراء ، والتهكم والتجاهل ، تلفظها شفتا الرئيس ، عند كل سؤال واستفسار ، والمحكمة لاهية عن اقوال الشهود ، والدفاع ، وما هما الا تنفيذ التعليقات التي اعطيت لها من المفوضية بواسطة الهاتف ، ودامت المحاكمة حتى هجم الليل ، نغمت الجلسة ، واختلى الحكم للمذاكرة ، ومكتوا ساعة ونصف الساعة ، ثم عادوا الى جلستهم ، وتلا الرئيس القرار الآتي ، القاضي بحبس المتهمين . حسب الجدول المذكور ادناه :

السادة مع حفظ الألقاب	أيام	ليرة سورية
الحاج علي سيرجية	٠٠	٥٠
زاهد سواح	٥ أيام	٠٠
عزت هنانو	١٥ يوماً	٢٥ و
الشيخ عبد القادر سرميني	شهرين	٥٠ و
سعد الله الجابري	٨ أشهر	٥٠ و
ظافر سرميني	شهرأ	٢٥ و
شاكر حاضري	٣ أشهر	١٠ و
منير العمادي	شهرين	٢٥ و
جميل غازي	٣ أشهر	٠٠
محمد محاري	٤ أشهر	٢٥ و
ناصر مقيد	٣ أسابيع	٠٠
الحاج مصطفى شبارق	٠٠	٥٠
صبحي زلط	٤ أشهر	٢٥ و
الحاج قاسم جنيد	٦ أشهر	٢٥ و
رشيد رسم	٣ أشهر	٠٠
وجيه العمادي	٣ أسابيع	
عادل سياف	٣ أشهر	
عبد الجواد سرميني	٢٠ يوماً	
الدكتور حسن	٥ أشهر	
ناظم قدسي	٠٠	٥٠
يوسف يزبك	براءة	

أما باقي المتهمين، وعددهم خمسة وثلاثون شخصاً، فقد حكم عليهم بأحكام متفاوتة بين جزاء وحبس لمدد مختلفة.

والدلالة على ما جرى في المحكمة ، وكيف ان اهواء المستعمرين سيرت
قلوب الحكام الفرنسيين ، نذكر نموذجاً من مطالعة النائب العام المذكور .

قال النائب العام الفرنسي في معرض كلامه باسم الحق العام : « اني فضلاً
عما ذكرته النيابة المركزية ، ادلي بثلاث نقاط وارهن عليها :

٨٦ - نقاط ثلاث من بيان النائب العام الاجنبي

النقطة الاولى - هل المتهمين المائلين الآن امام المحكمة اجرموا ضد قرار
قمع الجرائم رقم ٤ ؟

نعم اجرموا ، احدثوا الهياج والشغب وأخلوا بالامن العام ، وتمدوا على
موظفي الحكومة ، وكل هذا ثبت لدى المحكمة الموقرة من شهادات الشهود ومن
اقوالهم ، ومن الادلة والبراهين الظاهرة .

النقطة الثانية - كيف اجرموا ؟

تفحص جرائمهم في الاجتماع الذي عقد في دار الدكتور حسن بك فؤاد
آل ابراهيم باشا قبل حادث الجامع . وبتهمهم بالقوة والعنف على رجال الامن ،
وعلى موظفي الحكومة من ضباط الدرك والشرطة ، ورجال الامن ، واخراجهم
من السدة ، وعلى رجال الشرطة وافراد الدرك .

النقطة الثالثة - احتلال السدة في الجامع بالقوة ، لمنع الرئيسين من اداء
الصلاة فيها .

وهذا الاحتلال وان يكن لا يريدوا ان يجعلوا منه جرماً ، الا انه بكل
الاحوال يشكل قلة ادب وعدم احترام رئيسين يمثلان السلطة المحلية ، وهما اعظم
شخصية في البلاد السورية .

وما ساعد على هياج الافكار واضطرابها ، الخطاب الذي القاها سعد الله
الجابري في مثل هذا الوسط ، وهذا المحيط ، وفي مثل هذه الساعة .

واني الفت انظار المحكمة الموقرة الى البحث الدقيق الذي قمت به بالاستناد الى معلوماتي الخاصة ، والى ما جاء في شهادة الاستاذ عبد الغفور المسوتي احد شهود الدفاع ، فقد ذكر بأن السدة ايام الاتراك كانت تخصص الولاة وكبار رجال الدولة ، أفلا يجب في هذه الحال ، وقد اعتاد المسلمون ان يروا الرجال الرسميين يحلون فيها ، ان يفسحوا مجالاً للرئيسين ؟

اني اكرر ما قلته بان هذا العمل فضلاً عن كونه يشكل جرماً ، فانه قلة ذوق .

واؤكد للمحكمة الموقرة ان هذا العمل لو وقع في عهد الاتراك ، لما كان الحال كما رأينا الآن ، ان يساق مرتكبو هذا العمل الى محكمة عادلة ، ويسمح لوكلاتهم بحرية الدفاع بكل معنى الحرية . بل كانت تنتظرهم الاحكام الادارية والكيفية . وبالْحَقِيقَةُ لما كان يعرف لهم احد مقرأ .

وعليه اطلب الحكم على المتهمين جميعاً بموجب قرار رقم ٤ .

ارأيت بعد قراءتك هذه النقاط ، مبلغ التهم والازدراء في اقوال الفرنسيين وعرفت الذهنية التي كانت تدلي بالحجج الواهية للحكم على المتهمين !

فاذا قنعت بأن الفرنسيين لا يعرفون العدل في انتدابهم ، ولا يريدون ان يعرفوا حق الشعوب في استقلالها قنعت بانهم ظلمة ، وان حكامهم اظلم من اسياهم في احكامهم .

٨٧ - دفاع المتهمين

والآن اتلو عليك بعضاً من اجوبة المتهمين ، على قرار المحكمة الاجنبية ، وعلى مطالعة النائب العام ، قال السيد سعد الله الجابري « وكلامه جواب لبيان المدعي العام » :

يا حضرة الرئيس :

ان التربية التي يبحث عنها النائب العام ، لا يزيد ان نأخذها عنه ، ولا عن من هو اعلى منه ، لقد تكلم محامو الدفاع ، عما اورد من النقاط ، فلا ارى

موجباً للرجوع اليها ، ولكني احب ان اتعرض لنقطتين ، لهما علاقة بقضية
الرئيسين وبيانات النائب العام .

الاولي اني اصرح بأن الرئيسين ، رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزارة ، كانا
يزحفان الينا ويستجديان منا حياتهما ، فيها والحالة هذه ، اولى بترك السدة لنا .

واما التهم التي نسبها حضرة النائب العام الي ، فأنا لا اقبلها ، وارفضها ،
وهل يعلم حضرته ، اني لو لم اكن مسؤولاً ادبياً ، عن هؤلاء الناس الحاضرين ،
وعن الذين وجدوا في الجامع ، لكان حدث ما لا يسره ، وما لا يسر غيره ،
ولكانت اريقت الدماء وجرت انهاراً ، ولامئات الشوارع بأشلاء القتلى .

لقد هدأت الشوارع ، وهدأت الناس ، وهدأهم معي الزعيم هنانو ورفقائي ،
كما يشهد بذلك جميع شهود الحق العام .

اني اريد ان اقول لحضرة النائب العام ، اذا كان يريد ان يضيفني في
السجون ، فلا يكن ذلك بواسطة المحكمة ، لانها يجب ان تكون فوق كل شيء ،
وعندها قانون تسيير عليه . ان لديك الطرق الادارية ، والوسائل العرفية ، التي
ما برحوا يستعملونها معنا ، منذ اربعة عشر عاماً حتى الآن . ولم ترهيني ابداً ،
وما كان على حضرة النائب ان يلجأ الى محكمتكم ، التي اريد ان اراها غيورة
على القانون بعيدة عن الاهواء .

وقال السيد ناظم القدسي ، عندما سئل عن سبب قعوده ، وقعود اخوانه
في السدة اجاب :

لقد اتينا لنحتلها ، ولو كلفنا الأمر أن نحتلها بالقوة لفعلنا ، إن السدة ليست
ملكاً لرئيس أو غيره . وقال الشيخ عبدالقادر السرميني ، عندما اتهم بأنه حقر
مأموري الحكومة ، وجلس في محل معد لرجالها :

« ان صلاة الجمعة عند المسلمين ، يشترط لصحتها الاذن العام ، وهذا يبيح
لكل مسلم ان يجلس في المحل الذي يريده في الجامع ، ولا يميز الدين الاسلامي
تخصيص مكان لأحد من الناس ، بل الدين يساوي بين الرئيس والمرئوس ، ولا
فرق في الاسلام بين الصغير والكبير ، إلا بالتقوى . »

وكانت هناك اقوال اخرى لبقية الاخوان ، تدل على الروحية الوطنية الجريئة ، وعلى التمسك بالمبدأ الوطني القويم ، وكانت الصراحة ظاهرة في اداتهم تنطلق بها السنهم ، ويجرون بها بلا خوف ولا وجل .
واما محامو الدفاع ، الاسانذة : الدكتور ادمون رباط ، ونعيم الانطاكبي ، وادولف كميكاكي ، ووجيه الحلاج ، وفتح الله اسيون ، واسعد الحفل ، والدكتور منير المجلاني ، والمحصاني وسوام ، فقد قاموا بخير ما ينتظر منهم ، من المعرفة والحجة القانونية ، والمنطق الصحيح ، والحق الصريح ، ودافعوا دفاع الابطال الشرفاء ، ولكن ابث السياسة الا ان تصم سمعها عن اقوالهم ، وان ترغم المحكمة على اصدار قرارها الآتي :

٨٨ - قرار المحكمة البدائية الاجنبية في حق المتهمين بمحادثة الجامع

ان المحكمة البدائية المنعقدة في قصر البلدية بحلب ، المشكلة وفقاً لقرار ١٨٢٠ المتمم والمكمل لقرار المفوض السامي رقم ٢٠٢٨ ، من اكثرية فرنسية ، والمؤلفة من المسيو موغان القاضي المعهود اليه بالرئاسة بدلاً من الرئيس المسيو برتران ، والسيد الياس بليط العضو السوري ، والمسيو سبيتر العضو الفرنسي ، وبحضور السيد اتيان هندية النائب الشاغل مكان مدعي الحق العام ، ومساعدة السيد جوزيف دادور كاتب الضبط والترجمان السيد كميل اجقباش ، في الجلسة العمومية المنعقدة في ٣١ أيار لرؤية القضايا الجزائية ، بين الحق العام من جهة والمتهمين السبعة والخمسين من جهة اخرى ، بعد سماع اقوال المتهمين بانفسهم وايضاحتهم ومدافعاتهم ، وبعد سماع شهادات الشهود بعد حلف اليمين وفقاً لاحكام المادة ١٤٥ من اصول المحاكمات الجزائية ، وبعد سماع مطالعة الحق العام والنائب العام ، وبعد سماع مرافعات محامي الدفاع ونتائجها واخذ افادات المتهمين الاخيرة ، علناً في المواد الجزائية والجرم المشهود وجاهياً في اول درجة ، وباجماع الآراء ، وبناء على قرار مندوب المفوض السامي بتاريخ ١٨ شباط ١٩٣٢ الخول الصلاحية للمحاكم الاجنبية بحلب ، باسم الشعب السوري :

حيث ان النيابة العامة تسند الى المتهمين ثلاث مخالفات :

١ - الاخلال بالامن العام والنظام .

٢ - العصيان والتمرد .

٣ - استعمال العنف مع موظفي القوة العامة .

وحيث انه ينتج من مطالعات النائب العام الشفاهية في الجلسة ، ان التهمة

الاولى تتألف من ٤ أعمال :

أ - اجتماع غير مأذون صباح يوم الجمعة الواقع في ٢٥ أيار ١٩٣٤ في منزل الدكتور حسن فؤاد ابراهيم باشا تلاء مسير موكب الى الجامع .

ب - احتلال السدة في الجامع المحفوظة بعلم الجميع لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، مما يشكل إثارة لبغض الحكومة ، وازدراء الاهالي .

ج - خطاب مهيج القاه سعد الله الجابري في الجامع .

د - تجمهر غير مأذون عند الخروج من الجامع .

وحيث ظهر من المطالعات عنها ، ان اعمال العصيان متكونة من رغبتهم في

اقتحام الممر عند الخروج من الجامع خلافاً لتنبيهات الشرطة .

وحيث ظهر من المطالعات نفسها ، ان اعمال الشدة والعنف ارتكبت من

جهة ضد اشخاص ثلاثة من ضباط الدرك كانوا موجودين في سدة الجامع ، وقد

زحموا بقوة وازيحوا عن مقاعدم ، ومن جهة اخرى ضد مفوض وكثيرين

من الشرطة اصيبوا برضوض من جراء رميهم بمقذوفات متنوعة .

وحيث ظهر من سياق المحاكمة ومن الاوراق المودعة في الاضبارة ، بعد

فحص الوقائع بالنظام المتسلسل ان استقبال الدكتور حسن فؤاد بك عدداً من

الزائرين في منزله في صباح ٢٥ أيار ، وانتقال هؤلاء الزائرين من المنزل الى الجامع

لا يشكل جرم اجتماع غير مأذون ، الا انه من جهة اخرى قد انتج احتلال

السدة المخصصة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، من قبل سعد الله الجابري

والدكتور حسن فؤاد ، والشيخ عبد القادر السرميني ، والدكتور ناظم القدسي ،

ومحمد الحايري ، ومقيم الجابري ، وعزت هنانو ، وغالب عياش ، وعادل صواف ، ومنير العمادي ، الذين كانوا يرافقون السيد ابراهيم هنانو ، والدكتور عبد الرحمن الكيالي الذين لم يكونا ظنينين في التهم الحاضرة .

وحيث ان اعمال العنف والشدة . بحسب ما هي موصوفة في القانون ، لم يثبت انها ارتكبت الآن من قبل المتهمين ، على ان احتلال السدة المخصصة لرئيسي الدولة السورية ، قد قصد ظاهراً منها تحقيرها والاستهزاء بها ، وهذا يشكل مخالفة منصوص عليها في المادة ٢٥٨ من القرار رقم ٤ التي تعني التحريض والتهيج على بفض السلطة وازدراء الاهالي .

وحيث ظهر ايضاً من وقائع الجلسة ، ان سعد الله الجابري التي خطبة انتقد فيها بشدة قرار عفو قريب عهد وحمل حملة منكورة على ما يسميه « المستعمر » .

وحيث ان المحكمة لا تريد ان تترك الالبعض من الخطاب ، الذي يتعلق بالعمو ولم ينكره المتهم ، بل اعاده وشرحه في الجلسة اثناء دفاعه .

وحيث ان الحكومة في هذا ليست بمنزلة عن التحقير ، وان هذا التحقير الذي له تأثيره في المنبر ، مما ينبغي ان تنزه عنه حظيرة الجامع المقدسة .

وحيث ان خطاب سعد الله الجابري المذكور ، بالنظر لما يحيط به من الظروف ، يشكل خطاباً مخلاً بالأمن .

وحيث يجب مع ذلك ان يلاحظ ، ان ختام الخطاب كان يشتمل على بعض اقوال صلحية ينبغي حساباتها له .

وحيث ظهر من وقائع الجلسة انه بعد الانتهاء من الصلاة المعتادة ، التي عقبها تلاوة قصة المولد اكراماً لهنانو ، وبعد خروج المصلين تألف حشد في صحن الجامع ، يظهر انه اراد التعبير عن استيائه من اغلاق ابواب الجامع الثلاثة ، بخروجه جماعة واحدة وراء ابراهيم هنانو .

وحيث ان الشرطة اعترضت بحق خروج الجموع بهذا الشكل ، لمنع

الاخلال بالأمن في الطرقات ، فلم يتمكن الجمع من الوصول الى الشارع ، وكان ذلك ، خارجاً عن ارادتهم ، فكان ثمة محاولة مظاهرة ، يعاقب عليها القانون .

وحيث ان جميع المتهمين اشتركوا بهذه المحاولة ، ما عدا ناظم القدسي ويوسف يزبك ، كما يتضح من شهادة مدير الامن العام .

وحيث ان هذه المحاولة تشكل الذنب المنصوص على مجازاته في المادة الاولى الفقرة الثانية من القرار رقم ٤ .

وحيث ان جرم العصيان ، كما يحدده القانون ، غير ثابت على المتهمين .

وحيث انه يثبت مع ذلك انه في اثناء محاولة الاخلال بالامن ، المشار اليها قد حدثت بعض تعديلات على المفوضين غابد الحراكي ومصطفى محفوظ ، والخفير محمد قصاب بقذفهم بالاحذية والبوايج وكوز الماء .

وحيث لم يمكن معرفة الذين ارتكبوا اعمال الشدة هذه من المتهمين .

وحيث يجب والحالة هذه ، ان تطبق عليهم المادة ١٨٠ من ذيل قانون الجزاء .

وحيث ان المحكمة تعتبر انه ينبغي اظهار الصرامة لما ظهر من افادة رئيس الامن العام ، ان كل شيء قد دبر ونظم من قبل المتهمين واصحابهم السياسيين ، وقد بذلوا جهدهم منذ قدوم رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، ولا سيما في يوم ٢٥ أيار ، لعرقلة اعمال الرئيسين الزايرين ، ومس كرامة الحاكم السوري الاول وحكومته .

وحيث ان موقف يوسف يزبك مستثنى تماماً ، وان حضوره يتفسر بداهة ولم يثبت بحقه ادنى دليل .

وحيث انه توجد اسباب مخففة بحق المتهمين ، ما عدا الشيخ عبد القادر السرميني وسعد الله الجابري ومنير العمادي وبشير الخاضري وعمر دعدع وجميل غازي ومحمود كبة ومحمد الحباري وصبحي زلط والحاج قاسم جنيد ورشيد رستم

ومحمود كلة وعادل سيف واحمد جليلاتي وعبد السلام افندي والدكتور حسن
فؤاد والحاج علي سيرجية ومصطفى شبارق وناظم القدسي . لهذه الاسباب وباجماع
الآراء ، يعلن مذبين :

أ - سعد الله الجابري ، الدكتور حسن فؤاد ، الشيخ عبد القادر السرميني ،
ظافر السرميني ، ناظم القدسي ، محمد المخابراتي ، مقيم الجابري ، عزت هنانو ، غالب
عياش ، عادل سيف ومنير العمادي . بكونهم في ٢٥ أيار ١٩٣٤ قد ارتكبوا
في حلب جرم الاخلال بالامن العام ، بتحريضهم على عصيان القانون والانظمة ،
ودعوتهم لبغض الحكومة وازدراء الاهالي من جراء احتلالهم من تلقاء انفسهم ،
سدة مخصصة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء .

ب - يعلن مذبناً سعد الله الجابري بكونه في الظروف عينها والمكان عينه
لفظ خطاباً مخالفاً بالامن العام .

ج - يعلن مذبين جميع المتهمين ، ما عدا ناظم القدسي ويوسف يزبك ،
بكونهم ارتكبوا في الظروف عينها والمكان عينه ، محاولة الاخلال بالنظام والامن
العام والقوة العامة لمحاولتهم ايجاد تجمير غير مباح على الجادة العامة .

د - يعلن مذبين جميع المتهمين ، ما عدا ناظم القدسي ويوسف يزبك ، بانهم
في الظروف عينها والمكان عينه ، ارتكبوا جرم استعمال الشدة تجاه موظفي القوة
العامة برميهم بمقدوفات متنوعة ، ولم يكن ممكناً تعيين الاشخاص الذين استعملوا
الشدة من المتهمين .

وهي اجرام منصوص عليها وتستوجب العقاب في القرار رقم ٤ والمادتين
١١٤ و ١٨٠ من قانون الجزاء .

لذلك قد حكم على ... ذكرت اسماء المحكوم عليهم في صفحة ٢٠٣ .

٨٩ - بيان المفوضية عن حادثة الجامع

وبعد وقوع الحادثة اصدر دي مارتل بياناً يقول فيه :
« وردت اخبار من حلب انه قد خرقت حرمة الجامع الاموي بمناسبة
توقيف بعض الاشخاص يوم الجمعة ٢٥ أيار سنة ١٩٣٤ .

ان هذه الاخبار هي كاذبة ، وما من غاية لها الا تضليل الرأي العام ، فان التوقيف وقع بعد الصلاة عند الخروج من الجامع . اما الذين اوقفوا فهم الذين خرقوا حرمة الاماكن المقدسة بتحويلها الى اماكن للاضطراب والاخلال بالنظام ، ولا يمكن التساهل بالعودة الى مثل هذه الحوادث ، بل ان كل حادث منها يلجئ الى ازال العقوبات السريعة باهم الاشخاص المسؤولين .

فليقل ما يشاء وليهدد بالعقوبات كما يشاء ، فقله هراء في هراء .

ولو صح ، فما هي الحرمة التي اخترقها الوطنيون ؟ ومن ارسل العساكر الى الجامع ؟

ومن احتل الابواب ؟ ومتى كانت العساكر تقف في داخل الحرم لتتحافظ على عبيد الانتداب ؟

أليس نزول القوة الى بيت الله بهذه الصورة مخالفاً بجرمة المعابد ؟

إذن هو المجرم !

وكما اسمعتك قول العميد الثرثار ، اسمعك قول البلاد الحق ، عندما اغلقت مراقبها واعلنت احتجاجها ، واضربت غضباً من التوقيف ، وسخطاً على انتهاك حرمة الجامع .

٩٠ - برقيات من مدن سوريا احتجاجاً على حادثة حلب

طيرت حماء في ٣٠ أيار سنة ١٩٣٤ برقية تقول للمفوض السامي :
اضربت حماء استنكاراً لفظائع الاستبداد بحلب بعد فشل الرحلة المصطنعة تحدياً للامة ، وعقيدتها الوطنية الشاملة ، ارجوكم القضاء على هذه المآسي بمباشرة الاصلاح ، ووضع حد للتجارب غير المنتجة .

نائب حماء : نجيب البرازي

ووقع اربعون وجهاً من اطباء ، ومحامين ، وتجار ، ووجوه ، ورؤساء نقابات في حماء البرقية الآتية :

« حماه بكاملها مضرية اليوم استنكاراً لتحدي الوزارة الالاستورية الامة برحلتها المصطنعة ، التي سببت انتهاك حرمة المعابد المقدسة ، وتعطيل المعاهد الدينية ، واعتقال مائة من الاحرار بحلب ، تشفياً وانتقاماً ، فنحتج بشدة على هذه المظالم ، راجين ابلاغ احتجاجنا الى وزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الامم . »
وأرسلت حمص برقية موقعة من وجهائها ، وتجارها ، ومحامها ، واطباؤها ، تقول فيها :

« مهاجمة القوى المسلحة لجامع حلب ، اعتقال الزعماء والابرياء ، اثار سخط الامة . حمص المغلقة أمس احتجاجاً ، تطلب ابلاغ احتجاجها جمعية الامم ووزارة الخارجية الفرنسية . »

وطيرت طرابلس الشام برقية ايضاً موقعة من اعيانها . ومحامها ، واطباؤها هذا نصها :

« القوى المسلحة التي هتكت حرمة المعابد ، اقبض على الرجال المخلصين ، مخالف للعدل والحق ، نحتج بكل قوانا على ذلك . »

ولم تقف حلب ساكنة ، بل ارسل محاموها ، وهم المدافعون عن كل حق ، البرقية الاحتجاجية الآتية :

« توقيف سبعين « ذاتاً » في صلاة الجمعة ، بينهم محامون ووجهاء ، وسوقهم كالجناة الى السجن ، هو انتهاك لحرمة المعابد ، والحرية الشخصية ، وكرامة المخالمة ، نحتج على هذا الارهاق . »

وشاركت دمشق المدن السورية باحتجاجها ، فأرسل البرقيات بهذا المعنى وبارق الزعيم هنانو الى وزارة الخارجية ، والى العميد الفرنسي يقول :

في اثناء اجتماعنا الاول في حلب ، اظهرتم انكم راغبون في بذل مجهوداتكم لاقرار الثقة المتبادلة ، ولكن عفوكم عنمن اعتدوا على حياتي ، ثم اصداركم الاوامر باعتقال سبعين شخصاً من الوطنيين عند خروجهم من مسجد حلب ، لا لسبب سوى مبادئهم السياسية العالية ، ثم الحكم عليهم بالسجن . كل هذه الامور ،

تخالف تصريحاتكم ، وتمحوا الثقة التي كنتم تشدونها للتعاون بيننا ، اؤكد
لفخامتكم ، ان سياسة العنف والتهديد ، نقيم في طريق ذوي النيات الحسنة ،
عقبات كأداء ، يصعب تذليلها .

٩١ - قرار المؤتمر الذي انعقد في حلب

ووضع المؤتمر الذي ضم الوفود السورية قراراً بالنص الآتي :

بناءً على حادث الاعتقال الذي وقع في الجامع الاموي الكبير ، يوم الجمعة
سا ٢٥ مايس سنة ١٩٣٤ في الخامس والعشرين من شهر أيار لسنة تسعمائة
واربع وثمانين والف ، نحن الموقعين بذيله من ابناء حلب ، ونحن استطاع الوصول
اليها من وفود سائر المدن السورية ، في الداخل والساحل ، تناوانا بحث هذا
الحادث ، وما تقدمه من عوامل واحاط به من احوال فتحقق :

اولاً - نهار الجمعة المصادف ٢٥ من شهر أيار سنة ١٩٣٤ حاصرت القوى
المسلحة من فرنسية ومحلية ، جامع الاموي الكبير ، واحتل قسم منها صحن
الجامع ، وبعض اماكن العبادة واغلقت ابوابه الثلاثة . وعندما انتهى جمهور المصلين
من صلاتهم ، ومن قراءة المولد النبوي بعدها ، قصدوا الخروج من الباب الرابع ،
فأوقفتهم تلك القوى المسلحة بالضرب والتحقير ، واعتقلت من بينهم زهاء مائة
من الوطنيين ، فيهم المحامون والاطباء والمهندسون ، والتجار والوجهاء ، واقتادوهم
في الشوارع مشياً على الاقدام ، وتحت حراب الجنود ، فكان تشهيراً لا يجوز إلا
على المجرمين المحكوم عليهم به . ولم يكن ثمة سبب يدعو الى الاعتقال والتشهير ،
ثم دخلت القوى وتمحرت داخل الجامع ، كما وانها تمحرت الناس قبل دخولهم اليه
وهم في الشوارع .

ثانياً - عومل المعتقلون اسوأ معاملة في السجن ، حُشروا في اسطبل قدر ،
وثاني يوم نقلوا لقرفة لا تكفي لعشرين شخصاً ، ولم يزالوا فيها في اشد الضيق .

ثالثاً - جرت محاكمتهم في صورة استثنائية ، فسُدَّت الطرق التي تصل الى دار
المحكمة على مسافة بعيدة منها ، واقام عليها الجنود المسلح ، وصوبت على مداخلها الرشاشات

والسيارات المصفحة ، وحيل بين الناس وبين حضور الجلسة ، وبذلك فقد الشرط الرئيسي لأصول المحاكمة ، وهو علانيتها المطلقة .

رابعاً - حكم على هؤلاء المعتقلين بالسجن احكاماً لا تنطبق حتى على قانون الارهاق الذي سموه قانون قمع الجرائم على ما فيه من شذوذ . فاعتبرت المحكمة دخولهم الجامع يوم الجمعة للصلاة ، واجتماعهم فيه لتساع قراءة المولد النبوي الشريف ، ومحاولتهم الخروج منه اخلاقاً بالامن . والحقيقة لم يحدث شيء من ذلك ، ولم يوجد مع آلاف المصلين أي سلاح ممنوع ، رغم تحريمهم عند دخولهم وخروجهم ورغم تحري الجامع من قبل الشرطة .

خامساً - اقيمت في الطرق المؤدية الى حلب قوى مسلحة ، اعترضت كثيراً من الوفود التي كانت قادمة اليها ، واعادت اكثرهم من حيث جاءوا ، وبينهم محامون اتوا للدفاع عن المعتقلين .

سادساً - حكمت المحكمة على اشخاص اعتقلوا من الجامع ، ولم يرد ذكر اسمائهم في ضبط الشرطة ، الذي بنيت عليه اتهم ، ولا في شهادات الشهود ، وللمجرد وجودهم بين المعتقلين في الجامع .

لذلك وتجاه هذا الارهاق الذي لم يسبق له مثل حتى في تاريخ الاستعمار ، نعتبر ان مهاجمة الامة في بيت عبادتها ، ودخول القوة المسلحة اليها ، واغلاق ابوابه على المصلين ، وتخصيص الاعتقال بمن عرفتم عقائدهم الوطنية ومبادئهم السياسية ، انها كآ لحرمة المعابد الاسلامية ، وتجاوزاً على الحريتين الدينية والشخصية ، وعملاً تهديدياً ، يراد به الانتقام والتوطئة لاعمال مريبة لا تتفق ورجائب الامة .

فنتحج على هذه الاعمال الارهابية ، وزرى انفسنا مضطرين لاذاعتها على الامة ، وتبليغها لكافة الحكومات الاسلامية والاوربية ، ولوزارة الخارجية الفرنسية وغصبة الامم .

٣١ أيار سنة ١٩٣٤

وقالت اللاذقية في برقيتها :

والاذقية المضربة احتجاجاً على محاولة خنق صوت الامة بالمعنف واقتحام ،
المابد ، والاحكام الشبهه بالعرفية ، على رجالها الاحرار بحلب ، تستنكر تحدي
حقوق الشعب ، تهتف بحياة الزعيم هنانو ، ارفعوا احتجاجنا الى عصبة الامم .

وتناولت جرائد فلسطين ومصر والمراق ، الحادث المستنكر ، وعلقت عليه
بمقالات ضافية ، محيجة على اعمال الفرنسيين ، واحكامهم التي اضعفت الثقة بقضائهم
وقضائهم . وكان للازهر والازهرين ، ورجالات مصر الاحرار ، موقف مشرف ،
واشتراك قلبي ظاهر الأثر في الاحتجاجات والبرقيات المرسله الى المفوض السامي ،
والى وزارة الخارجية الفرنسية ، وكلها تستنكر الارهاق ، وانتهاك حرمة الجوامع .

ولعل الحادث المذكور لا يقف تأثيره عند الحد الذي اشرنا اليه ، بل
سيبعث في الامة النشاط والجرأة ، ويزيد في المقاومة والكرهية .

وحيث ان القضية العامة قد اقلقت فرنسا ومثليها ، اتصل قلم المطبوعات في
لبنان بايعاز من المفوضية العليا في ٦ حزيران سنة ١٩٣٤ بمندوبي الصحف ،
وطلب يستدعهم اليه وبلغهم : « انه ممنوع عليهم التعرض للاشخاص الرسميين
في سوريا ، وممنوع عليهم ايضاً التعليق على الحوادث التي وقعت وخاصة حوادث
حلب ، لأن لبنان يجب ان لا يشعر بشعور سوريا ، ولا يهتم ببناء بلادها وهي
جارته ، وممنوع رواية الاخبار عن سوريا ، بشكل يثير الخواطر ، بتجسيبها
وسردها على غير حقيقتها . »

٩٢ - بلاغ المفوضية عن يوم المحاكمة بحلب

وكانت المفوضية قبل هذا اذاعت في ٣ حزيران بلاغاً عن حوادث حلب
جاء فيه :

ان يوم ٣٠ أيار الذي اعلن انه ستقام فيه تظاهرات عامة قد انفض بهدوء
تام . وقد ذعرت اكثرية التجار من الاخبار التي تسربت اليها مساء اليوم
الماضي ، فأقفل سبعون في المائة مخازنهم ، وتظاهر افراد يتراوح عددهم بين
الثلاثمائة والاربعائة شخص فقط قبل الظهر في الشوارع ، ثم تفرق هذا الجمع
عندما تدخل رجال الشرطة .

وعقدت المحكمة المختلطة التي تولت محاكمة الافراد الموقوفين في ٢٥ الجاري جلسة في الساعة التاسعة برئاسة المسيو « موغان » ودامت المحاكمة حتى الثالثة صباحاً ، ولم يحدث في اثناء ذلك ، اقل حادث . وقد اكتفى المحامون ، بالدفاع عن موكلهم الخ

اما الواقع ، فكان خلاف ما جاء في البيان ، واذا كان لم يحدث شيء في اثناء المحاكمة فلا ان المحاكمة قضية دفاع ، فهل كان العميد يريد من الخلية ان يشوروا ويهاجموا المحكمة ، وهم عزل من السلاح ، والجند قد منع الوصول الى المحكمة عن بعد اربعمائة متر ، كما اسلفنا بيانه ، ليحرب وحشية جنوده ، وفضاعة معداته ونيران مدافعه ؟ .

ان الوطنيين يفعلون عند الضرورة ما فيه إنقاذ وطنهم وشرفهم ، ولكنهم الآن في موقف الاتهام والدفاع امام القضاء ، فاذا حكم عليهم بالظلم تقدموا للتضحية التي تشرّفهم وترفع رؤوسهم عالياً والمستعمر ان يقول ما يشاء .

وبالمناسبة انشر مقالة كتبها الوطني السيد « جبران تويني » في جريدته « النهار » رغم التنبيهات ، وهي تمثل شعور اخواننا اللبنانيين الاحرار ، وما قلوه عن الاستقبال ، قال الموماً اليه تحت عنوان : « الحكومة تستقبل الحكومة » :

٩٣ — ما كتبه جبران تويني صاحب جريدة « النهار » في بيروت ، بشأن استقبال

الرئيسين بحلب

يوصل الرئيسان السوريان في حلب تنفيذ برنامج الرحلة في سوريا الشمالية ، فن استقبال رسمية ، الى زيارات ومآدب ، الى خطب وانتخاب ، طبعت كلها بالطابع الرسمي ، وخت من المظاهر الشعبية ، وبالرغم مما نذيعه المصادر الحكومية من انباء .

فاذا كان الغرض من هذه الرحلة ، ان تستقبل الحكومة الحكومة ، ويحتفي المرؤوسون بالرؤساء ، فقد حصلت الغاية وتم المراد . اما اذا كان الغرض من الرحلة ، اظهار تعلق الشعب بالحكومة ، واقباله على الحفاوة بها ، فان القوم لم يدركوا الغرض الذي قطع الرئيسان في سبيله المسافات وتجمشوا مشاق السفر .

تشكك الحكومة السورية الحاضرة ، في اثناء تعطيل المجلس النيابي ، فلم
تتمكن من التقدم الى المجلس لنيل الثقة ، اسوة بالحكومات التي تقوم في ظل
النظام الدستوري . فرأت الحكومة ان تعمل على اخذ الثقة من الشعب مباشرة ،
في حالة عدم اجتماع ممثلي الشعب . ووسيلة هذه الثقة الشعبية هي المظاهرات ،
واحتشاد الوفود للاستقبال ، وما يلي ذلك من زينات وحفلات .

وشدت الحكومة رحلتها في سبيل هذه الثقة الى الشمال ، واذاع العميد
قبيل رحلتها تصريحاً دعا فيه الى وجوب الثقة بها ، لتواصل عمل الحكومة السابقة
وتنفذ البرنامج المرسوم .

فهل كانت الغاية من كل هذا ، جس النبض لمعرفة مقدار النفوذ الذي
تتمتع به الحكومة في الاوساط الشعبية ، تمهيداً للعمل السياسي المنتظر ؟

هذا ما نرجحه ، فاذا صح هذا الترجيح ، كانت الرحلة دليلاً على الاتجاه
الشعبي ، وبرهاناً على ان البلاد - غير الرسمية - لا ترضى عن حكومة لا تحقق
امانها في حريتها واستقلالها . بل كانت هذه الرحلة تجربة جديدة ، اذا اضفناها
الى التجارب السابقة ، ظهر منها ان الامة باكثريتها الساحقة ، لا يهمها تبديل
الاشخاص ، وانما هي تسترشد في مواقفها بالمبادئ التي تجاهد في سبيل تحقيقها .

وانه لمن المستغرب ان يصر الفرنسيون على المضي في هذه التجارب ، بمد
ان اثبت لهم الايام والحوادث فشلها . فان للسوريين هدفاً واضحاً ، اعلنوه في
غير مغمغة ولا ابهام . وقد تعاون الوطنيون مع الفرنسيين تعاوناً وثيقاً في سبيل
هذا الهدف ، فافترق المتعاونون قبل بلوغه لاسباب اصبحت معروفة .

فكل حل للقضية السورية يجب ان يسير نحو الهدف المعلوم . اذا ارادوا
ان يصلوا الى الاستقرار . اما اذا انحرفوا عن الهدف ، فلا تفييد في الحلول
اقامة حكومات واسقاط حكومات ، ولا حفلات ولا رحلات ، وما الى ذلك
من دعايات .

والى القارىء مقالاً نشره المسيو « فيسيه » صاحب جريدة « اللاسيري » في بيروت ، لسان حال المفوضية الفرنسية ، ومنه نرى عدواً ينهش كرامة السوريين واللبنانيين ، كما اوحى اليه المفوضية ، ان يقول الباطل ويفترى علينا الكذب . ومقاله جواب على برقية الزعيم هنانو المفوض السامي ، التي نشرناها سابقاً ، فلم ترق للفرنسيين ، فأوعز اليه ان يرد عليها في ٥ حزيران سنة ١٩٣١ فقال :

« الثقة بأبرهيم هنانو ! أي فرنسي ولو كان من أقل الناس اطلاعاً على الحوادث التي تجري في سوريا ، يستطيع ان يمنحها الى رئيس عصابات ، وقاطع طريق ؟ وهل حشد حراسه في ذلك اليوم ، ليقيم الدليل على رغبته الطيبة ونيتة الحسنة ؟ وهل كانت المشاغبات ، التي اثارها ، في سييل المبادئ السياسية العالية فقط ؟ ..

ان تلاعب المرء بألفاظ لا يفهم معناها ، لا يجدي في تغيير وجه الحقيقة ، والمبادئ ، التي يدعيها ملقو القنابل ومهيشو التظاهرات ، وهي العنف والرعب والحركات الدموية ، انما هي امور تافهة اذا قاموا بها هم ، اما اذا قام بها غيرهم فهي تسمى جنائياً ، ولا تستحق الا العقاب الشديد !

لقد اراد ابرهيم هنانو المقابلة بالمثل ، وزيد ان يجاب الى رغبته . وقد استعمل القوة فأجيب بالقوة ، اما ان يطالب فوق ذلك بثقة فرنسا ، فهذا يتاني المنطق والفهم ، هذا اذا لم يكن « زعيم الشتاء » ، واثقاً ثقة غير محدودة ، بالسذاجة الفرنسية .

تلك آداب فرنسا ، ومنطق المفوضية ، وهذه اقلام الكتبة الذين تستخدمهم فماذا تستحق !

هل هنالك غير اللتعة عليها ، وعلى من اوحى اليها .

وماذا جرى بعد محاكمة الموقوفين والحكم عليهم ؟

استأنف المحبوسون الحكم حسب الاصول القانونية، وفي ١٩ حزيران سنة ١٩٣٤ اجتمعت محكمة الاستئناف الاجنبية في بهو البلدية. واتخذت السلطة والحكومة الاجراءات السابقة والتدابير الارهابية، كما وصفناها من حيث حشد الجنود، وقطع الطرقات، ومنع المرور، وبعد سماع اقوال المتهمين، واقوال الشهود ودفاع المحامين. وبعد ان داومت المحكمة من الساعة ٨ صباحاً الى الساعة ١٠ زوالية مساء! اصدرت قرارها وخلصته تنزيل شهرين من الحكم عن السيد سعد الله الجابري، وشهر عن عبد القادر السرميني، مع زيادة ٢٥ ايرة سورية جزاء تقديراً، وزيادة شهرين في سجن عمر الضبيط على جزائه السابق، وشهر آخر في سجن غيره، واسبوعين في سجن البهض، وثبت الحكم البدائي على البقية، والعفو عن الجزاء النقدي وقدره خمسون ايرة سورية، المحكوم به الحاج علي سيرجية. فكانت قرارات الاستئناف غريبة عجيبية، يحار المنطق في تعميلها، كما حار المحامون في حيثياتها.

ولكن ماذا ينتظر صدورهم عن القضاء الفرنسي، وقضاتهم، وغير هذه، المتناقضات، وهذه العجائب والغرائب والمهازل، ما دام المقصود من المحكمة مصلحة الاستعمار والمستعمرين، لا مصلحة الحق والعدل؟.

وبعد ذهاب الشيخ ناج ورئيس الجمهورية من حلب، اشيعت عدة شائعات عن تبديل الوزارة، وخذلان الحكومة. فما كان من المطبوعات الفرنسية، إلا ان اصدرت بياناً في ٢٠ حزيران تنفي فيه ما قيل ويقال، وتؤكد ان سياسة العميد لم تتبدل، وان تتخذ أي تغيير سوى تعيين «لافاستر» مندوب حلب معاوناً للمفوض السامي في دمشق.

ولكن هل كل ما يقوله البيان صحيح؟

سنرى أن الوطنيين سيجهرونه على ما يكره، وسيغيرون ما قرر.

وفي ١٩ حزيران سنة ١٩٣٤ اصيب السيد ابراهيم هنانو باشتداد المرض وارتفاع الحرارة، لتأثره بالحوادث، وتعريض نفسه لمشقات السفر، ولركوب الخيل، واصبح اسير الفراش، واشتدت عليه وطأة الداء وداء السل، الذي لازمه من سنة ١٩٢٥ فهزل بدنه ونقص وزنه.

وفي ٢١ حزيران اشترت عليه مع اخواني الاطباء، بلزوم الاستشفاء في جبل الاربين، وفيه يكون الهواء نقياً جافاً، وعليلاً بارداً، فذهب اليه مساء اليوم المذكور.

وكانت المدينة قبل يوم اغلقت احتجاجاً على قرار المحكمة الاستئنافية الذي اشترنا اليه، ثم فتحت في اليوم الثاني. ولما كان قرار قمع الجرائم، آلة ظلم وارهاق، وضعه المستعمر لقمع الحركة الوطنية، والتنكيل بكل من يقاوم الاستعمار، وكان المحامون اعلم الناس بمضاره. فقد احتج اخواننا المحامون على وجوده، وعلى تسخير القضاء لمآرب سياسية، وتنادوا واخوانهم المحامون من كل البلاد السورية، الى عقد مؤتمر عام في دمشق، ودرس ما يجب اتخاذه، للدفاع عن حقوق الشعب.

٩٧ - تكريم الحكومة المسيو ولافاستر، وماقاله المندوب الفردي

وفي ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٤ اقام الشيخ تاج حفلة ترحيبية بقدم المندوب الفردي المسيو ولافاستر، الى دمشق، معيناً من قبل المسيو ددي مارتل، لتمثيل الانتداب، وفي اثناء الاجتماع وقف المندوب الموما اليه، والتقى خطاباً دل على انه برنامج المعين، ثم اجابه الشيخ تاج بالشكر والتقدير، كأنه عبد ماجور:

«اني مغتبط بالحفاوة البالغة، التي قابلتني بها الحكومة السورية، وارانني سعيداً بان آني الى دمشق لاقوم بمهمة «التعاون الوثيق» مع الحكومة الكريمة.

واني لأرى في شخص نخامة رئيس الجمهورية، رجل الخبرة الطويلة والمقدرة،

وبشخص فخامة رئيس الوزراء، رجل الرأي والحزم وان ما يتمتع به من «ثقة» الحكومة الفرنسية، وصدائقي الشخصية، سيكون خير معاون على نجاح مهمتنا المشتركة مثابراً على تنفيذ خطة رئيسي فخامة الكونت دي مارتل، التي تؤول لخير وصالح البلدين بكل دقة وامانة، واني اعرب عن استعدادي التام لتعضيد الحكومة ومؤازرتها في تنفيذ وتسهيل مهمتها.

ثم نوه المسيو لافاستر بمطف الحكومة الفرنسية على هذه البلاد، ورغبتها الصادقة في التعاون معها، وتغني لحكومتها «الرشيدة» نجاحاً اكيداً، في مهمتها الشاقة!

خطاب رئيس الوزراء :

وبعد ان انتهى مسيو لافاستر من خطبته، رد عليه رئيس الوزراء شاكرآ له عواطفه باسم رئيس الجمهورية والوزراء، فقال :

« ان مهمة هذه الحكومة «شاقة» ولكنني كبير الرجاء، بان الثقة المتبادلة التي تربط الحكومة بسعادة المندوب، والاخلاص المتبادل، و «وحدة الهدف» التي تحسس بها كل عضو من اعضاء الحكومة، والثقة الكبرى التي يضعها الشعب السوري بهم، كافية لتذليل العقبات، واجتياز الصعاب وتحقيق الاماني الغالية» .

ثم قال : « ان شخصية مسيو لافاستر المحترمة، ليست بالشخصية المجهولة لدى الاوساط السورية، بل هي شخصية ممتازة عرفت كيف توفق بين مصالح بلادنا العزيزة، ومصالح فرنسا الحرة، ولذا فان الحكومة تنظر الى المستقبل بطمأنينة وتفاؤل عظيم في نجاح مهمتها .

وترجو من سعادتك، ان تكونوا الترجمان الامين لدى فخامة العميد، عما تكنه الحكومة نحو فخامته من عواطف الولاة والمودة، وعما تعلق عليه من جليل الآمال وعظيمها في معاضدتها في «عملها الشاق» !

هذا أم ما جاء في الخطابين .

ويلاحظ القارىء بسرعة ، ان هذين الخطابين كانا اشبه ببلاغ نفي الاشاعات التي ذاعت في الايام الاخيرة ، من تعديل الوزارة ، وتبديل نظام الحكم .

فقد كان المندوب يدور في كل خطابه حول « التعاون » مع هذه الحكومة ، واثقة التي تضمها الحكومة الفرنسية فيها ، ورأيه في الرئيسين ، ولعله قال في خطابه : « ... مثابراً على تنفيذ خطة رئيسي الكونت دي مارتل ... » ، بنفي ما نشر في بعض الصحف ، عن ان نخامة العميد قد قرر تبديل سياسته !

ومما لفت نظرنا في خطاب المندوب ، تمنيه للحكومة نجاحاً اكيداً في مهمتها الشاقة ! .

فماذا تكون هذه « المهمة الشاقة » ؟ .

لقد فهم الكثيرون من « المهمة الشاقة » ، انها « مهمة سياسية » ، واراد الكثيرون ان يقولوا انها « مهمة عقد المعاهدة » !

واذا لم تكن هذه « المهمة الشاقة » ، مهمة عقد معاهدة فماذا تكون ؟ .. مهمة ادارية ؟ .. مهمة اقتصادية ؟ .. !

ان من يجمع خطاب المندوب في عبارة واحدة يستطيع ان يستنتج منه ، بان هذه المهمة لا بد ان تكون مهمة سياسية .

ما هي « المهمة الشاقة » ؟

اما خطاب رئيس الوزراء ، فقد كان بدوره بلاغاً ، اراد منه ان يقول : « ان العلائق بيننا وبين مسيو مارتل ، والحكومة الفرنسية ، والمندوب الجديد ، على غاية ما يرام » ..

وقد اشار الرئيس بدوره الى « المهمة الشاقة » ، وقال : انها في حاجة الى « معاهدة » الحكومة الفرنسية ، فهل يمكن ان تكون هذه المهمة ، غير « مهمة سياسية » ؟ !

وبينا الحكومة تقيم هذه الحفلات ، بل هذه الخزعبلات لارضاء اسيادها ،
وستر معايبها ، عقدت قرصاً بنصف مليون ليرة سورية لتسديد النفقات ، وامرت
جباتها ان لا يتركوا محصولاً ينقل من بيده ، أو يدركى قبل ان يسدد
المزارعون ما عليهم من الاموال الاميرية .

وفي بيروت قام تجار سوق الياص بتظاهرة ساروا الى سراي الحكومة ،
وسلوها مفاتيح مخازنهم لكساد تجارهم ، وما فرض عليهم من ضرائب باهظة .
ثم عقد التجار مؤتمراً ، في كل من البلدين ، وتذاكروا في الازمة الاقتصادية
وكساد الاسواق التجارية ، وقدم كل من غرقي دمشق وبيروت التجاريتين ،
تقريباً مسهباً عن سوء الحالة ، وما اصاب التجارة والزراعة من اضرار ، وما
وصلت اليه حالة البلاد من فقر وارهاق .

وعلقت الصحف على التقارير بمقالات ضافية متباعدة ، تدل على عظم الشكوى
ومقدار البلوى . ولكن هل اثر في هذا سياسة المسيو دي مارتل ؟

وهل اتجهت سياسته الاقتصادية ، نحو الازدعار لجمع المال ، وانفاق موارد
المصالح المشتركة في مشاريع اقتصادية ؟

وهل ظهرت فائدة محسوسة لاعماله الكالسية ومشاريمه العسكرية ، التي
اعلن عنها ؟ .

ان المسيو دي مارتل ، لم يشعر بالام الشعب ، والدليل انه اصدر بياناً في
٢٥ حزيران سنة ١٩٣٤ يرد فيه على الشائعات القائلة ، بتغيير خطته وسياسته ،
ويعلن ان اقل عيب فيه كثرة التردد ، ولكنه في هذه المرة ، يثق بحكومة
التاج ، ولا يريد ان يساوم على هذه الثقة . .

اما سوء الحالة الاقتصادية ، فماذا يهمه ما يصيب الشعب من نتائجها ؟ انه
بشر مشاريعه ، وهذا كل ما يريد ان يفعله . وسيلعب التنس ، ويذهب الى حمامات
البحر ، ويتمتع بمحاسن الغايات ، وما له والشقاء المستحکم بين الناس !!

لا شك ان المفوضية لم يكن لها نية حسنة ، ولا ارادة طيبة في معالجة الامور المشتكى منها . وبالطبع كانت حكومة التاج تسير على منهاجها في سوء التدبير ، وفي اشباع مطامع رجالها ، ولهذا عزلت مدير الاوقاف العام السيد يحيى الكيالي واحالته على التقاعد ، واسندت الوظيفة الى مدير المالية العام السيد حمدي النصر ، محسوب الشيخ تاج ومنفذ اوامره . واصرت على بقاء الصحف التي اغلقها معطلة .

واكثر الشيخ تاج من الجواسيس ، لمعرفة ما يقول الناس عنه ، وعن حكومته ، ووضع مختار الشريف مديراً لأوقاف حلب ، واديب المقتي مديراً لأوقاف دمشق ، وربطها بذاته ، ليتسنى له التحكم في المشايخ ورجال الدين ، وعين باسيل مكرديج معاوناً لمدير الداخلية ، وهو من جواسيس الفرنسيين وموظفيهم ، ولكن الى متى يستمر في تصرفاته ، وهل من امارات تدل على قرب انتهاء وزارته ؟.

ان المسيو دي مارتل ، لا بد ان يعدل سياسته ، لأن موقف فرنسا الدولي يزداد حرجاً يوماً بعد يوم ، ولجنة الانتدابات لم تشأ قبول المذاكرة في مشروع المعاهدة السورية ، التي قدمها مندوب فرنسا لدى عصبة الأمم المسيو « روبه - دو كيه » ، بل اصرت على وجوب تقديم معاهدة مصدقة من المجلس النيابي السوري ، وهي بذاتها اعترضت على التجزئة الواقعة ، وقالت بضرورة الوحدة ، وانتقدت امتناع السلطة من اعطاء لبنان استقلاله التام . إذن سوف يبدل خطاطه اذا اتته الاوامر من حكومته ، واذا لم يفعل اضطر الى الاستقالة .

٩٨ - الحوادث الدالة على طيش السلطة والحكومة يوم مجيء البعثة الطبية من الحجاز

ومن الحوادث الدالة على طيش الحكومة ورعونتها ، ان جميل مردم بك سافر الى الحجاز على رأس بعثة طبية ، ولما عاد مع البعثة في ١ تموز سنة ١٩٣٤ واراد سكان دمشق الحفاوة بمقدمهم ، ابلغتهم السلطة الفرنسية في بيروت انها لا تسمح للبعثة بدخول دمشق مع المختفلين ، وابلغت الذين تهيئوا لاستقبالها انها سوف لا تمكنهم من اقامة تظاهرة .

ولما مشت السيارات الى الناقورة ، وكان عددها يزيد على مائة وخمسين سيارة ، ارسلت اليهم فرقة من الجنود بأسلحتهم فرابطت على الطريق ووقفهم ، ولم تترك سوى سيارة جميل مردم بك ، وكان يصحبه رئيس المجلس النيابي صبحي بركات ، وارسلت بعدها كل سيارتين أو ثلاث من السيارات الباقية في الطريق ، بعد مضي الوقت .

ولكن رغم تدبيرها هذا عادت السيارات ، فاجتمعت قبل مدخل دمشق ، وسارت بموكب منتظم ، ولما وصلت الى «ميسلون» كان جنود الكابتين «كوله» قد قطعوا الطريق ، ووضعوا الاسلاك الشائكة ، فلم تتمكنهم من العبور ، وأمرت القادمين بالتفرق ، أو الوقوف ريثما تصل سيارة جميل مردم بك الى دمشق ، وذلك لمنع الشعب من الاستقبال ، فتأمل !

ولما رأى المستقبلون ان ما عملته السلطة يمس بكرامتهم ، قطعوا الاسلاك الشائكة ودفعوا بسياراتهم الى المكان غير مبالين ، حتى دخلوا العاصمة دخول الفاتحين ، واستقبلهم السكان بالمراضات والاهازيج المطربة ، ولما يخافوا حراب الجند ولا سيوف الضباط .

وفي اليوم التالي ، استدعت السلطة جميل مردم بك الى دائرة الاستنطاق بحجة تحقيره للمفوض السامي ولرجال الشرطة ، ووقفت اربعة اشخاص بتهمة التظاهر ، وساقهم الى المحاكمة .

ما قيمة الاستنطاق ؟ وما قيمة السجون ؟ وما قيمة هذه الحكومة ؟ وما قيمة المفوض السامي تجاه الوطنية الجامعة ؟

أليس ما اصدروه من البلاغات مهزلة من مهازل السياسة ! أليس قول المفوضية الآتي دليل كذبها ، وصغر نفوس موظفيها . قال قلم المطبوعات الفرنسي وهو الكذب الكاذبين :

٩٩ — بلاغ المطبوعات عن عودة مردم بك

اذاع قلم الاستعلامات الصحفية في المفوضية العليا ظهر امس ، البلاغ التالي :

بمناسبة عودة السيدين جميل مردم بك والدكتور توفيق الشيشكلي من الحجاز ، كانت قد كلفت لجنة القيام بتنظيم مظاهرات لها في دمشق ، وعند مجيء عضوين من اعضاء هذه اللجنة الى دوائر البعثة ، اعطيا التنبيه اللازم بأنه سوف لا يسمح البتة باجراء هذه المظاهرات . وعند وصول هذين الشخصين نفسها الى خان ميسلون ، بلنا ايضاً هذا الامر .

وبالرغم عما جرى من الدعاية ، لم يكن في الانتظار في شتوره إلا ثلاثون سيارة آتية من دمشق . ولم يكن في الهامة الا بعض عشرات منها . اما الموكب فلم يكن فيه احد من النواب أو الوجوه ، بل كان مؤلفاً من بعض الشبان ، ومن بعض اشخاص جمعهم مديرو الكاراجات .

وعند الوصول الى مدخل دمشق ، فرقت قوات الشرطة دون صعوبة المتظاهرين ، وكان عددهم مائة تقريباً - انتهى البلاغ بحروفه - .

ولم يكتب العميد بهذا البلاغ ، بل انه زار دمشق في ٥ تموز سنة ١٩٣٤ واصدر بلاغاً للصحف كبلاغاته السابقة ، فبحث عن المشاريع التي ذكرها مراراً وقال : ان سفير فرنسا في جدة ، صرح له الملك السعودي ، بأن حكومته لا تتدخل بأي حال كان ، فيما يتعلق بالقضية السورية . وتابع كلامه فقال : ان الحكومة أي حكومة «التاج» تتابع سياستها الداخلية ، معتمدة على موافقة البلاد لخطتها بالتعاون التام مع الدولة المنتدبة ، لتحقيق الاصلاحات الادارية والمالية ، التي تؤدي الى حسن سير الاشغال ، وتساعد على توازن ميزانية الدولة .

١٠٠ - سياسة دي مارتل بحسب بلاغه في الصحافة

وهذا ما ادلى به دي مارتل الى الصحافة ، نشره على علاقته ، مكتفين بما ابدناه عن سياسة «دي مارتل» وحكومة التاج :

ادلى نخامة المفوض السامي ، قبل ظهر امس الخميس ، الى ممثلي الصحافة في دمشق ، بلاغ خطير . وقد ابلغتنا دائرة الاستعلامات في المفوضية العليا ترجمة هذا البلاغ الى اللغة العربية ، ونحن نشر هذه الترجمة على علاقتها في ما يلي :

أيها السادة :

في زيارة اخيرة لدمشق . اطلعتكم بوجه الاجمال على « البروغرام » الاقتصادي المدد لمجموع الدول .

توسيع مرفأ بيروت :

وقد صادقت كما تعلمون ، الجمعية العمومية لشركة المرفأ صاحبة الامتياز ، على الاتفاق المتعلق بتوسيع مرفأ بيروت ، الذي يهيم في اول درجة انترازيت ، وبدأت اشغال التوسع .

في ما يتعلق بسوريا :

ثم ان « البروغرام » يشتمل في هذه السنة ، لا سيما في ما يتعلق بسوريا ، الامور التالية :

أ - تمديد خط بغداد تل زيوان حتى الحدود العراقية .

ب - درس خط عريض على الكهرباء بين دمشق وبيروت .

ج - تحسين طريق دمشق - بغداد .

د - تغطية سد حمص .

هـ - تهيئة مطاري حلب ودمشق .

فالحالة الحاضرة فيما يختص بهذه الامور ، هي التالية :

تمديد خط بغداد :

ان تهيئة الخط قد قسمت الى اربعة اقسام ، اعطيت بالمناقصة لمقاولين محليين يشغلون ١٥٠٠ عامل ، وقد بدأت ايضاً اعمال البناء . اما لوازم الخط من عوارض ووصلات الخ .. فتشحن على اربع دفعات ، وصلت الشحنة الاولى الى تل زيوان ويقتظر وصول الشحنة الثانية الى طرابلس .

اما مد الخط ، فيبدأ به من ١٥ آب ويمكن القطارات ان تسير عليه في آخر كانون الاول ، وفي مدة انجاز هذه الاعمال يتجاوز عدد العمال المستخدمين فيها ٢٠٠٠ عامل .

خط بيروت دمشق العريضي :

ان الاشغال المتعلقة بدرس هذا الخط في الاماكن التي يمر فيها قد انجزت .

طريق دمشق بغداد :

ان قسماً من الاشغال المتعلقة بهذا الخط تقوم بها الحكومة . اما القسم الآخر الممتد بين طريق دمشق حمص والضهير فقد جرى تنزيهه ، وينتهي بجمل هذه الاشغال في الخريف .

تعمية سد صمص :

تتزم اشغال هذه التعمية في ٢٥ آب وهي تتعلق بري مساحة قدرها ١٥ الف هكتار تقريباً ، ويزيد الماء المخزون بعد تعمية السد عن ١٥٠ متراً مكعباً .

تهيئة مطاري حلب ودمشق :

ان التصاميم المتعلقة بهذا المشروع هي تحت الدرس وعلى وشك الانجاز ، ومن المنتظر ان يباشر بتنفيذها في آخر آب .

اروقنصار المتحقق :

اما في ما يتعلق بالاقتصادات التي تحققت في ادارة الانتداب ، فقد ادليت منذ بضعة ايام الى ممثلي الصحف في بيروت تعليمات مفصلة عنها ، وقد بلغتم ايضاً هذه التعليمات ، وهي تدل على اهتمام الدولة المنتدبة في تخفيض اعباء الدول .

العلاقات مع الجيران :

هذا ولا نفتأ محافظين مع جيراننا على علاقات ثقة متبادلة ظهرت في هذه الايام الاخيرة ، لاسيما في ما يتعلق بتركيا بتسوية حوادث الحدود على شكل اسهل من السابق وبسلم قاتلي الكابيتين « جارنياس » .

اما مع العراق فقد عقدنا اتفاقاً تمهيدياً ينص على عقد المؤتمر في تدمر في ١١ ت ١١ القادم لتصفية الخلافات المتكونة بين عشائر البدو في سوريا والعراق .

وأمل ان هذا الاتفاق مع العراق يمكننا في ما بعد، من عقد معاهدة مودة وحسن جوار، يمكن معها البحث في تصفية مسائل الماضي، وإعداد علاقات حسنة للمستقبل.

أما مع مصر فإن التساهل من الجانبين يشير بنجاح المخبرات الجارية لمقد اتفاق تجاري يمكن من تجنب حرب التعريفة الجمركية التي تكون مضرّة بالفريقين على حد سواء.

بين المفوضية وابن السعود :

أنتي اعلم ان الخلاف الحديث الذي اوقع الحرب في ما بين ابن السعود، وجاره الامام يحيى، والذي انتهى لحسن الحظ بمعاهدة صلح، قد كان له اثره في الرأي العام في سوريا.

فان الدولة المنتدبة التي هي دولة اسلامية، قد تابعت بكل عناية وانتباه الحوادث التي جرت، لا سيما وهي على خير الصلات الودية مع الملك ابن السعود، وقد بادر الملك الوهابي وأكد لممثل فرنسا، أن حكومته لا تتدخل بأي حال كان. بما يتعلق بالمفوضية السورية، وانه اذا قابله بعض الشخصيات، بصفته سيد الاماكن المقدسة، فانهم لم يجدوا لديه إلا الاستقبال المتوجب للضيوف ايس إلا. وعليه فقد سجلنا بكل سرور هذه التأكيدات لدينا.

السياسة الراضية :

أما في ما يتعلق بالسياسة الداخلية، فإن الحكومة تابع معتمدة على موافقة البلاد لخطتها، بالتعاون التام مع الدولة المنتدبة تحقيق الاصلاحات الادارية والمالية التي تؤدي لحسن سير الاشغال، وتساعد على المحافظة على موازنة الموازنة.

أما البرلمان !...

أما مسألة العودة الى النشاط البرلماني، فلا ينظر فيه الا في تشرين الاول القادم، فيحل عندئذٍ سلاً يتفق وتطور الافكار في طريق السكينة والهدوء،

والنضوج السياسي في رأي عام ، يجب عليه ان يعتاد ممارسة الحكم البرلماني ، ضمن النظام والهدوء اللذين لا بد منها ، لتأمين سير المؤسسات التمثيلية سيراً حسناً .

١٠١ - قانون الاوقاف والتقرير الجديد

وفي ٧ تموز سنة ١٩٣٤ أقر الميودمارتل مرسوماً اشتراعياً ، وضعت الحكومة السورية بخصوص الاوقاف الاسلامية ، ينص على تعيين اعضاء المجالس العلمية والادارية ، التي كان أقر كيفية انتخابها وصلحايتها قرار المفوض السابق رقم ١٠ والاستغناء عن الانتخابات وتحويل الحكومة حق تعيينهم ، واعطائهم الصلاحيات التي للمجالس المنتخبة موقتاً ، ريثما يجتمع المجلس النيابي ، ويضع القوانين التي نصت عليها المادة ١١٤ من الدستور السوري .

وفي ١٣ تموز سنة ١٩٣٤ أصدر المفوض قراراً آخر ، يحوي ١٥ مادة تتعلق بالجمعيات والاندية الرياضية ، وفيه يأمر كل جمعية أو نادي ان يقدم طلباً بالرخصة ، فان اوجب صاحب الطلب خلال ٣ أشهر ، عدّه وجوده قانونياً ، وإلا انفي ، وحظر القيام بأي عمل أو تظاهرة .

ويقول ان الاعضاء المنتسبين ، يجب ان لا يتجاوز عمرهم العشرين سنة . أما القادة فيجب ان يكون المشرون في المائة منهم ، قد تجاوز هذا السن . ولا يجوز الاعضاء ان يمشوا في الشوارع مجتمعين الا برخصة ، ولا اقامة مخيم الا برخصة ، ومن يخالف الاحكام المنصوص عنها في القرار ، يعاقب وفقاً للقانون ، ودلله قانون رقم ٤ قع الجرائم .

اذا كان لهذا التدبير العجيب من سبب ، غير تخوف السلطة من رقي الاندية الرياضية والكشاف المسلم ، فهو لا معنى له ، لخالفته اصول التربية ، وشروط الرياضيين ، وحرية العمل . وبما استلقت النظر ان القرار صدر في اليوم الثاني الذي شاهد فيه المفوض السامي ، عرض الكشاف المسلم في بيروت ، بمناسبة العيد النبوي .

وهذا نص القرار :

النظام المفروض :

نشر في ما يلي نص القرار الذي اصدره نخامة المفوض السامي ، بشأن
الاندية الرياضية :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بناءً وبناءً الخ يقرر :

١ - خلافاً لاحكام المادة الخامسة من القانون المؤرخ في ٢ آب سنة ١٣٢٥ - هـ
١٩٠٩ م يجوز الترخيص بتأليف جمعيات أو فرق من الشبان الذين سنهم دون
العشرين سنة ، لأجل ممارستهم الالعاب الرياضية ، وكافة الالعاب في الهواء الطلق ،
ويحظر على هذه الفرق الاشتغال بالسياسة ، وبشأن خاص الاشتراك بالمظاهرات
أو الاجتماعات السياسية .

٢ - تعطى الرخص من قبل وزير الداخلية في سوريا ، ومن قبل السلطة
التي لها صلاحية وزير الداخلية في سائر الدول والحكومات .

٣ - يبين اسم الجمعية وغايتها ومركزها في الرخصة ، ولا يمكن تعديلها
دون الاستحصال على اجازة جديدة .

٤ - لا يمكن ان يكون عضواً في الفرق التي تؤسس بموجب هذا
المرسوم من لم يكن حسن السيرة أو حكم عليه بمادة جنائية أو بقباحة شائنة أو
لاخلاله بالنظام والامن العام أو من زاد سنه عن العشرين ، غير انه يمكن للرؤساء
والمديرين والمعلمين ، ان يكونوا اعضاء في هذه الفرق ، دون ان تطبق عليهم
قاعدة السن بشرط ان لا يتجاوز عددهم الواحد من عشرين من المجموع العام .

٥ - تدار الفرقة من قبل لجنة مكلفة بمسك السجلات المنصوص عليها في
الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٧ من القانون المؤرخ في ٢ آب سنة ١٣٢٥ .

يجب ان يكون رئيس اللجنة بالغاً سن الرشد ، ويكلف بإدارة الفرقة ،
وهو مسؤول عن الاضرار التي يحدثها الاعضاء بالاعمال المخالفة ، التي يقومون

بها جميعاً، وذلك لا يمنع ان تطبق بحقهم عند الحاجة المسؤولية الجزائية المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من قانون ٣ آب سنة ١٣٢٥ هـ .

إذا كانت الفرقة مؤسسة من تلامذة معهد علمي رسمي او خصوصي ، او مربوطة بمعهد من هذا النوع ، لا يمكن ان يكون رئيسها سوى رئيس المعهد أو ممثل عنه .

٦ - يجب ان يقدم الى السلطة الادارية التي تسلمت طلب الاجازة بظرف خمسة عشر يوماً ، بيان بتشكيل اللجنة والتعديلات التي تطرأ عليها ، ويجب ان يرفع للسلطة نفسها كل ستة اشهر جدول بمدد اعضاء الفرقة ، مع بيان عدد المنتمين والمستقلين والمخرجين منهم .

٧ - ان تأليف الفروع او الشعب لفرقة ما ، واتحاد فرقتين او اكثر من الفرق المجازة ، وفقاً لهذا القرار يخضعان لتقديم البيان المنصوص عليه في المادة ١ ، أما اندغام أو تحالف فرقة أو اكثر مع فرقة أو جمعية من غير صنف ممنوع قطعياً .

٨ - يجب الاستحصال اولاً على اجازة من مدير الشرطة في دمشق وحلب وبيروت ، ومن اكبر موظف اداري مركزي في بقية المحلات ، لأجل الخصوصات الآتية :

١ - تجول او تجمع اعضاء الفرقة ضمن حدود البلدة .

٢ - اجتماع عدة فرق او عدة فروع من الفرقة نفسها في اي محل كان .

٩ - يحظر على كل شخص من غير اعضاء فرقة مجازة ، وفقاً لهذا القرار ان يلبس البرة او الالبسة الرسمية خاصة بفرقة او جمعية وطنية او اجنبية او يحمل شارتها ، ويعاقب كل من يخالف الاحكام السابقة ، بغرامة تتراوح من ليرة واحدة الى عشرين ليرة سورية لبنانية ، وبالسجن مدة يوم واحد الى ١٥ يوماً ، او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٠- كل مخالفة لاحكام هذا القرار يمكن ان تعاقب بحل الفرقة وذلك لا يمنع ان تطبق بحق اعضائها العقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية الاجراء ، وبنوع خاص قانون الاجتماعات العمومية المؤرخ في ٢٧ أيار سنة ١٣٢٥ وقانون الجمعيات المؤرخ في ٣ آب سنة ١٣٢٥ وقانون التبرع المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٣٣١ .

١١- تضبط اموال الفرق المنحلة بقرار اداري وفقاً للمادة السابقة وتباع من قبل الدوائر العدلية ذات الاختصاص بناءً على طلب النيابة العامة ، ويدفع ثمنها الى الجمعيات والماعهد الخيرية التي تعينها السلطة التي اصدرت قراراً بحلها .

وإذا حلت الفرقة بطريقة اخرى ، توزع اموالها تبعاً لاحكام نظامها الاساسي . اما في حالة عدم وجود احكام خاصة ، فتبعاً لقرار يتخذه اعضاء الفرقة في اجتماع عام على شرط ان يكون التوزيع لاصعمال خيرية بحجة ، سواء جرى وفقاً لاحكام نظام الفرقة الاساسي او بقرار من اعضائها .

١٢- على الفرق الموجودة حالياً ، ان تقدم طلباً للحصول على الاجازة بمدة شهر واحد من تاريخ نشر هذا القرار ، وكل طلب لم يحز القبول بمدة ثلاثة اشهر من التاريخ نفسه يُعد مرفوضاً ، كل رفض يستنزم حكماً حل الفرقة .

١٣- كل عمل او محاولة من قبل عضو فرقة منحلة او اي شخص آخر لعقد اجتماع اعضاء الفرقة او القيام بعمل آخر من اعمالها ، يعد اخلالاً بالأمن العام ، ويستهدف صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في قرارات المفوض السامي رقم ٤ سوريا تاريخ ١٢ شباط سنة ١٩٣٢ و ١١٥ ل. ر تاريخ ١٢/٨/١٩٣٢ و ٥٣ ل. ر تاريخ ١٤/٤/١٩٣٣ و ١٥٧ ل. س تاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ .

١٤- يعمل بهذا القرار في كل من الدول والحكومات الموضوعة تحت الانتداب ، اعتباراً من نشره واعلانه على باب دار الحكومة في دمشق وبيروت واللاذقية والسويداء .

وفي ٣١ تموز سنة ١٩٣٤ قدم رئيس الكتلة الوطنية السيد هاشم الاتاسي من القدس الى حمص مسقط رأسه ، وكانت البلاد قد استعدت لاستقباله بحفاوة شعبية ، لظهار تقديرها لمهمته التي ذهب لاجلها ، مع صحبه الوطنيين ، وقام وإياهم بمنع الحرب ، واحلال السلم بين المليكين العربيين ، ابن السعود ويحيى حميد الدين في بلاد الجزيرة .

ولكن السلطة الفرنسية كعادتها في محاربة الزعماء الوطنيين ، ابلت اهالي حمص ، بأنها سوف تمنع كل تظاهرة ، وكل استقبال بالقوة . ودعت رؤساء الشعب العاملين ، فأندرنهم بما تنويه ، وبلقت ذلك لجميع مدن سوريا . وفي اليوم المين ، قطعت جنودها طرق المواصلات ، ولم تسمح لأحد بالمرور ، الا لسيارة الرئيس واهل بيته . وحشدت قواها العسكرية مع رجالات الدرك ، وهم يحملون بنادقهم وسلاحهم ، ووزعهم هنا وهناك على مفارق الطرق ، ومنازل المدينة ، كأنهم على اتم استعداد للحرب والقتال .

ولا حان وقت وصول السيد هاشم بك الاتاسي ، وكانت الناس رغم كل خطر ، قد تجهرت في معظم الطرق المؤدية الى بيته ، اخذت تهتف بالثناء والتحيات والانشيد ، فما كان من الجنود الا ان هاجموا الاهالي وفرقوا المحتشدين فقابلوهم بالحجارة ، ورموهم بوابل منها ، ووقع من الطرفين جرحى وصرعى ، ثم انتهى الأمر عند هذا الحد ، بوصول الرئيس الى بيته ، ووصول الوفود للسلام عليه . وفي اليوم التالي ابرق الى العميد ، بما يأتي :

« احتج على التهديد والاضطهاد الذي اجرتها السلطة ، باستقبال الشعب الهادي . بدل التكريم . اطلب ايبصال احتجاجي الى وزارة الخارجية وعصبة الامم . »

ثم ارسلت الكتلة الوطنية احتجاجها الى المفوض السامي ، قائلة فيه :

١٠٤ - احتجاج الكتلة الوطنية على مقاومة السلطة لحفاوة الشعب برئيس الكتلة

« نتحج الكتلة الوطنية على التدابير القاسية ، التي اتخذت بمنع الشعب من

استقبال دولة الرئيس هاشم بك الاتاسي . ذلك الاستقبال الذي كان مقدرأ له ان يجري ، في جو من الهدوء والسكون ، والذي كان لا يمدو اظهار تأييد الشعب للكتلة الوطنية الممثلة له اصدق تمثيل ، والساعية لتحقيق أماني البلاد ، القومية والوطنية ، خاصة ودوائه عائد الى مدينته من مهمة ، كانت موضع عناية الشعب العربي الكبير ، لولا ان لجأت السلطات الى الحيلولة بين الشعب وبين واجب التكريم والتأييد ، الذي يشعر انه مدين به نحو رجاله الوطنيين العاملين .

لقد كنا نحب لو راعت السلطات هذه العوامل ، التي حملت الشعب على استقبال دولة الرئيس ، إذن لكأنت عدلت عن استفزاز الشعب وإثارته ، حتى انتهى الأمر الى اصابة بضعة عشر شخصاً بجروح مختلفة ، واعتقال آخرين على حساب تهمة مزعومة ، كان في الامكان تجنبها ، لو اقتصرت مهمة السلطات على المحافظة على الامن حسب .

لذلك كله ، رأت الكتلة الوطنية ان تقدم الى نخامتك هذا الاحتجاج ، راجية ابلاغ نسخة عنه الى عصابة الامم ووزارة الخارجية .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

ولم تشأ المفوضية هذه المرة ان تصدر بياناً عن عملها ، كما فعلت يوم مجي جميل مردم بك ، بل سكنت كيلا تقع في خطأ آخر . فعلن عن فعلتها ، وكانت خفة منها .

ونظراً لدوام الضيق والمسر ، وتوالي ارهاق الحكومة للشعب ، بتحصيل الاموال الاميرية ، رفع التجار في دمشق عريضة الى الحكومة ، آملين ان تنظر في امرهم وتنصفهم ، وهذا نصها :

١٠٥ - شكوى التجار من الضرائب في دمشق

نخامة رئيس الجمهورية السورية المعظم .

ان الضرائب التي اثقلت ظهر المكلفين وامالت اعناقهم ، قد اصبحت في

شكها الحاضر ، فضلاً عن كونها فوق طاقتهم ، خارجة على حدود القانون روحاً وشكلاً ، على حين أنها تتزعج باسمه ما لا يتفق مع قدرة المكلفين على الدفع ، مظلمة لا اثر للعدل في توزيعها ، وغرم لاشأن للنصفه القاسطين في حمل الناس عليه .

وإئن كان قصد الشارع في سن قوانين الضرائب المباشرة ، إيجاد الصلة بين الحاكم والمحكوم ، فالضرائب على ما هي عليه اليوم قطيعة لا نسباً ولا سبباً يربط السائس بالمسوس ، من حيث أنها قد تجاوزت الغاية ، التي وضعت الضرائب لأجلها .

ضريبة المسققات :

هذه ضريبة المسققات ، والقرار الذي اتخذته الحكومة منذ ثلاث سنوات ، والذي جرى تطبيقه في مدينة حلب يقضي بأن تكون على نسبة ثمانية ونصف في المائة من بدلات الاجور المتحققة . ولكنها لا تزال في دمشق ، وما إليها تستوفى على نسبة اثني عشر ونصف في المائة من بدلات الاجور ، المخمنة في عام ١٩١٢ أضف الى ذلك الضمان التي تبلغ هذه الضريبة الى ما يزيد عن احدى وعشرين في المائة . ومع ان بدلات الاجور قد سقطت ، ولا تزال آخذة في السقوط حتى لم يبق منها ما يعادل عشرين في المائة من بدلات الاجرة السابقة ، والضريبة باقية على رقبة المفار كما هي .

ومن هنا يتبين ان بقاء هذه الضريبة على هذا الشكل ، ليس معناه تطبيق قانون ، بل قضاء محتوم . وما هو الا ارهاق كاد يأتي على المرحلة الاخيرة من مراحل الصبر .

اما من الوجهة العملية ، فالمكلفون لم تتصاعد صيحاتهم بالشكوى من هذه الضريبة حتى صبروا وامضهم الصبر سنياً متواليات ، وحتى نفذ آخر درهم بأيديهم يستطيعون ان يطلقوه في غير صراط سوي .

ضريبة التمتع :

وهذه ضريبة التمتع وهي في الاصل مبنية على مشاركة الحكومة لافراد الشعب في مكاسبهم التي تزيد عن نفقاتهم ، ولما تعذرت معرفة مقدار هذا الكسب بعد طرح النفقات ، لتعيين مقدار الضريبة بالنظر لعدم وجود ما يرجع اليه بهذا الشأن . صارت تحجب هذه الضريبة على نسبة بدلات الاجور ، وهذه قد تداعت وسقطت وتمادى بها الانهيار ، فاذا روعي في هذه الضريبة اصل الوضع وهو الكسب الصافي ، فهذا اصبح مفقوداً في الجملة . وقد حل الخسار محل الاستثمار ، واذا روعي فيها مقدار بدلات الاجور ، فهذا ايضاً قد هوت الى الخسار ، فبقاء هذه الضريبة بكلكلها الثقيل ، لا يتفق مع روح القانون ، ولا يتفق مع قدرة المكلفين .

تزييل المقادير :

لهذا فاننا نتقدم من نخامة رئيس الجمهورية السورية ، بطلب تزييل المقادير المسماة في ضريبتى المسقطات والتمتع الى حد لا يتعارض مع القانون ، الذي يجبي هاتان الضريبتان على سننه :

ولبينا يجري تخمين بدلات الاجور على نسبة الحالة الراهنة ليعين مقدار الضريبة ، فاننا نلتزم ان يتعين المبلغ الذي يجبي مؤقتاً لحساب هاتين الضريبتين لنتيجة التخمين . ومن المفروض ان لا يتجاوز المبلغ الذي تعين جبايته على نسبة خمسين في المائة من المبالغ المطروحة ، مع مراعاة النسبة في اقساطها .

المحافظة على الثروة العامة :

وهنا نلفت نظر نخامتكم الى أن الاصل في تأمين موارد الدولة ، هو العمل والمحافظة على الثروة العامة ، فاذا تداعت الثروة العامة ، تصبح الضرائب من حيث هي ثقيلة وغير ممكنة الاداء ، سواء كثرت أم قلت ، وعلى العكس من ذلك ، فاذا زادت الثروة العامة ، وصار الناس الى يسر ورخاء ، فهم يستقبلون

الضرائب المفروضة عليهم ، بصدر رجب ويد مبسوطة ، وخصوصاً اذا هم علموا ان ما يؤخذ من الشعب ، يتفق في سبيله ولحفظ كرامته .

ان الثروة العامة قد نضبت ، ولم يبق في مئيتها قطرة واحدة ، فالزراعة المثقلة بالضرائب والمغارم ، قد قعد بها الضعف عن الانتاج ولا اثر للعناية بها . ومصالحة الري ، لا تأتي بالعمل الذي يتفق مع حاجة البلاد اليه ، ومتى نشط المزارع منتعشاً ، دار لولب الحركة ، والناس في معايشهم ، سلسلة مرتبط بعضهم ببعض .

ومن حيث ان فداحة الرسوم الجركية ، وهي السبب الاول في فقدان ثروة البلاد ، قد خصت في البحث على حديثها ، فاننا نرجو من نخامة رئيس الجمهورية السورية ، ان يتناول هذا البحث ، بما يستحقه من الاهتمام والعناية .
وتفضلوا يا نخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا .

ولم تقتصر الشكوى على دمشق وحلب ، بل رفع تجار لبنان ، واللاذقية ، وجبل الدروز الشكوى عنها ، ولكنها ذهبت ادراج الرياح .
وها ان جريدة « الاحرار » تصرخ المأ ، مما اصاب التجارة من كساد ، ومن تقهر ، وتقول :

١٠٦ — ما قالته جريدة « الاحرار » عن اتفاقية السكك الحديدية

حسبنا بعد انعاقنا من الديون العامة ، ان واردات الجمارك اصبحت طليقة من كل قيد ، بعد ان كانت مرهونة مع الضرائب والرسوم المباشرة ، لدى حملة اسمهم الدين .

أجل ، حسبنا بعد تسوية الديون . اننا لم نعد مديونين لأحد ، واننا احرار في جماركنا ووارداتنا الداخلية ، من تمتع واعشار ورسوم طوابع وهلم جرا ، ولكن بعد ان اطلعنا على الاتفاق المعقود مع شركة السكة الحديدية ، والموقع من الحاكم كيلا وصبحي بك بركات والحاكم ديمون ، والمصدق من الجنرال

ساراي، بعد اطلاعنا على هذا الاتفاق، وجدنا ان واردات الجمارك والاعشار، وما يخلفها من رسوم، موقوفة جميعها لتسديد خسائر هذه الشركة.

والى القارىء، نص الفقرة السادسة من المادة السابعة، من اتفاق سنة ١٩٢٥:

« في حالة عجز هذا الرصيد - أي عندما تقع خسائر - تدفع الدول المشمولة بالانتداب، المبلغ للشركة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ظهور نتيجة الحساب.

ولأجل ضمان تنفيذ هذا التعهد، تخصص الدول نصيبها من واردات الجمارك الصافية - بعد حسم ما يعود الى الديون العامة - وعلى التوالي واردات الاعشار وفي حال الغاء هذه الضريبة الرسوم المالية التي تخلفها... »

إذن فقد « رهنونا، عند شركة سكة الحديد، لتسديد خسائرها السنوية، ولم يكن للبلاد في هذا « الرهن » رأي صحيح شرعي يجوز الاستناد اليه، « رهنونا، عند شركة لم تكن تملك اي حق في هذه البلاد، وانما كانت شركة عثمانية خاضعة للقضاء العثماني، ولمراقبة مفتش عثماني، ولم تكن في يوم من الايام ذات ارادة قاطعة، حتى في الشؤون اتسافية، وما استطاعت تعيين موظف أو عامل الا من ابناء البلاد.

فما عدا مما بدا حتى منحوها هذه الحقوق عام ١٩٢٥ وسلطوها على ابناء البلاد واموالهم، وجعلوها عبئاً ثقيلاً على الواردات العامة، من مباشرة وغير مباشرة، الى عام ١٩٩٧؟

اذا كانت الشركة قد تضررت اiban الحرب، فما عليها الا ان تطلب من السلطة العثمانية تعويضاً، عما تزعم انها اصيبت به من اضرار. أما ان يأتي اولياء الامور ويقدرروا هذا الضرر، ويسبقوا على الشركة حقوقاً، يزرع تحبها ابناء البلاد واحداً وسبعين عاماً، فهذا ما لم نكن ننتظره منهم ولم يدر في خلدنا.

ولماذا نتحمل اخطاء العالم، فنُدفع للديون العامة اكثر مما دفع صاحب الدين نفسه، ثم نضمن لشركة تجارية خسائرها ونؤمنها عليها بجماركنا ووارداتنا؟

نحن نفهم اننا ضعفاء ، وان الحق دائماً للقوي . غير ان القوي يجب ان لا يخلو قلبه من الانصاف .

وإذا كان ولاية الامور في الماضي ، لم يراعوا هذه الناحية ، ولم يندودوا عن مصلحة البلاد في مثل هذه الشؤون ، فلنا امل كبير في أن ولاية الامور اليوم وعلى رأسهم الكونت دي مارتل ، ان يصلحوا هذه الاخطاء ، التي تدل على ان واضعها لم يكونوا من القوامين على شؤون البلاد ، يدافعون عن حقوقها ، بل وعن الشركات الاجنبية ، ومطامها الاشعبية .

١٠٧ - شكوى اهل مرجعيون والمعلقة « البقاع » من حالة الزراعة ومن يؤسهم ،
ومن الضرائب التي اثقلت كاهلهم

ورفع اهالي المعلقة ومرجعيون والبقاع ، الى نخامة رئيس الجمهورية في لبنان
المريضة التالية :

« نحن موقعي هذه المريضة صغار الفلاحين والمزارعين ، التابعين لقرية المعلقة
واهالي البقاع واهالي مرجعيون نعرض لفضامتكم :

انه رغمًا من الحالة السيئة التي اوصلتنا اليها هذه الازمة المالية المستحكة
في هذا البلد اللبناني ، ورغمًا عن هذا الضيق الذي يشد بخناقنا ، ويزيد في
تعاستنا كل يوم عن يوم ، صغارنا حفاة عراة ، يشتغلون محرومين من كل عناية
وتعليم . نساؤنا يعملن ، جيمنا يشق لتحصيل قوتنا الضروري فلا نلقاه ، مساكننا
غير صحية ، ولا مال لدينا ندفع به الامراض عنا ، ورغمًا من كل هذه المصائب
التي تكتنفنا من كل جانب ، نرى ان المالية تشد علينا الخناق ، فتجبرنا اِبان
محنتنا هذه على دفع الضرائب ، فتمنع قوتنا وقوت اولادنا الصغار ، وتؤديها
صاغرين .

وقد زاد بلادنا بلاءً ، انه بينا كنا ننتظر من حكومتنا مساعدتنا على
اجتياز هذه المرحلة الصعبة الخناقة من الحياة ، زارها تبعث بجياناتها ، تحجز نتاج

ارضنا وقوتنا الضروري من الجبوب ، بحجة ان علينا اموالاً لا بد من دفعها ،
فزري امام اعيننا مزروعاننا المحجوزة ، غنيمة لطيور السماء ، وديدان الارض ،
تفعم بها ونحن نموت امامها جوعاً ، وايس باستطاعتنا ان نمد اليها يداً .

فأمام هذا البؤس الشديد ، وامام هذه الحالة التعبة ، وامام خطر المجاعة
الذي يهدد حياتنا بالموت ، وامام نص القانون الذي يقضي بعدم جواز حجز
قوت الفلاح الضروري ، ولكي يبقى هذا البلد اللبناني أهلاً بفلاحيه الصغار ،
ومزارعيه البؤساء ، نطلب من نخامتكم ان تأمروا :

١ - رفع الحجز عن حاصلاتنا محافظة على حياتنا وحياة صغارنا ونسائنا .

٢ - الغاء الضرائب الاميرية عن صغار الفلاحين .

٣ - الغاء البندول عن الكبريت .

٤ - تخفيض اسعار الكاز والبترين .

وعلى امل ان نرى من نخامتكم اهتماماً جدياً في اجابة مطالبنا العادلة حفظاً
للبقية الباقية من هذا الشعب الآمن ، الرازح تحت اعباء الحياة .

تفضلوا يا نخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا .

١٠٨ - عريضة النائب وديع سعادة

وارسل نائب رئيس المجلس التمثيلي السيد وديع سعادة الشكاية الآتية ،
معبراً بها عما يقاسيه سكان محافظة اللاذقية ، من الضريبة العقارية ، وضريبة
الأعشار :

ان الضريبة العقارية ضربه حكومية ، تستوفى على اساس اثني عشر في
المائة من الإيراد الصافي للأراضي والأشجار ، وقد وضعت موضع التنفيذ في البلاد
المشمولة بالانتداب ، عوضاً عن ضريبتنا « العشر واليوركو » ، ولقد كانت النسيئة
الوضعية من هذا التبديل ، التخلص من طريقة العشر التي يدعونها بربرية غير
منطقية على العقلية العصرية ، ولكنها عملياً سببت الاضطراب والارتباك في العلاقات

المالية بين المكلفين والحكومة ، لأن الطريقة التي اتبعت لهذه الغاية ، لم تكن بالطريقة التي يؤمن معها العدل والمساواة وضعها وتوزيعها ، فنتجت عنها سيئات القاعدة العشرية ، وفوق ذلك فإن المهبوط الفاحش الذي اصيبت به المحاصيل الزراعية في أعامها ، بعد وضع الضريبة المقاربية موضع التنفيذ ، كان من أهم العثرات في سبيل تطبيق الضريبة . ولذلك أثارت في طول البلاد وعرضها عاصفة الشكوى والاحتجاج ، لا يسعنا إلا الاعتراف بما حققها .

فالضريبة المقاربية كما هي الآن مبنية على أساس فاسد ، لأنها تركز على عناصر غير ثابتة ، ولا يمكن تقرير ضريبة عقارية عادلة ، إلا بحل النقاط الهامة الآتية :

- ١- تصنيف الأرض مع اعتبار الناحية الموجودة فيها ، وحالة الري ودرجة ابتعاد الأرض عن مراكز الأسواق التي تباع بها المحاصيل ووسائل النقل .
- ٢- درجة نتائج الأرض بالنسبة إلى الكمية المزروعة واعتبار نوع الأرض وما يمكن أن تنتجه من محاصيل صيفية وشتوية ووجود مغروسات .
- ٣- نفقات الاستثمار الزراعية مع اعتبار طرق الزراعة المختلفة ، وأسعار البقر الخ ..
- ٤- أسعار المحاصيل الزراعية مع مراعاة اجناسها المختلفة من كل صنف ، والأسعار المتنوعة التي تباع بها خلال السنة الزراعية .

لا ريب أن من المتعذر على هيئات المزارعين والدوائر الحكومية ، مهما كانت عليمة بأحوال الزراعة ، أن تستخدم من العناصر الواردة ذكرها أعلاه ، طريقة صحيحة ومضمونة ، ويتقرر دفع الضريبة الذي يتوجب على كل ملاك ومزارع . كيف لا . وهل في الإمكان الحصول على أثار ثابتة من عناصر متحركة لا تستقر على حال ، بل هي كالريشة في مهب الريح ؟

ولماذا تلتجئ الحكومة إلى مثل هذه الأساليب كلها ، لاجل تقرير إيراد الأرض السنوي ، بأنها بدلاً من أن تجابه النقاط الأربع المنوه عنها ، لتحلها وتطبقها

على اساس عقار من عقارات كل مكلف - ولا يخفى ما في هذه العقد الرابع من الصعوبات التي يتعذر تدليلها - نرى انه يمكنها الاستعاضة عن ذلك بوضع ثمن ثابت لكل ارض سليخاً أو مشجرة ، على ان يعاد النظر بالامر في كل عشر سنوات مرة ، تستند اليه في تعيين ايرادها الصافي ، وذلك باتخاذ فئة واحدة للايراد بالنسبة للمائة من الثمن ، وتكون فئة رسمية تسير عليها الحكومة ، وهكذا يمكن الوصول الى معرفة الايراد السنوي ، ومنه يستوفى (١٢) في المائة لقاء الضريبة .

من الامور المتعارفة بين الناس ، والتي لا يختلف فيها اثنان ، ان كل ملك لا بد ان يعطي مالكة قسطاً من الايراد من ٣ الى ٧ في المائة من ثمنه وذلك حسب النواحي والمواقع والحالة المالية ، ولكل ناحية ونوع من انواع الملك ، طائفة من الاعتبارات المتنوعة الاخرى ، التي يطوله بنا شرحها كلها ، ولكن من المعقول ان يؤخذ كثفة متوسطة خمسة بالمائة لأجل تقرير الايراد الصافي السنوي لكل ملك زراعي في البلاد عامة ، وبنوع خاص في حكومة الازقية .

هذا من جهة الايراد الصافي ، اما ما كان من فئة الضريبة ، فقد صرح مراراً رؤساء حكومتنا ، بأنها كانت تستوفى على قاعدة ١٢ بالمائة من الايراد الصافي تكون كافية ، ومن جهة اخرى فهذا الاساس الذي ينطبق اقتصادياً على ما تقضي به حالة المزارعين قد اقرته شراعتنا بصورة رسمية .

بناء على ما تقدم يمكننا ان نورد مثلاً عن عقار قيمته الف ليرة ، فيما ان ايراد هذا العقار الصافي خمسون ليرة ، على اساس خمسة بالمائة ، وجب على صاحبه ان يؤدي للحكومة على قاعدة ١٢ بالمائة ست ابرات ، وهذا ما يحول الضريبة العقارية المبينة على الايراد الصافي ، الى ضريبة ترتكز على قيمة العقار الاصلية وهي ستة بالالف .

هذا ولم يبق سوى كيفية تقرير اثمان العقارات ، فالحكومة يمكنها ان تصل دون صعوبة الى معرفة اثمان الاملاك الزراعية من اراضي واشجار ، بأن تتخذ اساساً لذلك اثمان العقارات المدينة ، التي يبعث والتي تباع من وقت لآخر

بالمزاد العلني ، او يمكن أيضاً الرجوع الى القيمة المخمنة للاملاك ، كما هي مسجلة في دفاتر التمليك ، على ان يعطى الحق لمن يعتبر نفسه مغدوراً ان يستدعي ويطلب اعادة التخمين خلال ثلاثة اشهر ، واذا كان تعيين ثمن الاملاك فيه شيء من الصعوبة فهذه الصعوبة لا أهمية لها نسبة ، لما يلزم بذله من الجهود في سبيل حل النقاط الاربع السالفة البيان ، تصنيف الارض وتقرير نتائج الارض والمصاريف الزراعية واسعار المتوجات .

ومن البدهاه ان يكون حل عقدة أهون من اربع . هذا وقد حان الوقت ان تحمل الضريبة التي هي الشغل الشاغل المزارعين حلاً عادلاً بين الحكومة والمكلفين . والمسألة بسيطة جداً ، فاذا كانت الحكومة تقتنع باعتبار متوسط اليراد خمسة بالمائة ، وبأن تستوفي الضريبة على قاعدة ١٢ بالمائة من هذا اليراد ، وجب عليها أن تبني هذه القاعدة ، التي لو طبقت لوضعت حداً نهائياً للمراك العنيف ، القائم بين حكومة راغبة في ايجاد ضريبة تنطبق على حالة المكلفين ، ومكلفين يتنون من انظمة مالية لا تتفق الآن مع وسائلهم المالية .

لا نجزم بضرورة الاتفاق على فئة الخمسة بالمائة لأجل تحديد اليراد الصافي ، وقد يجوز ابلغها الى ٦ ، انما المهم ان يصير اتباع مبدأ هذا المشروع ، ولا مانع من تحويره عند اللزوم بما تقضي به الحالة .

وديع سعادة
نائب رئيس المجلس التمثيلي

في ٢٨ ايلول سنة ١٩٣٤

١٠٩ - تقرير لجنة الاوقاف بحلب

وفي ٩ آب سنة ١٩٣٤ رفعت لجنة الاوقاف بحلب التقرير الآتي :

عريضة حلب للمفوض السامي :

رفع فريق كبير من الشعب الحلبي الى نخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان والى وزارة الخارجية الفرنسية ، عريضة مذيلة بمئات

التواقيع يحتاجون فيها على تعيين مجالس الاوقاف تعييناً ، ويطلبون تسليم ادارتها الى ممثلي الطائفة بالانتخاب ، وهذا نص العريضة :

ان الاوقاف هي حق خاص للطائفة التي وقفت لها ، وليست هي مؤسسة حكومية ، فلا يجوز لسلطة ما ان تتدخل في شؤونها وتنظيم ادارتها ، بل ذلك حق خاص للطائفة وحدها ، كما لا يجوز تسلط الحكومة على شؤون التاجر في خصوصيات تجارته ، أو على رب البيت في شؤون بيته .

وان لكل امة من الامم اوقافاً لمآهدها الدينية وملاجئها الخيرية تحفظ بها دينها ، وتصون يتيمها وفقيرها وعاجزها ، وعمران بلادها ومنافع سكانها . وهذه الاوقاف احترمها الشرع ، وصانت الانفاقات الدولية حرية تصرف الامة بها .

والامة الاسلامية تملك هذا الحق الطبيعي كما تملك سائر الطوائف .

ولكن الواقع في سوريا ، هو ان سائر الطوائف حرة في اوقافها ، مطلقة اليد فيها . تتمتع بهذا الحق المقدس بدون ادنى تدخل من السلطة والحكومة المحلية ، إلا الامة الاسلامية ، فانها مسلوبه من ذلك الحق ، إذ أقامت السلطتين على الاوقاف الاسلامية مراجع عليا في الحكومة المحلية ، تتولى تلك المراجع تغيير مديري الاوقاف ومأموريها ، تصدر قوانينها ، وتتدخل بانتخاب لجان ادارتها ، تحت سيادة السلطة الفرنسية وتصديقها ، وتحت رئاسة مندوب فرنسي ، كأن الاوقاف الاسلامية هي ملك السلطة ، لا ملك الطائفة الخاص .

ولذلك حرمت الامة الاسلامية من استعمال ارادتها الحرة . في تشكيلات اوقافها وتنظيمها ، وكيفية انتخاب لجان ادارتها ، مما أدى الى اختلال شؤون تلك الارواق ، وحصول الفوضى فيها ، والقضاء على اكثر حقوق الجوامع والمدارس والفقراء والعجزة ، وسائر وجوه الخيرات العمومية ، وسار ريع الاوقاف يضيع اكثره ما بين رواتب ضخمة لموظفي الاوقاف ومراجعيها العليا ، ينعمون بها كأن الارواق قد وقفت لهم ، وبين سوء استعمال الموظفين عادة . وكل ذلك لم يمد خافياً على احد ، ولم يمد يقيقه المسلمون أو يصبرون عليه .

وقد آن للسلطات ان تضع حداً لهذه المهزلة المخجلة ، وان تنفذ بصورة جدية ما اجتمعت عليه الاتفاقات الدولية واقربته جمعية الامم ، ونص عليه صك الانتداب في المادتين السادسة والتاسعة ، وايده الدستور السوري في المادة ١١٤ من حرية الاوقاف وطائفيتها واستقلالها ، لانها من الشؤون الدينية ، وقد تكررت المواعيد بذلك ، وطال امد الانتظار ، وكل شيء هو على ما هو عليه .

فنحن مسلمي حلب نستنكر كل الاستنكار من السلطات الحاكمة ، شدة التمسك بالمنهج الحاضر ، ونطلب تسليم المسلمين اوقافهم ، لانهم اصحاب الحق فيها ، وخيرها وضرها عائد عليهم ، ايديروها بصورة تؤمن منافعهم ، وينتخبوا من قبلهم انتخاباً حراً ، من يريدون للقيام بادارة شؤونها ومراقبتها ، بدون تدخل أي سلطة حكومية أو فردية فيها ، اسوة ببقية الطوائف في سوريا . كما اننا نعلن ان الامة الاسلاميه لا تعترف بكل ما يبيت في شؤون اوقافها بدون ارادتها .

التواقيع

١١٠ — بيان مؤتمر الاوقاف في دمشق

وفي ٢٠ آب سنة ١٩٣٤ اجتمعت وفود من المدن السورية في دمشق ، وتداولوا البحث في قضية اوقاف المسلمين ، وقرروا ارسال فريق من قبلهم لمقابلة المفوض السامي ورفع احتجاجهم اليه ، لعدم البت في امور الاوقاف ، حسبما تتطلبه البلاد ومصالحه الواقفين ، فلم يقابلهم وقال لسكرتيره العام المسيو « لاغارد » ان يقول لهم : لا لزوم لذلك . فعادوا آسفين واعلنوا بيانهم الآتي :

« ان ممثلي لجان الدفاع ، عن اوقاف المسلمين في دمشق وحمص وحلب وحماء ، وصلوا بيروت هذا اليوم الاربعاء في الساعة العاشرة والنصف صباحاً ، واتصلوا فوراً بالمفوضية العليا هاتفياً ، لطلب موعد من العميد السامي ، بنية مقابلته ، وتقديم العرائض التي يحملونها من الامة الاسلامية على اختلاف طبقاتها ، المنضمة مطالبهم بادارة اوقافهم ، ادارة طائفية محضة ، واقامة البراهين والادلة الساطعة على احقية هذه المطالب ، وعلى ما اصابهم من حيف في اوقافهم .

وقد اجيبوا على طلب المقابلة ، بأن نخامة المفوض مريض ، فطلبوا حينئذ مقابلة حضرة السكرتير العام ، فأجيبوا أن المفوضية لا ترى حاجة لمقد مذاكرة خصوصية في هذا الشأن ، وترى ان تودع العرائض المذكورة لها لتنظر بايجابها .

هذا ما جعل الموفدين ان يودعوا عرائض الامة الاسلامية لمراجعتها الايجابية بالبريد قيصاً بالامانة الموهودة اليهم من قبل موفديهم .

وان ممثلي الدفاع لا يسعهم والحالة هذه ، الا الاحتجاج على رفض المفوضية العليا مقابلتهم لاستماع شكوى المسلمين ومطالبهم الحققة في اوقافهم ، اسوة بغيرهم من الطوائف ، سيما وان وجود مستشار المفوضية العليا على رأس هذه الاوقاف ، لا يبرر هذا الرفض ولا يبقى مجالاً للقول ، ان هذه القضية طائفية ، لا دخل للسلطات فيها . فتبيناً للواقع يتشرف موفدو اللجان بنشر هذا البيان .

وماذا كان الجواب ؟

كان تعيين الحكومة لبضعة اشخاص من محاسبيها ، اعضاء للمجلس العلمي ، وللمجلس الاداري مؤقتاً ، ريثما يجتمع المجلس النيابي وينظر في الامر ، وهيئات هيئات لما تمد ، فكهم سمعنا « لا ينظر ولا يقول ولا يجتمع ، !!! »

لنترك الاوقاف تسمى وراء قضيتها لجنة الدفاع ، ولننظر جواب الحكومة والسلطة عن الشكايات والعرائض التي اشترنا اليها .

أتدري ما هو الجواب ايضاً ؟

اقرأ البيان الآتي ، وترحم على العدالة والمنطق وحسن النية :

١١١ — جواب السلطة على شكاوى الناس

لقد جرت العادة ان تجبي الرسوم في مثل هذه الايام ، اي بعد حصد الزروعات ، وقد اخذ المكلفون يرفعون شكواهم ، كما يجري في كل عام ، ضد الضرائب المفروضة عليهم مطالبين بتخفيضها .

ان السلطة المنتدبة، التي لا تجهل صعوبة الحالة الحاضرة، والتي تأخذ هذه الصعوبات على قدر المستطاع بعين الاعتبار، ترى من الواجب، ان تذكر كل مكلف، بضرورة قيامه بواجب التكليف، الموضوع على عاتق جميع الأهلين، فان القيام بهذا الواجب، هو الوسيلة الوحيدة، التي تمكن الدولة من القيام بوظيفتها الحكومية.

ان الضريبة واجبة على الجميع بدون استثناء، وبدون النظر الى مركز المكلفين الاجتماعي او الى ثروتهم.

انه في الازمة الحاضرة، لا مناص من القيام بواجب التكليف، ولا يسع احداً التهرب من هذا الواجب.

ان السلطات المنتدبة، متأكدة من ان نداءها هذا سوف يعمل به، ومن ان الحكومات المحلية ستؤمن بروج الانصاف، ولكن بدون وهن جباية الضرائب المتوجبة على الجميع كل بحسب نسبة تكليفه، دون ان تنظر الى مركز المكلف في الهيئة الاجتماعية او الى ثروته.

هذا جواب المفوضية الصادر في ١٥ آب سنة ١٩٣٤ وايس فيه اثر حميد يشفي غليل المتظلمين، انما فيه الازدراء والاصرار على دوام العنف، وتحصيل الاموال، وان بلغ الظلم والارهاق نهايتها.

ولكن لماذا يجمعون الضرائب المتراكمة من العمال والمزارعين، ويصرفونها في المعاشات والاكراميات، ولا يصرفونها في المشاريع النافعة، إن كانوا يريدون بالامة خيراً؟

ان ارادتهم لا تنصرف الى الرفق بالعباد، ولا الى ازدهار البلاد، ولكن تنصرف الى البسخ، والى ارضاء موظفيهم، والى تمكين شركائهم من سلب الاموال. واليك ما صدر عن رئيس الجمهورية في ٥ آب سنة ١٩٣٤ لتعلم صحة ما قلته وكفى:

اصدر الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة السورية في ٥ آب مرسوماً باعطاء المسيو « فوكينو » مستشار الداخلية ، وقريب المسيو « روبه دوكة » اكرامية شهرية قدرها ١٠٠٠ فرنك علاوة على راتبه البالغ ٣٨٠٠٠ فرنك اعتباراً من اول تموز سنة ١٩٣٤ . وفي التاريخ ذاته ، امر المفوض السامي باعطاء مستشار بلدية دمشق المدعو المسيو « ليونار » تعويضاً عن خمسة اشهر من معاشه واجازته المدة نفسها ، حتى تنتهي مدة اتفاقيته ، فيكون قد قبض اجرتيه سلفاً وسافر الى بلاده على ان لا يعود . فلماذا هذه المنح ، وبأي قانون تعطى ؟

وفي ١٤ آب سنة ١٩٣٤ احتج مكتب الكتلة الوطنية ، على معاينة الوطنيين في اللاذقية ، فقال :

١١٢ - احتجاج الكتلة الوطنية في ١٤ آب سنة ١٩٣٤ على معاينة الوطنيين في اللاذقية

تحتج الكتلة الوطنية على الاحكام القاسية ، التي عوقب بها بعض رجالات اللاذقية وشبابها ، الذين كان جماع ما اتهموا به اعلانهم تضامن السوريين في المنطقة العلوية ، مع الرأي العام السوري في استنكار الاحكام المؤسفة ، التي صدرت على اخواننا الوطنيين في حلب منذ شهور ، والذين ارادوا في احتجاجهم هذا ، ان يظهروا تأييدهم للكتلة الوطنية ، وانتصارهم لمبادئها ، فكان عقابهم على هذا ، ان حكموا بالاحكام القاسية التي نحتج عليها ، والتي لا يسع الكتلة الوطنية الا ان تبارك لاحرار اللاذقية جهادهم ، وترسل اليهم والى المسجونين منهم بخاصة تحيتها وامحاجها .

كما تحتج الكتلة الوطنية على الاحكام الاخيرة ، التي صدرت على فريق من شباب حمص ، بزعم اخلاصهم بالامن العام ، مع انهم لم يعيشوا بحقوق احد ، ولم يرتكبوا اي جرم يعاقب عليه القانون . اللهم الا اذا كان الاشتراك في استقبال دولة الرئيس هاشم بك الانسي ، ذلك الاستقبال الهادي ، جرماً يعاقب عليه القانون ! .

وانه لمؤسف حقاً ، ان يتخذ قرار قمع الجرائم ، الذي كانت الغاية من اصداره قمع الاجرام الشيوعي ، سلاحاً ضد فريق معين في البلاد ، هم مفكرو

البلاد ورجالها العاملين لمصلحتها وخيرها ، وتحقيق وحدتها وسيادتها ، تصدر احكامه عليهم بمنهى الشدة والقسوة ، ولسنا ننسى في النهاية ، الاشارة الى ان الاستمرار على اصدار هذه الاحكام على العاملين والرجال والشباب ، لن يزيد اصحاب العقائد الوطنية ، إلا قوة في كفاحهم ، ومضاء في جهادهم ، وتدعيماً لصفوفهم وتضامنهم .

« مكتب الكتلة الوطنية »

١١٣ — بلاغ المطبوعات عن وسام الشيخ تاج الدين الذي اهدته اليه فرنسا

وتقديراً لخدمات الشيخ تاج الدين للجمهورية الفرنسية ، وتقانيه في نصرتها وتقوية نفوذها وترويج سياستها ، منحته وسام جوقة « الشرف » حسبما جاء في البلاغ الرسمي من المطبوعات الفرنسية :

ارسل الينا قلم المطبوعات في المندوبية البلاغ الرسمي التالي :

اصبح الشيخ تاج الدين « كوماندور » في جوقة الشرف ، في قرار صادر بتاريخ ٢٤ من هذا الشهر ، اي شهر آب سنة ١٩٣٤ منح غرامة رئيس الجمهورية الفرنسية صليب « كوماندور » في « الليجون دو نور » الى غرامة الشيخ تاج الدين الحسيني رئيس مجلس الوزراء في دولة سوريا .

لقد ارادت الحكومة الفرنسية ان تشير بذلك الى تقديرها لتعاون الفعلي التزيه ، الذي قام خلال تعاقب رئيس الوزارة السورية على الحكم .

وقد اظهر الشيخ تاج الدين صفاته الحقيقية ، كرجل حكومة عندما كان رئيساً للحكومة الموقفة من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣١ ، ثم في حكمه الحالي منذ ١٦ آذار ١٩٣٤ ، وقد عمل دائماً بصورة خاصة على اقامة تعاون وثيق مع الدولة المنتدبة من روح الثقة ، وهذه هي الطريقة الوحيدة للعمل المجدي في سنيل تقدم البلاد وتطورها في طريق النجاح ، بحسب نصوص وروح صك الانتداب .

هذه هي الاسباب التي دعت حكومة الجمهورية ، لمنح الشيخ تاج الدين الرتبة العالية التي نالها .

وفي ٥ أيلول سنة ١٩٣٤ سمحت السلطة الفرنسية لآلاف واربعمائة شخص آشوري من العراقيين ، الذين ثاروا على حكومة العراق في العام الماضي ، وقعت عصيانهم ، وقررت اخراجهم من ديارها ، لشقاوتهم ونكرانهم الجميل ، وفسادهم في الوطن الذي آوأم وحبب عليهم ، وذلك بناءً على قرار متصرف لواء الجزيرة ، - بإسكانهم في تلك المنطقة كأنه حاكم الدولة - واقطاعهم الاراضي الزراعية من املاك الدولة ، والحكومة السورية المركزية ليس لها علم ، ولا صدر عن رئيس الجمهورية السورية مرسوم بهذا الشأن ، وهذا لم يكن ليحدث ، لولا أمر من المفوضية العليا الى المتصرف المذكور .

فتأمل ماهية هذه الحكومة وما تملكه من سلطة ، وقدّر قيمة القوانين والدستور في هذا الوطن المحتل ، الذي اصبح مباحاً لاسكان المتشردين العصاة ، تسوقهم فرنسا الى بلادنا ، وتمنحهم الاراضي والجنسية السورية ، ليكونوا بؤرة فساد ، وجرثومة شقاق ، وآلة بيدها ، لتهديد سلامتنا ، ولاضعاف قوميتنا وكياننا ، بتزييد عدد الاجناس غير العربية . فما اتمس حظنا؟ وما أضر سياسة الانتداب بمستقبلنا ! ولهذا لم يخف على رجال الكتلة وزعمائها ، ما ارادته السلطة المنتدبة من وراء هذا التديير . فرفضوا احتجاجهم عليه ، وبلغوه الى المفوض السامي ، والى عصبة الامم ، التي رجبت بمشروع قبول اللاجئين ، وذلك في ١٠ ايلول سنة ١٩٣٤ .

١١٥ - احتجاج الكتلة على هجرة الآشوريين الى سوريا

في الوقت الذي يضطر فيه آلاف السوريين الحورانيين والقلمونيين منهم بصورة خاصة الى الهجرة من بلادهم ، واهمال زراعتهم وارضيتهم ، تحت تأثير القحط وجفاف المياه ، وامتناع السلطات القائمة بالأمر ، عن معاونتهم المعاونة الواجبة المحتمة ، في مثل هذه الظروف القاسية ، والاشتداد عليهم في تحصيل الاموال والضرائب المفروضة ، على غير سنن العدل والانصاف ، والمنافية لأبسط قواعد الاقتصاد .

في هذا الوقت الذي تأخذ فيه البلاد السورية هذه الموجة الخطرة من القحط واهمال السلطات، واشتدادها في اعنات المكلف السوري العاجز وارهاقه، ومصادرتها ائاث الدور، وحيوانات الزراعة، ومؤونة الشئاء، وبيعها بأبخس الاثمان سداداً للضرائب المتراكمة، وتسديداً لعجز الخزينة المزعوم.

في هذا الوقت الذي يحتم الواجب على السلطات القائمة بالأمر، العمل على انعاش الزراع السوريين، وامدادهم بالعمونات اللازمة، والذي اضطر فيه الزراع والفلاح الى شتى انواع الاعمال، للحصول على القوت اليومي، يتسامع الينا ان السلطات تعمل على اسكان الآشوريين في سوريا واقطاعهم الاراضي، وبناء القرى لهم، وامدادهم بالأموال.

فالكتلة الوطنية التي درست هذه القضية، قضية هجرة الآشوريين الى سوريا، على ضوء مصلحة البلاد، والتي يؤسفها ألا يفكر القائمون بالأمر بواجبهم، من معونة السوريين ومساعدتهم الواجبة، في هذه الظروف الشديدة الوطأة عليهم، ترفع صوتها بالاحتجاج الشديد على سياسة تنشيط الهجرة الآشورية الى سوريا، للاسباب الآتية:

١ - لأن الآشوريين شعب اشتهر باعمال الشقاوة والثورة على حكومات بلاده، فاسكانهم في سوريا، بعد ان رفضت قبولهم حكومات البرازيل وقبرص، تجنباً لما قد يشيرونه فيها من مشاكل ومتاعب، امر يبدو مظاهره، واخطاره ظاهرة واضحة، فلا تحتاج للتدليل.

٢ - لأن اسكان الآشوريين في سوريا، يخالف تماماً لواجبات فرنسا القائمة اولاً، وقبل كل شيء، على صيانة مصلحة السوريين، وليس من مصلحة لسوريا ولا للسوريين من الهجرة الآشورية اهداً.

٣ - لأن وجود هذا العنصر المقلق في سوريا واسكانه على الحدود يعرض سوريا الى مشاكل مع الحكومات المجاورة، لانهم قد لا يتورعون عن التأثير من حكومة العراق التي نبذتهم او مع غيرها من الحكومات انسياقاً مع فطرتهم وطبيعتهم.

٤ - من المستحيل ان يرتاح السوريون الى الهجرة الآشورية ، وتخصيص الاموال الضخمة لتباع القرى لهم ، واقطاعهم الاراضي ، مما كانت حالة هذه الاراضي ، وتشغيلهم في الاعمال ذات الصفة العامة ، وحرمان العامل السوري من العمل فيها .

لذلك كله ، تكرر الكتلة الوطنية احتجاجها الشديد ، على سياسة اسكان الآشوريين في سوريا ، وتعتبرها خروجاً على واجبات فرنسا نحو سوريا ، فضلاً عن منافاتها لمصلحة السوريين الذين تمثلهم الكتلة الوطنية ، وتحتج بالنيابة عنهم ، وتلفت نظر جمعية الامم ، ولجنة الانتداب بخاصة ، الى الاضرار الفادحة والنتائج السيئة التي قد تنشأ عن اهمال العناية بخاطر الهجرة الآشورية الى سوريا ، وما قد تجره من مشاكل .

وبدا للسلطة بعد ارسال الاحتجاج واطلاعها عليه ، ان تصدر بياناً جواباً عنه ، تبين سبب قبولها الآشوريين . فأعلن العميد قبل سفره في ١٤ ايلول سنة ١٩٤٤ ما يأتي :

١١٦ - بيان المفوضية عن اسباب قبول الآشوريين

« نشرت بعض الصحف اخباراً غير صحيحة بشأن الآشوريين الكلدانيين . ولذا توضح المفوضية العليا ما يأتي :

في شهر آب من سنة ١٩٣٣ اتجأ الى الاراضي السورية ، خمسمائة شخص من الآشوريين الكلدان من قبيلة « طيارى » تعرضت مسألة التجأهم على جامعة الامم . واتفق على ان هؤلاء الاجئين يتطلبون معبرين برغم وجودهم في سوريا من مجموع الطائفة الآشورية الكلدانية الموجودة في العراق ، والتي تفتش لها جمعية الامم عن مقر نهائي في العالم .

وبناءً على طلب صريح من جمعية الامم ، قبلت الدولة المنتدبة بصورة استثنائية دخول نساء الاجئين واولادهم ، الموجودين في سوريا منذ سنة ، وقد خصصت حكومة العراق اعتمادات لتأمين معيشتهم .

فالحكومة العليا لا يمكنها إلا ان تبدي اسفها لما ترى من سوء النية ،
التي تستعملها بعض العناصر في محاولاتها استغلال هذا العمل الانساني ، لاثارة
الاضطرابات السياسية .

ما اغرب هذا المنطق ، ان لم نقل ما اوحته !! وما اكذبه !!

ان الاحتجاج على ادخال هؤلاء العصاة المتمردين ، على حكومتهم ووطنهم
يعد سوء نية ؟. وان عطف الحكومة المنتدبة على ايوائهم يعد انسانية !! وأي
انسانية !!!

فهل من الانسانية املاء سوريا بالعناصر اللاجئة ، الغربية بجنسياتها ولسانها
وعرقها ووطنيتها ، لتقليل كثافة العناصر العربية ، واضعاف شوكة السكان ، وخلق
شغب على الحدود يهدد الكيان ؟

وهل من الانسانية ، افقار الزراع وتركهم يهاجرون من ديارهم ، بدلاً من
اقتطاعهم الاراضي التي لأبائهم !!!!

لماذا لا تأخذهم الى بلادها فرنسا ، وتأويهم وتواسيهم وتحميهم ؟ ان كانت
الانسانية هي الأخذ بيد الضعيف ، وحمايته ومساعدته على النهوض لتأمين حقه
وعيشه ، فلماذا لا تساعد الدولة المنتدبة السوريين على نيل حقههم ؟ ولماذا لا تعطيهم
مطالبهم ؟ ولماذا تقاومهم بالنار والحديد ، والاضطهاد والتعذيب ؟ ولماذا تعطّل
دستورهم ، وتزدرى بسيادتهم وقوميتهم ؟ ولماذا تسمى لافقارهم ؟

لعمري ان التناقض في منطقتها وادعائها لواضح ، وسوء نيتها غير خفي ،
وترهاتها عن الانسانية شتى عرّفناها ، واجبولة اختبارناها فلا تخدعنا ، وذلك
خير لها ولنا !!!

١١٧ - ذهاب دي مارتل الى فرنسا

وفي ١٥ ايلول سنة ١٩٣٤ سافر دي مارتل الى باريس ، ليعود الى سوريا
ولبنان في النصف الاخير من شهر تشرين الاول ، وانا ب عنه الميود لاغارد ،
وابي الشيخ تاج وجماعته في الوزارة يقبضون الرواتب ، ويعيشون في الارض فساداً .

وفي ثغر الاسكندرية ، عندما قابله وفد من الصحافة ، الذين يهتمون بالاطلاع على احوال سوريا ، وما قام به من الاعمال اجابهم :

سوريا هادئة مزدهرة :

انني مسافر الى فرنسا لاقيم فيها قليلاً ، واعرض الحالة على حكومتي . وعند عودتي اكون حاملاً الانتاجات اللازمة من وزارة الخارجية .

ولقد تركت سوريا ولبنان في حالة هادئة ومزدهرة . فالرقي الاقتصادي سائر في طريقه الطبيعي ، كما ان تحقيق البرنامج الذي رسمناه يتقدم بكل انتظام . فاعمال السكة الحديدية في الشمال وفي تل زيوان على حدود العراق مستمرة ، وقد انتهينا من وضع هيكلها ، والعمل مستمر في مد الـ ٥٨ كيلو متراً من الخطوط ، وستنهي في الموعد المضروب ، اي في اواخر كانون الاول القادم . وسيساعد وجود هذا الخط الحديدي على تسهيل الحركة التجارية مع شمال العراق . وقد كلف هذا المشروع خمسة ملايين فرنك .

مرفاً بيروت وسر حمص :

اما توسيع مرفاً بيروت ، فقد بدأت الاعمال لتوسيعه ، وهي مستمرة بدون انقطاع ، وبرنامج هذه الاعمال ، موزع على خمس سنوات ، وسينفق عليها ٤٠ مليون فرنك .

ثم ان تعبئة السد في بحيرة حمص ، يسمح بري مساحة تتراوح بين ١٤ و ١٦ مليون هكتار من الارض .

كما ان تصليح الطريق من دمشق الى بغداد مستمر ، وتبلغ نفقته مليون فرنك . واتي الفت نظركم ، الى ان انشاء المنطقة الحرة في ميناء بيروت ، حقق كل الامال التي وضعها في هذا المشروع ، فقد ظهر اتجاه قوي الى الاعمال وستزداد حركة المرفأ .

البلاد في نعيم !

والآن احدثكم عن الحالة الاقتصادية في البلاد المشمولة بالانتداب . فأنا سعيد بأن اقول لكم انها تحسن تدريجاً . وان المحصول يفوق محصول العام المنصرم ، وان الضرائب تجي بانتظام كلي ، فضلاً عن جباية قسم من البقايا !

اما حالة السياحة والاصطياف ، فهي مرضية جداً ، ويقدر عدد السياح والمصطافين الاجانب بخمسة عشر الفاً ، وهو يفوق كثيراً عددهم في السنة الماضية ، كما ان بينهم كثيرين من الفلسطينيين .

ثلاث قرى للاسوريين :

ثم استأنف نخامته الحديث ، فقال :

اجبنا الرغبة التي اعربت عنها جمعية الامم ، وقبلنا بنزول ٥٥٠ عائلة آشورية تشردت الينا في شهر تموز الماضي ، نزولاً مؤقتاً في الاراضي السورية ، وسمحنا لهذه العائلات بالاقامة ، بالاتفاق التام مع حكومة العراق ، التي امنت نفقات اقامتهم ، في البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي .

« وقد وضع تصميم ثلاث قرى لهذه الـ ٥٥٠ عائلة في ناحية « الخابور » على رافد من روافد الفرات في الجزيرة العليا .

وبهذه المناسبة ، اراد بعض السوريين ان يستغلوا هذه الظروف ، للقيام بحملة عدائية على الدولة المنتدبة . ولكن الذين يقومون بهذه الحملة ، والذين يتباهون بصداقتهم للعراق ، وبتلقي الاوامر من بغداد ، ألا يرون انهم يناقضون انفسهم بأنفسهم ؟ فنحن في الواقع لم نعمل إلا ما اتفقنا عليه مع الحكومة العراقية ، وما يحقق رغبات لجنة الانتدابات في جمعية الامم .

الاتفاق المحركي مع مصر :

ووصل الحديث الى الاتفاق المحركي بين مصر ، والبلاد المشمولة بالانتداب

الفرنسي ، فقال المفوض السامي :

« ان هذا الاتفاق الذي ظل مدة طويلة موضع الدرس ، بين الفريقين ذوي المصلحة ، سيوقع عليه قريباً جداً . وقد تأخر وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق لمسألة شكلية ، ولكنها سويت الآن .

ويلاحظ لنا ان الاتفاق الجمركي لن يتخذ شكل معاهدة ، ولكنه سيتم بتبادل كتب تتضمن كل المواد والشروط المتفق عليها بين الفريقين .

لبنان سعيد :

وقبل ان يحتم المفوض السامي حديثه ، احب ان يتعرض للقضية السياسية فقال :
« ان لبنان كالاتم السعيدة : لا مشاكل فيه ، وقد عرضت قضية رئاسة الجمهورية اللبنانية امام الرأي العام ، ولكنها في الواقع لن تعرض على بساط البحث قبل شهر كانون الاول القادم .

حكومة سوريا :

« هذا من جهة لبنان ، اما سوريا فان حكومة الشيخ تاج الدين تتمتع بالنفوذ ، والبلاد تلاحظ النشاط الحسن الذي تبرهن عنه والتتائج التي وصلت اليها . فقد استطاعت ان توازن الميزانية ونجى الضرائب ، ونشطت - على قدر الطاقة - الصناعة والانتاج الوطنيين .

تأجيل البرلمان :

« وفي لبنان كما في سوريا تأجل افتتاح البرلمان شهراً واحداً ، ليتمكن المفوض السامي من الرجوع في الوقت الذي تبدأ فيه المناقشة بالميزانيتين .

١١٨ - جواب الكتلة الوطنية على تصريحات دي مارتل في ٢٥ ايلول سنة ١٩٣٤

وعلى اثر هذا التصريح ، اجابت الكتلة الوطنية ببيان اذاعته الصحف في ٢٥ ايلول سنة ١٩٣٤ ، جاء فيه :

اطلعت الكتلة الوطنية بدهشة ، على التصريحات التي ادلى بها نخامة الكونت دي مارتل الى رجال الصحافة المصرية ، فرأت من واجبها تفنيد ما جاء فيها ، لانها ذات دلالة قاطعة على مسافة الخلف بين تقدير نخامة المندوب السامي للحالة العامة ، وبين تقدير ابناء البلاد لها .

لقد اشار نخامته الى انه ترك البلاد على أتم حالة من الهدوء والازدهار ؟

وانا لنتساءل إذن عن العوامل الحافزة ، التي حملت مندوبي الزراع في سوريا ، على عقد مؤتمر عام في دمشق ، تناولوا فيه السياسة الزراعية بالنقد الشديد ، ودوتوا ذلك في مقررات رسمية مفعمة بالارقام والحقائق الصادقة ، صوروا فيها سوء الحالة ، تصويراً يستدعي الاسف ، ويدعو الى كثير من الدهشة ...

ثم ترى ما هي الاسباب التي دعت التجار في سوريا كلها ، الى التنادي لعقد مؤتمر تجاري عام ، يكون في مقدمة اغراضه المطالبة بحماية التجارة الوطنية ، واعادة النظر في القوانين والقرارات ، التي تقوم دوائر الجمرک الرئيسية بتطبيقها ، باعتبار ان هذه القوانين والقرارات علة كبرى ، فيما بلغت اليه التجارة العامة والحالة الاقتصادية من سوء ؟

وما هي الدوافع التي اهابت - منذ زمن غير بعيد - بالتجار ، فوضعوا تقريراً اقتصادياً مطولاً ، تناولوا فيه السياسة الجمرکية واسس طرح الضرائب على اختلاف انواعها بالنقد والتجريح ، واثبتوا بالارقام انها لا تقوم على اساس من مصلحة البلاد في السياسة الجمرکية ، ولا تقوم على اساس من العدل والانصاف ، ومقدرة المكلفين ومقادير الدخل في سياسة طرح الضرائب .

ومن غير الممكن القول ، بأن نخامة المفوض السامي لم يطلع على هذا التقرير ، لأن التجار قدموا منه نسخاً باللغتين العربية والفرنسية الى نخامته والى مستشاريه في انحاء البلاد .

ثم ما هي الحوافز التي حملت لجائناً اهلية شكلت بالانتخاب الشعبي للدفاع عن الاوقاف الاسلامية، على عقد مؤتمر عام في مدينة حلب آخذ السلطات على تدخلها في شؤون الاوقاف الاسلامية، ادارة وتشريعاً، وسن القوانين والقرارات المناقضة لمصلحة الاوقاف ومصحة المسلمين، وشروط الواقفين ولاحكام الشريعة، وانتقد المؤتمر بشدة، حصر التشريع الوقفي في المفوضية العليا، وأبان ان الشرع الاسلامي لا يبيز ان يشرع في امور المسلمين الدينية والاجتماعية لغير العلماء المسلمين، والقائمين على مسائل الدين منهم.

يمر نخامته بهذه الوقائع الماثلة، والحقائق الصادقة الدالة دلالة صريحة قاطعة على سوء الحالة العامة من جميع نواحيها، ليقول بأن سكة حديد الشمال، التي يجري العمل في تمديدها لتتصل بمحدود العراق، ستساعد على تسهيل الحركة التجارية مع شمال العراق؟

ويعطف على مشروع مرفأ بيروت فيعدد الملايين التي تنفق عليه، والتي أخذت من اموال البلاد من دون رأيها، وتقرر مصيرها، كاموال تقرض لشركة اجنبية، بينما جميع مرافق البلاد واحوالها العامة والخاصة، تستدعي اتفاق بمض هذه الاموال عليها لتحسن فلا ينفق عليها شيء، مع تحقق الفائدة والمنفعة.

ثم يقول نخامته بأن الحالة الاقتصادية آخذة بالتحسن تدريجياً، وكم كان يسر الكتلة الوطنية لو ساعدتها الحقائق على مشاركة نخامته اعتقاده هذا، بل ان هذه الحقائق نفسها تشير مع الاسف الى سوء الحالة، وليس ادل على ذلك من تقرير اللجنة النيابية في البرلمان اللبناني، ثم تقرير لجنة الموازنة في المجلس التمثيلي في حكومة اللاذقية، ثم تقارير المصارف الاجنبية، وفي مقدمتها تقرير المصرف السوري الذي هو شركة فرنسية، ثم بلاغات المفوضية الفرنسية نفسها التي اشارت بمنتهى الصراحة الى خطورة الحالة الاقتصادية واضطرابها. هذا عدا البلاغات الرسمية التي طالما اذاعتها الدوائر الرسمية المختلفة.

اما جباية الضرائب فلننا نتولى التعليق على ما جاء في تصريح نخامته عنها وعن نهاية سيرها في نطاق النظام، بل نكتفي بتبريد الشكاوى التي يصعدها

المكلفون في المدن والقرى، ونشيت إلى التدمير، الذي أظهرته البلاد على اشتداد الجبنة. وارتهاقهم المكلفين، في شتى المناسبات، وإلى المرائض التي رفعت للمفوضية بالاحتجاج والشكوى على هذا التشدد.

يقول نخامة المفوض السامي، بأن فرنسا نزلت على رغبة جمعية الأمم في السماح لعائلات من اللاجئين الآشوريين بالهجرة إلى سوريا، وأن سكانهم في هذه البلاد موقته. فنحن نسجل مرة ثانية هذا التصريح، ونعمود فبندي مخاوفنا من أن يطول امد هذا التدبير الموقت كما امتد لغيرهم من اللاجئين.

وبهذه المناسبة تؤكد لفخامته، بأن رغبتنا في تقدم العراق وازدهاره، ومحبتنا للقطر العراقي الشقيق - التي أشار إليها - لا تمنع مجال أن نحب بلادنا، وأن نهض لدفع ما يحيق بها وتهدها من أخطار إلقاء العناصر الغربية عنها. ويصح لنا بمناسبة تحدث فخامته عن قرب انتهاء المشكلة الجمركية بين بلادنا ومصر، الإشارة إلى فداحة الأضرار الاقتصادية والتجارية، التي نزلت بالبلاد السورية من جراء التأخر في تسوية العلائق الجمركية بين مصر وسوريا. فقد هبطت أرقام التبادل التجاري بينها، إلى درجة أفقدت سوريا مع الأسف سوقاً كبيرة لحاصلاتها وبضائعها.

يقول فخامة المفوض السامي في ختام حديثه، بأن حكومة الشيخ تاج تمتع بنفوذ في البلاد، وأنا لتساءل بدهشة عن مظاهر هذا النفوذ، لنسلم بوجوده، فقد قامت هذه الحكومة في ظروف غير عادية، واستلمت الأحكام بثقة المفوضية الفرنسية بها، كما أشار إلى ذلك غير بلاغ واحد صدر عن المفوض السامي رأساً.

فالبلاد السورية التي تنشأ الاستقلال، وتسمى لتحقيق سلطانها القومي، لا تعترف بالحكومات، التي لا تثق بها هي نفسها، ولا تؤيدها التأيد الدستوري الشرعي.

١١٩ - انعقاد لجنة الدفاع عن الاوقاف للمرة الثانية في حلب وقرارها الذي اعلنته

وعلى اثر رجوع ممثلي الوفود التي عقدت مؤتمرها في دمشق، وذهابها

الى بيروت لمقابلة العميد، ورجوعها دون جدوى، عادت فمقدت مؤتمراً ثانياً في ١٠ ايلول سنة ١٩٣٤، حضره ممثلون من دمشق وطرابلس واللاذقية وحمص وحماه وحلب. وبعد البحث في امور الاوقاف الاسلامية في عدة جلسات علنية اصدر المؤتمر بياناً بعث به الى الصحف في ٢٧ ايلول سنة ١٩٣٤ يستدل من قراءته، ان المسلمين غدوا يخشون ضياع اوقافهم وضياع حقوقهم، واندثار موارد المخصصة لبيوت العبادة، وإقامة الشعائر، وارشاد المسلمين، ومساعدة الفقراء، ولذا قالوا في بيانهم:

ان الاوقاف الاسلامية ركن ركين لمصالح المسلمين، من عدة نواح، اهمها ما يلي:

اولاً - تنظيم التعليم الديني تحصيلاً وارشاداً، فقد وقفت على ذلك اوقاف كثيرة ليخرج في المسلمين علماء تجمعهم وحدة العلم والعقيدة، يتشربون حقائق الدين واسراره وتعاليمه، ليقوموا بارشاد الناس الى مناهج الدين العلية، وغرس التربية الاسلامية في نفوسهم، بالخص على فضائل الاعمال، حتى تصبغ فيهم خلقاً ثابتاً.

ثانياً - إقامة الشعائر الدينية والمبادات المفروضة وسائر ما يتعلق بها.

ثالثاً - تنظيم المصالح الطائفية وسد عوز الفقراء والارامل واليتام والمحتاجين الذين يوجب الدين على مجموع الامة ان تهتم بشأنهم، وكل ذلك قد ضمنته الاوقاف الاسلامية، التي هي الثروة الدينية الوحيدة.

ومن البديهي ان هذه المقاصد الشريفة، لا تتحقق إلا اذا كانت الاوقاف بيد الامة الاسلامية، تديرها هيئات منتخبة منها انتخاباً حراً، لتكون حريصة على صلاح الاوقاف حرصاً يكسبها ثقة الامة وايمانها، لأن الانسان انما يحرص على صيانة الشيء وصلاحه، بقدر ما له به علاقة حيوية.

فتفويض امر الاوقاف الى غير الامة صاحبة الحق، يؤدي حتماً الى عكس الناية المتوخاة منها، ولذا يجب ان تستقل الامة في اوقافها دون اية سيطرة أو

تدخل سلطة حاكمة أو ارادة فردية عليا .

غير ان هذا الحق المشروع ، لا تتمتع به فعلاً في البلاد السورية ، إلا الطوائف غير المسلمة . واما المسلمون فإن اوقافهم ، قد تدخلت فيها السلطات الحاكمة فخرمتهم حق ادارتها ، على وفق ارادتهم ومصالحهم التي راعها الواقفون . واستأثرت تلك السلطات بتعيين مجالس الاوقاف الاسلامية وموظفيها ، خلافاً لقواعد الحقوق العامة وللقوانين الخاصة .

كما انها من جهة اخرى انتحلت لنفسها ، دون اي مسوغ حق التشريع في الاوقاف الاسلامية ، فأوجدت قوانين تصادم احكام الشرع الاسلامي ، ومن شأنها ان تؤدي الى محق الاوقاف والقضاء عليها ، كقرارات الاستبدال الصادرة عن المفوضية العليا ، حيث فسح هذا الاستبدال المخالف للشرع ، مجالاً كبيراً لسوء الاستعمال فيه ، واثبت الاحصاء ان معظم ابدال الاستبدال ، قد تبعث في سبل غير مرضية ، او انه موضوع في صندوق احد المصارف ، ينتظر آفة تجترفه بعد ان كان عقارات ثابتة تدر الغلة الدائمة التي تحيا بها مصالح المسلمين .

واغرب ما ظهر من التفرقة بين اوقاف المسلمين واوقاف غيرهم ، تفرقة يتجلى بها قصد محق الاوقاف الاسلامية خاصة دون غيرها ، قرار الاستبدال ذو الرقم ٨٠ الذي تنص المادة ١٢ منه ، على ان العقار المستبدل ، ان كان من الاوقاف الاسلامية ، فان بدله تسري عليه احكام الميراثية السنوية لدائرة الاوقاف فيجوز توزيعه في مصارف الغلة ، مع ان الحكم الشرعي ينص : ان قيمة العقار المستبدل ، يجب ان يشتري بها عقار آخر ، حفظاً لعين الوقف . لأن توديع قيمة العقار هو استهلاك للوقف ، اما ان كان العقار المستبدل ، من اوقاف الطوائف غير المسلمة ، فقد اوجبت المادة المذكورة ، ان يشتري بدله عقارات حتماً عوضاً عن العقارات المستبدلة .

وقد نشأ من استئثار السلطات بالاوقاف الاسلامية ادارة وتشريعاً وحرمان المسلمين من حقهم فيها ، ان انقطعت مراقبة الامة الاسلامية ، عما يجري في دوائر اوقافها ، واصبحت هذه الدوائر سراً من الاسرار الحكومية ، وفسح فيها ميدان

واسع لسوء الاستعمال واهمال الاعمال ، وسوء التصرف في انشاءات الابنية وفي
الايجارات وفي غير ذلك ، مما لم يعد خافياً على احد ، كما انها اصبحت مرتعاً
خصيباً لتعيين المحاسب والمترلفين في وظائف الاوقاف الادارية والمحلية والعليا ،
التي تجترف قسماً عظيماً من واردات الاوقاف ، فهذه المآسي والمساوي المؤلة ،
والحيف الواقع على الاوقاف الاسلامية ، ضاق المسلمون ذرعاً ، ورأت لجان الدفاع
ان تضاعف جهودها ، وتوسع ميدان العمل المشترك ، الذي يجب ان ينضوي تحت
لوائه كل مسلم في نفسه ذرة من الغيرة الدينية ، فدعت الى عقد مؤتمر عام باسم
« مؤتمر الدفاع عن الاوقاف والمصالح الاسلامية » يمثل الامة بجميع طبقاتها ، فتم
عقده في حلب ودام من ١٤ ايلول الى غاية ١٧ منه ، ووجدت فيه عناصر نواب
الامة والوزراء السابقين ، ورجال القضاء الشرعي وعلما الدين والوجهاء والحامين
والتجار والاطباء وغيرهم ، وتمثلت فيه المدن التالية : دمشق ، حمص ، حماه ، حلب ،
طرابلس ، اللاذقية ، دير الزور . وقد بحث المؤتمر قضية الاوقاف الاسلامية ، من سائر
وجوهها ، وقرر ما يجب عمله وسلوكه ، لرفع الظلم عن اوقاف المسلمين ، واتخاذ
البقية الباقية منها .

وقد رأى المؤتمر ان جميع ما تشتكي منه الاوقاف الاسلامية من ضرر
وضياع وسوء تصرف واهمال ، انما نشأ من تدخل السلطات الحاكمة في هذه
الاوقاف ، ادارة وتشريعاً وتوظيفاً ، فقرر المؤتمر قبل كل شيء مبدأً عاماً هو
وجوب التمسك باستقلال الاوقاف الاسلامية عن سيطرة السلطات الحاكمة وتحقيق
ادارة طائفية منتخبة فيها ، تقوم على نظام طائفي بوضع حصصاً لذلك حسباً تشير
اليه المادة ١١٤ من الدستور السوري ، بحيث يكون هذا النظام ، ضامناً لمصالح
المسلمين في اوقافهم ، وتمثيلهم تمثيلاً حقاً في ادارتها ، وقد حمل المؤتمر هذا المبدأ
هدفاً له .

وبما ان وضع مثل هذا النظام الطائفي العام ، لشؤون الاوقاف الاسلامية
وادارتها ، يجب ان يضعه مجلس ملي عام منتخب ، يمثل الامة الاسلامية جمعاء ،
لا كمجلس الاوقاف الاعلى ، الذي عين تعييناً سنة ١٩٣٠ وعهد اليه بوضع قرار
التنظيمات الجديدة المعروف بقرار ١٠ ، فقد قرر المؤتمر تقديم طلب الى المراجع

الإيجابية لتأليف مجلس تأسيسي ، تنتخب أعضاؤه من مسلمي سائر البلدان على درجة واحدة ، تنحصر مهمته بوضع هذا النظام الطائفي المنشود لإدارة الأوقاف الإسلامية ، والتمثيل الديني الإسلامي ليكون للأمة الإسلامية كيان ديني منظم معتبر .

وقد وضع المؤتمر نص هذا الطلب ، كما وضع لأئحة نظام لكيفية انتخاب هذا المجلس ، وفق رغبات المسلمين ، لترفع مع الطلب المشار إليه . هذا وقد رأى المؤتمر أن المطالبات الإدارية برفع هذا الظلم عن أوقاف المسلمين ، مما قام ويقوم به المسلمون لم تشر شيئاً ، وأن هناك طرقاً قانونية أخرى ، يمكن التثبت بها لالقاء المسؤولية على عاتق السلطات المسببة للاضرار ، الواقعة في أوقاف المسلمين ، فقد قرر المؤتمر اتباعها .

وقد بحث المؤتمر قضية الخط الحجازي الذي هو من أعظم الأوقاف الإسلامية ، وتعلق به مصالح الحج الشريف ، والذي كان أخذ من الأوقاف وسلم إلى شركة خط دمشق - حماه - وتمديداتها ، بقرار من المفوضية العليا ، بدون مسوغ مشروع فوضع المؤتمر نص احتجاج ومطلب يرفع إلى المراجع متضمناً طلب إعادة هذا الخط الحجازي الموقوف إلى المسلمين .

وبما أنه قد أعقب سلب هذا الخط الحجازي ، أن أصبح الحجاج السوريون يجبرون على الركوب في بواخر شركات معينة ، تلتزم نقلهم كالامتعة التزاماً بموجب اتفاقيات تعقد سنوياً بينها وبين المفوضية ، ولا يسوغ لهم الركوب في غيرها ، مما لا يتفق مع حرية المسافر ، وقد أوجب ذلك ضغطاً عظيماً على الحجاج ، اعدماً لراحتهم ، فقد قرر المؤتمر إصدار احتجاج على هذا الحجز ، على حرية الحجاج ، وقد وضع نص الاحتجاج .

وقد رأى المؤتمر أن رفض دائرة المفوضية العليا ، مقابلة الوفد الإسلامي الذي اختارته لجان الدفاع عن الأوقاف من رجال العلم والدين ، في مختلف البلدان والحامل شكوى المسلمين ومطالبهم المشروعة ، في المفوضية العليا ، بشأن الأوقاف الإسلامية بتاريخ آب سنة ١٩٣٤ بينما لم يسبق للمفوضية أن رفضت وفد طائفة من الطوائف ، يعد هذا الرفض خرقاً لقاعدة المساواة بين الطوائف ، ومساً

لكرامة الامة الاسلامية ، وهي اكثرية هذه البلاد ، فقرر المؤتمر ان يحتج على ذلك ووضع نص الاحتجاج .

وقد لحظ المؤتمر ان جميع ما قيل وطلب وكتب وخطب ، عن الاوقاف الاسلامية ، لم يكن من الممكن التفصيل فيه ، ولا بيان جميع صور الحيف الواقع على هذه الاوقاف ، ولا جزئيات الاضرار اللاحقة بها ، والاختلال وسوء الاستعمال الواقع في دوايرها من جراء التدخل غير المشروع من قبل السلطات فيها ، وانه يجب تنوير الرأي العام الاسلامي عن ذلك ، فقرر المؤتمر وضع كتاب تفصل فيه حالة الاوقاف الاسلامية في سوريا داخلاً وساحلاً .

وقد انتخب المؤتمر بالاقتراع السري ، لجنة تنفيذية تتألف من سبعة اعضاء حلبيين مركزها حلب ، ليسهل اجتماعها كل آن ، وعهد اليها بأن تمثله لدى الامة والسلطات ، وان تقوم بتنفيذ مقرراته وسلوك الطرق التي تراها للوصول الى الغاية المنشودة ، وفوضها ان تنتخب مفوضين عنها يمثلونها في سائر البلدان .

هذا ولتأمين الاواصر وشد العزائم ، قرر المؤتمر تبادل المهود والايمان بينه وبين اعضاء اللجنة على الثبات في سبيل تحرير الاوقاف الاسلامية ، فأعطي كل واحد من اعضاء المؤتمر العهد التالي : « اعاهد الله والجماعة الحاضرين والامة الاسلامية ، واعطي ميثاقاً على ان اكون ما استطلعت عاملاً في سبيل اوقاف المسلمين ومصالحها ، ودفع العدوان عنها ، والسعي في تحقيق اماني المسلمين ، وان اكون مؤيداً للجنة التنفيذية التي انتخبت في هذا النهار ، ومنفذاً لقراراتها ومطالبها الموافقة لمصلحة المسلمين . وان اتق يدأ واحدة مع اخواني في ذلك . »

ولكي يكون اعضاء اللجنة التنفيذية احراراً في العمل الملقى على عاتقهم ، دون ان تربط احدهم بالحكومة صلة منفعة ، تحذره ويحذر فواتها . اعطي كل واحد من اعضاء اللجنة التنفيذية القسم التالي : « ميثاقاً اعاهد الله واشهد الجماعة الحاضرين والامة الاسلامية ، على اني الى ان تحقق الادارة الطائفية في الاوقاف لا اقبل ما دمت في اللجنة التنفيذية ، والى ستة اشهر من انفكاكي عنها تعيني في وظيفة ما ، او وكالة ما في دوائر الحكومة او الاوقاف الاسلامية او البلدية

الا الوظائف الدينية التي في عهدتي الآن، او ستصلي عن طريق الارث .
وقد قرر المؤتمر ان يكون له دورة انعقادية سنوية ، يجتمع فيها بدعوة
من اللجنة التنفيذية .

ثم انفض المؤتمر الكريم الميمون ، وترك للجنة التنفيذية العمل والتنفيذ
ومتابعة خططه التي رسمها للحال وللآستقبال ، فقامت بهذا العبء الواجب ، متكلة
على الله سبحانه وتعالى مستعينة به ، وهي تواصل سهرها على ترتيب العمل واداء
الواجب بتؤدة وتنظيم ، كي لا يتسرب الى اعمالها الاضطراب ، وتضمن الدوام
والانتظام ، فقد قال نبينا عليه الصلاة والسلام : « احب الاعمال الى الله ما دارم
عليه صاحبه » .

هذا وان اللجنة التنفيذية ، ترف الى المسلمين تفاؤلها العظيم من نبيه
الى امر اوقافهم ، وتأمل بفضل الجهود والجهاد ، وتأييد الشعب الاسلامي ان
يكون ذلك اليوم قريباً ، يوم يستقل المسلمون باوقافهم ويديرونها ادارة انتخابية
طائفية تنعشها وتنميتها ونحبي الغاية التي وقفت لاجلها ، فتردهر بذلك المألوم
الاسلامية والتربية الدينية ، وتحيا المدارس الدارسة ، والمصالح الطائفية البائسة ،
وتربي الثقافة الاسلامية المامة ، ويصبح للمسلمين كيان مجتمعي يقوم على اساس
متين من التنظيم .

حلب في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٣ و ٢٤ ايلول سنة ١٩٣٤

اللجنة التنفيذية

١٢٠ - احتجاج المؤتمر للدفاع عن الاوقاف

واعقبوا هذا البيان بالاحتجاج الآتي الذي ارسلوه الى المفوض السامي في
١ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ :

لفخامة المفوض السامي - بيروت

بالنظر لكون الاوقاف الاسلامية منذ عهد الاحتلال الفرنسي حتى اليوم ،
تدار بمعرفة المفوضية وبشرعها خلافاً للحقوق الوضعية والطبيعية المقررة استقلالها

الطاغية . ونظراً لحق الطائفة في ان تدير اوقافها بعمرتها ، لا سيما وان استقلال هذه الاوقاف مدعم بصك دولي ، تستند فرنسا نفسها اليه ، وللوصول الى تحقيق هذه الغاية بالطرق المشروعة ، اسست لجان للدفاع عن الاوقاف الاسلامية في مختلف البلدان السورية .

وقد رأت اللجان المذكورة لزاماً عليها ، رفع شكوى المسلمين ومطالبهم الى اولى الشأن المسيطرين على الاوقاف الاسلامية ، ومطالبتهم باستقلالها وتسليمها الى المسلمين ، فأوفدت من دمشق وحلب وحمص وحماء ممثلين قابلوا الحكومات المحلية في دمشق ، ثم توجهوا الى بيروت فطلبوا من امانة سر المفوضية موعداً يقابلون فيه غفامتكم فأجيبوا معتذرين بمرض غفامتكم ، فطلبوا حينئذ ذلك مقابلة حضرة امين السر العام فرفض طلبهم ايضاً .

ولما كان هذا الرفض الاول من نوعه موجهاً لأول هيئة اسلامية مجتمعة من البلدان السورية لطلب حق مشروع . رأى مؤتمر الاوقاف الاسلامية في سوريا داخلاً وساحلاً ، المجتمع في حلب بتاريخ ٥ - ٨ جمادى الآخرة ١٣٥٣ وفي ١٤ - ١٧ ايلول ١٩٣٤ ان يمتحج على رفض مقابلة هيئة اسلامية ، تطلب حقاً مأخوذاً منها ، خاصة مع ان المفوضية العليا تعودت قبول مختلف الوفود والهيئات والاشخاص المطالبة حتى في قضايا شخصية بحتة .

وان المؤتمر يرى من واجبه التذكير ، بكون وجود مستشار فرنسي للاوقاف يشرع ويدير رأساً وفعلاً هذه الاوقاف ، يزيد استفراب المؤتمر والمسلمين في رفض المفوضية ، الذي لا يتفق ووعود ممثلي فرنسا بوجوب مراعاة الطرق المشروعة للمطالبة بالحقوق ، ويجعل المسلمين على عقيدة من كون السلطة فاعلة ما تراه في اوقاف المسلمين لا تعيرهم اذناً للشكوى ، ولا تمكنهم من المطالبة بالحق ويصعب على المسلمين وهم اكثرية اهل البلاد ، مطالبة التساوي ببقية الطوائف في مقابلات المفوضية ، تاركين تبعات هذا الرفض على عاتق المسؤولين .

★ ★ ★

وفي ٢٨ ايلول سنة ١٩٣٤ اجتمع مؤتمر الزراعة في دمشق ، ونشر سكرتيه بياناً ، اذاعه في الصحف ايضاً ، وفيه يدحض مدعيات العميد في الاسكندرية ، ويبين ما يلقاه المزارعون من الضيق ، ومن عسف الحكومة .

ونشرت جريدة «القبس» الغراء في ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٤ بعض وثائق تؤيد ما جاء في تقرير السكرتير ، ونشرها لصدق ما جاء فيها :

- ١ -

لسعادة مدير مالية حلب المحترم

اني متصرف بقري... التابعة لقضاء اعزاز ، ولما كنت مديوناً لمالية حلب عن السنين السابقة بمبالغ تأخرت عن تسديدها في اوقاتها المعينة ، بالنظر للاضرار المتوالية التي آلت بمزروعاتي في خلال السنين الماضية ، وبالرغم من ذلك فقد سددت قسماً منها في العام الماضي . ولما عجزت عن تسديد الرصيد ، جاء جابي منطقتنا يومئذ وحجز كل ما في عنبري في قرية... وباعه في مركز قضاء اعزاز وترك القرية من غير بذار ، الأمر الذي اضطرني الى استقراض قيمة البذار بأسعار عالية جداً ، ما برحت مضطراً لتسديدها الى اصحابها في هذه السنة .

والآن فاني مستعد لتسديد كافة المطلوب مني عن السنة الحالية ، ولكني عاجز عن دفع الباقي في ذمتي عن السنين السابقة ، بحيث لو ارغمت على دفع قسم منها الآن ، لاضطرت الى بيع محصولاتي وترك قرابي المتعددة الواسعة من غير بذار ، وبالطبع فلن اتمكن من تدير بذار لها نظراً للازمة وقلة الثقة ، وعليه ارجو ان تفضلوا باحالة استدعائي هذا لحضرة مدير مال اعزاز ليؤجل تحصيل ما علي من ديون السنين السابقة الى العام المقبل ، والاكتفاء بتحصيل ديون السنة الحالية فقط ، وتفضلوا الخ ...

في ٢ ايلول سنة ١٩٣٤

التوقيع : «...»

- ٢ -

لحضرة مدير مال قضاء اعزاز المحترم

حسب امركم اخرجنا صورة طبق الاصل عن اعشار السنة الحالية والسنين السابقة ، ولقد تبين لدينا بان حقيقة المزروعات العائدة لقرى ... هي ادنى ووسط بالنظر لقلة بذارها وقلة الامطار ، ولذلك فلم يبق شيء من الحبوب في قرى ... والامر لكم سيدي .

في ١٦ ايلول سنة ١٩٣٤

جاني - التوقيع « ... »

- ٣ -

لعطوفة مدير مالية حلب الاغثم

اقدم لعطوفتكم طيه قائمة تتضمن مفردات ديون السيد ... التي يتضح لعطوفتكم من مطالعتها ، ان الموما اليه مديون بمبلغ لا يستهان به من السنين السابقة وانه لم يدفع في هذه السنة سوى مرتبات السنة الحالية « أي ١٩٣٤ » ، اما مقدرته على الدفع بالنسبة لحاصلاته ، فمن رأبي ان يكتفى باستيفاء ما هو عائد لسنة ١٩٣٣ أيضاً ، ويؤجل الباقي للسنة القادمة وذلك بالنظر لرداءة موسمها وقلة بذاره في هذه السنة وعلى كل فالامر عائد لمولاي الاغثم .

في ١٨ ايلول سنة ١٩٣٤

مدير مال اعزاز « ... »

- ٤ -

مع الموافقة على اقتراحه يعاد :

لحضرة مدير مال قضاء اعزاز

في ٢٠ ايلول سنة ١٩٣٤

مدير المالية « ... »

★ ★ ★

- ٢٧٠ -

١٢٢ - برقية رئيس اللجنة الزراعية بحلب الشيخ صادق الرفاعي

وفي ١١ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ أرسل رئيس اللجنة الزراعية بحلب السيد صادق الرفاعي برقية باسم اللجنة الزراعية، الى المفوض السامي ورئيس الوزارة والصحف، يشكو اليهم ما وصلت اليه حالة الزراع، وكيف تحاصرهم جباة الحكومة، وتأخذ بذارهم وتسلب اموالهم، وهذا ما قاله :

« اخذ الجباة بحجز البذارات، وحيوانات الفلاحة، مما لم يسبق له مثيل ايام الحرب العامة. ارهاق المزارعين بدل معاونتهم اسوة بالحكومات الراقية، يقضي على الزراعة وعلى الشعب. اذا كان القصد ايصالنا الى درجة تضطرنا لتسليم اراضينا للشركات الرأسمالية، فنحن على استعداد لذلك منذ الآن، قبل القضاء علينا جوعاً، ونشوب الموت بأولادنا.

وعد الحكومة بتوزيع البذار للموزين لا يبرر حجزها البذار، اذا كانت الحكومة لا ترغب بمجاعة عامة. نرجو توقيف التحصيلات، ريثما يتسنى لنا بذر ما تبقى من الفلال، واذا كانت الحكومة تعاقب مخالي القانون، فنحن مستعدون لتعيين الذين حجزت بذاراتهم ومواسيهم.

هل رأيت معنى هذه البرقية، وما فيها من جرأة وصراحة وحقيقة، فأين منها تصريحات العميد وما جاء فيها من كذب وتضليل، وأينها اصدق؟ لا شك ان ما قاله رئيس اللجنة هو الحق، وما قاله العميد هو الباطل.

١٢٣ - سفر جميل مردم الى باريس

وعلى اثر ذهاب «دي مارتل» الى باريس وسكون الجو السياسي نوعاً ما في سوريا، سافر السيد جميل مردم بك في ١ تشرين الاول ١٩٣٤ الى باريس بناء على رغبة الكتلة الوطنية لدرس الموقف هناك، ومعرفة اتجاهات الوزارة الخارجية الفرنسية لحل القضية السورية، وكانت الكتلة اجمعت على ان يلحق به بعض اشخاص آخرين من رجالها، للدعاية والعمل على ايضاح ما وصل اليه الحال في سوريا، وما تقاسيه من آلام، للرأي العام الاوربي ودوله.

وفي هذه الاثناء اعادت الحكومة المحتلة ، المطرودين الى وظائفهم ، وعينت الحاسب والانصار في الوظائف الشاغرة ، واغلقت دار المعلمين في حلب ، وحوالت وظائف المعلمين من مكان لآخر انتقاماً منهم ، ونسقت ثمانية وعشرين معلماً ، وطردت اثنين وثمانين طالباً بتهمة الشغب والتحريض ، ورسبت طالبات دار المعلمات في امتحاناتهن ، وكذا طلاب دار المعلمين لذات السبب ، وعاملت مثلهم سبعة وتسعين في المائة من طلاب البكالوريا ، بحجة ان تقصيرهم كان لانهاك الطلاب في الشغب السياسي ، بدلاً من انهاكهم في العلم والتحصيل .

١٢٤ - رجوع دي مارتل في ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤

وفي ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ قدم العميد الى سوريا بعدما زار اثينا عاصمة اليونان ، وبموادته بدأت تفتشر عدة شائعات ، عن خططه والسياسة التي سينفذها . ويعلم من حديثه الاخير الذي ادلى به الى مجلة «ماركيز دوريان» في باريس ، عندما كان في زيارته لها . ان عقليته لم تتبدل ، وهو لم يخرج عن كونه رجل مال وانتقام ، واليك ما نشرته جريدة «النهار» في ٢٨ تشرين الاول نقلاً عن المجلة المذكورة ، قال دي مارتل :

ان العناصر التي تتألف منها حياة سوريا الاقتصادية ، هي الزراعة والسياحة والترازيت ، وقد كانت سوريا في عهد الرومان من اعظم منابت القمح في العالم وانا لارجو ان تعود ذات يوم الى مقامها السابق .

اما من جهة الترازيت ، فان دول الشرق تتمتع بميزة خاصة ، فهي واقعة على مفترق الطرق ، بين اوربا وآسيا وافريقيا ، ومهمتها توزيع وموازنة التبادل التجاري بين القارات الثلاث .

واخيراً ، فان سوريا من اقدم بلدان العالم ، وتاريخها يبدأ مع تاريخ البشر ، وقد تعاقب عليها عشرون مدينة ، تركت كلها آثاراً ملموسة . وفي كل سنة ينبش المنقبون مدينة جديدة تقريباً . وها ان انطاكية عاصمة الشمال بدأت تبرز رويداً رويداً من تحت الارض ، وكذلك بلبك وتدمر وشها تقوم شاهداً على عظمة الرومان ، ولا ننسى قلعة الحصن ، وغيرها من القصور الاقطاعية ، التي تذكرنا بعهد الصليبيين .

فلماذا لا تكون سوريا سوقاً جيدة للسياحة ؟

يبد ان الازمة العالمية ، قد تناوت الزراعة والترزيت والسياحة ، فالبطالة قد انتشرت في الشرق ، مثلها في غيره من الاقطار . ولما كان الشرقي ذا طبع حاد وصفات خيالية متوارثة ، اصف الى ذلك انه شديد التأثير ، وعديم الاختبار في شؤون السياسة ، لذلك كان يمكن أن يصبح هؤلاء العمال الماطلون ، خطراً اجتماعياً بالغاً .

الاترون في المدن الكبيرة مثل دمشق ، كيف يتزايد عدد الخطباء على رصيف المقاهي ... ويتضاعف عدد المحسنين الساعين الى اصلاح الدولة ... ؟

لقد وضعت بسرعة وحزم برنامجاً الاشغال العامة ، وهو قيد التنفيذ الآن . وفي كانون الاول المقبل ، ينهي مد خط حديد الشمال الذي يسهل الترانزيت الى منطقة الموصل وإيران .

والاعمال جارية لتوسيع مرفأ بيروت ، حتى يصبح قادراً على استقبال بواخر اثقل حمولة مما هي عليه الآن . وتقام سدود في بحيرة حمص ، يمكن من ري مساحة ١٥٠٠٠ هكتار من الارض المزروعة .

ونحن نشجع حركة السياحة ، فان الفنادق تحسن بسرعة ، وخصوصاً في مراكز الاصطيف في لبنان ، حيث يلجأ كل سنة العراقيون والفلسطينيون والمصريون ، هرباً من حرارة الصيف في بلدانهم .

ان الزراعة والترانزيت والسياحة ، راسخة في اماكنها رغم الازمة ، وهي تستعد لاحداث تقدم جديد في البلاد ، عندما تعطى الاشارة بالعودة الى العمل . ما هذا البيان ، وماذا فيه ؟

أليس خيالاً وشعراً ، وبسمات الماضي .

اما القضية السورية ، والحياة النيابية والسياسة الإيجابية ، وتشخيص ادواء الشعب وآلامه ، وما يقاسيه منها ، والارشاد الى مكائدها واستئصالها ، لا قيمة لها ولا حاجة اليها .

لقد كنا نرجو ان يتبدل منطق المفوض السامي ، بعدما اثبتت التجارب بطلان ما ادعاه . ولكن يظهر ان جهازه العصبي ، كان ينقصه حاسة الادراك الحقيقي لواقع الحال ، أو ان قلبه المغمم ببغض الوطنيين كان يأبى عليه الرجوع الى الصواب . فأعقب بيانه السابق ببيان من النوع واللون عينها ، نثبته للدلالة على تمركز الارستقراطية السخيفة في قرارات نفسه ، وتسلمها على خلقه ولسانه ، حتى ظن الناس برغشاً ، والسوريين أوباشاً ، فلا يقيم وزناً لهم ، ولا لمطالبهم ، ولا ينظر بعين الاعتبار ، الى ان القلوب الحرة الابية ، لا تجلب بالقوة والتهديد ، ولا بالمال والوعيد ، وهو وان ادرك ضرورة المشاريع العمرانية ، وسعى لجلب المال اليها ، فليس حباً بنا ، ولا عطفاً على بؤسنا . انما الباعث كان قلة واردات المصالح المشتركة ، وتخوفه من زوال الانتداب ، وانتهاء حكمه ، وازدياد قوة الحركة الوطنية ، فتقف عقبة كأداء في طريقه ، فلم يهتم باعطاء البلاد حقوقها ومطالبها . ولكن شاء ان يحتال للأمر عن طريق الاستعمار الذي اعتاد الفرنسيون السير فيه ، سواء ارضي الناس أم لم يرضوا .

١٢٥ - ما كتبه البولوني «ستنسلاس»

والمطلع على البيان التالي الذي نشره الصحفي البولوني «ستنسلاس» في جريدته في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ولم تكذبه المفوضية ، يستنتج ما ذكرناه ، ولا يعجب كيف اشار العميد ، الى الزعماء السوريين ، بانهم جماعة متحدة من الاقطاعيين ؟ وأي منهم هو الاقطاعي ؟ وهل توجد في بلادنا اقطاعية ، وما هي صفاتها وامتيازاتها ؟ أم هي مجرد دعوى باطلة ، كدعوى حماية الاقليات ، وخوف فرنسا من قتل المسلمين المسيحيين ، كأننا برابرة نقتل اخانا ولا دين يردعنا ، وغيرها من الترهات ، التي اعتدنا سماعها من اقوال خطبائهم ، ووزراء خارجيتهم ومبشرهم .

اما بيانه فهذا نصه :

١٢٦ - بيان العميد دي مارتل بعد عودته من باريس

ان برنامجي يتلخص في اعداد الناس للاعمال ، ولحاربة الفقر بأقصى وسائل الشدة ، ثم قال : ان هنالك فرقاً بيننا وبين كلمة الوطنيين ، التي تعبر عن جماعة

متحدة من الاقلاميين قسارى مهمهم ان يعملوا لمصالحهم الخاصة ، وبين كلمة الوطنيين التي تعمل لصون المصالح العامة وتحقيها . وقد رأى العميد نفسه ، بين هاتين الفكرتين ، فأيد الاخيرة ومشى الى جانبها .

وقال : ان فرنسا تحترم وتحمي الوطنية اللبنانية والوطنية السورية ، فهي من اجل ذلك ، لا تصانع في سياستها المتبعة في الشرق الادنى مصلحة استثمارية ولا تنزع الى استثمار الاراضي واستغلال ثروتها ، مسايرة لمصالح قائمة على الانانية ، فهذا كله امر لم تفكر فرنسا فيه ، لانه مخالف لتقاليدها ولروحها .

البترول في سوريا :

وقال انه يأمل ان تصفي سوريا ولبنان معاً الى صوت الحكمة ، فلا يزجا نفسيهما في الاغلاط ، ثم عرض للعلمين الكبيرين اللذين لا بد منها ، لانماء الرقي في الشرق الادنى . وقال : ان اصل هذين العلمين ، هو البترول الذي يخرج من العراق ويمر بسوريا ولبنان ، قبل ان يصل الى المرفأ الذي يصدر منه .

وقال ان مرور البترول بالاراضي السورية واللبنانية ، ادى الى تعاون وثيق بين سوريا واوروبا ، وستنشأ عن ذلك مصالح جسيمة واعمال ضخمة يستفيد السوريون منها .

فلسطين ومشروعها :

وبعد ان تكلم غفامته عن الاعمال التي تحبى من مرور البترول العراقي براضي سوريا ، عرض للحالة التي عليها فلسطين ، فقال : انها في مقدمة المؤثرات التي وقعت فرنسا الى توجيه عنايتها الى سوريا ، فان انعاش فلسطين وبعثها بعد عصور طال فيها النوم ، كان له اثر كبير في المدن السورية جميعاً ، وانه لمستحيل ان يكون تردد في الاعمال الكبيرة ، ما دامت سوريا ترى على حدودها شعباً ناهضاً يعمل محصوله الثقافي الاوربي ، وامواله الضخمة لتحقيق المشروعات المفيدة . وقد لاحظنا ذلك ملاحظة زهية ، وادركنا ان اي عمل يقوم في سوريا ولبنان ، سواء كان سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم دينياً ، مقدراً له ان يحبط اذا لم نحسب حساباً لبترول العراق ، والاعمال الانشائية في فلسطين .

سوريا وطرقها في المقاومة؟

وقال: انه ينبغي لسوريا لكي يكون في ميسورها ان تدافع عن كيانها، وتضمن حياتها، ان تلجأ الى الوسائل الفعالة المؤثرة، من الوجهة الجغرافية والتاريخية، ويجب ان تقوم حياة سوريا على ازراعة، ولكن سوريا اليوم لا تخرج من المحاصيل الزراعية، ما يتناسب مع حاجات سكانها، فهي مضطرة الى ان تشتري من الخارج في كل سنة ما تحتاج اليه من حبوب وغلال بقيمة مائة مليون فرنك، في حين ان ارضها كفيلة باعطائها هذا المقدار، وكفيلة بسد عوزها.

وقال انه يتعين على سوريا ان تخرج وان تعطي محاصيلها للبلاد التي تجاورها كما كان حالها في السابق، ففي العصور الرومانية البعيدة كانت سوريا، بفضل ازدهار وسائل الري من اغنى البلاد. وكانت تمون البلاد المجاورة.

في لبنان ! ..

وقال ان برنامج العمل في لبنان، يختلف عما هو عليه في سوريا، لأن لبنان لا يملك الاراضي الزراعية الكافية. ولبنان في طبيعته سويسرا الشرق، وهو على شواطئ البحر المتوسط، وعناصر ثروته مستمدة من الاصطياف ومن السياحة. ثم تكلم عن عدد المصطافين الذين جاؤوا الى لبنان من مصر والعراق وفلسطين، فقال: ان عددهم بلغ خمسة عشر الفاً، ويزداد هذا العدد على التوالي. ثم ان للبنان صفة اخرى لا يجب الاغضاء عنها، وهي انه قطر قامت فيه جذور المدنية الغربية، ومدينة بيروت هي مركز الثقافة الفرنسية.

وتكلم العميد طويلاً عن الصفات التجارية الممتازة، التي يتحلى بها اللبنانيون والسوريون على السواء، وقد انتهت اليهم هذه الصفات من اقدم العصور ولم يشأ العميد ان يغفل ذكر المزاحمة الانكليزية في فلسطين، وهي مزاحمة تؤيدها رؤوس اموال كبيرة، فمن الواجب النهوض باللبنانيين والسوريين معاً.

وقال العميد: ان تطبيق هذا البرنامج، يتطلب التعاون المحكم والثقة المطلقة بين الفرنسيين والاوربيين الذين عليهم ان يذهبوا باموالهم الى سوريا لخيرها.

وتساءل العميد اذا كان لا يأتي يوم يشعر فيه السوريون واللبنانيون ،
بضرورة التعاون مع فرنسا ؟ وقال : انه يجب ان تحسب دائماً حساباً لاضطراب
المزاج الشرقي ، وان فرنسا ستجد نفسها في الشرق الادنى ، حيال رجال واحزاب
على تمام الاستعداد لمقاومتها ومعارضتها .

ولكننا لا نطلب حباً ولا غراماً ، وكل ما نريده هو ان يشعر الناس في
سوريا ، باننا عملنا كثيراً لاسعادها وخيرها ، وان ما يريحنا ونطمئن اليه هو ان
عملنا الأدبي في لبنان قد ازهر ونما .

١٢٧ - وصول جميل مردم بك من باريس

وبعد عودة دي مارتل من باريس الى سوريا ولبنان بأيام قلائل ، عاد جميل
بك مردم الى دمشق على متن طائرة مائية ، فوصل ثغر بيروت في ٢٦ تشرين
الاول سنة ١٩٣٤ ، واعقب مجيئه الاثنين سكوت تام ، الى ان توجه دي مارتل
في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ الى دمشق لزيارتها ، فأصدر بياناً جديداً
« وما اكثر بياناته الرخيصة » عن سياسته ، وارفقه بقرار اجل فيه اجتماع
المجلس النيابي الى وقت غير مسمى ، ومنح الحكومة التاجية بركته وثقتيه ،
واعطاها حق اصدار المراسيم التشريعية ، وفقاً لقراره السابق ، الذي منح وزارة
الشعباني الثقة والحق ذاته ، وهذا بيانه الرسمي :

١٢٨ - بيان دي مارتل في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٤

لقي المفوض السامي لدن عودته الى الشرق ، الحالة التالية في سوريا :
الحكومة السورية تبذل جميع جهودها لتخفيف نتائج الازمة بادارة مالية
رشيدة ، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم ، وتشجيع مختلف الأعمال
الاقتصادية في البلاد .

تقوم ضد هذه الحكومة المتمسكة بعمل انماش وطني ، معارضة شديدة ،
ترمي الى جعل مهمتها عليها مستعجلة ، خلافاً لمصلحة البلاد الاكثر صراحة .

تقوم هذه المعارضة بحملات تعزو الى الحكومة والى الدولة المنتدبة ، تبعه الازمة الاقتصادية والمالية ، ولهذا الغاية انشيء مكتب مطبوعات ، ينشر بطريقة منظمة بلاغات مفرضة ، تظهر الحالة العامة في البلاد على اسوأ ما يكون وفي الوقت ذاته على شكل مخالف للواقع ، وذلك بدون مراعاة محذور إضعاف ثقة الناس في الدولة .

اما العناصر التي توجه هذا الانتقاد ، فانها ترفض ان تتحمل تبعاتها ، وعندما كان يمثلونها قائمين في الحكم اضطرتهم الى الاستقالة ، وفي المدة الاخيرة قامت هذه العناصر نفسها ، وانكرت كل وكالة لأحد ممثلها ، الذي كان يرغب في السعي وراء اسس ، للعودة الى التعاون مع الدولة المنتدبة . واخيراً ، ان تلك العناصر نفسها ايضاً ، جعلت وقف البرلمان السوري ضرورياً في شهر كانون الاول سنة ١٩٣٣ بمناوراتها المخالفة للدستور .

ومن الجلي ان هذه العناصر ، تنوي اعادة الامور الى ما كانت عليه في كانون الاول سنة ١٩٣٣ ، ولاجل ذلك لا تفتأ ان تؤكد انه لا يمكن معالجة المشكلة الاقتصادية قبل حل المشاكل السياسية وفقاً لطلباتها . وهكذا فيينا ترى المعارضة تلقي على الحكومة السورية وعلى الدولة المنتدبة تبعه الازمة ، تراها تريد ان تمنع عنها امكان مقاومة هذه الازمة وتسكر عليها حق مقاومتها .

فازاء هذه الحالة ، ترى الدولة المنتدبة ان ما تقتضيه الساعة قبل كل شيء هو ان يؤمن الأهلين ليس الشيء الزائد كما زعموه ، بل وسائل العيش . ولذلك فانها ترى ان اعادة التوازن الاقتصادي والمالي هو الشرط الضروري الذي يجب ان يسبق العودة الى نشاط سياسي عادي سليم ، وحرصاً على ان توفر على البلاد النتائج التي حصلت قبلاً عن الضغط الخارجي ، الذي يقع على برلمان لم يثبت بعد ثبوتاً كافياً من ممارسة سلطاته فانها قررت ، وهي تشعر مدء الشعور بتبعاتها ، ان توقف مناقشات البرلمان السوري الى اجل غير مسمى .

ان السلطة المنتدبة لا تساو بمؤازرتها ومساعدتها الاشخاص القائمين ، بممارسة الحكم وبعمل الانعاش في ظروف صعبة . ان المفوض السامي ، وهو يشعر تمام الشعور بواجباته ، يستصرخ وطنية جميع العناصر السليمة في اهالي سوريا

بدون تمييز في الاشخاص أو الاحزاب ، وبدون ان يستثني فيما يخصه أباً كان ،
وهؤلاء الأهالي ، هم أول من يهيم ان يتحقق العمل الوطني المشروع به ، تمام التحقيق .

دمشق في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٤

١٢٩ - قرار تأجيل المجلس النيابي الى اجل غير مسمى

اما قرار التأجيل الى وقت غير مسمى ، فكما يلي :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناءً على صك الانتداب الصادر في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

وبناءً على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين
الثاني ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣ وحيث انه من واجب الدولة المنتدبة ، ان
تحافظ على مصالح الاهليين المحليين التي اصابها الازمة ، وان تؤمن تنفيذ برنامج
انعاش اقتصادي ومالي واداري يتحتم تحقيقه .

وحيث ان تحقيق عمل الانتاذ العام هذا ، قد يتعرض للخطر بسبب سير
الاضاع البرلمانية في سوريا سيراً لم يزل غير كامل ، مما اوجب قبلاً وقف
مناقشات مجلس النواب في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ وفي آذار سنة ١٩٣٤ ،
قرر ما يلي :

المادة الاولى - توقف مناقشات مجلس النواب المنتخب في نيسان ١٩٣٢
الى اجل غير مسمى .

المادة الثانية - تبق احكام قرار المفوض السامي عدد ١٧٦ ل س الصادر في
٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ نافذة .

بيروت في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤

المفوض السامي
دي مارتل

امين السر العام
لا غارد

والذي نفهمه من هذا البيان، ان العميد عندما كان في باريس، بذل مجهوده لأخذ موافقة الوزارة الفرنسية على خطته التي ارتآها، وقد وافقته. وكان اول بادرة منه، اصدار البيان الآنف الذكر، الذي أقر فيه بأن البلاد السورية تعاني ازمة اقتصادية وزراعية شديدة، ولكن الحكومة السورية تسعى لتخفيفها بإدارة مالية رشيدة، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم، وتشجيع مختلف الاعمال الاقتصادية. ثم اقر بأن هنالك معارضة قوية، تقاوم الحكومة وتحمل عليها وعلى السلطة، وتعزو لعلها تبعه الازمة واسبابها، وان المعارضة انشأت لها مكتباً للطبوعات تنشر بواسطته البيانات بصورة منتظمة، ولكنها على زعمه مغرصة.

ويقول: ان المعارضة توجه الانتقادات وترفض تحمل تبعاتها، وانها كلفت ممثلها الاعتزال عندما كانا في الحكم، وبقي جميل مردم بك ومظهر رسلان، وانها انكرت وكالة احد ممثليها جميل مردم، الذي كان يرغب في العمل للعودة الى التعاون مع الدولة المنتدبة، ولم يكتف العميد بذلك، بل حمل على المجلس السوري لانه رفض المعاهدة.

وقال: إن المعارضة تدعي ان الاعمال الاقتصادية، لا يمكن القيام بها ما لم تحل القضية السياسية. ولذلك فالعميد يرى قبل كل شيء، ان يؤمن الأهالي وسائل العيش، وقبل العودة الى النشاط السياسي، يجب عليه اعادة التوازن المالي والاقتصادي، ويرى ان لا يساوم على الاشخاص القائمين معه بالحكم. «وحي كلمة ظالماً ردها ولم يساومه احد حتى يكررها»، كيلا يظن البعض انه يعطيهم الحكم، اذا قبلوا ما يأمرهم به، «كأن القضية، حكم، ووظائف، وامرة، وكراسي». «ويدعو في الختام، جميع العناصر السليمة، من اهالي سوريا، للتعاون معه».

فهل يا ترى صدق بما نطق؟ ولماذا عزا الى الوطنيين جميع هذه التهم؟ ولماذا لم يحل القضية السياسية؟ ولماذا دعى الاحزاب الى التعاون معه، ولماذا اجل

اجتماع المجلس الى اجل غير مسمى؟ وهل كان قوله تراجعاً في سياسة الانتداب، أو ضعفاً في مكانته وسلطته؟ وهل دعوته للعموم دليل استعداد جديد لهيئة الجؤ والعمل مرة ثانية مع الاكثرية؟ وهل سيكون موفقاً؟

ان الجواب على بيانه وعلى هذه الاسئلة، لا يستدعي كبير عناء. نعم انه ادعى في الاسكندرية ومرسيليا، وبعد عودته الى سوريا، ان البلاد في هدوء وسكون وبجوحة، بدليل انتظام جمع الضرائب، ولكن هذه المرة تراجع، وأقر بوجود ازمة خانقة، ثم اراد اظهار مهارته السياسية وحسن ادارته وادارة الحكومة التي اقامها، فقال: انها يسعيان لتخفيف وطأة الازمة، فلم يصدق لأن الضائقة لا زالت مستحوزة على البلاد.. ولم تنقض في ناحية من النواحي، بل زادت الحكومة شدةً ووبالاً، بدليل ارهاقها كاهل الفلاحين بتحصيل الضرائب وحجز البيادر، وبيع الذخيرة والمواشي، وحبس الاشخاص، وارسال حراس وحراس قضائين، الذين لا يرسلون عادة إلا عندما يفسد المرء، وتعلن المحكمة عن افلاسه لحراسة المحاصيل، خوفاً من بيعها أو نقلها قبل دفع الضرائب، والديون الاميرية المتراكمة.

والمشاريع الاقتصادية التي عنانها، ليتها قال لنا ما هي، وما هي نتائجها؟ ولو حصل من ذلك شيء، لما اصدرت محكمة تجارة بيروت في عام ١٩٣٤ الاحكام الافلاسية الآتية:

١٣١ - احكام افلاسية صادرة من محكمة تجارة بيروت

الاعظم الافلاسية التي أصدرتها محكمة تجارة بيروت في عام ١٩٣٤

كان صدور الاحكام الافلاسية على بعض تجار بيروت في العام الماضي ١٩٣٤ اخف وطأة من صدورها في عام ١٩٣٣، بما يدل على ان الحالة كانت في العام الماضي، بالرغم من الضيق الشامل اكثر حركة ونشاطاً في التجارة، من العام الأسبق. وقد وضعت محكمة تجارة بيروت بياناً بعدد احكامها، واسماء الذين اعلنت افلاسهم، فبلغ عددهم ٢٨ شخصاً مقابل ٣٤ شخصاً في العام السابق ١٩٣٣، وهذه اسماؤهم كما جاءت في اللائحة:

بشاره نصير ، رشيد قرانوح ، رامز قيسي ، لويس طراد ، سليم ج حايك
وشركاه ، عبد الله جميل « طرابلس » ، ميشيل انطلي وعبد الرحمن الناطور ،
بادروس ابادجيان واولاده ، الدور يعود اتقي وشركاه ، وديع ابي راشد ، خليل
نور عبد القادر ، علم الدين ، جوزيف عتيق ، داود نقولا حداد ، ميشال بشور ،
ابراهيم راعي « زحلة » ، عبد الرحمن البحمدوني ، شارل شاوول ، حسن زريق
« طرابلس » ، احمد الجزيري ، جوزيف كمال حنانه ، جورج كوراني ، نملوي وشركاه
كامل وشريف النعماني . وقد عقدوا « كونكور داتو قضائية » .

الذين رصدوا حساباتهم :

وهناك ايضاً ٢٧ تاجراً رصدوا حساباتهم في عام ١٩٣٤ ، يقابلهم في عام
١٩٣٣ « ٣٩ » تاجراً . وم :

سركيس ديمرجيان ، عبد القادر كويدر ، نخلة قطيني ، سعيد بوجي ،
ن. و. ج. سيقلي ، قبصر نحاس ، راشد قرانوح ، رينيه هرنان ، جورج بعقلية
واخوانه ، ن. كرولساريان وشركاه ، لويس طراد ، شركة فرنسا - مديترانه ،
س. علاي ، و. بابادوبولو ، الياس حساب ، نجيب عاقوري ، ب. قيسي ، س. جويك ،
قوتلي وطويل ، عزت ادلي ، عبد الرحمن الناطور ، حسن زريق ، ميشال ج انطلي
بشاره نصير ، محمد صالح البرير ، علي ادريس ، عبد الرحمن بجمدونني .

فمسي ان يكون عام ١٩٣٥ أخف وطأة من الاعوام الماضية على التجار
واصحاب المصانع ، حقق الله الآمال .

اما المعارضة فهي قوية ولا تزال قوية ، وسوف تبقى في نقدها ومعارضتها ،
حتى تتحقق اماني الشعب وهي :

أولاً - تخليص الدستور السوري من كل قيد .

ثانياً - الاستقلال والسيادة والوحدة .

ثالثاً - ممارسة الحكم النيابي بصورة حرة ، وتعيين حكومة شرعية صالحة
للحكم ، لا تكون تحت نفوذ المستشارين ، ولا الحكومة المنتدبة .

رابعاً - تعديل القوانين الجائرة ، وتقوية الدفاع الوطني .

خامساً - تقوية القضاء وجعله موحداً .

سادساً - نشر العلم والتربية .

سابعاً - تنشيط الزراعة بتخفيف الضرائب ، وانقاذ الزراع من ظلم المزارعين ، والدرك ، والمليس ، وتهيئة الوسائل العلمية والفنية لتزويد محصولاته ، وارشاد ذويه وتعليم ابنائه ، وحماية أسرته .

ثامناً - تنمية الصناعة الوطنية واعفاؤها من الرسوم الجمركية ، ومنع مزاحمة الصناعة الاجنبية لها .

تاسعاً - تعديل السياسة الجمركية ، وجعل ادارتها بيد السوريين ، وتحت اشراف الحكومة .

عاشرأ - تأمين التعاون والترابط بين البلاد العربية .

فهل هذا مما يباه الشعب ، وهل اذا كان عمل السلطة والحكومة لا يتفق وهذه الغايات . وانتقدت المعارضة ان يكون عملها شغباً وخروجاً على القانون ، فأني شي . سوى هذا يكون مع القانون ومع مصلحة البلاد ؟

ان الوطنيين لم يضيعوا فرصة المعاهدة ، بل عرفوا كيف يدفعون شر المعاهدة برفضهم لها ، واذا كان المسيو دي مارتل لا يعتقد برشد الوطنيين ، ونضوجهم السياسي ، فليجرب غيرهم ، وليجرب حظه معهم ، وليجرب خطتهم ، ثم يرى النتيجة !!!

وبعد ، فبياننا بعد كل محاكمة ، ليس بالبيان الحكيم ، بل هو تراجع مع غطرسة ، وخفة في الرأي ، وضعف في الحججة . واذا اردنا الاستدلال منه على مستقبل اعماله ، حكنا من المقدمة التي لمسناها ، ومن حله المجلس النيابي ، ومن بقاء هذه الوزارة ، ومن تزايد الازمة الاقتصادية ، ومن توالي الشكايات ، ومن تزايد الاستعمار الاقتصادي الذي يمتص ثروة البلاد .

من هذا نحمك على ان الجو لن يكون هادئاً، ولا تبشر غيومه بغير الرعود والصواعق، وإن ادعى ان البلاد كانت راضية عنه، فما هي علامت الرضى؟ هل الثورات أم الشعب أم السكون أم ماذا؟

وماذا يقول عن اضراب الشام، وحماء، وحلب، وحمص، احتجاجاً على تعطيل الحياة النيابية؟

ألم يحتج رئيس المجلس النيابي ايضاً؟.

أما حلب، فقد كانت ساخطة على المجلس النيابي والحكومة، وعلى النواب المزيفين، وان رفضوا المعاهدة. ولو كان الحزب الوطني، أي حزب الكتلة راضياً عن الاوضاع الحاضرة، لكان له ان يدعو الى التعاون، ولو دعاه لا تعاون وإياه، لأن دي مارتل ملاء جو البلاد ارهاباً وتنكيلاً، كما بيتنا. ولا يزال احرار البلاد مبعدين عن الوطن، مشتتين بين مصر وبغداد وفلسطين. والغريب أن تذيع السلطة بأن رئيس الجمهورية الفرنسية، سيصدر عفواً عن المبعدين السياسيين، ثم ما لبثت الشائعة ان كذبت من قبل المفوض.

وصدر من قبل المسيو لافاستر، قرار يقول فيه: «إن احكام قانون قمع الجرائم يبقى معمولاً به رغم صدور قرار من المجلس النيابي يوقف العمل به». فما معنى إعادة العمل به، وازدراء ما قرره المجلس؟ وما معنى صدور قرار من مندوب المفوض السامي له صفة تشريعية؟ وإن لم يكن المفوض، والاستبداد، والازدراء، بحق الأمة الشرعي في سن القوانين، فما معناه!

١٣٢ - قرار باعادة العمل بقانون قمع الجرائم بعد ما توقف

قرار رقم ٣

ان مندوب المفوض السامي لدى الجمهورية السورية.

بناء على الفقرة ٣ من المادة ٩ من قرار المفوض السامي ذي الرقم ٤ -

١٩٣٢ سوريا المؤرخ في ١٢ شباط ١٩٣٢.

ولما كان من الضروري المحافظة على التدابير المتخذة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٩

يقرر :

مادة ١ - يثبت القرار المتخذ بتاريخ ٣ ايلول سنة ١٩٣٢ من قبل مندوب المفوض السامي لدى حكومة الجمهورية السورية .

مادة ٢ - يثار على احالة الجرائم المنصوص عليها بالقرار ذي الرقم ٤ - ١٩٣٢ - سوريا على المحاكم المختلطة التابعة لمنطقة محكمة البداية المختلطة بدمشق .

مادة ٣ - يذاع هذا القرار ويبلغ الى من يلزم ، ويعلق على ابواب المحاكم المختلطة والمحاكم المحلية الموجودة في منطقة محكمة البداية المختلطة بدمشق .

١٣٣ - طرد الطلاب في مصيف وتجهيز حلب انتقاماً من وطنيتهم

ومن اعمال الحكومة بعد عودة دي مارتل ، ان سبعين أو ثمانين ٧٠ الى ٨٠ شاباً من مصيف « اللاذقية » ابرقوا الى المراجع العليا ، يطلبون ان تضم بلادهم الى الوحدة السورية ، فما كان من حكومة اللاذقية ، وهي حكومة المستعمرين يديرها فرنسيون ، إلا أن لاحقهم وحبستهم واحالتهم الى القضاء ، فحكم عليهم بالسجن والاشغال الشاقة ، وكان منهم « احمد الفيل » عضو المجلس البلدي ، اخرجته المستشار من وظيفته بدون مبرر قانوني ، سوى انه من الوطنيين المشاعين .

وطردت الحكومة الناجية ثمانية عشر تلميذاً من المدرسة التجهيزية بحاج لانهم ابوا ان يقابلوا الشيخ تاج يوم زارهم في مدرستهم ، وعزل رئيس التجهيز لانه لم يوافق على طردهم بدون محاكمة من المجلس التأديبي . وطردت الحكومة من مدرسة الصنائع اربعة طلاب ايضاً ، واغلقت المدرسة لانهم احتجوا على معلم شاذ باخلاقه فانقمت منهم . ونقل السيد حسني البرازي وزير المعارف ، اكثر من ستين معلماً ومعلمة في حمص وحماه الى مراكز اخرى ، تشفياً من ذوبهم ، وقد ذكرت ذلك جرائد دمشق . منها ، القبس والايلام .

١٣٤ — بيان الكتلة الوطنية رداً على تصريحات العميد في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

ورداً على تصريحات العميد في ٢ تشرين الثاني ، نشرت الكتلة الوطنية ،
البيان الآتي :

نشر نخامة المفوض السامي قراره المؤرخ في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ رقم
٢٥٨ قاضياً بإيقاف مناقشات مجلس النواب الى اجل غير مسمى ، وتاركاً لنفسه
بالاشتراك مع نخامة رئيس الجمهورية ، حق القيام بوظائف المجلس الاشتراعية .
وشفع هذا القرار ببيان اذاعه في الجرائد ، تعمد فيه تبرير هذا العمل المبطل
الايضاح والحقوق البرلمانية المنشأة والمضمونة بالدستور ، الذي اصبح بعد تكرار
هذا التعطيل حبراً على ورق مجرداً عن كل قيمة عملية .

ورغمًا عن ان الكتلة الوطنية ، لم تكن في وقت ما قانعة بصحة تأليف هذا المجلس
وبالصلاحيات المنوحة له ، ورغمًا عما رافق انتخاب بعض اعضائه من الشوائب
المخلة بالحرية ، فان السلطة الفرنسية قد اعلنت مراراً رضاها عنه ، وصرحت في
جمعية الامم ، انه يمثل باكثرية العظمى العناصر المعتدلة الراغبة في التعاون مع
الدولة المنتدبة والصالحة لتقرير مصير البلاد ، وان الفئة الوطنية المعارضة للانتداب
ضئيلة جداً في المجلس وفي خارجه . واعتماداً على هذه الثقة ، اعلنت عزمها على
التعاون مع هذا المجلس الى النهاية ، بأن تنفذ على يده مشروع الغاء الانتداب
وعقد معاهدة تحالف مع سوريا .

وعندما أبي هذا المجلس قبول المعاهدة ، التي قدمت له انقلبت الثقة الى
ضدها ، ومنع من الاستمرار في اعماله دورة تلو اخرى ، ثم اوقفت مناقشاته
الى اجل غير محدود ، كأن الجهود التي بذلت لانتخاب بعض اعضائه
من انصار السلطة الموالين لها ، ونشر الدستور السوري وانشاء الحياة البرلمانية
لم تكن لأجل تأسيس الاحوال النيابية في سوريا ، وتدريب الشعب في ممارستها
واقامة الاشتراع على اساس صالح معقول ، بل كانت لأجل ترويح هذه المعاهدة
فقط ، وحالما فشلت المساعي بهذا السبيل ، لم يعد ينظر لزوم للنواب ولا للحياة
النيابية ، واعيدت الادارة الى شكل دكتاتوري غريب لم يكن له اقل حظ من
النجاح في تجارب الخمس عشرة سنة الماضية .

انشتت المجالس التمثيلية سنة ١٩٢٢ ومجلس الاتحاد سنة ١٩٢٣ والجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ والمجلس النيابي سنة ١٩٣٢ لاجل التعاون المزعوم وكان نصيبها الفشل. وما هذا الفشل إلا لأن اعضاء هذه المجالس، ابوا ان يدعنوا لما املاه عليهم ممثلو فرنسا، من الارادات المجحفة بحق بلادهم، والرامية الى حرمانهم من الحياة الحرة في ظل الاستقلال الذي هم جديرون به.

وما دامت السلطة الفرنسية تؤلف المجالس وتميها بالوسائل العنيفة من اعضاء شق بهم، وتحاول جهد طاقتها ان تقصي عنها كل ما هو معروف عندها بالمعارضة، ثم لا تتم ان ترى هذه المجالس نفسها تآبي الخضوع لما يراد بها من تضييق حقوق البلاد وتقلب عليها، بعد ان كانت لها، فتمعد الى كم افواهاها بالتعطيل والحل، وتعدل عن سياسة التعاون التي تدعي انها راغبة بها الى سياسة الاستثمار والسيطرة الفردية، وتتم على رأس الحكم اشخاصاً من صنائها، ضاربة بارادة الامة ومطالبها الحقة عرض الحائط، وما دامت هي التي تقطع التعاون حتى مع من حسبهم من انصارها واصدقائها، وصرحت انهم يمثلون الامة تمثيلاً صحيحاً، فهي إذن وحدها مسؤولة عن قطع التعاون قطعاً فعلياً، مما بالفت بالتصريح انها شديدة الرغبة به، واذا كانت تنتحل لنفسها عذراً لعدم تعاونها مع المعارضين، فما هو عذرها بعدم تعاونها مع مجلس سفك في سبيل انشائه دماً كثيراً، وروعت البلاد امدأ طويلاً،

ذنب المجلس في نظرها، انه أوقف مشروع المعاهدة. فهل كان هذا المشروع جديراً بالقبول، وجاء محققاً لأمانى الامة بالوحدة والاستقلال، ومعادلاً على الأقل للمعاهدة العراقية، التي لا يجوز ان يكون دونها، وهل ربطت معه ملاحق لا يضح غوامضه وجلاء الشكوك والخاوف المصاحبة له؟ لو كان هذا المشروع مستجماً لهذه المزاي، فربما كان غضب السلطة الفرنسية على المجلس، بسبب وقفه قائماً على شيء من العذر.

اما الآن، والمعاهدة التي عرضت بعيدة عن تحقيق الوعود المقطوعة للشعب السوري، فليس في البلاد احد من الذين يحترمون انفسهم يستطيع الموافقة عليها، وتقييد امته باغلالها ومرامها الغامضة.

يقول المفوض السامي في بيانه ، انه وجد الحكومة السورية تبذل جميع جهودها لتخفيف نتائج الأزمات ، بإدارة مالية رشيدة ، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم وتشجيع مختلف الأعمال الاقتصادية في البلاد ، وهو لو عرف الوسائل القاسية التي تجي بها الضرائب ، لا كبرها واستنكرها وتجانف عن اتخاذها حجة لرشد الإدارة المالية . ولسنا ندري كيف يكون تحصيل الضرائب بوسائل الحجز والبيع الجبري . لحاجات المكلف الضرورية ، ووسيلة لتخفيف نتائج الأزمة .

هذا فضلاً عن النظام الجمركي القائم على اساس الجباية ، لا على اساس الحماية . ولسنا بحاجة للتفصيل والتدليل في هذه الناحية ، فقد وافاها حقها التجاري والزراع واصحاب المعامل ، بما عقده من المؤتمرات ورفعوه من الاعتراضات .

وقد نسب فخامته الى المعارضين ، أي الكتلة الوطنية ، تعمد عرقلة المساعي المبذولة ، لانعاش الحالة المالية والاقتصادية . فالقاء نظرة على المشاريع الاقتصادية العلمية التي قام ويقوم بها رجال الكتلة الوطنية ، يكفي لدحض هذه التهمة .

أما قول فخامته اننا نرفض تحمل التبعات ، بدليل استقالة بعضنا من موقع الحكم بتأثير البعض الآخر ، وانكارنا الوكالة لأحدنا ، وهو يرغب بالسعي وراء اسس للعود الى التعاون . فإنا نعلن لفخامته ، اننا لم نكن في وقت من الاوقات مختلفين على الاسس التي ندين بها لتأمين حقوق بلادنا ، وجميعنا نؤيد من يأتي بهذه الاسس اياً كان ، وقد أثبتت الوقائع الماضية المكررة ، اننا تقابل النية الحسنة بنية مثلها أو احسن منها ، ولم تمد لنا يد للاتفاق الا مددنا لها يداً ، ولا قبضنا يدنا مرة الا بعد أن شعرنا بشوكة واخزة .

ولما كان افرادنا الذين تقدموا لعمل التعاون ليخرجوا منه أو ليرادوا على الخروج ، لو وجدوا من نتائج ما تستريح اليه ضمائرهم ، ويستطيعون ان يواجهوا به الرأي العام الذي يتنى لهم النجاح ، وهم يعملون جيداً ويثقون تمام الثقة ، انهم اذا حصلوا على ما يطمئن الأمة على حقوقها ، لا يلاقون من رفاقهم وامتهم إلا التأييد والمعاضدة .

ولو كانت السلطة الفرنسية منحت شيئاً جديراً بالقبول ورفضناه ، لكان محل اللوم مبسوراً ، أما وقد باءت جميع التجارب بالفشل ، فليس في مجال البحث ما تقوم به الحججة .

وقد تذرع نظامه لتبرير إيقاف المجلس النيابي عن مناقشاته ، بانزوم معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية ، واعادة توازنها قبل العودة الى النشاط السياسي ، ونحن مع قناعتنا وقناعة الأمة جمعاء ، بأن اضطراب الاوضاع السياسية في البلاد لا يجعل الطريق الاقتصادي معبداً امام سالكيه ، لا نستطيع أن نقبل القول بأن الحياة النيابية تمرقل اعمال الانعاش الاقتصادي ، في حين ان النواب السوريين جميعاً اكثر شوقاً الى هذا الانعاش واشد احتياجاً اليه من أي عامل آخر في سبيله .

ولا يسعنا أن نختتم هذا البيان بدون ان نعلن افخامة المفوض السامي ، استنكارنا الصريح لما كرره مراراً هو وحضرة مندوبه ، لدى جمعية الأئم من الحملة على النواب السوريين ، الذين حرصت السلطة على انتخابهم حرصاً شديداً واعلنت ابتهاجاً بهم ومديحاً لهم يوم نجاحهم ، فهو ما زال يهتمهم بضمف العزيمة والاذعان للضغط الخارجي المزعوم ، وعدم الاصغاء لصوت ضمائرهم الحية ، يتخذ هذا الاتهام المؤلم حجة لخرمانهم من الاجتماع والمناقشة ، وما ذلك إلا لانهم لم يقبلوا المعاهدة التي ارادهم على قبولها ، وانغمض العين عما تحمله في مطامها من الميوب المحجفة بحقوق بلادهم المقدسة .

فالكتلة الوطنية تعلن بهذا البيان احتجاجها على تعطيل الحياة الدستورية ، وعلى الاوضاع الدكتاتورية الشاذة ، التي لا تنتج إلا الفشل والخسران ، ونقتم هذه الفرصة لنصرح مرة اخرى ، ان تجزئة البلاد السورية الى دويلات وحكومات ، واستئثار السلطة بموارد المصالح المشتركة وطرق افاقها ، وجميع هذه الاساليب الشاذة ، الادارية والمالية والسياسية ، كل ذلك من العوامل الاولى للاستياء العام ، والنفقات الفاحشة المرهقة للخزائن والمكلفين .

وأيد البيان عريضة من الناخبين الثانويين في حمص، وعريضة من الحمويين، وبيان من الشباب الوطني الى العميد السامي. ثم احتجاج من طرابلس الشام الى رئيس المجلس النيابي اللبناني. واحتجاج من بانياس و محافظة اللاذقية، ونشرها جميعاً، تأييداً لقولنا واثباتاً لواقع الحال:

لفخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان المعظم ان المنتخبين الثانويين في مدينة حمص، بعد ان اطلعوا على قرار تأجيل مناقشات المجلس النيابي، وبلاغ قلم المطبوعات الذي صدر توطئة لهذا القرار، والذي يعتبر كأنه حيثيات له، قرروا ان يرفعوا الى فخامتكم هذه العريضة، للاحتجاج على هذا العمل راجين ان تتكرموا برسالة الى جمعية الامم.

يا فخامة العميد

ان البلاد التي تحملت اعباء الانتداب وما صحبه من انواع الاحكام المختلفة الالوان والصور، وعانت التجارب تعمل في جسمها و ثروتها، ما زالت صابرة على كل ذلك صبر الكرام، رجاء ان يكون لهذه التجارب نهاية يستقر بعدها الحكم، وان يصل بنا الانتداب الى النتيجة الطبيعية: الاستقلال والحياة الحرة. وقد كانت تحسب في الايام الاخيرة ان الوقت قد حان لتجني ثمار صبرها وتحملها، فاذا بها تفاجأ يوم امس بهذا القرار الذي نبها الى ان كل ما علت به نفسها لم يكن غير حلم نائم.

وما نحسب هذه الخيبة المرة نغني بها بلاد كانت تعيش الى اليوم بالأمل وحده، بعد ان نفذت ثروتها، وتمطت زراعتها، وقضت السياسة الجمركية على مراقفها الصناعية والتجارية، واستولت الحكومة على حاصلاتها باسم الضرائب.

هذه الخيبة المرة بعد كل ما مر بالبلاد، ما نحسبها إلا سائرة بالبلاد الى غمرة لا نستطيع تقدير مداها. ان ابناء البلاد يرون في تعطيل اعمال مجلسهم ومنعه من مراقبة حكومات تسلطت على كل شيء في البلاد، بلا وازع ولا رقيب، انهم يرون في تعطيل المجلس اقراراً لعمل الحكومة وتشجيعاً لها، بل رأوا ان انقاذ الحكومة من المجلس هو مكافأة لها.

يا نخامة العميد

يقول البلاغ الرسمي : ان في البلاد عناصر تحارب سياسة التعاون مع الانتداب ، في حين ان بلاداً تشهد الاستقرار والكرامة والحق ، لا يمكن ان يخطر غير التعاون للوصول الى رغائبها ، وهي لهذه الغاية اخرجت عنها نواباً باسمها يتكلمون ، وعن قضيتها يدافعون ، وما زالت ترى انهم ظلوا امناء على عهدنا ، اوفياء بعهودهم لها .

فمنصر النواب الوطنيين الذين اتمنهم البلاد ، اذا ظن انه يحارب سياسة لا تتفق مع حقوق البلاد وغاياتها ، وما كانت الصرخات التي تتصاعد بين آونة واخرى من مختلف الطبقات ، إلا رجوع صدى التأوهات ، ترسلها الامة لاسماع كل من يسمع استغاثة الانسان .

فنحن نحتج على تأجيل المجلس ، وعلى الحالة السياسية العامة التي اوصلت البلاد الى هذه الحالة المؤلمة ، معلنين تخوفنا بما يبيت لنا وراء هذا التأجيل .
« المنتخبون الثانويون »

١٣٧ - عريضة الجمويين احتجاجاً على قرار اغلاق المجلس

وقال الجمويون في عريضتهم :

فوجدنا بقرار المفوض السامي الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ رقم ١٢٨ بوقف مناقشات مجلس النواب السوري ، المنتخب في ٢ نيسان سنة ١٩٣٢ الى اجل غير مسمى .

وقد قدم العميد السامي قراره هذا ببلاغ اذاعه على الصحف ، جاء فيه : انه اوقف الحياة النيابية من اجل مشاريع اقتصادية لا تتم بوجود البرلمان مع ان البرلمان هو الذي يكفل للبلاد تنظيم مشاريعها الاقتصادية ، ومن حقه وحده النظر فيها وفي تنظيم موازنة الدولة . وان افراد السلطة الفرنسية بالتشريع وباختيار الاشخاص لمعاونتها من السوريين ، هو السبب المباشر في حدوث الاخطاء

الفادحة ، التي رافقت الانتداب واوصلت البلاد الى ما هي عليه من العزلة والتأخر بشكل لا يمكن ان تعد الازمة العالية وحدها المؤتمر الاول في تكوينه .

وشغامة المفوض السامي هو الذي الف الوزارة التاجية - في فترة توقيف البرلمان من قبل - من اشخاص لا يستطيعون حل الازمة السياسية ، ولا القيام بالاعباء الادارية بصورة يمكن معها الوقوف في موقف معين دون تأخير فظيع .

فنحن تجاه هذا الاستمرار في السياسة ، التي بان عمقها للجنة الانتدابات - كما ظهر لكل باحث شؤوننا - والتي لا يشعر بوطأتها مثل من تقع عليه اضرارها واخطاؤها ، وبمناسبة الاضراب العام الشامل الذي قام به الحويون يوم الاثنين في ٥ ت ٢ سنة ١٩٣٤ احتجاجاً على قرار المفوض السامي ، القاضي بتوقيف مناقشات المجلس النيابي ، لما في ذلك من حجر على الدستور ، وتعطيل لأهم احكامه . ومع ان هذا الدستور الأشمل لم يكن ضامناً لسوريين رقيهم وانعاشهم كاملين ، فانهم بهذا القدر القليل كانوا يأملون وقف التدهور عند حد ما .

لذلك فقد راعهم هذه التدابير الانفرادية ، من جانب السلطة الفرنسية ، واعلنوا استيائهم بالاضراب والاحتجاج ، اللذين ننقل لكم صورة موجزة عنها في عريضتنا هذه ، مستصرخين وجدانات السادة اعضاء جامعة الامم ، ان يبيروا سوريا جانباً من عنايتهم لانتشالها من هذه الهوة التي قدفتهم اليها ارادة الافراد . تفضلوا واقبلوا اطيب تحياتنا واحترامنا .

١٣٨ - احتجاج الشباب الوطني

وقدم الشباب الوطني الى دي مارتل الاحتجاج الآتي :

يا صاحب الفخامة

بانظار المذكرة الضافية التي نعدنا لترفع الى غفامتكم ، نرى واجباً علينا ان نبادر منذ اليوم الى الاحتجاج على القرار الاخير الصادر في ٢ تشرين الثاني الذي اجلتم به للمرة الثالثة ، والى اجل غير مسمى الحياة النيابية .

ان من طبع الشباب ان يبشر بالمثل العليا ، ويخاطب الضائر بلغة العاطفة ، ولقد استبشرنا خيراً كثيراً عند مجيئكم الى بلادنا ، لاننا كنا نرجو ان تستغل صفات الصراحة والجرأة التي اتصفتم بها في مصلحة الوطن ، ولكن الدعايات التي يبثها خصوم البلاد ، قادت السوريين الى هذا الموقف الحاضر ، المشحون بالتشاؤم والتناقض والحيرة .

فلتسمح لنا بثقتكم إذن ان نهمل لحظة لغة العاطفة ، لنتكلم بلغة المنطق المادي ، وان نهمل لغة المثل العليا ، لنستوحى ردنا من صك الانتداب الذي فرض علينا فرضاً ، ومن الدستور السوري الذي اعلنته الجمهورية الفرنسية ، بعد ان بدلت فيه ، وذلك لئلا نرى مدى ما بين هذين الصكين ، اللذين جعلتموهما مصدراً لحقوقنا قبل عقد المعاهدة ، وبين قرار التعطيل من وفاق وانسجام .

ان الخطوط الكبرى في هذا القرار هي :

١ - استناده الى صك الانتداب

٢ - تبريره تعطيل الحياة النيابية

أ - بفساد سير الاوضاع البرلمانية الذي استوجب من قبل تعطيل البرلمان مرتين : مرة في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ومرة في آذار سنة ١٩٣٤ .

ب - وبضرورة تنفيذ مشروع الانعاش الاقتصادي .

واما البلاغ الذي قدمته بثقتكم بين يدي هذا القرار فيتضمن :

١ - اثناء على حكومة غير برلمانية ، لأنها جبت الضرائب بانتظام وساعدت المشاريع الاقتصادية .

٢ - دعوة الامة على اختلاف احزابها ورجلها الى الثقة بالمشاريع الاقتصادية التي تنوون القيام بها .

فلندرس هذه الحجج جميعاً على ضوء المنطق الضيق المستوحى من صك الانتداب والدستور السوري وحقيقة الوقائع .

الرد على القرار

صك الانتداب !

١- ان اول ما يطالعنا في هذا القرار استناده الى صك الانتداب ولكننا قرأناه مادة مادة ، فلما وجدنا فيه ما يبرر وقف الحياة النيابية !

لقد كان من الواجب ان يستند الى الدستور السوري الذي وافقت عليه جمعية الامم واعلنته المفوضية العليا ، وذكر في صك الانتداب نفسه ، ان البلاد تدار بمقتضاه ، لانه هو القانون الاعلى الذي يرجع اليه مسائل الحياة النيابية ، فتجاهل الدستور برمته من الجانب الذي يأخذ على السوريين ، انهم لم يتقيدوا ببعض جزئياته الفرعية اثناء مناقشتهم في مشروع المعاهدة ، تناقض يحمل على التفكير حقاً ، لأن الدستور السوري المعدل ملازم للافرنسيين الذين قبلوه كله ، اكثر مما هو ملازم للسوريين الذين لم يقبلوا إلا بعضه .

عقوبة تشرين !

٢- واما الاستناد في وقف الحياة النيابية الى حادثة تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ فانه يخالف ابسط القواعد الحقوقية ، لاننا اذا تجاوزنا وقتنا ان المفوضية العليا تملك حق التأجيل ، ثم تجاوزنا وعدداً التأجيل عقوبة ، فقد لقيت حادثة تشرين الماضية عقوبتها ، ووجب ان يرتكب المجلس خطيئة جديدة ليستحق ان تنزل به عقوبة جديدة ، إذ لو جاز ان تتوالى التأجيلات بسبب حادثة واحدة ماضية ، فان المجلس يبقى معطلاً الى نهاية الدهر ، ولا يبقى أي فرق بين التأجيل والحل ، بل يكون الحل ، وهو في الاصل عقوبة اشد ، اخف ضرراً واهون وقعاً ، لانه يسمح للامة بانتخاب مجلس جديد والعودة الى النظام ، بينما يجرمها تكرار التأجيل بلا سبب مبرر من نعمة الحياة النيابية ، وبقبها بلا هيئة تمثيلية تسهر على حرياتنا وتشرّف على مقدراتنا .

هذا إلا ان حادثة تشرين الثاني لم تكن كافية حتى في تبرير التأجيل الاول وذلك ما اهاب بلجنة الانتدابات نفسها ، الى التأسف على تعطيل الحياة النيابية ، وابداء الرغبة في ضرورة اعادتها .

الحياة النيابية والافتقار :

٣- واما ان انجاز مشاريع الانعاش الاقتصادي ، يستلزم القضاء على الحياة النيابية ، فنظرية غير موفقة .

أ- لأن عمل المجلس النيابي غير قاصر على الجهة الاقتصادية وحدها .

ب- لانه اذا جاز ان يؤجل المجلس حتى انتهاء المشاريع الاقتصادية ، فقد يبقى معطلاً الى ما لا نهاية .. لأن هذه المشاريع قد تؤجل ، وقد يحقق منها قسم ويؤجل قسم ، وقد تكون لها ذبول وملحقات !

ج- ان الدستور السوري نفسه ينص على ان المجلس النيابي يضع القوانين التي تساعد على نمو البلاد الاقتصادي ، فاذا كانت المفوضية العالية لا تعترف بمقدرة المجلس الاقتصادية ، فلماذا وافقت على الدستور ونشرته ؟

عبقرية الوطنيين وكفاءتهم :

على ان المشاريع الاقتصادية التي يقوم عليها الوطنيون بالرغم من الظروف الصعبة التي ولدت وتعيش فيها ، تدل على عبقريتهم الاقتصادية ، فليس من الحق في شيء ان يتهموا بالعجز في هذه الناحية .

د- ثم ان المشاريع ، اما ان تكون هبة من اموال المفوضية ، فالبلاد لا تمارس باتفاقها ابدأ .. واما ان تؤخذ من واردات الجمارك والخزينة ، فليس يجوز ان تنفق بلا مراقبة المجلس النيابي ، وذلك لتطعن البلاد الى حسن اتفاق الاموال التي تجبي من فقرها ، واما ان تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية ، فهذه الاموال لا تعطى بشرائط حسنة الى حكومة غير نيابية ، لا صفة تمثيلية

لها ، واذا ما اعطيت فالتجارب الماضية القاسية ، تدلنا على انها ستكون نكبة على الوطن مدى سنين طويلة .

لقد عاشت البلاد زمناً بلا حياة نيابية ، فما رأينا أثراً للانعاش الاقتصادي ولكن كثيراً من الامتيازات الثقيلة منحت في ذلك العهد لشركات اجنبية .

الرد على البلاغ

جباية الضرائب ليست مقبلاً :

١ - اما بلاغ نظامكم الذي تشنون به على الحكومة ، فاننا نتقدم منه بملاحظة ، وهي ان الشدة في جباية الضرائب ، ليست مقياس المقدرة الاقتصادية ، هذا الى ان الميزانيات الماضية ، التي كان يشرف عليها بعض القائمين على الحكم اليوم ، تدلنا على ان الازمة الحالية ناشئة عن الاسراف ، وليس إذن في الماضي ما يبرر المستقبل .

واما ان هذه الحكومة ساعدت المشاريع الاقتصادية ، فان المبالغ الضئيلة التي انفقها في هذا السيل ، لا تتردد حكومة نيابية في انفاق اكثر منها ، ولكن الحكومة النيابية تمتاز على كل حال ، بأنها تحمي هذه المشاريع قانونياً ، وتوجد لها الجو الصالح لنموها ، إذ ثبت ان الاقتصاد لا ينهض في امة إلا اذا نهضت سياستها وادارتها ، وقامت الثقة فيها مقام الخوف والقلق ، وشيء من هذا لا يتم إلا في ظل حكومة موثوقة .

الثقة في المشاريع الاقتصادية :

٢ - واما دعوة الامة الى الثقة بالمشاريع الاقتصادية ، فانها لا تملك ان تلبها ، بل هي لبثها ، ولكن نداءها لم يسمع ، فقد دخلت الانتخابات لتختار نواباً يكون من جملة وظائفهم ان يدرسوا المشاريع التي تعرضها عليهم حكومة نيابية

ويوافقوا عليها أو يعدلونها على ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وها ان هؤلاء الذين انتخبهم الامة فعلاً ، وساروا ارادتها ، يعطون عن العمل ويمنعون من الكلام ، فالثقة التي تطلب من الامة ، كان الأيسر ان تطلب من هؤلاء الذين مثلوا ارادتها ، لا ان تطلب من امة اذا تكلم الوطنيون باسمها قيل انهم متطرفون لا صفة رسمية لهم ، واذا تكلم المعتدلون الذين رضوا عنهم وتعبوا في انتخابهم ، قيل انهم جبناء ، كأن الجرأة ليست في الاصغاء الى صوت الضمير ، ولكن في الخضوع الاعمي ، لا يعلو عليهم من الأوامر ، مها تكن بحجفة بمقوق الوطن :

الحب واليأس :

هذه طائفة من الافكار ، التي اوحاها لنا قرار غفامتكم بتعطيل الحياة النيابية ، وبانتظار المذكرة الضافية ، فاننا نصارح غفامتكم ، بعظيم استيائنا من تأجيل المجلس للمرة الثالثة ، ومن التهم الموجهة الى رجالات الوطنية ، ولكننا اذا آلمنا ان نحمل على اليأس من سياسة وددنا لو تحقق للبلاد امانها ، فاننا نجد في انفسنا من القوة والمقيدة والصبر ، بعد ان سرنا في طريق الحب الى نهايته ، ما يساعدنا على السير بمزيمة أشد وامضى ، في الطريق التي رسمها لنا حبنا للوطن وبأسنا من الانسانية .

سكربتير الشباب الوطني

١٣٩ - احتجاج طرابلس الشام الى رئيس المجلس النيابي في سوريا

« وفي ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ أرسلت طرابلس الشام الاحتجاج الآتي الى رئيس المجلس النيابي في سوريا : تعمد السلطات الفرنسية لخلق صوت الامة وتقييد حريتها بتأجيل دورة المجلس ، يثير النفوس ويزيدها تمسكاً لأهدافها الوطنية ، وإيماناً بوحدة البلاد واستقلالها . »

الدكتور بيسار ، سعد الله السندروس ، توفيق البيسار ، سعدي المنلا ، خالد المقدم .

وارسل شباب بانياس البرقية التالية الى المفوض السامي ، يقولون فيها :

« يتشرف شباب بانياس بأن يمرض لفضاحتكم ، ان ايقاف المجلس النيابي على هذه الصورة ، يحجز حرياتنا ويخرس تلك الاصوات ، التي كان المأمول ان ترتفع في المجلس تطالب باستقلالنا ، ويخرق تلك الوعود التي قطعها فرنسا على نفسها امام عصبية الامم ، بأن تحكم سوريا نفسها حكماً دستورياً ، ويخالف صك الانتداب ، الذي يقول بوجود الحاق بلاد العلويين بسوريا ، لانها جزء لا ينفصل .

فشباب بانياس يعلن استياءه من تأجيل الحياة النيابية ، ويظهر تعلقه بالوحدة السورية وبمبادئ الكتلة الوطنية ، ويسترحم من خفاحتكم ان تحافظوا على حقوق هذه المنطقة الصغيرة من سوريا ، وان ترفعوا احتجاجنا الى المراجع العليا .

شباب بانياس

وبهذه المناسبة ، نشير الى ان التصريح الوارد في البيان السابق ، من الحكومة التاجية ، بأنها تبذل ما فوق جهدها لتخفيف نتائج الازمة ، بانها اجبا ادارة مالية رشيدة ، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم ، وتشجيع مختلف الاعمال الاقتصادية الخ .. هو غير صحيح ، ومنطقة معكوس منلوط ، يخالف ايسط قواعد الاقتصاد السياسي ، لا لفساد نظرية ان تخفيف الازمة يكون بانتظام الضرائب فحسب ، بل لأن تخفيف الازمات الاقتصادية ، والادارية ، والزراعية ، والسياسية ، التي يعانها الشعب ويشكو منها دائماً ، كما أوضحناه في مختلف البيانات والاحتجاجات والقرارات ، يحتاج الى اصلاح جهاز الحكومة وتبديل سياستها ، ورفع ظلم عمالها وحكامها ، واللجوء الى سياسة العدل والحزم والتجرد ، وتطبيق اعمالها وفقاً للقانون ، ثم اتخاذ الاسباب الفعالة لايجاد التوازن التجاري ، أي التعادل بين الادخالات والصادرات ، وذلك بتشجيع الصناعات التي تشغل اليد العاملة وتصدر للاسواق العالمية المنتوجات ، وتكفي البلاد حاجتها ، وحماتها من المزاحمة

الاجنبية ، ورفع الضرائب الباهظة عنها ، ومساعدتها مالياً ، ثم بإقامة المشاريع الاقتصادية ، لاستثمار ثروات البلاد وقواها الطبيعية ، التي نص عليها علم الاقتصاد ان كانت موجودة ، وغيرها مما يعلمه ويقدره ارباب العلم والاقتصاد ، ورجال السياسة والادارة ، وذوو الكفاءات التجارية ، فضلاً عن الدليل الثابت ، بأن الحكومة الحاضرة كرفيقها السابقة ، لم يخطر لها هذا الواجب ، بل عندما اصيبت بالعجز المالي بالواردات ، لجأت الى ارباح الفلاح والصانع ، بتحصيل الضرائب الاميرية الباقية قوةً وارغاماً ، واستدانت نصف مليون ليرة سورية بفائدة ٦ في المائة ، فبلغ الدين اولاً وثانياً ما يوازي المليون ليرة سورية .

فهل الادارة الرشيدة التي عناها البيان ، هي التي استدانت لتسديد نفقات حكومة تنفق اموال الشعب بلا حساب ؟

وهل من الحكمة ان تلغى الوظائف الضرورية ، وتبقى وظائف للتراجم والمستشارين والمحققين بدواثرهم ، وما خصص لهم من نفقات واكراميات ، دون ان يسما التتقصيص لمصلحة الخزينة ؟

ومع هذا فوزير المالية يعلن ، ان الميزانية في سنة ١٩٣٤ لا تزال تحت عجز مالي قدره مليون ليرة سورية .

واليك ما نشرته جريدة « القبس » وفيه رد من معالي وزير المالية ، على ادعاءات سلفه السيد الشعباني ، الذي كان عاملاً من عوامل الضائقة ، ومن مسببها :

١٤١ - بيان وزير المالية هنري هندية

نشرت جريدة « القبس » بياناً في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ ارسله اليها وزير المالية هنري هندية ، رداً على ادعاءات الشعباني :

لقد اطلعنا على كلمة لمعالي وزير المالية السابق شاكر بك الشعباني نشرت في جريدتي الأيام والقبس ، الصادرتين بتاريخ ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ، جاء بها ان ما ذكره الخبر المحلي ، عن ان وزارة المالية تقول : ان موازنة عام

١٩٣٤ لم توضع على اساس الجباية في عام ١٩٣٣ ، بل وضعت على اساس الجباية في عام ١٩٣٢ هو حجة عليها لا لها ، بسبب ان الموازنات التي تنظم في الربع الاخير من كل سنة للسنة القادمة ، لا يمكن تنظيمها وتخمين الواردات فيها إلا على اساس الجباية في الدورة الحسابية الاخيرة ، وان الحكومة السابقة عند تقديرها الواردات لموازنة عام ١٩٣٤ اعتبرت اساس الجباية في عام ١٩٣٢ مع مراعاة حالة الموسم ، وسير الجباية في عام ١٩٣٣ تلك القاعدة التي شاء معاليه ان يقبسط في شرحها ، ويظهر بأن ذكر عام ١٩٣٣ في موازنة عام ١٩٣٤ انما كان غلطاً مطبعياً لا علاقة له به .

وكان على وزارة المالية ان تدركه ، ما دامت القاعدة التي بسطها هي القاعدة الممكن اتباعها ، فاذا كان معالي الوزير السابق ، على قناعة تامة بأن القاعدة الواجب اتباعها في تنظيم الموازنات هي القاعدة التي ذكرها ، فما معنى استدلاله اذن بتلك الارقام بالمقال الذي درج في العدد المؤرخ في ١ آب سنة ١٩٣٤ رقم ٦٦٨ من جريدة الأهالي ، وذكره تلك الارقام والى جانبها الارقام المقدرة لواردات عام ١٩٣٤ ، واعتباره انها متحصلة في عام ١٩٣٣ ، فهل كان لا يعلم ان الموازنات تنظم على الطريقة التي ذكرها ، في مقاله المدرج في جريدتي القبس والأيام ، أم انه كان يعلم ذلك ، ولكنه ذكر ما ذكر في جريدته ، لاسباب نجعلها؟.

ثم لو جارينا دولة الوزير المشار اليه بقوله : انه لاحظ اثناء وضعه مقدرات الموازنة لعام ١٩٣٤ نسبة التحصيلات الجارية في عام ١٩٣٣ ، فان التحصيلات المذكورة كانت في نهاية شهر ايلول ١٩٣٣ وهو الشهر الذي تباشر فيه الحكومة عادة في اعداد الموازنة ، عبارة ٣٠٧١٥٠٠٨٩ ليرة سورية من اصل هذا المبلغ ٤٥٠ الف ليرة ، اخذت سلفة من المصرف السوري ، لم يؤخذ منها في هذا العام شيء ، فمن أين جاز له إذا ان يحكم ، ان التحصيلات سوف تبلغ ٦٠٩٣٠٠٠٠٠ وهو مجموع الواردات المقدرة ، التي اتخذها اساساً لتنظيم موازنة عام ١٩٣٤ خلال الثلاثة اشهر الباقية من السنة المذكورة ؟

هذا ما يتعلق بقوله : ان الموازنة للعام الحاضر نظمت تنظيمًا دقيقًا . اما قوله بأن الموازنة لم تنفذ تنفيذًا دقيقًا كما وضعت ، وان الواردات لم تدخل الى الخزينة ، ولن تدخل بناتها لاسباب لا يتسع المجال لسردها ، فيكفي الاجابة عليه بأن الواردات التي تجي بلا واسطة ، زادت حتى نهاية شهر ايلول ١٩٣٤ عن الواردات التي دخلت الخزينة حتى نهاية الشهر المذكور من المدة المشار اليها في السنة ١٩٣٣ ، ٥٥٣٨٤٠ ليرة سورية ، واليك البيان :

التحصيلات من غرفة كانون الثاني لغاية ايلول ١٩٣٤	٢١٧٥٨٦٣
التحصيلات من غرفة كانون الثاني لغاية ايلول ١٩٣٣	١٦٢٢٠٢٣
زيادة التحصيلات .	٥٥٣٨٤٠

الامر الذي يتعارض مع ما ادعاه مالي الوزير المشار اليه ، من ان الواردات لم تدخل ولن تدخل .

واما الواردات التي لم تدخل ولن تدخل الى الخزينة ، فهي الواردات غير المباشرة التي قدرها دولة المشار اليه ، بصورة تزيد عما جاء منها في ١٩٣٣ بما يزيد عن النصف مليون ليرة ، كما يلي :

الزيادة في التقدير	تقديرات ١٩٣٤	تقديرات ١٩٣٣	تقديرات ١٩٣٣
	عدد	عدد	عدد
الرسوم القضائية	١٩٤٨٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠٥٢٠
كتاب العدل	١٩١٨٣	٦٥٠٠٠	٤٥٨١٧
رسوم الطوابع	٩٣٤٦٨	٣٧٥٠٠٠	٢٨١٥٣٢
رسوم التبغ	٨٣٧٩٤	٧٠٠٠٠٠	٦١٦٢٠٦
رسوم الملح	٤٧٨٤٠	٣٧٥٠٠٠	٢٢٨١٦٠
الاقساط السنوية للإيجار مع الوعد بالبيع	٤٩٦٦٨	٥٠٠٠٠	٣٣٢

بدل الاعشار وبيع اموال الدولة	٥٧٧٣٩	١٢٠٠٠٠	٦٢٢٦١
تسديد قيمة البذور من مراعي املاك الدولة	٢٩٤٩٩	٣٠٠٠٠	٥٠١
حاصلات البريد	٨٤٠٢٨	٢٣٠٠٠٠	١٤٥٩٧٢
المسترد من نفقات المسجونين	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	.
الاقساط التسديدية لقروض البذار	٣٨٥٠٠	٥٠٠٠٠	١١٥٠٠
المجموع	٥٣٣١٩٩	٢٠٢٥٠٠٠	١٤٩١٨٠١

ومن هذه الارقام يتضح جلياً ، ان عدم استيفاء مبلغ ٥٣٣,١٩٩ ليرة سورية من الإيرادات غير المباشرة ، هو ناتج عن تضخيم الارقام الملحوظة عند تنظيم موازنة ١٩٣٤ . هذا فضلاً عن المائة الف ليرة سورية ، التي كانت مقدرة باعتبار انها سترد من الارباح الناتجة عن سك العملة ، والتي وردت فعلاً في شهر حزيران ١٩٣٤ وقيدت ايراداً لدورة عام ١٩٣٣ تسديداً للعجز المدور من العام المذكور الذي اصبح بعد هذه العملية ٣١٦.٠٠٠ ليرة بعد ان كان ٤١٦ الف ليرة . ولو اردنا ان نقارن الارقام الموضوعية في موازنة ١٩٣٤ بالنسبة للحقيقة لوجدنا ان هنالك عجزاً يبلغ كما يأتي :

الزيادة في التقديرات لموازنة عام ١٩٣٤	٥٣٣١٩٩
حصة الارباح من العملة الفضية	١٠٠٠٠٠
ديون السنين السابقة التي لوحظت في موازنات الدوائر لعام ١٩٣٤ ولم تقدر لها ارقام .	٥٠٠٠٠٠
عجز موازنة ١٩٣٣	٣١٦٠٠٠
العجز الذي حمل على موازنة ١٩٣٤ لمجرد عدم تنظيم الموازنة بشكل موافق للحقيقة .	٩٩٩١٩٩

وقد لاحظ مقام الوزارة هذا العجز، فكتب في ١٧ حزيران ١٩٣٤، لا كما يدعي معالي الوزير بعد عشرة اشهر، الى رئاسة الوزراء الفخيمة بما يقتضي لتلافي هذا العجز الحاصل بالاقتصاد بالنفقات.

ثم لم نفهم ما هو الاسراف الذي يدعيه معالي الوزير في تأدية النفقات، فان كان يعني بذلك دفع الديون، التي تراكت سنداتنا لدى الوزارة السابقة، ولم يتمكن اصحاب تلك النفقات، بالرغم من مراجعاتهم المتوالية، والخاصهم المترادف من اخذها خلال مدة وجوده، فان الوزارة تعتقد انها قد احسنت عملاً بدفع استحقاق هؤلاء المستحقين، وتهمون ضيقهم الذي كان يجب ان لا يمتد، وان يدفع في حينه كيلا يزيد في عجز الموازنة.

وزير المالية

دمشق في ١١/٥/١٩٣٤

هنري هنري

ومع وجود هذا العجز الفادح، وكتابة وزير المالية الى مجلس الوزراء بالسمي لسد هذا العجز، يطلع علينا الشيخ تاج رئيس الوزارة ببيان عن مشاريعه الاقتصادية في سنة ١٩٣٥ وما يلزم لها من مال يبلغ قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية، ليوم الشعب ان ما قاله العميد حقيقي، وان المشاريع المذكورة ستغني البلاد، وتجلب لها الرفاهية!

فكيف يعني البلاد، وهي مشاريع لدور الحكومة ومبانيها وطرقها؟ وكيف يخفف الضائقة والحكومة في عجز مالي؟ أي الثلاثمائة الف ليرة سورية التي ستزيد في انتاجنا وثروتنا، أم شيء آخر سيأتينا بلن والسلوى!!

اللهم! ان العقل ليحار في بيانات الحكومة وتصريحات العميد، وما في اقوالها من وعود لا سبيل اليها ولا دليل عليها!

وهذا بيان الحكومة كما اذاعته، نشره اثباتاً للحقيقة، وخدمة للتاريخ:

١٤٢ - ما اعلنته حكومة الشيخ التاج في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ عن مشاريعها

التي ستنفذها سنة ١٩٣٥

المشاريع المدروسة والممكن تحقيقها سنة ١٩٣٥

مشاريع اسالة المياه والآبار :

حلب - قضاء معرة النعمان

مشروع جلب مياه شرب من الطبقة المائية المجاورة للقصبية . دروس ومرسبات هذا المشروع جاهزة ويتطلب تحقيقها ١٥٠٠٠٠ ليرة سورية ، يمكن ان يباشر به في بدء سنة ١٩٣٥ وينتهي في نهايتها ضمن الشروط التي سنبينها فيما بعد .
قضاء اعزاز

مشروع توزيع مياه الشرب التي تم جلبها خلال عام ١٩٣٣ و ١٩٣٤ واتمام هذا المشروع يتطلب نفقات قدرها ٨٠٠٠ ليرة سورية ، يمكن المباشرة به في بدء سنة ١٩٣٥ وانهاؤه في آخرها ، وهذه المياه مجلوبة من مياه الطبقة المائية القريبة من القصبية .

قضاء ادلب

مشروع جلب ماء منطقة ديبنت وتوزيعها ضمن البلدة . يتطلب تحقيق هذا المشروع ستين الف ليرة سورية ، يمكن البدء به في سنة ١٩٣٥ والانتهاؤه منه خلال سنة ١٩٣٦ .

الآبار - تنقسم الى قسمين : آبار الصحراء ، وآبار العمورة .

آبار الصحراء - وهي في المنطقة الجنوبية الملحوظ حفرها في عام ١٩٣٥

	عدد
٢٥٠٠	١
٥٠٠٠	٢
٢٥٠٠	١
٥٠٠٠	٢
المجموع	٦

تكاليف كل بئر تقدر بالفين وخمسمائة ليرة .

ان صور مناقصات هذه الآبار ومخططاتها جاهزة يمكن المباشرة بها وتنجز بكل تأكيد في سنة ١٩٣٦ .

آبار المعمورة - حوران

بئر قرية البطيحة - قرية ناحته - مليحة الشرقية - مليحة الغربية - الصورة .

ان عمق الطبقة المائية ونوع الصخور الارضية تقضي القيام باجراء هذه الحفريات بواسطة الآلات السابرة . وفي هذه الحالة تكون مصاريف كل بئر خمسة آلاف ليرة سورية ، ويمكن انجاز هذه الاعمال خلال سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

لواء حماه - آبار القرى

مورك وصوران

تقدر نفقات هذه الآبار ، كل منها بالفين وخمسمائة ليرة سورية ، ويمكن انجازها خلال سنة ١٩٣٥ .

آبار الصحراء :

في المنطقة الشمالية

مدينة السفار العنز والعنيز خربة تركانية الكبار بنيدين في لواء الجزيرة الهبا الزهوق جريجا لقطه . المجموع عشرة آبار تقدر نفقاتها بخمسة وعشرين الف ليرة سورية . خرائطها جاهزة يمكن انجازها خلال عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

آبار المعمورة للشرب في المنطقة الشمالية :

قضاء جبل سمعان والمعرة وادلب والجسر والكردطاغ وجرابلس - الآبار الواجب حفرها في هذه الاقضية تبلغ ٩٠ بئراً ، يمكن انجاز عشرين منها في السنة الواحدة . تقدر مصاريف كل بئر منها بالفين وخمسمائة ليرة - المجموع خمسون الف ليرة في السنة الواحدة ، ومدة البرنامج خمس سنين .

تجفيف مستنقعات :

المشاريع الجاهزة المتعلقة بتجفيف المستنقعات خلال سنة ١٩٣٥ :

أولاً - قضاء السام :

تجفيف مستنقع جرمانا - وهو مشروع ذو فائدة زراعية وصحية بآن واحد - غايته ردم مستنقع جرمانا الذي تقدر مساحته بخمسين هكتاراً ، والتراب الذي سيستعمل لردمه سيؤخذ من اراضٍ مرتفعة غير قابلة للارواء في الوقت الحاضر ، وستصبح قابلة للارواء بعد تنفيذ المشروع ، وتبلغ مساحتها خمسين هكتاراً .

نفقات المشروع	٣٠٠٠	ليرة سورية
صرف من اصلها	١٠٠٠	" "
الباقى المتوجب صرفه	٢٠٠٠	" "

ثانياً - قضاء حمص :

مستنقع المزرعة - تكاليف المشروع عشرة آلاف ليرة سورية .

ان هذا المستنقع يقع غربي مدينة حمص ومساحته تقدر بثلاثمائة هكتار فيصبح بعد تجفيفه صالحاً للزراعة وقابلاً للري ، ومن جهة اخرى فهو ذو فائدة صحية كلية حيث بعد تجفيفه تخف وطأة الملاريا التي تبدو من وقت لآخر في المدينة . وبعد التجفيف اذا بيعت الارض تعطى الاكلاف ، ويبقى للخزينة مبلغ يتراوح بين الاربعين والخمسين الف ليرة سورية .

ثالثاً - قضاء جبل سمعان :

مستنقع تل سلطان في قضاء جبل سمعان - المساحة المعمرة بالمياه ١٥٠ هكتاراً - النفقات الملحوظة ١٥٠٠ ليرة سورية .

رابعاً - قضاء منبج :

تجفيف بحيرة منبج - بواسطة حفر خندق لتصريف المياه للأراضي المجاورة وكشف الينابيع المنمورة داخل البحيرة يمكن اسقاء مساحة خمسمائة هكتار - تقدر النفقات بـ ٢٥٠٠ ليرة سورية .

مشاريع التجفيف التي خرائطها غير جاهزة ، والتي يمكن تجهيزها وانجاز اعمالها خلال سنة ١٩٣٥ ضمن الشروط التي ستبين فيما بعد .

★

أولاً - قضاء الشام :

يوجد في قضاء الشام واخصه في منطقة الغوطة وبجوار القرى والمستنقعات الآتية ، وتجهيفها بالردم :

اسم القرية	مساحة المستنقع	تكاليفه
الغزلانية	١٠	٤٠٠٠ ل.س.
قبر الست	١٥	٤٠٠٠ ل.س.
البلاط	١٢	٤٠٠٠ ل.س.
النشابة	١٠	٤٠٠٠ ل.س.
المجموع		١٦٠٠٠ ل.س.

وما عدا الفوائد الزراعية التي ستنتج عن تجفيف المستنقعات ، فان هنالك فوائد صحية لتحسين الحالة الصحية في هذه القرى وجوارها .

ثانياً - قضاء النابك - مستنقع الحيرة :

مساحة المستنقع ١٥٠ هكتاراً بمصاريفه ٢٠٠٠ ليرة سورية ، ويكون التجفيف بواسطة فتح اقنية لتصريف المياه . من فوائده جعل موقع المستنقع اراضي زراعية واستعمال فائض مياه التصريف لأرواء اراضي غير مسقاة الآن .

ثالثاً - مستنقع السبع في قضاء صماه :

يقع على ثلاثين كيلو متراً غربى حماه على نهر العاصي ، يمكن تجفيفه بهدم سد طاحون العشارنة . مساحته خمسة آلاف هكتار تقريباً ، وتكاليفه عشرة آلاف ليرة سورية ، والسبب في تخفيف القيمة هو ان المستنقع مشكل بسبب وجود السد فقط ، والاعمال جزئية .

رابعاً - تجفيف مستنقع المفر :

واقع في قضاء قطنا ، مساحته تقريباً خمسون هكتاراً ، ونفقاته تقدر بالقي ليرة سورية ، يجفف بفتح اقنية ومصارف لهذه المياه وما عدا الفائدة الزراعية ، يمكن الاستفادة من فائض المياه لاسقاء الاراضي .

خامساً - مستنقعات البليخ :

تمتد هذه المستنقعات على ضفاف نهر البليخ ، وخصوصاً في موقع تل الابيض وخرية الرز وعلي باجليه ، تسبب أمراضاً . تقدر مساحتها بخمسين هكتاراً ، ونفقاتها بـ ١٠٠٠٠ ليرة سورية .

سادساً - مستنقع الروج :

في قضاء ادلب ، مساحته ٣٠٠٠ هكتار ، يجري تجفيفه بتحسين المباليع التي جرى كشفها داخل الجبل الوسطاني ، والتي تصرف المياه حتى مجرى نهر العاصي ، وتقدر النفقات اللازمة لانجاز اعمال التجفيف وجداول الاسقاء بـ ٥٠٠٠ ليرة سورية والغاية من تجفيفه زراعية ، يمكن بعد انجاز اعمال التجفيف ارواء مساحة خمسة آلاف هكتار .

تعزيل الاقنية والينابيع والانهر :

الاقنية والينابيع والانهر الممكن تعزيلها واصلاحها ابتداءً من سنة ١٩٣٥ حتى نهاية سنة ١٩٣٦ ، هي :

قضاء دمشق

نهر بردى بالقوطلة

نفقات

١٠٠٠٠

فأنته زيادة مياه نهر بردى في المائة عشرين ،
وذلك يؤمن ارواء مساحة عشرين في المائة من
مساحة الاراضي .

٥٠ هكتاراً زيادة المساحة المسقاة

٤٠ هكتاراً زيادة المساحة المسقاة

تضاعف كمية مياه نبع حاروش وقلاليا ،
مضاعفة مياه حاروش تزيد مساحة الاراضي
المستاه ٣٠٠ هكتار ، وقلاليا زيادة مياهه تروي
٣٠٠ هكتار .

ينابيع الزبداني ١٥٠٠

نبع الحفير الفوقاني ٥٠٠

ينابيع القوطلة ٥٠٠٠

قضاء وادي العجم

مجرى نهر الاعوج - تأمين عدم ضياع مياه نهر الاعوج في الطبقات
الارضية . هذا الدرر الذي تقدر قيمته بعشرة آلاف ليرة ، يؤمن ولا شك ربع
مياه الاعوج التي تضيع بالوقت الحاضر في كل الفصول ، وتقدر الفائدة منه
بـ ٦٠٠ هكتار ارواء حقيقياً ، ويوجد قسم منه قد تم درسه وحاضر للتنفيذ
بقيمة الف ليرة سورية .

لواء حوران :

النفقات ٣٠٠	الفائدة ارواء ٧٥ هكتاراً	نبع المال وعقربا والحازه
النفقات ١٥٠٠	الفائدة ارواء ٩٠ هكتاراً	نبع غباغب
النفقات ١٠٠٠	الفائدة ارواء ٧٥ هكتاراً	نبع اللي

لواء صحص

المصارفات	هكتار	
٥٠٠٠	١٠٠	تعزيل اقنية تليسه ودير معله
١٠٠٠	١٠٠	تعزيل نبع الساخنة بالقصير
٢٠٠٠	٧٥	تعزيل اقنية القريتين وحوران

هكتار	المصارفات	لواء حماه :
١٥٠	٢٠٠٠	تعزير وفتح اقنية بسلمية
١٥٠	٢٠٠٠	تعزير اقنية زين العابدين ومعرشحور
١٢٠	١٠٠٠	تبديل نواعير حماه باكباشي لمحطتين على سبيل المثال

المساحة الممكنة ارواؤها	النفقات	المنطقة الشمالية
٣٠٠	٥٠٠٠	قضاء منبج - تعزير وترميم الاقنية الرومانية
٢٠٠	٢٥٠٠	قضاء الباب - تعزير وترميم الاقنية الرومانية
٣٠٠	٢٥٠٠	قضاء حارم - استثمار مياه عين طيبوط
٥٠	١٠٠٠	تحسين ينابيع سلقين وامشعاط وازمرين
٥٠	١٥٠٠	تعزير قناة ارمناز
٥٠	١٠٠٠	قضاء ادلب - تحسين ينابيع اربحا وكفر لاطا
٢٠٠	١٥٠٠	تل سلطان وتل طوقال
٥٠٠	١٠٠٠٠	قضا جبل سمعان - تعزير برك حيلان وترميم مجري القناة
٥٠	١٠٠٠	تعزير نبع عين مبارك والوضيحي
٢٠٠	٢٠٠٠	تحسين نبع السفيرة وتقسيم مياهه
٥٠	١٠٠٠	قضاء كردطاغ - تعزير قناة كوميت
٣٠	٧٥٠	نبع شيخ الحديد
٢٠٠	٥٠٠٠	استثمار مياه قطعة للاسقاء مع انشاء جداول توزيع

منطقة دبر الزور :

تشويق الاهلين على استعمال ادوات الري .
اكثر الفراريف المعدنية على ضفة الفرات . ان هذا النوع من الاستثمار
اسهل الانواع وأقلها كلفة ، ولا سيما ان مجرى الفرات متحول يصعب انشاء

السدود عليه أو إقامة محركات ، فقيمة الغراف المعدني تقارب عشرين ايرة عثمانية ، وهو يروي هكتاراً ، والأهلون يتسابقون لاقتنائه ، ولكن فقرهم جعلهم يستدينون من اهالي القصبات اثمان الغراريف على نسبة باهظة جداً ، بحيث يذهب اكثر من نصف محصول الاراضي للدائنين . فلما كثير والاراضي واسعة جداً على اطراف الفرات ، فاذا وضعت الدولة تحت تصرف الأهاليين ثمن مائة غراف ، شرط اتفاق المال على الغراريف ، وعملت بعد ذلك على تقسيط القيمة على عشر سنوات بدون فائدة ، بحيث يدفع القسط الواحد في كل عام مع الضريبة العشرية ، لاتسع نطاق المحصولات . ويساعد هذا الامر على تحضير البدو تدريجياً إذ هم اصبحوا بعد نزول اسعار الجمال ، وانقطاع الغزوات ، اصلح من كل وقت للتحضير . وباستطاعة الدولة ان تكرر هذا الاقراض ، كلما سنحت لها الفرصة .

منطقة الجزيرة :

تحسين ينابيع الطوفية وديريك وعين ديوار ، للاسقاء وارواء الاهلين . النفقات ٥٠٠٠ - المساحة الممكن ارواؤها ٣٠٠ هكتار .

مشروع الري الكبرى :

لواء حوران - مشروع شلالات تل شهاب .

ليس لهذا المشروع مخططات ، إلا انه درس من قبل بعض الاختصاصيين . كمية مياهه خمسة امتار مكعبة في الثانية ، وانحدار الشلال ٧٥ متراً في تل شهاب ، و ١٥٠ متراً في زيزون . وان استثمار هذا الشلال يولد قوة قدرها ٨٥٠٠ حصان ، يمكن استعمالها لدفع جزء من المياه ، الى قسم ليس بقليل من اراضي حوران .

ودرس هذا المشروع يستغرق من الوجهة التوبوغرافية والمائية سنتين ، وتقدر نفقات الدرس بخمسة آلاف ايرة سورية .

لواء السّام :

انشاء سد خزان على نهر الاعوج في مركز بيتما .

لقد سبق لمصلحة الري ان درست هذا المشروع من الوجهتين التبوغرافية والجيولوجية مستعينة بالاختصاصي «دوبرتري» ، كذلك امتد الدرس الى الوجهة المائية . إلا انه لم توضع خرائط لاجراء السد ، ويحتاج هذا المشروع الى درس اضافي مدته خمس سنوات . وتقدر النفقات بخمسة آلاف ليرة سورية .

تحسين احوال الري على نهر بردى وفي الفوطه :

يجب القيام بالدروس التبوغرافية والمائية اللازمة ، لتحسين مجرى النهر ومقاسمه ، وابدال هذه المقاسم بمقاسم فنية ثابتة منعا للاضرار ، وثبيت الحقوق القديمة على اسس فنية حديثة .

ويستغرق درس هذا المشروع سبع سنوات ، ويتطلب خمسة آلاف ليرة في السنة الواحدة .

مشروع لارواء منطقة الطار بحماه :

يتلخص هذا المشروع ، باتخاذ مشروع مباشر به قديماً من عهد الرومان . وقد اُدرس المشروع وتوجد الخرائط التبوغرافية كاملة ، ويحتاج تنفيذها الى خمسين الف ليرة سورية ، ويستغرق سنتين ، وتقدر الاراضي التي تروى به ، بعشرين الف هكتار .

المنطقة الشمالية :

نهر عفرين - يمكن انشاء سدين على هذا النهر : الأول في موقع ميدانكي ارتفاعه ٣٩ متراً وسعته ٤٠ مليون متر مكعب ، والثاني في موقع الباسوطة ، ارتفاعه ٣٢ متراً وسعته ٦١ مليون متر مكعب .

وقد انجزت الدروس الابتدائية لهذين المشروعين ، منها الدروس التوبوغرافية لوضع الخرائط عن الاراضي التي تغمرها المياه ، والدروس الجيولوجية بواسطة الآلات السابرة ، والدروس المائية لتقدير الكميات الممكن تخزينها . وقد اتضح ان هذين المشروعين قابلا للتنفيذ ، والمساحة الممكن ارواؤها تقدر بـ ٢٥٠ ألف هكتار ، فضلاً عن الفوائد الاخرى ، التي تنجم عن تخفيف قسيم من مستنقع العمق من جراء تخزين مائة مليون متر مكعب في وادي عفرين ، يتوزع على الاراضي المجاورة مدة الصيف .

ان حالة الدروس الحاضرة تسمح بتنظيم المشروع النهائي ، وتقدر نفقات هذين المشروعين بمليون ليرة سورية .

نهر الساجور :

انشاء سد على الساجور في موقع قبة تركان بارتفاع ١٥ متراً ، الفاية منه تحويل قسم من المياه الى سهول منطقة الباب لارواء مساحة قدرها ٥٠٠٠ هكتار . وقد نظمت الدروس التوبوغرافية ، ويقضي متابعة الدروس لمدة سنة واحدة للقيام بتخطيط مجرى القناة . ويحتاج هذا المشروع الى ٢٠٠٠ ليرة سورية ، وتقدر نفقته بـ ٣٠٠ ألف ليرة سورية .

نهر القويق :

ان تحسين نهر القويق في حالة الحدود الحاضرة يقضي :

أولاً - بترميم المجرى القديم ، الذي كان يصب مياه الساجور في وادي القويق ، وهو يمر بالاراضي التركية بين ينابيع الساجور وقرية جاجين على طول ٤٠ كيلو متراً . وتقدر المياه الممكن استخراجها بهذه الوساطة بـ ٨٠ ألف متر مكعب في اليوم .

ثانياً - باستثمار الطبقة المائية الواقعة في منطقة اعزاز ، بواسطة سراديب امتصاص ارضية تنصب في مجرى النهر ، وتقدر المياه الممكن استخراجها بهذه الوساطة بـ ٤٠ ألف متر مكعب في اليوم الواحد .

بلغتنا وزارة الداخلية امس البلاغ الآتي :

لقد اتضح من نشر القسم الأول من هذا البرنامج ، ان الحكومة السورية الحاضرة قد وجهت الجانب الاكبر من عنايتها الى تنظيم امور الري ، لأن اساس الازمة الاقتصادية الحالية في البلاد السورية ، هو قلة مياه الامطار التي منيت بها هذه البلاد في السنين الاخيرة ، فأحلت الزروع وقل الكلاء ، فتلقت الماشية وخسرت البلاد في هذا السبيل قسماً كبيراً من مواردها الرئيسية ، كالغنم والصوف والسمن والجلود والحبوب .

وعلى سبيل المثال نذكر نسبة الخسارة التي نزلت في منطقة الفرات في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ من قحط المراعي . فالمنطقة المذكورة تصدر في العام الواحد من السمن والصوف والجلود والاعناب ، بما يقدر بمئتين وخمسين الف ليرة عثمانية ذهباً ، فتكون خسارة المنطقة المذكورة في العامين المذكورين ما يقرب من مليونين ونصف المليون من الليرات السورية نشأت عن قلة الامطار ، في حين ان تلك البلاد تحرقها انهر كبيرة ، كان بالامكان بانشاء بعض السدود وتحسين وسائل الري في تلك الارحاء ان يتدارك النقص المذكور ، وان تزداد موارد البلاد .

كذلك لواء حوران فانه اصيب بقحط كان من نتيجته ، أن نزع في هذا العام عدد ليس بقليل من سكانه الى البلاد المجاورة طلباً للرزق ، مع ان في لواء حوران مياهاً غزيرة كان بالاستطاعة استثمارها لمناوأة الجذب والقحط ، فضلاً عن مياه الشرب ، التي نضبت في انحاء كثيرة من اللواء المذكور . كذلك هي الحال في اقصية كثيرة في حلب ، وفي القسم الشرقي من حمص وحماه ودمشق .

على ان البلاد السورية التي كان لها في غابر الايام ، شهرة عالمية في تصدير الحبوب ، تستطيع استعادة مركزها السابق ، وليس من المعقول ان تبقى هذه البلاد خاضعة لنظام المطر الشاذ ، الذي من نتائجه انه اذا نزلت الامطار بغزارة اضررت في بعض المناطق ، واذا نزلت متأخرة اضررت ايضاً ، واذا نزلت باكرة اضررت ، واذا اتت قليلة اضررت فكيف يتاح للصدف ان تأتي دوماً طبقاً لناموس هذا النظام الغريب ؟

فقد ازف الوقت بأن تتحرر بلادنا من ربقة الصدف ، وان تعتمد الى احياء نظام ري تتلافى معه المخاذير الملمع اليها كما جرى في بعض البلدان المائلة لبلادنا . وهذا ما اهاب بالحكومة الحاضرة لاعداد مشروعاتها ، الذي نشر القسم الأول منه في الصحف المحلية ، ومنه يتضح ان الحكومة تبغي القيام بمشاريعها العديدة في كل جزء من اجزاء الدولة ، لتكون الفائدة عامة ، يقتطف ثمارها جميع المواطنين .

وقد ارجأت اقيام بالمشاريع الضخمة التي تستنزف مبالغ عظيمة ، لا قبل لنا بها في الوقت الحاضر ، ويكون من نتيجتها حصر الفائدة بمنطقة واحدة ، دون سائر مناطق الدولة . والمشاريع التي درجت في القسم الأول ، تقسم الى خمسة اقسام .

القسم الأول - حفر الآبار :

ان جانباً ليس بقليل من السوريين ما زال في حالة البداوة ، يضرب في مناكب الصحراء ، ويقنات بما تدره عليه الماشية ، ويتاجر بما يفيض عن حاجته من السمن والصوف والجلود والماشية نفسها . والصحراء السورية ليست من الصحاري المعروفة التي لا ينبت فيها الكلب ، بل هي على تقيض ذلك ، لها تربة خصبة تصلح لنبت الكلب والمراعي .

فكثيراً ما يصدف ان جماعة البدو ، يضطرون لترك احسن المراعي في الصحراء والذنو من المعمورة ، لقلة المياه التي يستطيعون ارواء ماشيتهم منها ، فيحصل ضرران : الأول ، ترك الكلب الصالح بدون ان يستفاد منه ، والثاني ، مجيء جماعات البدو الى المعمورة ، قبل الوقت المناسب ، مما يضر بمحاصيل الحضريين . لهذا فان حفر الآبار في المناطق المشهورة بالمراعي ، يؤمن زيادة الماشية ويقوي تجارة السمن والصوف والجلود ، التي تمد من مواردها الرئيسية ، فضلاً عن أن اكلاف تلك الآبار هي قليلة ، تعطى في مدة قصيرة من رسوم الودي فقط .

القسم الثاني - تجفيف بعض المستنقعات :

لقد ثبت بالاستقراء ، ان بعض نواحي البلاد السورية ، اصبحت بداء الماريا من جراء المستنقعات المحيطة بها ، فرؤي من اللزوم حفظاً لصحة الاهلين ، ان يعمد الى تجفيفها ، فينجم عند ذلك فائدتان : الاولى ، مكافحة مرض الماريا الخبيث ، والثانية ، احياء اراضي زراعية جديدة ينثمرها الاهلون فتزيد انتاجهم .

القسم الثالث - كربي الانهر والاقنية :

لقد ثبت لنا ان جانباً مهماً من مياهنا الجارية ، يذهب سدى من جراء عدم كربي الانهر والاقنية القديمة . وقد امتلأت اضرار الحكومة بمطالب الاهلين المتعددة ، الرامية الى مساعدتهم في تعزير اقنيتهم ، ليتمكنوا من توسيع نطاق مزروعاتهم وزيادة ثروتهم العامة ، فرأت الحكومة ان تصيخ بسببها الى النداءات المتكررة المحقة ، وعملت على اسعاف الاهلين بتخصيصها مبالغ معينة للغاية المذكورة . والارقام الناطقة ، الدالة على المساحات المروية ، التي يؤمل الحصول عليها ، تكفي للتدليل بجزالة الفائدة ، التي تترتب على تحقيق هذا القسم من مشاريع الحكومة .

القسم الرابع

تحسين وسائل الري في بعض مناطق الدولة

يمرّ نهر الفرات في الاراضي السورية في نقطة جرابلس ، ويخرج منها في قسبة البوكال ، فيجتاز ما يقرب من ستمائة كيلو متر في اراضي سورية خصبة للغاية . ولما كان النهر المذكور يحول مجراه كثيراً ، وكان مستواه منخفضاً عن مستوى الاراضي الزراعية المحيطة به ، كان استثمار مياهه بالمضخات الكبرى أو انشاء السدود صعباً ، ما عدا بعض نقاط معينة ، لا يسهل في الوقت الحاضر تحقيقها لعظم الاكلاف التي تنشأ عن اقامة السدود المذكورة . لهذا كان لا بد من ان يعمد الى استثمار مياهه بالطرق المألوفة في المناطق المذكورة ، أي بسحب الماء بالغراريف المعدنية أو الخشبية .

وتقدر سعة الاراضي المحيطة بالفرات الممكن ارواؤها ، بما يقرب من ثلاثة ملايين دونم ، لا يزرع منها في الوقت الحاضر اكثر من خمسمائة الف دونم . لهذا كان تنشيط الفراريف المعدنية ، ومساعدة السكان الفقراء على اقتنائها ، من أم وأخص واجبات الحكومة ، لفقدان تشكيلات الجمعيات الزراعية التعاونية بينهم . ومن المؤكد ان الاموال التي تقدم للاهلين في هذه الغاية ، تستعاد منهم على اهون سبيل .

القسم الخامس - انشاء السدود على الانهر

تمر باطراف البلاد السورية انهر كبيرة عديده ، كالماضي وبردى والفرات والخابور والبليخ والجمنجج والساجور وتل شهاب والاعوج . والجانب الاعظم من مياه الانهر الكبيرة ، كالفرات والخابور والماضي والساجور ، لا يستفاد منه كما ينبغي ، لهبوط مستوى الماء عن مستوى الاراضي الزراعية المحيطة به .

لهذا ، كان لا بد من انشاء بعض سدود تحويلية لرفع المياه قليلاً ، واسالتها في اقنية محاذية للنهر ، لارواء الاراضي المجاورة لها ، بدون عظيم كلفة وعناء . وقد تبين ان نفقات انشاء بعض هذه السدود ، تغطي في خلال عامين من ضرائب الحكومة فقط ، على انتاجات الاراضي التي ستروى بها .

ولا يخفى ان التوازن بين سكان المدن والارياف في سوريا غير متعادل ، إذ أن المدن الكبيرة تحوي الجانب الاكبر من السكان . لذلك اذا انشئت السدود المذكورة ، فبالامكان ارواء مساحات عظيمة من الاراضي ، تكفي لاعاشة الزائد من السكان في المدن ، والمشار البدوية ، التي اخذت في الآونة الاخيرة تنحسح الى الانتحضر .

وباتباع سياسة زراعية رشيدة ، يمكن تقارب الدخل والخرج واصلاح ميزاننا الاقتصادي . فاذا نشطت في الاراضي الزراعية الجديدة زراعة القطن وبعض المحصولات التي يمكن تصريفها في كل وقت ، يجنب حينئذ الوقوع في داء تزايد

الانتاج عن الحاجة من جهة ، واجتناب الكوارث الاقتصادية من جهة اخرى ، لان تنوع المحصولات يجعل الزارع في مأمن من المفاجآت ، اذ لو ظلت البلاد سائرة على وتيرة واحدة في زرع الحبوب كالقمح والشعير ، فانها تصاب باضرار جسيمة من جراء هبوط الاسعار ، وما قد يحل بها من محل موسم الحبوب ، وعلى هذا ، فان الحكومة جادة الآن بمعالجة الازمة الاقتصادية ، لاجثة لانجع العلاجات التي اثبتت التجربة عظم فائدتها في مكافحة الضيق . وستسير الحكومة في طريق اصلاحاتها بدم راسخة وبتروء عظيم ، الى ان تتمكن من ادراك لبانها . وسنأتي الآن على ذكر بقية الاصلاحات ، التي لجأت اليها الحكومة الحاضرة الى تحقيقها .

التجميل وازالة الشبوع :

ان بناء بعض الاراضي بصورة مشاعة ، في ام المناطق الزراعية السورية كحوران وحماة وحمص وحلب ، قد اضر كثيراً في تقدم الزراعة ، وحال دون تشجير الاراضي . ان طريقة استغلال المشاع في هذه البلاد ، ان توزع الاراضي كل سنة بالقرعة ، فالارض التي يستغلها الزارع في هذا العام ، تقع في حصة غيره في العام القادم .

لذلك فان المستغل بحكم الطبع ، لا يزرع شجراً ، ولا يضع مماداً فيها ، ولا يقوم بتحسينات تذكر ، لانه لا يشتغل ، ولا يبذل جهوداً في ارض لا تبقى في حوزته اكثر من عام . وقد ادركت الحكومات السورية هذه الاضرار انقادحة ، واتخذت في عام ١٩٢٩ قرار رقم ١٥٩٨ لازالة الشبوع .

لذلك اتخذت المفوضية العليا قراراً برقم ٣٧ بتجميل الحصص الصغيرة في منطقة واحدة ، لتكون الفائدة من استغلالها اكثر ، وليتسنى اجراء اعمال وتحسينات كبرى فيها . الا ان التجميل وازالة الشبوع يخضعان في بداية الامر لمعاملات التحديد والتحرير ، بحيث لا يتسنى القيام بها ، قبل اجراء التحديد والتحرير ، الذي تقدم تقدماً محسوساً حتى الآن ، واصبح بالاستطاعة ازالة الشبوع والتجميل في اراضي حمص وحماة وحلب .

وقد قررت الحكومة لعام ١٩٣٤ ، اجراء ازالة الشبوع في قربتين في حماه هما : الجاجية وبسرين ، وقربتين في حمص هما : الربان والقصير ، وقربتين في جبل سمعان هما : حاضر وزينان ، واجراء اعمال التجميل في قرية السفيرة في حلب . وبالطبع ، فان ضالة الاعتمادات المالية ، لم تساعد على توسيع نطاق العمل اكثر من ذلك . على انه اوعز الى الدائرة المختصة لوضع قائمة بجميع الاراضي المشاعة وبالاعتمادات اللازمة ، لاتمام العمل في كل منها ليتسنى وضع برنامج منظم ينفذ في خلال سنوات معينة .

واما في منطقة حوران ، حيث لم يقسن حتى الآن اجراء التحديد والتحرير فسينظر في اتخاذ الوسائل اللازمة ، للاسراع في انجاز ذلك ، ليصار بعد ذلك الى ازالة الشبوع والتجميل فيها .

توسيع وتنظيم الاصراج في الدولة السورية :

لقد اهتمت الحكومة في وضع نظام جديد لاصراجها ، وقد فرغت اللجنة التي الفت لهذه الغاية من عملها ، والنظام الجديد هو تحت الدرس الآن ، وقد عهد لدائرة الزراعة بوضع تعليمات ، لتوسيع نطاق التحريج ، واكثر الأشجار المثمرة . وتفكر الحكومة تسهلاً لعمليها باحداث مشاتل زراعية ، في مختلف المناطق الزراعية ، ليسهل على الاهلين تدارك الغراس ، التي سيطلب اليهم عملاً بالنظام المذكور غرسها ، وستؤلف لجان ثمانية في كل منطقة من مناطق الدولة الادارية ، لتشرف على الغرس ، واطلاع الحكومة على المنتوجات التي تراها اللجان المذكورة ، مقيدة في سبب التشجير .

المصنوعات الوطنية وصحابها :

ان الحكومة السورية الحاضرة ، قد مدت يد المساعدة الى بعض المعامل الوطنية ، والجات دوايرها الى تنشيطها ، وهي تعد الآن نظاماً لتخفيض رسوم المازوت مما يستورد لبعض المعامل المذكورة .

وقد رفعت الى المفوضية العليا ، اقتراحات بشأن حماية المعامل الوطنية من المضاربات الاجنبية ، وطلبت تأليف لجنة من اهل الاختصاص ، لوضع اسس الحماية المبحوث عنها .

المحصولات الزراعية :

لقد طلبت الحكومة الى المفوضية العليا ، المثابرة على وضع التعرف الجمركية على الجبوب الاجنبية ، حماية للمحاصيل السورية ، ورجت فيها التوسل لدى السلطات الفرنسية في باريس ، لفتح بعض اسواقها امام الفاكهة ، وبعض المحصولات السورية ، ترجيحاً على غيرها من المستصدرات الاجنبية ، التي تضطر البلاد الفرنسية ومستملكتها لشراؤها من البلاد الاجنبية الاخرى .

قضية اصلاح نظام الضرائب :

ان قضية الضرائب تشغل الرأي العام السوري في الوقت الحاضر ، وقد كانت في مقدمة الامور التي تعنى بها الحكومة الحاضرة ، وهي ستشرع قريباً بتأليف لجان خاصة لدرس نظام الضرائب وافراغه بقالب يرمي الى توزيع جديد ، يكون اكثر انطباقاً على كفاءة المكلف ، وملاءمة للتطور .

الباذرول :

ان الحكومة تعنى في هذه القضية عناية خاصة ، وهي تدرس وسائل جديدة يكون من ورائها زيادة موارد الخزينة وتأمين حقوق المزارع ، وستبرم قرارها النهائي في هذه القضية ، قبل انصرام السنة الحالية .

استثمار مملعة الجبول :

لقد دل الاستقرار والتحليل ، على ان ملح الجبول ، يحتوي على جميع العناصر ، التي يتألف منها الملح الجيد ، وبعد التدابير الابتدائية ، التي اتخذتها الحكومة ، اتسع نطاق استعمال هذا الملح ، واخذت بعض الحكومات المجاورة

الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي، تبدي رغبتها في استعمال الوسائل الحديثة لزيادة الانتاج ولتحسين الملح وبذلك تضارب حتماً الملح الاجني، ويتسنى إذ ذلك زيادة الصادرات السورية من هذا النوع.

وقد سبق ان درس المشروع من قبل الاختصاصي الفرنسي المسيو جيار ووضع تقرير ممتع به، جاء فيه: ان مشروع الاصلاح يكلف خمسين الف ليرة سورية تنفق على سنتين. فالحكومة تعنى بهذه القضية، وترغب في اخراج هذا المشروع الحيوي، من حيز التصور الى حيز الفعل.

التنظيم الاداري الجدير:

ان القرار رقم ٤١٥١ قد اتخذ اساساً لعلائق دوائر العاصمة بالالوية، وقد لوحظ عند وضعه ان لا تمنح الالوية صلاحيات واسعة صفقة واحدة، خشية ان يؤدي ذلك الى ارتباك العمل، بل ان يسار الى الهدف على مراحل متتابعة، لكي يمتد المتصرفون من جهة، ودوائر العاصمة من جهة اخرى على اصول توزيع الصلاحيات.

وقد مر على نشر القرار المبحوث عنه اكثر من سنتين. وبالرغم من بعض الصعوبات، التي اعترت بين آونة واخرى، تطبيق النظام المذكور، فان التدابير التي اتخذتها حكومتنا مؤخراً، كفلت سير النظام من محوره.

ولهذا فقد اصبح بالامكان ادخال تعديلات جديدة، ترمي الى زيادة صلاحية المتصرفين في تعيين الموظفين الثانويين، الموضوعين تحت امرتهم، واخذ رأيهم في سائر الموظفين، الذين يعود تعيينهم لدوائر العاصمة، والى توسيع صلاحيات المجالس الادارية المحلية، التي ستمنح مراقبة معينة على ادارة اللواء، وعلى وضع بعض اعتمادات محلية، تنفق في سبيل مرافق ومنافع الالوية، علاوة عما ينص في الموازنة العامة على المشاريع التي تحقق في الالوية، وقد طلب الى وزارة الداخلية، صاحبة المشروع الاول اعداد هذه التعديلات، لتعرض في القريب العاجل على الحكومة لاقرارها.

البلديات :

لقد تحسنت ادارة البلديات بفضل المساعي الجدية التي بذلتها وزارة الداخلية في ذلك السبيل، وانتظمت اعمالها المالية، وادخل اصلاحات كبرى في اصول محاسبتها ودفاتها وسجلاتها، ومن الاطلاع على موازنة البلديات تظهر المشاريع الحيوية التي تنفذ فيها في كل عام، كجبر المياه وانشاء الكهرباء فيها والحدائق والمسالك الفنية والطرق والكهاريز والمشاتل الزراعية والمساعدات الطبية لمكافحة الامراض السارية. وانا نرى ان اتساع نطاق العمران يوجب على الحكومة مد يد المساعدات الى هذه المؤسسات باقراضها مبالغ تتمكن معها من مواصلة مساعيها على ان تعاد هذه المبالغ الى الحكومة اقساطاً في كل عام.

هذا يجمل ماتنوي الحكومة الشروع بتحقيقه في القريب العاجل وهناك امور اخرى هي الآن قيد الدرس والاعداد، ستقوم الحكومة بعد الفراغ من درسها بنشرها، ليطلع عليها الرأي العام.

وقد ظهر من هذه البيانات ان الهمة منصرفة للقيام بالمشاريع المنتجة التي تزيد في موارد البلاد، واجتناب الاعمال المستهلكة، التي يمكن ارجاؤها لوقت آخر، تسع فيه الموازنة والسلام.

*

وتنفيذاً لهذه المشاريع، استدان العميد كما جاء في حديثه ٣٥ مليون فرنك باسم لبنان، و ٣٥ مليون باسم سوريا، يمنحها للحكومة لتقوم بصرفها، ومن يدري اين تذهب، ومن يفتش، ومن يعلم اذا كانت تصرف لهذه الغاية؟

واذا صرفت هل ثمة من نسبة صحيحة، أو قريبة من الصحة بين التكاليف الحقيقية، وبين ما تصرفه الحكومة في المشاريع العامة، وارتكابات القائمين بامرها لا حد لها.

ولهذا رأى العقلاء ان يُراجع رئيس المجلس النيابي، ويحمل على ارسال بيان بصفة اذار، للحكومة والسلطة، والشركات، تحذرها به من الاقدام على صرف الاموال، دون ان يعلم المجلس من هو المسؤول، عن شرعية العقود والصرف؟

وفي ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ راسل الرئيس المذكور الانذار الآتي :

١٤٣ - احتجاج صبحي بركات على صرف ٣٥ مليون فرنك على المشاريع ، دون

علم النواب وقراره

نخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الاثم

لي الشرف ان الفت نظر نخامتمكم ، الى الأثر السيء الذي تركه قراركم
الاخير القاضي بتعليق مذاكرات المجلس النيابي الى اجل غير مسمى ، فبصفتي
رئيساً للمجلس انيابي ، يؤلمني ان ارى تكرور مثل هذه الامور غير الدستورية ،
التي من شأنها ان تديم توسيع شقة الخلاف بين نظرتي فرنسا والشعب السوري ،
والتي كانت سبباً لعدم التعاون بينها حتى الآن .

مطالب الشعب :

ان نظرة بريثة في مطالب الشعب السوري تبين بكل جلاء ، ان ما يرمي
اليه ليس بالأمر الصعب تحقيقه ، فاذا تجرد المسؤولون عن بعض عوامل خاصة ،
واقصبت العناصر الهدامة ، تم الاتفاق وساد الاستقرار ، وحل النظام محل هذه
الاموضاع الشاذة ، التي يمكن اعتبارها مصدراً للفوضى ، التي تعترفون نخامتمكم
بوجودها .

الناحية السياسية :

ولا يخفى على نخامتمكم ، ان الاستقرار والنظام قد سادا البلاد ، عندما اقرت
لها فرنسا دستوراً ونشرته وفقاً لرغبات جمعية الامم ، فسارت سوريا ضمن نطاقه
بكل دقة وانتظام ، على ان توجه جهودها نحو الناحية الثانية وهي الاقتصادية .
وهنا لا بد لي من تذكير نخامتمكم ، ان صك الانتداب نفسه اوجب على الدولة
الفرنسية ، أن تضع اولاً وقبل كل شيء ، نظاماً سياسياً ضمن مدة معينة ، وهذا
برهان على ان البت في الناحية السياسية ، هو الاساس لكل عمل اداري واقتصادي
واجتماعي لانهاض البلاد .

الدستور بكفل الاقتصاد :

ولما حان الوقت لسوريا ان تعالج شؤونها الاقتصادية ضمن نطاق دستورها الذي كفل لها في مواده ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ الطريق الواجب اتباعها ، للقيام بالشؤون الاقتصادية التي تفتقر اليها ، فوجئت هيئتها الشرعية للمرة الثالثة بكل اسف ، بتوقيف اعمالها دون مسوغ شرعي ، سوى تثبيت حكمه لا يثق بها المجلس ولا الشعب بالنظر لماضيها ، حتى ان المادة الموقفة ١١٦ نفسها التي احتفظت فرنسا بموجبها ببعض مواد ، رأتها ضرورة للقيام بتعهداتها الدولية ، المنصوص عليها في صك الانتداب ، لا تجيز الانتداب ، لا تجيز الانتداب الى مثل هذه الطرق .

المجلس والحكومة :

ولما كنتم نخامتكم قد صرحتم ، بأن البلاد قادمة على تحقيق برامج اقتصادية واسعة النطاق ، ولما كان تحقيق مثل هذه البرامج يتطلب نفقات عظيمة لا يمكن إلا أن تخرج من جيوب المكلفين ، ولما كانت هذه الحكومة هي التي ستصرف عليها ، رأيت من واجبي ان اغتنم هذه الفرصة ، لاعرب بها عن رأيي ورأي زملائي النواب ، انه لا يمكن لهيئة مها كان شأنها ان تفرد بالانفاق على هذه المشاريع دون موافقة الأمة التي تمثل في مجلسها ، فكيف بحكومة ليس لديها من القوة ما يشجعها على الوقوف ، امام المجلس الذي عملت كثيراً في هدمه ، هرباً من مجابهة النواب للحصول على ثقتهم .

الحكومات الموثوق بها لا تخاف :

لقد نصت دساتير العالم على انه لا يمكن للحكومات حتى المتمتع منها بثقة المجلس والشعب ، ان تفرد بمقد اتفاقيات كهذه باسم شعوبها ، ما لم تقترن تلك العقود بموافقة المجلس الممثل للامة ، إذن فالحكومات التي تعتقد بصحة مشاريعها لا تخشى سؤال سائل ، ولا مناقشة نائب تحت قبة البرلمان .

الرأسماليون مسؤولون وعرههم !

بناء عليه ، فالحكومة الحاضرة التي هي عبارة عن مجموعة موظفين فرضتموهم على البلاد ، لا يحق لها بأي وجه من الوجوه ان تقوم باعمال من شأنها ان ترهق كاهل المكلف ، ولا ان تتعاقد بلسم البلاد مع شركات اجنبية ، وهي ان كل امتياز تمنحه ، أو عقد تبرمه ، أو قرض تعقده ، لا يمكن للبلاد ان تعترف به أو تتحمل تبعته ، ما دام غير مقترن بموافقة المجلس الذي يحتفظ بحق اقراره . إذن فالرأسماليون الذين يقدمون على اتفاقيات من هذا النوع ، هم وخدم مسؤولون عن مصير اموالهم ونتائج اعمالهم ، ومن مصالحهم ان يعلموا قبل ان يقدموا على مثل هذه الامور ، ما هي قيمة هذه العقود حقوقياً ، المعقودة مع هيئة لا تعترف الامة بها ولا بمشروعيتها .

لا نريد تحميل البلاد ديوناً :

نحن لا ننكر ضرورة الانعاش الاقتصادي ، واننا نرحب بكل عمل ينقذ البلاد من حالتها الحاضرة ، غير اننا لا نسلم باقصاء هيئتها التشريعية عن المناقشة والبحث ، في بعض امور قد لا تكون الامة بحاجة قصوى اليها في الوقت الحاضر ، لاننا لا نريد ان تحمل بلادنا ديوناً ترزح تحتها الى اجل غير مسمى .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامنا .

رئيس المجلس النيابي السوري
صبحي بركات الخالدي

١٤٤ - بيان العميد في بيروت

وفي هذه المدة دعا العميد السامي ، رجال الصحافة في بيروت الى قصر الصنوبر وتحدثوا . وفي اليوم الثاني ، اصدر قلم المطبوعات بالمفوضية بياناً باسم العميد ، جاء فيه :

هربت فخماتة العمير لرجال الصحافة :

وقد تحدث الكونت دي مارتل عن وضع الصحف اللبنانية ، في الظرف الاخير فقال : انها نشرت اخباراً على غير حقيقتها ، فيما يتعلق بالحدث الذي اعلن في دمشق ، فقد قالت ان دمشق اضربت احتجاجاً على الحدث والحقيقة ، انه لم يكن هناك احتجاج ولا اضراب ، وان فخماتة تجول بنفسه ، فلم يشاهد شيئاً من هذا .

وقد قال : انه لا يكره الانتقاد لاعماله ، اذا كان هذا الانتقاد ضمن دائرة الحقيقة والمعقول . وان ما يكرهه هو التحريض ، وهو دائماً على صلة بالصحافة يوافيها بالانباء الصحيحة .

سبب استقالة الدباس :

وقال ايضاً ، ان احدى الصحف ذكرت بأن استقالة رئيس المجلس النيابي من الرئاسة والنيابة ، ناتجة عن سوء تفاهم بيني وبينه ، والحقيقة اني منذ قدومي الى بيروت لم أر وجه الاستاذ الدباس . (١)

(١) استقال « الدباس » من رئاسة الجمهورية لسبب لم يملم . وغالباً انه لم يوفق لما يريد . وقد يكون بسبب تحامل الحكومة والمفوضية عليه ، لانه تقاضى ٥٠٠٠ ليرة سورية بدل تعويض ، وشعر بالخذلان ، فراح يتظاهر بالغبرة على كرامة الامة ، يوم ان جعلوا مقامه في التشريفات دون سبب ، فخرج من الحفلة . ولا جاء العميد ولم يجده في مراسم استقباله اغبر . ولكن الدباس بعد حين استقال من الرئاسة ، وكان عليه ان لا يفعل في الماضي ، ايام حكومته ورئاسته ، ما حط من كرامة الامة واضرها هو . وقد صدق قول صاحب الاحرار فيه إذ قال : « ليتك لم تزن ولم تصدقني » .

بلاغ المفوض السامي الى الصغف :

وقد سلم نقامته الى ممثل كل جريدة نسخة من البلاغ الآتي نصه :

راجت اخبار غير صحيحة ان لم نقل انها خيالية ، حتى أن بعضهم اخذ يقول تلميحاً ، ان ايقاف البرلمان السوري قد لا يكون إلا مقدمة لتدابير من النوع نفسه ، تتخذ في لبنان . ان ذلك ليس هو في قيد البحث ، لأن المشاكل التي يولدها سير الاوضاع البرلمانية في سوريا ولبنان ، هي مختلفة بعضها عن بعض اختلافاً تاماً ، ومجلس النواب اللبناني يؤازر الدولة المنتدبة المؤازرة التامة .

الاهتمام النواب بالمسائل الانتخابية الشخصية :

يقول بعض النواب ان الدولة المنتدبة ، لا تدعو الى قدر كاف الاشتراك في العمل ، ان هذا الاهتمام ليحمد جد الحمد ، غير ان المفوض السامي لا يمكنه بدون محاباة ان يتجاهل الانتقادات ، التي وجهت الى النواب اللبنانيين ، فانه قد اخذ علماً عليهم ما بدون من الاهتمام الزائد بالمسائل الانتخابية ، التي ما هي إلا مسائل ثانوية ، واهتمامهم ايضاً بالمسائل الشخصية التي يظهر انهم لا يتخلون عنها تخلياً كافياً .

ان الدفاع عن المصالح المحلية هو من خصائص النواب التي لا جدل فيها ، لأن هؤلاء النواب الذين لا مجال للشك بحسن استعداداتهم ، يمكنهم بسهولة ان يدحضوا التهم التي يوجهها اليهم الرأي العام ، ليتيسر لاجزاء البرلمان اللبناني ، بدون ان يكون ثمة من حاجة الى توسيع سلطتهم ، وضمن نطاق سلطاتهم هذه ان يدرسوا ويعملوا على حل عدة مسائل تهم أهل البلاد ، فهناك عدا المصادقة على الموازنة التي هي من المهام الاساسية ، مسألة تحسين الاصطيف ، الذي هو من اهم موارد لبنان ، والذي يمكن ان يصرف الدرس والاجتهاد فيه صرفاً مشرفاً مع مراعاة تنظيم القهار ، الذي اثار انتقادات شديدة .

وإذا كان من جهة أخرى من واجب المشترعين اللبنانيين ، في أيام الازمة ان يوجهوا عنايتهم في الدرجة الاولى الى المشاكل الاقتصادية ، فبوسعهم ايضاً ان يدرسوا مشاكل من نوع آخر ، كنظام المطبوعات الذي يهتم له بحق الرأي العام ، واصلاح الضرائب الذي يطالب به الجميع ، ففي جميع هذه النقاط ، وفي كثير من النقاط الاخرى ، يمكن لمثلي الشعب اللبناني ، ان يقوموا بعمل نافع انشائي يبررون به الثقة التي وضعتها الدولة المنتدبة بهم .

ولعلنا ونحن نطالع هذه البيانات نستطيع بها تصوير نفسية العميد دي مارتل الذي يندفع دائماً مع العاطفة ويتبع الهوى السياسي ، ولا يبالي عندما يقدم على القول ، أو العمل ماذا يكون من ورائها ، ويصر على تنفيذ خطته وان لم يوجد في البلاد من يوافق عليها .

١٤٥ — رد اللجنة الاقتصادية بدمشق على بيانات العميد في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٤

وهذه اللجنة الاقتصادية في دمشق ترد على بياناته وعلى مشاريعه ، وتطلب منه ان تقابله في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ لتسلم اليه الرد على بيانه وتناقشه ان سمح لها .

وتألف اللجنة التي تقدم البيان لفخامة العميد من عطوفة سامي باشا مردم بك والاستاذ هاني افندي الجلاد ومصطفى افندي عمار وصبحي افندي شبيب وحسي افندي الزين .

وهذا نص البيان :

في حدود البيان الذي اذاعه نخامة المفوض السامي في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٣٤ ، يستصرخ به وطنية جميع الامة السورية بدون تمييز في الاشخاص والاحزاب ، للعمل على تحقيق البرنامج الاقتصادي ، المعلن عنه من قبل السلطات ، في هذه الحدود وعلى ضوء هذا البيان ، تديع اللجنة الاقتصادية كلمتها بهذا الشأن .

الحالة الاقتصادية في البلاد :

لقد بات معروفاً لدى نخامة المفوض السامي ما هي عليه الحالة الاقتصادية في البلاد حسبها جاء في البيان المذكور بأن الأمة قد صارت في حاجة الى تأمين وسائل العيش .

ولكن نخامة العميد لم يعرض في بيانه الاسباب التي قضت على الحالة الاقتصادية العامة في البلاد ، ولم يتناول في بيانه الجهة المسؤولة عن هذا التدهور وهذا الانهيار .

فمن الرجوع الى القيود الرسمية في الدوائر المختصة ، تبين ان ميزان الصادر والوارد قد سجل ما يزيد عن خمسمائة وعشرين مليون ليرة سورية نقصاً في صادرات البلاد عن مستورداتها ، في مدة تتبدى من عام ١٩٢٠ . ومن الاطلاع على موازنة المصالح المشتركة ، تبين ان المبالغ التي رغبت السلطات في ان تعطها الى مصلحة الديون العامة ، لم تكن لتبلغ نسبة عشرين في المائة من المبالغ المرصدة للموازنة ، والمبالغ الباقية تتلشى في نفقات المصالح المشتركة نفسها ، ولا ينال البلاد التي انشأت هذه الدائرة باسمها ، إلا ما يعفو عنه القلم .

ولو ان المفوضية العليا كانت ترغب في ان تمتع البلاد بمواردها ، وان تتم بهذه الموارد ، لما وصلت حالة البلاد الى ما وصلت اليه اليوم ، ولكنها سياسة اقتصادية جرى عليها المسؤولون ، غير راغبين في ان تعوض البلاد بشيء مما يؤخذ منها .

تجزئة البلاد زارت في النفقات كثيراً :

ونحن إذ ننظر الى موازنة الحكومات المحلية في الاعوام السابقة ، نجد ان ما يجي من الشعب بالاستناد الى نظام مالي ، تبدلت الاسس التي استوى عليها لم يكن ليتفق مع قدرة المكلفين ، ولا اثر للعديل في توزيع الغرم بينهم ، ونجد ان تجزئة البلاد الواحدة الى حكومات متعددة ، قد زاد في باب النفقات كثيراً مما كان في الامكان التجاوز عنه ، ومع ذلك فما كانت مصلحة دافعي الضرائب مرعية عند انفاقها .

وكما ان الثقة بين المتعاملين هي روح المنفعة التي تغذي بها مصالحة الطرفين المتعاملين ، فكذلك الثقة بين الحاكم والمحكوم ، هي التي تدفع الشعب لتأدية ما يفرض عليه علمانه بأن ما يؤخذ منه ينفق في سبيله ، ولكن البلاد السورية محرومة من تبادل هذه الثقة وهي مكرهة على قبول هذه الاوضاع التي لا تزيدنا إلا ضنكاً على ضنك .

ونرى ان الثقة العامة التي لا بد لكل بلدٍ من ان يتحلى بها حرصاً على الاعتمادات المالية والتجارية ، التي ينتفع بها من الخارج ، والتي هي في البلد المستورد ، القليل المادة ، اظهر منها في غيره ، نرى ان البلاد السورية ، قد فقدت هذه الثقة جملة ، وصارت مهتمة بتأدية واجباتها ، وبعبدة كل البعد عن مستوى امثالها من المدن ، ولا ظل للطمأنينة بها ، بسبب عدم الاستقرار السياسي ، الذي توقف عليه نهضة كل بلد .

ضرورة اصلاح السياسة الجمركية :

ان البلاد على اشد ما تكون من الحاجة لانهاضها من كبوتها ، وانعاشها في حياتها الاقتصادية العامة ، وهي في الوقت نفسه تجد ان مشاريع المفوضية بتعميد الطرق على اطرافها ، ومد الخطوط الحديدية في مفارق حدودها وتوسيع المرافق في ثغورها ، لا تعود عليها بالفائدة المطلوبة ، اذا لم تتسع بها دائرة الانتاج ولم تجر على سياسة جمركية ، تستطيع معها مجارة البلاد المجاورة قدماً بقدم .

واذا كانت جدران المنزل المسكون متداعية ، لا يقني عن ساكنها شيء اصلاح الطرق المؤدية الى المنزل ، وهم بين الانقراض يتلاومون ويستصرخون .

لهذه الاسباب ترى اللجنة الاقتصادية ان عمليات الانعاش الاقتصادي الذي اعلنت عنه السلطات ، هي فضلاً عن كونها بعيدة النفع الآتي للبلاد ، فانها عاجزة عن محاربة الازمة الاقتصادية بالوسائل الضرورية المستعجلة ، كما انها تجعل البقية الباقية من ثروة الامة في خطر شديد امام جشع الرأسماليين الاجانب .

وتجد اللجنة الاقتصادية ان من واجب السلطات بدلاً من اهتمامها بمشاريعها النامضة الخطرة ، ان تعمل بسرعة على الوصول الى تشريع جمركي ، تنقي به الاضرار الناجمة عن بعض الرسوم الجمركية العالية ، مع السعي لازالة الفوارق في هذه الرسوم بيننا وبين البلاد المجاورة .

الادوية الناجمة لحفظ اموال البهرار :

وان تحفظ السلطات اموال البلاد فتسمى لتخفيف النفقات الخاصة المتعلقة بها ، وتعمل ايضاً على تحويل الاتفاقيات مع الشركات ذوات الامتياز ، التي تلازم البلاد بخسائها على مر السنين .

وتستغني عن الارتباط مع شركات اخرى ، بمشاريع خطيرة لا تعلم نتائجها إلا بعد درسها من قبل مجلس نيابي يقوم بواجبه في حماية مالية الامة .

وان لا تكفي السلطات بالمحافظة على اموال البلاد الضئيلة الباقية فحسب ، بل ان من واجبها وفي استطاعتها ان تعمل اكثر من ذلك ، فتريد من الثروة النقدية الذمعية بين الاهلين ، لا بواسطة قروض ترهق المكلفين بأقلامها ، وانما بالطرق الفعالة المباشرة الناجحة ، التي من شأنها تقوية الانتاج الصناعي والزراعي ، بدون تخمة ، على ان توجد منافذ لتصريف هذه المنتوجات ، مما يجعل المصدرين اليها ، يبادلون على اموالهم ببضائع نسبية محلية متداوية ، مع ما ادخلوه الى البلاد من بضائعهم .

اسباب مخاوف الاهلين من المشاريع الاقتصادية :

ولا يخفى على السلطات ان تفردها بمداوة الازمة الاقتصادية بجعل الامة تنظر الى المشاريع الجديدة بعين المخاوف المنبعثة عن الشكوك في حسن النوايا .

فاللجنة الاقتصادية ترى من واجبها ان لا تخفي شيئاً من حقيقة الموقف ، وان تعلن بأن محاولة ابطال الرقابة النيابية على السلطة الاجرائية في اتفاقياتها على المشاريع الاقتصادية ، يلقي الرعب في نفوس المكلفين ، وينفي من قلوبهم الثقة بخير هذه المشاريع ، ويحمل على الظن بأن الغرض منها ليس انعاش البلاد ، واستعادة ازدهارها الاقتصادي ، بل سهولة الوصول الى بقية الثروة العمامة ، مما يفضي حتماً الى وقوع البلاد في فوضى مالية جديدة ، قد لا تقتصر اضرارها على الاهلين ، وانما تعدد الى جانب المستثمرين ، العاملين على إيجاد الوضع السياسي

الشاذ، طمعاً بالحصول على شرائط أكثر صلاحاً لتشغيل رؤوس أموالهم، غير حافلين بما تنتج هذه الشرائط من ائصال على كاهل الشعب السوري، تجعله يرحل تحتها فيعجز عن ان يفيد ويستفيد.

وكان فيما وقع من اضراب المدن واغلاق الاسواق التجارية كافة، يوم اعلن فخامة المفوض السامي الحديث السياسي الجديد، دليلاً على صحة ما تذهب اليه اللجنة الاقتصادية من تخوف الاهلين، وزرع تخوفهم، الامر الذي يحمل على الظن بأن هذه السياسة، التي قررت السلطة ان تنمشى عليها، قد لا تؤدي الى نتائج مرضية، واول مظاهر هذه النتائج، هو الاستياء العام، الذي بدا على الاهلين.

رأي مجرد عمه كل زعة حزبية:

واللجنة الاقتصادية مع مشاركتها لفخامة المفوض السامي بصحة وحقيقية تصريحائه من ان المكلفين باتوا من سوء الادارة الاقتصادية في حالة محزنة، يهيمهم معها تأمين وسائل العيش، ومع ترحيبها بعزمه على انتهاج خطط مشروعة دستورية جديدة من شأنها تحسين الحالة، وايقاظ البلاد من هذا الخراب الاكيد المقدمة عليه، ترى من واجبها، ان تبدي لفخامة المفوض السامي رأياً صريحاً مجرداً عن كل زعة حزبية.

ان كل محاولة للانتماش الاقتصادي يريد فخامته اجراءها، دون وجود استقرار سياسي في البلاد، ويتفق فيها مع سلطات غير حائزة على ثقة الشعب، وتأيد نواب الامة، هي محاولة مقرونة بكثير من المخاطر، التي من شأنها ان تزيد في سوء الحالة.

وان نظام البلاد المالي، والتغييرات التي يمكن ان تطرأ عليه من الواجب ان يكون مستمداً من روح هيات لها في قلوب المكلفين عطف ومكانة علمية واجتماعية متينة، ذلك لأن الاهلين الذين سيكلفون بانفاذ النظام المذكور،

لا يمكنهم ان يماونوا نغامتة إلا اذا حصل على ثقتهم بمنافع مشروعاته ، وثقتهم لا تعطى إلا بعد ان يسمعوا رأي نوابهم ، بتأييد هذه المشاريع ، والقائمين على تحقيقها ، والاتفاق عليها مع المتهدين بها ، وان يوادر هذه الخطط والاجراءات التي اعلنها نغامة المفوض السامي ، لا تتفق مع ما هو مرغوب فيه .

لهذا فاللجنة الاقتصادية تعلن احتجاجها على برنامج العميد السامي في سياسته الاقتصادية طالبة الى الاهلين النظر في هذه التدابير ، رافعة احتجاجها هذا الى السلطات المختصة ، وراغبة بأن يصل هذا الاحتجاج الى لجنة الاتدابات في جمعية الائم عن طريق المفوضية العليا لتأخذ علما بارادة الامة .
« اللجنة الاقتصادية »

١٤٦ - بيان اللجنة الزراعية بحلب رداً على المشاريع التي ادعاها المفوض ، ورئيس

الحكومة السورية

ولم يقتصر الرد على طبقة دون طبقة من الناس ، بل تناولته ايضاً اللجنة الزراعية في حلب ، وارسلت بيانها الآتي في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ :

اجتمعت اللجنة الزراعية امس وقررت ان تقدم العريضة التالية الى دولة والي حلب بصفته يمثل الحكومة المركزية هنا ، وهذا نص العريضة :

« قد اطلعنا على المشروع الاقتصادي ، الذي اذاعته الحكومة على صفحات الجرائد ، فألفيناه لا يحتوي على اية اشارة لتشريع مالي يمنح الزراعة والمزارعين بما يعايناه من ضيق وارهاق . ولما كان اساس هذا البرنامج هو توسيع الزراعة واكثر الانتاج ، وهذان الامران لا يمكن نجاحهما إلا بتشجيع الايدي العاملة للبلاد ، وهذا لا يتم إلا بتغيير الاوضاع المالية القائمة ، التي تكسح رؤوس اموال المزارعين وتذهب بأتمامهم . قدمنا عريضتنا هذه لدوائكم بصفتكم ممثل الحكومة المركزية ، ملفتين نظركم للحقائق الآتية :

١ - ان اصول التربيع الذي سارت عليه الحكومة الى يومنا هذا اصول فاسد بنافي ايسر قواعد الحقوق والمال .

٢ - ان لجان التخمين التي تلوح بها الحكومة لاسكات الزراعة لا يمكنها دفع الحيف عنهم ، ما دام يرافق تمييزها وانتقائها الاصول المألومة لدى العموم ، لا سيما وان اساس التخمين ، يقوم على قاعدة اخذ واحد من ثمانية من الحاصلات غير الصافية ، وما يعقب ذلك من الاسعار التي تضعها اللجان الادارية والتي تكون دوماً مخالفة للحقيقة .

٣ - ان المصرف الزراعي مع انه مؤسسة حكومية رأسمالها من الشعب ، يتقاضى فائدة فاحشة ، ويخالف القانون العام بأخذه هذه الفائدة بصورة مركبة .

٤ - ان الزراعة لا يزالون يمانون من موظفي المالية ضروباً شتى من التشديد والارهاق ، رغمًا عن شكاوهم المتوالية .

٥ - ان معظم الزراعة ظلوا بدون بذار ، وعلى رأسهم حكومة تستطيع ايجاد المال لأعمال واسعة اشارت اليها ببرنامجها .

ولا كان وفد المؤتمر الزراعي المنعقد في دمشق ، والذي يمثل رغائبنا ، قد اشبع القضية درساً ، بتقريره الذي قدمه للمقامات العالية ، فقد افيننا بالاشارة بصورة مختصرة ، لبعض ملاحظات الزراعة ، راجين من دولتكم ، ان تبسطوا للحكومة المركزية ، وجهة نظرنا لما يأتي :

ان الزراعة والزراع هي دعامة البلاد الاقتصادية ، وكل عمل لا يتضمن انعاشها فوراً لا يجدي نفعاً ، وان البرنامج بعيد النتائج ، لا يصلح ان يكون دواءً ناجماً لهم . وعليه نرى من الضروري الالتفات الى مطالب الزراعة المبسوطة في تقريرهم المنوه عنه قبل كل عمل ودمتم .

١٤٧ - مقال سان بريس في جريدة الجورنال عن التدابير المتخذة في تشرين الثاني

سنة ١٩٣٤

وهنا يجب علينا اثبات ما كتبه الجرائد الفرنسية ، وما نشرته للكتاب الذين لأرائهم القيمة في توجيه السياسة الفرنسية . قالت جريدة « الجورنال » في تشرين الثاني سنة في ١٩٣٤ تحت عنوان : « الصلابة الفرنسية في سوريا ، مسيو

دي مارتل يستوحى تقاليد كبار المستعمرين . . والمقال لرجل استعماري اسمه
« سان بريس » :

قال سان بريس :

« لم يكذب مسيو دي مارتل يعود الى دمشق ، حتى تأجل البرلمان السوري
من جديد . وليس في هذا ما يوجب الدهشة ، فقد قال لنا المفوض السامي
الفرنسي ، قبيل مغادرته باريس : سأقابل قلائد السياسيين بسياسة الخبز . »

كلمات نبيلة حقاً ، نجد فيها تقاليد عظام من يدنون الدول ، كدوبلكس ،
وبوجو ، وغاليني ، وليوتي ، فمعالجة سياسة الخبز معناها ضمان الرفاهية المادية
والادبية للشعب ، التي تكفلت فرنسا بالقيام باعتبارها . ولهذا السياسة معنى آخر
وهو توطيد النظام ، وفي هذا من الامة فوق ما في الاصفاء لمطالب قبضة من
المهيجين الشرهين على الاعلان عن انفسهم ، لا على شيء آخر .

وليس في متناول احد ان يأخذ على الادارة الفرنسية ، انها لم تمض الى
الحد الاقصى في الصبر ، على هؤلاء الذين يزعمون انهم ابطال الوطنية السورية ،
والرغبة في العمل بجانهم ، فمن الصعب المضي في الى ابعد مما مضى اليه مسيو
دي جوفنيل ، واظهار اكثر مما اظهره مسيو بونسو ، من الميل الى التوفيق
والاصلاح ، فلم يكن من نتيجة الاختبارات ، التي قام بها هذان الاخيران ، إلا
ان الغاية الوحيدة ، التي يرمي اليها هؤلاء المهيجون ، انما هي التملص من الوصاية
الفرنسية . وان « عبادة » الوحدة السورية ، انما هي وسيلة لتحكيم الفوضى
والتشويش في بلدان تخضع لقوانين تلامح حاجاتها الخاصة .

وفي النهاية اجري آخر مسمى للتفاهم ، بأن انتخب البرلمان السوري الجديد .
على ان هذا المجلس ما لبث ان انكشف عن رجال لا يستطاع ضبطهم ، فرح
للمرة الاولى لاعطائه مجالاً للتفكير . فسيسو دي مارتل يمد اجل الفرص ، لانه في
حاجة الى الهدوء والنظام لاقرار التوازن في الميزانية ، التي منيت بالعجز على اثر
سليخ الاعتمادات الفرنسية عنها ، وهو في حاجة ايضاً الى الهدوء والنظام لسلك

سياسة اقتصادية واسعة النطاق في البلاد، كتنمية السياحة، وتوسيع مرفأ بيروت، المهدد بمزاحمة مرفأ حيفا.

هكذا تخدم مصالح البلاد السورية.

١٤٨ - رد مدام سانبوان على صاحب مقالة الجورنال

ثم ردت عليه مدام « سانبوان » الكاتبة الحرة الفرنسية، التي جاءت الى سوريا ولبنان، وشاهدت اعمال الانتداب وسوء ادارة الفرنسيين، وخيبة سياستهم ومقاومة الوطنيين لهم، فأحزنها ان يكون انتداب فرنسا استثماراً لسوريا، لا ارشاداً لأهلها، وانهاضاً لها، وان يعتمد دي مارتل تنفيذ خطط غير صالحة، ويلجأ الى القوة والعنف في سبيلها. قالت مدام سانبوان، تحت عنوان: « سوريا والامبراطورية الفرنسية »:

« ... ان هؤلاء الكتاب الذين يتركون مصالح سوريا، في مقالاتهم وكتبهم ويكتفون بمصالح فرنسا، انما يوقعون اكبر الاضرار بالمصالح الفرنسية! والكاتب الفرنسي سان بريس، هو من الكتاب الذين لا ينظرون إلا الى ناحية واحدة في كل ما يكتبه عن سوريا، حتى اصبحت مقالاته عنها أشبه شيء بالكلشيات.

وقد انشأ في « الجورنال » مقالاً عن تأجيل جلسات المجلس، امتدح فيه سياسة المسيو دي مارتل.. سياسة الخبز..

١٤٩ - مقال لويس جالاير عن دي مارتل

وترجمت جريدة الايام في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ مقالاً لاجد كتاب فرنسا المستعمرين اسمه « لويس جالاير » كتبه تحت عنوان: « سوريا ولبنان وهل نجحت فيها فرنسا أم لا؟ ». يقول الكاتب:

لم يكد مسيو دي مارتل يصل الى دمشق، حتى اجلت جلسات المجلس من جديد.

وهذا التدبير الذي قام به مسيو دي مارتل لا يدهشنا . فقد قال لنا قبل ان يغادر باريس - التي جاءها بأمر من الحكومة - ما يلي :

سأقاوم حركات السياسيين في سوريا .. بسياسة الخبز ! .. فيا لها من كلمات نبيلة ممتازة !

انا نجد فيها بسرور وغبطة تقاليد رجالنا العظام ، الذين عملوا في سبيل انشاء « الامبراطورية الفرنسية » : دوبلكس ، بوجو ، غاليني وليوتي !

فاتباع سياسة الخبز هي السياسة التي تؤمن ازدهار البلاد وتقدمها !

ويقول سان بريس ، بعد هذا : انه ليس في وسع احد ، تقريع السلطة الفرنسية على عدم اندفاعها حتى الحد الاقصى في الصبر ، والرغبة في التعاون مع هؤلاء الذين يتقدمون كابطال الوطنية السورية .

فمن الصعب جداً ، منح سوريا اكثر مما اقترحه جوفنيل ، ومن الصعب التسامح معها باكثر مما تسامح به مسيو بونسو ! .

ويستمر الكاتب في هذا البحث « الممتاز » الى آخر الموالم ! .

والآن لنذع قضية المعاهدة الى جانب ، ولنبحث في مقدمات هذا التعاقد . واذا بحثنا في هذه المقدمات ، يجب ان نبحث قبل كل شيء ، في الانتخابات وكيف تمت .

ان الانتخابات التي تمت في ٢٠ كانون الاول عام ١٩٣١ و ٥ نيسان ١٩٣٢ واجلت من جراء بعض الاضطرابات في بعض المراكز ، كانت تدل - في الظاهر - على عودة الى « العقل والحكمة » .

فبين التسعة والتسعين منتخباً لم يفز الوطنيون باكثر من سبعة عشر مقعداً ، بينما فاز « !! » المعتدلون بأثنين وخمسين !

فاذا اتخذنا الارقام اساساً للانتخابات ، لا بد ان نشعر « بتحول » في الرأي

العام ، ولكن هذه الظواهر يجب ان لا نتدعنا . وقد اثبتت الالام التي تلت الانتخابات ان هذه المظاهر ، كانت في الحقيقة ، مظاهر خادعة !

لقد كان المجلس بالنسبة للارقام ، مقسماً الى ثلاثة اقسام غير عادية : قسم - وهو الاكثرية - مؤيد الانتداب ويوافق عليه بدون تحفظ ، وقسم يرغب في التعاون ، ولا يتشدد في المطالب ، وقسم ثالث - وهو اقلية - يرغب في السلبية وقذف فرنسا الى البحر ، وعدم الموافقة على اية مفاوضة ، دون ان تكون على اساس الاستقلال والوحدة .

وقد اعلن الوطنيون بصراحة هذه المطالب ، واصروا على تنفيذها دون أي تعديل .

على انه بالرغم من هذا التشدد ، فقد تألفت وزارة من الوطنيين والمعتدلين وبدأت المفاوضات ، ولم تكذب هذه المفاوضات تبدأ حتى بدأت المصاعب .. على ان هذه المصاعب ، لم تكن إلا من « طراز » التعاقد .. وقد كان في الامكان تذليلها بالمفاوضة !

ومع هذا كله ، فقد كانت المفاوضة خطيرة ، وكانت مهمة المتفاوضين في ايجاد طريقة معتدلة ، مؤسسة على تساهل الفريقين وعلى تضحيتهما ، في سبيل حل القضية بشكل سريع مضمون .

اما فرنسا ، فقد ايدت التساهلات اللازمة ، واطهرت - خلال مفاوضات المعاهدة - شيئاً كثيراً من التساهل ، وبرهنت في هذا التساهل على انها لا تتبع في سورية سياسة « مصالح الشخصية أولاً » ، ولا ترمي الى سياسة استعمارية ، ولا تريد ان تجعل في المعاهدة ثممة ما يمس المشاعر الوطنية .

ومع هذا كله ، فقد كان في المعاهدة امور لا تستطيع فرنسا الموافقة عليها بأي حال من الاحوال .

فالسلطة المنتدبة مسؤولة امام عصبة الامم عن اعمالها في سوريا ، وهي لا تستطيع ان تمنح احد الشعوب المنتدب عليها استقلالها ، إلا اذا كان هذا الشعب قادراً على حكم نفسه بنفسه .

وقد كانت المعاهدة خطوة حسنة للوصول الى هذا الشكل الجديد من الحياة ، وكان لا بد لفرنسا من المطالبة ببعض الضمانات التي اقترحتها لجنة الانتدابات ووافقت عليها عصبة الامم .

فتخلص فرنسا من تهدياتها ، ليس متعلقاً بها ، أو بسوريا . بل بعصبة الامم . فقبل ان تتخلص سوريا من الوصاية الانتدابية ، يجب ان تصبح مستعدة لتحقيق كل ما يتطلبه استقلال الشعوب .

يجب ان يكون لها جيش لجب المحافظة على الحدود ، ويجب ان يكون لها نظام اقتصادي ومالي يتفق وحاجاتها ، ويجب ان يكون لها ادارة حكومية منظمة ، ونظام عدلي يثبت الاطمئنان والثقة في نفوس الجميع ، وان تجمل جميع الحقوق محترمة .

والمعاهدة التي جرت المفاوضات بشأنها يجب ان تؤدي الى هذا كله .

ان المعاهدة لا يمكن ان ترضي جنيف ، اذا لم يكن من شأنها تأمين توازن سوريا المادي والمعنوي ، وجعل السوريين شعباً محترماً ، في جميع حقوقه ومصالحه . ومتى بحثنا المعاهدة وبحثنا - مصالح الشعب السوري على اختلاف مذاهبه - يجب ان لا ننسى ، ان اهم نقطة تدور حولها ارشادات جنيف وتعليماتها هي قضية الاقليات .

فرنسا تستطيع ان تساهل امام جنيف في كل شيء ، إلا قضية الاقليات ، فالاقليات في سوريا كثيرة ، وايس في وسع فرنسا ان تساهل اي تساهل بشأنها . ونستطيع ان نقول هنا ، ان الاقليات لم تكذب تطلع على مشروع المعاهدة وتشعر بأن الانتداب قارب الانتهاء ، حتى اصابتها رعشة قوية وخوف عظيم !

واذا تركنا قضية الاقليات وضرورة حمايتها في المعاهدة ، تقف في وجهها معضلة الوحدة ، وهي المعضلة التي يصر الوطنيون المتطرفون على بقائها معقدة ، ويرفضون إلا ان يجبلوها اساس كل مفاوضة من مفاوضات المعاهدة !

وهذا الاصرار يدل دلالة صريحة على ان الوطنيين لا يرغبون في ان يتبعوا
مع فرنسا ارشادات جنيف ، فينتقلوا مع الانتداب الى الاستقلال شيئاً فشيئاً .
ولماذا الاصرار على الوحدة ؟!

يقول الوطنيون ان الوحدة هي حقيقة جغرافية ، وحقيقة سياسية في التاريخ
السالف - وتحت حكم الحكام الاجانب - اما هل من الضروري ان تحكم الجغرافيا
رغائب الشعوب في تقرير مصيرهم بانفسهم ؟! هذا غير معقول .
وهذا هو شأن الوحدة .

ان مطالبة الوطنيين بالوحدة ، لا تتعلق بفرنسا ولا بعصبة الامم ، بل تتعلق
بالشعوب التي يراد الحاقها بالوحدة .

فهل يريد الوطنيون ان يشترك الدروز والعرب في الوحدة بالرغم منهم ؟
ان زمان ضم البلاد ، بالقوة قد انقضى ، ولم يعد في وسع احد ارغام الآخر
على مشاركته بالقوة ، في فكرة من افكاره .

انا في القرن العشرين .

وماذا تستطيع فرنسا أو جنيف ان تقولوا للدروز والعرب ، اذا كانوا
يجدون ان مصالحهم تقضي بأن يعيشوا مستقلين عن دمشق ؟

ان قضية الوحدة هي قضية داخلية ، ولم يكن من المنطق في شيء ان
تقف حائلاً دون اجراء تعاقد سياسي خارجي مع فرنسا .

ان وضع موضوع الوحدة كشرط لمعقد المعاهدة ، معناه بصراحة المطالبة
بالمستحيل ، والرغبة الاكيدة في احباط المفاوضات !

ان الوطنيين يعتقدون انهم اذا ظلوا مصرين على قضية الوحدة ، والمطالبة
بالامور الخيالية ، فقد استاء فرنسا وتجاوز عن سوريا ، تاركة السوريين ينظّمون
شؤونهم بانفسهم .

على ان الوطنيين في دمشق وحماه ، اذا كانوا يمتقدون حقيقة هذا الاعتقاد
فليسمحوا لنا ان نقول لهم انهم مخطئون ! ففرنسا باقية في سوريا بالانتداب أو
بالماهدة أو بدون الاثنين .

... والآن لنعد الى مفاوضات الماهدة وكيف انتهت .. كما اطلعت عليها في
دمشق خلال زيارتي الاخيرة .

لقد كان في المجلس النيابي اكثرية ساحقة من « المعتدلين » ولكنها كانت
اكثرية مستاءة منقسمة على بعضها ، بينما كانت هناك اقلية « وطنية » نشيطة متحمسة
« تقضي » على تلك الاكثرية ! .

فكيف تسير الامور ؟ هل تسير حسب مصلحة البلاد ، أم حسب مطالب
الحزب الوطني ؟ ! .

لقد كان هذا السؤال في حاجة الى جواب . وقد جاء هذا الجواب من
جنيف ، يوم وقف مسيو بونسو امام عصبة الامم واطلمها على كل شيء ! .

وقد اضاف مسيو بونسو الى ذلك قائلاً : انا نسير في طريق الاصلاح
بتقدم ، واذا اصطدمت بعثرات ومصاعب جديدة ، فاتي لم اقف ، فسأتابع سيرتي
معكم أو بدونكم .

هذا ما قاله بونسو بصراحة ، فهل اصغى اليه الوطنيون ؟

على الاطلاق .

ان الوطنيين لم يسمعوا من اقوال العصبة ، واقوال مسيو بونسو سوى
العبارات التي تتفق و « لعبتهم » !

لقد تكلم مسيو بونسو عن الاماني الوطنية ، ورغائب الشعب . وهذا كل
ما حفظه الوطنيون من اقواله . وقد كان لهذا اثره السريع في دمشق ، فبدأت
سياسة « الاستئثار » وعقد الوطنيون مؤتمراً في حلب في ١٧ شباط كانت الغاية
منه تحديد موقف الكتلة من المفاوضات المقبلة ، وقد سادت المؤتمر روح من
الفوضى ، وانتهى دون ان يتم الاتفاق فيه على شيء .

مؤتمر حلب :

وقد بحث المؤتمر في هذا المؤتمر في موقف الوزيرين الوطنيين ، فقالوا إن منح هذين الوزيرين الثقة ، معناه التعاون مع فرنسا ، ومناقضة بيان رئيس الكتلة الذي أعلن فيه عدم التعاون مع فرنسا ، وقال : الوحدة السورية أو لا شيء .! وبينما كانت المفاوضات سائرة سيرها الطبيعي بين الوزيرين الوطنيين ، والمسيو بونسو ، استقال الوزيران بغتة ، لأن المعاهدة لا « وحدة فيها » ، ولأن المتطرفين لا يريدون معاهدة بدون وحدة !

وقد ظن الوزيران اللذان نفذوا في انسحابها طريقة « الهارا كيري » اليابانية ، ان الوزارة ستستقيل على اثر استقالتها ، ولم يكن ليخطر لهما في بال ، ان تعدل تعديلاً ، وان تظل على رأس الحكومة .

وهكذا فان من كان يظن انه سيؤخذ أخذ !

ولم يكذب الوزيران ينسحبان ، حتى وردت عليها برقيات التهنية من كل حذب وصوب ، ومنها برقية من الدكتور شهبندر ، يهنئها فيها على شجاعتهما ووطنيتهما .

وبعد ان انسحب الوزيران الوطنيان ، اصبحت وزارة حتي بك العظم وزارة معتدلة ، فانتصر المعتدلون . ولكن ما معنى اجماع الاصوات على منح هذه الوزارة الثقة ، وقد رفض الوطنيون الاشتراك فيها .

وماذا يصنع مسيو بونسو الآن ؟

أن الكم ، الأول قد ضاع في الكفاح لعقد المعاهدة ، إلا اذا سار على خطة ميمك أو بدونكم ؟ . وانما كيف ينفذ هذه الخطة وقد انسحب الوطنيون من تلقاء انفسهم ، ولم يتركوا له المجال لأن ينفذ خطته ؟

وأخذ بونسو ينتظر ساعته .. ولكنه لن يسمعها ترن .. فان شهور الصيف قد مرت في نخود غريب ، لا نعتقد ان حرارة الشمس هي وحدها المسؤولة عنه !

وبينا كان بونسو ينتظر الساعة ، عصفت الرعود في سماء دمشق ، وارسلت وزارة الخارجية تستدعي بونسو لارساله الى مرا كش ، واوفدت بدلاً منه دي مارتل . انما كيف كانت الحالة الفكرية في البلاد عندما جاء مارتل ليقبض على زمام الحكومة يديه العصبيتين .

لقد سعى بونسو عام ١٩٢٨ سعياً حثيثاً لاكتساب المعارضة ، ولكن هذه المعارضة ، رغم اقليتها في المجلس ، ورغم انها بعيدة عن تمثيل اكثرية البلاد ، رفضت اتباع سياسة « الحكمة » التي ادعاها بونسو . وبالرغم من هذا كله ، فلم تفقد فرنسا كل شيء ، بعد هذه التجربة الطويلة .

ان سياسة « التخدير » التي اتبعها بونسو لم تذهب سدى ، فقد جاء دي مارتل الى سوريا فألقى « الخيالات » متلاشية ، كما لقي العقبات التي كان يظن انها غير ممكنة التذليل مذلة ! .. واصبح الامل كبيراً ، في ان تكون بعض الافكار « المتعنتة » قد نضجت !

غير ان هذه النتائج لم تدم طويلاً ، فقد بدت علام الاستياء بسرعة على المعتدلين ، واخذوا يرون انهم غير « مميزين » عن سواهم لا في الوظائف الحكومية ولا في أي شيء آخر ، رغم انهم اكثرية ساحقة في المجلس ، فقاموا بطالبون بضمن تعاونهم ، ويمرضون الشروط .. والاذنارات . وكم كانت دهشتنا عظيمة عندما رأينا صبحي ركات رئيس المجلس وزعيم المعتدلين ، يؤم باريس ويطالب وزارة الخارجية مطالب ليس فيها شيء من الالهجة السابقة ، كأنه من صفوف الوطنيين المتطرفين ! . ومنذ ذلك الحين ، بدأت الحالة - بمجموعها - تتخرج ، وتسير من سيء الى اسوأ !

وقد كان في الامكان ان لا نفقد شيئاً ، وان لا نضيع الفرصة ، لو أن المعتدلين اظهروا استعدادهم لسدنا ، وتمكنوا من المحافظة على مرا كزم في الحكومة . ولكن المعتدلين لم يكونوا على استعداد للقيام بهذه الخدمة .

فلو كانت القضية قضية محلية ، لكان في الامكان اقناع المعتدلين واعادتهم الى

حظيرتنا. اما قضية خارجية عامة كقضية الماهدة تربط السوريين عشرين عاماً، فقد كان من الصعب جداً الفوز بأية مساعدة من المعتدلين.

وصل دي مارتل الى دمشق في ١٤ تشرين الاول، وكانت مظاهر رحلته تبدو عليها روح الظفر! فقد استقبلته حلب بشيء كثير من الحفاوة والاهتمام، وكذلك استقبل في حمص وحماء.

فهل يكون من نتيجة «الملل» والرغبة في الانتهاء، و«ازمة الحكمة» أم مجرد تأثير مكانة هذا الزعيم الجديد، وهل يقدر لنا، ان نرى «تدشين» سياسة تعاون جديدة؟

عندما وصل دي مارتل الى دمشق وحلب وحمص وحماء، واستقبل فيها ذلك الاستقبال الحافل، ظننا ان حل القضية قد اصبح على الابواب.. وان الجو رائق لا يمكره شيء، وان الماهدة لا بد من ان تنتهي في بضعة ايام.

ومع هذا كله، وبالرغم من جميع هذه التفاؤلات، فان الرياح التي جمعت عادت ففرقت، وانقلب الجو في دمشق فجأة، انقلاباً لم تمهده المدينة يوماً من الايام.

واليك ما حدث:

توقيع الماهدة:

ان الماهدة - الماهدة العجيبة - التي طالب بها السوريون وحلموا بها وقتاً طويلاً، اصبحت الآن بين يدي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وقد فاز بتوقيع الوزراء عليها في خلال ثمان واربعين ساعة فقط.

فهل يمنحها المعتدلون اصواتهم، ويضعون حداً للمناقشة الطويلة التي ثارت حول القضية السورية؟

وهنا وقفنا في مأزق غامض لا نستطيع فهمه. فبعد ان اعلن الوزراء استعدادهم للتوقيع، بوغتنا بالمرحبة الاولى.

فقد انسحب صبحي بركات رئيس المجلس ورئيس المعتدلين واثار انسحابه كثيراً من الشؤون . فقد احدث هذا الانسحاب انشقاقاً في الوزارة ، فلم يلبث احد اعضائها أن انسحب لمرض ألمّ به ، وعادت المفاوضات من جديد ، فكنا نسمع .. يريدون لا يريدون .. يرغبون .. ولكنهم لا يجسرون .. يترددون .

وقد كان الوطنيون يتبعون الحوادث باستياء ، ثم بغضب ، ودخلوا في المعركة ، فبدأوا يعقدون الاجتماعات واحداً بعد آخر ، وقد حضر احداها صبحي بركات .

وعندما « شم » الوطنيون رائحة المعاهدة انصرفوا بكل قواهم لتقوية المارضة ، وتغذيتها ، فأخذوا يعقدون الاجتماعات « ويطبّقون » المعتدلين ، وابقوا الى « الاخوان » في حمص وحماة وحلب للانصراف الى دمشق .

وفي ١٦ تشرين اشيع ان المسيو مارتل وحقى بك العظيم وقعا المعاهدة ، فساد الفلق في كل مكان واخذ الوطنيون يجاهدون جهاد المستميت .

وفي ١٨ تشرين افتتح المجلس وتم في هذه الجلسة انتخاب المكتب والرئيس ففاز صبحي بك بركات بمخمين صوتاً ضد صوتين ، واستنكف الوطنيون عن اعطاء صوتهم ، واجلت الجلسة الى ٢١ تشرين .

وقد خدعت السلطة بالهدوء الذي ساد هذه الجلسة ، واغترت بموقف الوطنيين ، ولم تكن تدري ان في الجو غيماً ، فجاءت الحوادث تبرهن لها على كل شيء .

فقد حشد الوطنيون قواهم بعد هذه الجلسة وجندوا - حتى النساء والاطفال - وقاموا بمظاهرات كبرى غصت بها جميع الشوارع ، وهم يصيحون دون ان يدروا لماذا يصيحون .

رفض المعاهدة

وفي هذه الاثناء ، هوجم المعتدلون مهاجمة عنيفة من جميع الانحاء . حتى

قيل ان بعضهم اوقف في منتصف الليل من فراشه ، ليوقع ورقة برفض المعاهدة امام المجلس .

وبسرعة غريبة هيا الوطنيون كل شيء ، واصبح الجو منذراً بالخطر ، وقد كان من السهل جداً التنبؤ بأن جلسة المجلس القادمة ستكون جلسة صاحبة . فقد امتلأت دمشق وضواحيها ببرقيات الاحتجاج والمضابط ، وقامت النساء - نعم النساء - بالمظاهرات ، فاصبح « الحرير » في الشوارع . فاضطر العميد الى تأجيل جلسات المجلس اربعة ايام .

وعندما وجد دي مارتل ان الوطنيين لن يعدلوا عن خطتهم واساليبهم في إثارة الرأي العام وتهميجه ، اجل جلسات المجلس وارسل النواب الى « البرية » ، للتخفيف عن غضبهم وثورتهم ، وارسل الى رئيس الجمهورية كتاباً يعلمه فيه بسحب مشروع المعاهدة ، بالنظر لعدم نضوج النواب النضوج الكافي لبحث مشروع تعاقد كمشروع المعاهدة .

وما هي إلا بضع ساعات ، حتى هدأت الاعصاب ، وسكنت الشوارع ، ولم يتمكن المعتدلون من استثمار « حظهم » ففاز الوطنيون بكل الاستثمار . وهنا ضاع « الكم » الثاني من ثوب المفاوضات ، ووقف كل شيء عند هذا الحد .

العودة للمعاهدة :

ما معنى هذه الهزيمة ، وما معنى هذا الفوز ؟ إذا شئنا ان نعرف في الحقيقة ما هي اسباب هذا الفوز وتلك الهزيمة ، يجب ان ندرس المعاهدة المعروضة على الشعب السوري بمختلف فروعها ، وان نقارن بين ما جاء فيها ، وبين الحوادث التي اثارها .

غير اني لا اجد حاجة هنا الى تحليل المعاهدة ، لأن المجال لا يسمح لذلك ! وكل ما اقوله هنا ان توقيع المفوض السامي ورئيس الوزراء على المعاهدة

قد سجلت نهائياً ، وانه لا بد من ان يأتي يوم ، يعود فيه الوطنيون الى سياسة الحكمة والمنطق ، ويعودون للبحث فيها .

سوريا في العصبية :

ان المتدائين والوطنيين - مها كانت درجة معارضتهم - اذا طالعوا المعاهدة بتعمن وهدوء ، يشعرون جيداً انها تتفق ورغائب السوريين كل الاتفاق ، لانها مؤسسة على الحرية والسيادة والاستقلال .

ان المعاهدة هي عبارة عن معاهدة تحالف بين فرنسا وسوريا ، تنهي في الوقت المناسب ، وتستفيد فيها سوريا من معوية فرنسا السياسية والاقتصادية ، في آن واحد . ثم ألا يكفي ان فرنسا تعهد في هذه المعاهدة ، ان تدخل سوريا في عصبة الامم اسوة بالدول الكبرى .

لقد قالت احدي الصحف التركية - والصحف التركية معادية للسياسة الفرنسية - ان هذه المعروضة هي افضل معاهدة يمكن منحها لسوريا . فهل سمع الوطنيون هذا ؟ وماذا قالوا ؟ .. إن الوطنيين يشعرون جيداً ، ان المعاهدة ليست سيئة الى الحد الذي يتصورونه ، ولكنهم يعتقدون انها غير مرضية ، من وجهة الوحدة .

ألم يلاحظ الوطنيون حتى الآن ، ان قضية الوحدة ليست متعلقة لا بفرنسا ولا بسوريا ؟

ان الدولة المنتدبة لا تتجاوز تمهيداتها وواجباتها امام العصبية ، إذا هي ارغمت بعض البلاد على الاشتراك في الوحدة .

وعندما اصرت السلطة المنتدبة على قضية « الوحدة » كانت امينة على مبادئها من جهة ، ومراعية « حربة » السكان من ناحية اخرى .

لقد كانت تقوم بواجبها لا اكثر ولا اقل .

اما في الشؤون « الثانوية » فقد تساهلت السلطة المنتدبة بشأنها ، ووافقت

على السماح لسوريا بالقيام بهذه التجربة ، ولم يشأ دي مارتل - مع احتفاظه بمبادي الانتداب - ان يرفض الرغائب التي ابداهها له رئيس الجمهورية بهذا الشأن .

ويجب ان لا ننكر هنا ان في هذا الموقف شيئاً كثيراً من التساهل ... وان المفوض السامي ذهب الى اقصى حدود «المسايرة» في اجابة مطالب الوطنيين والمحافظة على حرية السكان .

تجربة مؤقتة :

وهذه التجربة - اذا تركنا النصوص - هي تجربة مؤقتة ، وهي لا «تربط» سوى فرنسا ازاء سوريا .

فقد ترك امر الوحدة لاربع سنوات ، حتى اذا ما وجد ان التطور يوجب تحقيقها حققت ، وإلا ظلت خيالاً من الخيالات .

وهكذا بالرغم من حسن نية الدولة المنتدبة ، رفض المجلس المعاهدة المروضة عليه - تحت ضغط النوغاؤ! - وجعل موقف المفوض السامي موقفاً حاراً ... لا يدري معه ما الذي يريده الوطنيون ، وما الذي لا يريده ! فاضطر - تحت تأثير تعنتهم - الى ان يضع المعاهدة في «الخزانة» ، وان يعلق بابها الى اجل غير مسمى .

ومع هذا فاننا لنأمل ان نرى دي مارتل يفتح الخزانة قريباً ، في اليوم الذي تجد فرنسا نفسها امام رجال عادوا الى «المقل» و «الحكمة» وقرروا بحث الامور الهامة بروح «الحقائق» لا الخيالات ، بشيء كثير من الهدوء والثقة المتبادلة .

السنونو لا يجعل الشتاء ربيعاً :

وبعد رفض المعاهدة بزمن غير قصير ، دعي الشيخ تاج الدين لتأليف الوزارة ، وعودة الشيخ الى الحكم حادث يجب ان يسترعي الاهتمام ! ، انما يجب ان نعترف هنا ان «السنونو» لا يصنع من الشتاء ربيعاً ، لا في سوريا ولا في باريس .

واخيراً، يجب ان نتساءل: «هل نجحت فرنسا في سوريا أم فشلت؟». ان الحكم على نجاح فرنسا أو فشله، ليس بالامر اليسير. وقبل ان نحكم يجب ان نقول هنا بصراحة، ان فرنسا وجدت في سوريا مصاعب لم تجد مثلها لا في افريقيا ولا في سواها في سبيل تحقيق غايتها التمدنية.

وقد زاد في تعقد الامور المصاعب الناشئة - في الدرجة الاولى - عن غموض الانتداب، وعدم استقراره.

على انه بالرغم من هذه الظروف غير الملائمة، فليس هناك من ينكر بأن الدولة المنتدبة قد قامت في سوريا ولبنان، بعمل - اذا لم يكن تاماً كاملاً - فهو على كل يستحق التقدير.

فقد نقلت فرنسا الى سوريا «حضارة مادية»، ادت بسرعة الى تطور حالة البلاد تطوراً محسوساً، سيكون له شأن كبير في تأمين تطورها المعنوي.

الادارة .. ناهضة :

اما من الوجهة الادارية - التي يحمل البعض على شيء منها، ويطالب باصلاحها - فقد جملت فرنسا للمجموع السوري، كياناً قوياً، وابدات سياسة الارضاء والمحسوبة بسياسة العدل والنظام، فجعلت جميع الحقوق محترمة متساوية، يسودها الهدوء، كما تتطلبه حاجات «شعب متمدن».

السياسة . غير ناهضة :

اما الوجهة السياسية، فلم تنجح فيها فرنسا خلال الثلاث عشرة سنة، نجاحها في الشؤون الادارية. ويعود السبب في هذا الى عدة امور، منها اتباعها بعض الطرق الخيالية ومراعاتها حريات الشعب قبل الاوان.

في عام ١٩٣٢ «فتحت» عيننا الرأي العام السوري، واصبح يطالب فرنسا بمساواته بالشعب العراقي. فقد قام السوريون يطالبون فرنسا، بمقعد معاهدة كماهدة العراق، واخذوا ينظرون الى موقف الشعب العراقي موقف الحسد والغيرة،

وخاصة عندما بدأت المباحثات لادخال العراق في عصبة الامم . ورأت فرنسا ان
تجيب رغائب السوريين ، فلم تجد بأساً من المفاوضة لعقد المعاهدة .
ولكن على أي أساس ؟ .

لقد بدأت المفاوضة بين الفريقين السوري والفرنسي ، ولكن الوطنيين
لم يشاءوا ان يميزوا بين ما يمكن تحقيقه ، وما لا يمكن ، فاصطدمت المفاوضات بقضية
الوحدة ، ورفضت تلك المعاهدة التي طالما طالب السوريون بمقدها .

وهنا ظهرت « سياسة » الوطنيين ، وتبين انهم يرغبون ان يفوزوا بكل شيء
أو بلا شيء . فضعفت سياسة التعان ، ثم بدأت بالتلاشي ، وقام الشعب يملن
احتجاجه ومظاهراته ، وهو لا يدري على أي شيء يحتج ، ولأي سبب يتظاهر ،
فهل كان هذا الرفض لا يتفق وصالح فرنسا ، كما يعتقد الوطنيون ؟ .
على الاطلاق .

ففرنسا ترغب رغبة اكيدة في ان يرفض الوطنيون المعاهدة ، لأن هذا
التعاقد سيجعل من فرنسا « دولة مساعدة » بينما هي اليوم « دولة متدبة » .

فهل أدرك الوطنيون في دمشق وحلب هذه الحقيقة ؟
هل يمكن ان تفتح العيون يوماً من الايام ؟
هل كان الفرنسيون سعداء في سوريا من الوجهة السياسية ؟
هذا سؤال يحتاج الى كثير من الشجاعة ، وهذه الشجاعة تضطرنا الى ان
نقول : كلا !

انما لماذا لم تنجح في ميدان السياسة ، ولم نكن « سعداء » ؟
ان الخطيئة ليست خطيئة احد ، بل خطيئتنا نحن .
فاذا قلنا ، بأن فرنسا لم تنجح في ميدان السياسة ، يجب ان لا ننسى بأن
سياستنا في سوريا لم تكن سياسة « مؤمنة » النجاح ! فالمحاولة التي قلنا بها لتحضير
سوريا وجعلها « اوروبية » بكل مناحيها قد كانت محاولة خاطئة .

مما تكن قيمة التعاليم السياسية ، وضرورة الاخذ بها ، يجب ان لا ننسى بأن الشعوب الشرقية ليست مستعدة - كما يظهر - لقبول النظام البرلماني ، وما يتبع هذا النظام من شؤون ، لأن ماضيها وتدني ثقافتها ، لا تسمحان لها بالقيام بالفروض البرلمانية .

ان الشعوب السورية في حاجة الى « سلطة قوية » لتأمين وحدتها . وهذه الوحدة كانت وستظل وحدة خيالية ، ما دام السوريون والفرنسيون معاً ، ينتظرون تحقيقها بالنظام البرلماني ، الذي اثبت في جميع بلاد العالم ، بأنه « مفتاح » الانقسامات .

ثم يجب ان لا ننسى ايضاً ، ان سوريا بلاد فقيرة ، وانها تحتاج قبل كل شيء ، الى حكومة اقتصادية ، وان من واجب فرنسا ، ان تقدم لها هدية اقتصادية ، قبل ان تقدم لها هدية برلمانية ، لا تستطيع تقدير قيمتها غير الشعوب الغنية القادرة على اعتناق الديمقراطية .

رغائب الشعب :

وقد يعترض البعض على هذا كله ، ويقول ان من واجب فرنسا ، ان لا تفرض فكرتها فرضاً ، بل عليها ان تراعي رغائب الشعب السوري ، وان تعمل على تحقيق هذه الرغائب ، بكل ما اوتيت من قوة .

وهنا تلعب المسؤوليات دورها الاكبر .

يقول البعض ، ان من واجب فرنسا ان تراعي رغائب السوريين في كل عمل من الاعمال السياسية ، وان عليها ان تمد يد المساعدة ، في تنفيذ هذه الاعمال التي تتفق ورغائبها .

انما هل ينسى هؤلاء ان « الخطورة » كلها هي في ترك السوريين يختارون ما يشاءون ؟ .

غريبة الانتخابات مثلاً - جميلة جداً - انما أليس من واجبتنا نحن كوصياء ان نرشد الشعب الى الاشخاص الذين يستحقون الفوز في الانتخابات ؟ .

ان الذي اعتقده شخصياً ، هو ان فرنسا مضطرة للتدخل في الانتخابات ،
وارشاد الشعب الى الاشخاص ، فهل فعلت ذلك ؟
على الاطلاق .

وهذا هو الخطأ الخطير الذي ارتكبته .

ان السياسة التي قامت بها فرنسا في سوريا في الاعوام الاخيرة ، ليست
- مع الاسف - سياسة ناجحة . وما زاد في تعقيد الامور في سوريا ، اختلاف
نظريات المفوضين السامين .

فهذا - مثلاً - « متساهل » يرغب في التعاون .. وذاك « متشدد » لا يرغب
في المفاوضة .

وبين هذا وذاك ظلت القضية على حالها حتى الآن ! ولم ينجح المنطق ،
فهل يجب ان نأسف لذلك ؟
لا اعتقد ذلك .

فالتجارب التي قامت بها فرنسا في سوريا ، قد اثبتت لها اخيراً ، ان
الرجال السوريين القائمين على ادارة شؤونها - في سوريا ولبنان معاً - قد اثبتوا
عجزهم ، وبرهنوا على ان البلاد في حاجة الى « حكومة » اكثر مما هي في حاجة
الى « سياسة » .

بعد التجارب الطويلة التي قامت بها فرنسا في سوريا ، اصبح من الضروري
الوصول الى حل نهائي للقضية السورية .

وقد سعى بونسو بما يتمتع به من حنكة وطول اناة ، الى تذليل بعض
المصاعب والمعثرات في سوريا ولبنان ، واستطاع في مدى اربع سنوات الوصول
الى حالة جمعت السوريين واللبنانيين ، يقولون في سرهم بأن بونسو قد حقق
لهم امانهم .

وقام بونسو بسياسة المفاوضة لمعد المعاهدة ، ثم تبين بسرعة ان هناك عقبة من
الصعب تذليلها .. هي عقبة الانتقال من الانتداب الى « النظام التماقدي » .

وبقعة دعي بونسو الى باريس ، وعين دي مارتل مكانه ، وبدأ الدمشقيون يترقبون الحوادث وبتنظرونها دقيقة بمد اخرى ، وخاصة وان الحالة كانت قد وصلت الى نهايتها .

في حاجة الى ارادة :

لقد كان الموقف في سوريا عند وصول دي مارتل في حاجة الى رجل « يريد » بمد ان اصطدمت المفاوضات ببعض المعارضة ، والمصاعب . وقد اظهر دي مارتل بسرعة ، انه الرجل « الذي يريد » بكل معنى الكلمة .

فقد كانت هناك مسؤوليات خطيرة ، تحتاج الى شخص يستطيع تحملها ، فتحملها دي مارتل بقوة وشجاعة ، وكانت مفاجئات واحداث اسرع مما يتصورها العقل . فهل احدث دي مارتل « انقلاباً » ؟!

كلا .. بل احدث شيئاً أقل من « الانقلاب » .

ثم يتابع كلامه فيقول :

وصلت دمشق في يوم صائف جميل ، وشاهدت « سلطنة الصحراء » تقوم بدور الاغراء ، والاغراء بين حدائق الغوطة .

اتي احب دمشق .. احب هذه المظاهر التقليدية فيها .

اتي احب الميدان ، والشاغور .. اكثر من الصالحية والمهاجرين .

على ان اندفاع بعض اوساط دمشق ، نحو الحضارة والشباب ، لم يبدل شيئاً من مظاهرها ، فهي لا تزال « المدينة القديمة الكهلة » ؛ المحتفظة بطابعها التقليدي القديم . اما السكان فيظهر انهم لا يرغبون كثيراً في الاسراع باعتناق الحضارة الاوروبية .

وقد كنت اشاهد وانا جالس في باحة الفندق ، رجال السياسة والاعمال والموظفين ، فأرى بينهم من يحمل بيده ، سلة أو دجاجة ، أو عنقوداً من العنب !.

السياسة في كل مكان :

على ان دمشق اذا بقيت - كمدينة - على حالها ، فإن التطور قد طرأ بشكل سريع جداً على افكارها . فهي قد اصبحت في الاعوام الاخيرة ، « مركز الثقافة العربية » .. و « زنبرك » الحركة السياسية . ولعل أغرب شيء فيها ان الحياة الثقافية ، تمزج امتزاجاً تاماً بالحياة السياسية .

وانك لترى طلاب الجامعات والمدارس ، يتحدثون ربع ساعة عن التاريخ والهندسة والرياضيات ، وعشر ساعات عن المعاهدة والدستور ، والمجلس ، وهنانو ، والاتاسي ومردم .

وقد امتدت السياسة ايضاً الى الاسواق - من نتائج الازمة - واصبح التجار الذين يجدون المجال كافياً للكلام ، ويقضون القوم الاكبر من ايامهم بالاحاديث . فالازمة ، وتوقف الاحوال ، يزيدان الحالة السياسية خطورة في دمشق . ويجب ان لا ننسى ان هناك محرضين وخطباء بارزين ، في اغتنام الفرص ، واثارة الافكار البسيطة .

كلهم سياسيون منظر فون :

وتكفي جولة واحدة بين سكان دمشق ، لنصل الى هذه الحقيقة ، ان جميع هؤلاء الرجال الدمشقيين المهذيين جداً في احاديثهم السياسية ، وفي معاملاتهم ، هم منظر فون . وان هؤلاء المدخنين « الهادئين » الذين اعتادوا الانصراف الى الخيالات بين « قرعة » التراجيل هم معارضون ! .

وان هؤلاء التجار ، الذين يقضون ايامهم في البيع والشراء والمساومة ، هم سياسيون ! .

ولنفادر الآن دمشق الى حمص وحماء ، مدينتي « الوسط » .. ولنلقي نظرة قصيرة ، على هاتين المدينتين القديمتين التقليديتين .

ان حمص بقلعتها المتداعية ، وبيوتها الغبراء ، وسماتها الصاقية ، ونورها الرائع ،

وحماه بجدرانها المتراسة وبيوتها المتلاصقة ، وحدثاتها الجميلة ، ونواعيرها الفتانة ،
- التي اعجب بها موريس باريس - تبعثان في النفس كثيراً من المرح والروعة .
ولا يكاد الزائر يدخل حمص وحماه ، حتى يشعر بسرعة انه في محيطه الضيق ،
من محيط دمشق واكثر تحفظاً .

فها تان المدينتان ، الشديدتا التعلق بالمعادن التقليدية العميقة ، كأننا ولا تزالان
« ملتفتين » كل منها الى الاخرى .

على ان مرور انابيب البترول من حمص ، واتصال الحصين بالاوروبين جعلهم
اقرب الى هجر التقاليد من الجمويين .

السياسة في حمص وحماه :

وكما هو الحال في دمشق ، من الوجهة السياسية ، كذلك في حمص وحماه
فقد اصبحت السياسة في هاتين المدينتين شغل المستأين الشاغل .

غير ان الحركة السياسية في هاتين المدينتين تختلف عن الحركة في دمشق
وحلب من وجهة الاشخاص القائمين على تلك الحركة . وفوق هذا فان الخلاف
بين الطبقات في حمص وحماه ، وقيام بمض الاقطاعيين ، لاستئثار الطبقات العاملة
قد جعل الموقف السياسي فيها خطراً ، يدعو الى كثير من القلق .
ولهذا ، فان الحركات التي تقوم في حمص وحماه - في الحوادث السياسية - هي
اعمق بكثير من حركات دمشق .

نحن الآن في حلب .. في شمال سوريا ، وعلى بضع خطوات من الحدود
التركية . وفي حلب يتبدل « المشهد » كل التبدل ، ويرى الزائر فيها ما لم يره في
دمشق وحمص وحماه .

فهناك شعور بحسن الحال والتوازن والازدهار ، والنظام والحياة المنظمة ،
الناشطة الناعمة .

وحلب - كدمشق - مدينة قديمة تضم طاقة كبيرة من الآثار ، والقلاع

والمساجد، والدور التقليدية القديمة، غير ان البناء الحديث دخل اليها، فضعف
جمالها، لأن الحلبيين عرفوا كيف يجمعون بين الفن القديم الرائع، والفن الحديث
القاتن. وفي حلب اسواق ضيقة متراسة، تتكسد في ارجائها البضائع اليابانية،
والبضائع الوطنية. وانك لتسمع بين آن وآخر - وابت ما في هذه الاسواق
عبارات « اوعك ضررك يا أخ، و « در بلك يا افندي » .

السياسة في حلب :

والسياسة في حلب، لا تقل قوة عن بقية المدن السورية، رغم ان حلب
مدينة صناعية وتجارية منذ الأزل. على ان حلب اذا « زجت » في ميدان السياسة،
فقد برهنت على انها تمثل في سورية، مركز التوازن الصحيح .

وقد كانت نتائج الانتخابات اكبر دليل على ذلك .

وحلب - كبقية المدن السورية - تحارب الانتداب الفرنسي، وتعمل على
مقاومته . واذا كان الوطنيون لم ينجحوا في الانتخابات، فهم يمثلون « طائفة فعالة
نشيطه، تستند على فريق كبير من الاهلين » . على ان الوطنيين رغم قوتهم « !! »
في حلب، فهم يسيطرون على الموقف، ويقومون بالمناورات، وينافسون دمشق
في كل شيء .

ويجب ان لا ننسى ايضاً، ان التعصب الديني ليس بعيداً عن حلب .

فهناك طائفة كبيرة من المسلمين، تعلن تمسكها في كل لحظة، ولكنها تتفق
مع الجميع، عندما تحتم عليها المصاحبة الوطنية ان تتفق .

١٥٠ - تعليقاً على ما كتبه « جلاير »

ان لكلام جلاير طابعاً خاصاً، يدل على المنطق المغلوط، وعلى الاسلوب
الاستعماري الذي يلجأ اليه المأجورون، الذين يأتي بهم رجال المفوضية من باريس
بدرجاتهم يمطونهم إياها، في مقابل ما تحظه اقلامهم من مقالات، كالتي كتبها
هذا المدعي . ففيها امور تخالف الواقع، وفيها تأويلات لحوادث تخفي نياتهم السيئة

واخطاءهم المتكررة، وفيها اتهامات للسوريين، تظهرهم بمظهر المتوحشين المتعصبين الذين لا يعرفون ممارسة الحياة النيابية، ولا يستحقون الحرية والاستقلال. وفيها انتقادات للافرنسيين انفسهم، لانهم تساهلوا في امرنا، وكان عليهم ان يخرجوا اعضاء للمجالس النيابية، يختارونهم هم لا الشعب، وان يقدوا المعاهدة التي يريدونها هم لا السوريون.

وعند هذا الكاتب المبتل، سيان ان يبقينا عبداً نسام الحسف كالانعام، أو هاجرنا من البلاد، وحل محلنا الاغيار من مختلف الالوان والاجناس، هذا ما قصده. اما ردنا عليه، فأن من خانه المنطق، وتوهم انه في ميدان الاستعمار فصال وجال، وخلط بين الحقيقة والخيال، لا يستحق الرد، ولكن يستحق الصفع وكفى.

واليك حديثاً للعميد دي مارتل نقلته عنه، الكوريسبندانس دوريان، نشره امامك، وهو يطبع صورة اخرى عن الكاذب الفرنسيين:

١٥١ — حديث تضليل واغراء ل دي مارتل في الكوريسبندانس دوريان، في ٦ تشرين

الأول سنة ١٩٣٤

اسعاف الطفولة:

يوم السبت في ٦ تشرين الاول، اذاعت محطة برج ايقل اذاعة المسيو دي مارتل السفير المفوض السامي عن عمل فرنسا الاجتماع في سوريا ولبنان. وعلى السؤال الذي طرح عليه: «ما الذي عملناه لاسعاف الاطفال في سوريا؟» أجاب دي مارتل:

في هذه البلاد التي تتألف من جمهوريتي سوريا ولبنان، وحكومتها الازدية وجبل الدروز، اقامت فرنسا الدليل منذ عام ١٩١٩ على حسنات مدينتها، بقيامها بعملية انشال حقيقي لطفولة تلك البلاد، ذلك ان نسبة وفيات الاطفال عالية جداً في هذه البلاد، بسبب الجهل بأساليب حفظ الصحة بوجه الاجمال، وعلى الأخص بسبب الامراض التي تفتك بها، كالحمى المرزغية والديزنتريا والمالاريا والتراخوم.

مؤسسات الصحة :

وقد أسست فرنسا مدرسة للقابات ، تتعلم فيها السوريات والبنانيات فن التوليد ، وأسست كذلك عيادات للحضانة ، أهمها في « اوتيل دو » بيروت الذي هو مستشفى فرنسي رائع مؤسس على أحدث الأصول ، وعندنا أيضاً مؤسسات صحية مجانية ، وعندنا كذلك دار فرنسية للتوليد ، ستدخل عليها بعض التحسينات اجابة لرغبة ممدنا الطبي ، حتى تصبح على شكل يشرف فرنسا به منذ

لقد رعت الامم المتحدة في ذلك المثلح ربه ، والى الامم المتحدة لانه لا يحل له

في العلويين وجبل الدروز :

اما في منطقة العلويين وجبل الدروز ، يوهي بلاد أقل تمدناً ، حالة المرأة فيها قاسية ، والأولاد ينظر اليهم فيها كأيد عاملة ايس غير ، بلاد ترك فيها الصليبيون اثرأ ، بلاد مسيحية حولت الى الاسلام بصورة عجيبة ، فقد المنس فيها اليسوعيون بشجاعة مركزين للاستشارة ، تتولاهما ارساليات تشتغل فيها الراهبات بمحاضات ، وتعنى باهالي ستين قرية .

وفي جبل الدروز يتولى الاطباء العسكريون العناية بالسكان ، وتعليمهم

مبادئ حفظ الصحة في وسط صعوبات لا تحصى .

مخططاً بالعلماء

التربية والتعليم الاولاد :

اما التربية والتعليم الاولاد ، في البلاد مدارس تتولاهها وتقوم بتعليم العربية والفرنسية مجاناً ، وانك لتسمع الاولاد في اكثر مناطق جبل الدروز تأخرأ ، يقرأون ويفسرون جيداً في الكتب الفرنسية .

وقد اهتمت فرنسا منذ ١٩١٩ بترقية تعليم البنات ، وكان هذا في بداية

الأمر صعب التحقيق ، لأن العنفات تمنع عن النساء جميع الحريات ، وتتركهن بلا ثقافة ، لكي تكون قيادتهن اسهل . وعندما شجرت فرنسا بتابع الماء لهذه المناطق ، رجحت النساء ان لا تجلب ثلثاء الى مسافات قريبة من القرى ، اثلا يحرم من الخروج المسموح لهن به لاملاء الماء .

المدرسة الثانوية، التي نقلت من دمشق إلى بيروت سنة ١٨٦٣ م. أما المدارس الثانوية، فوجد منذ قرن مدارس دينية فرنسية، ومدارس تجهيزية فرنسية كبيرة في بيروت ودمشق وحلب، أسستها البعثه العلمانية التي سكرتيرها العام المسيو بينار.

على ان ابناء هذه البلاد متمطشون للعلوم، ولهم ذاكيرة مدهشة، اما في التدريس العالي، فمعدنا في بيروت جامعتان، جامعة للطب واخرى للحقوق، ومدرسة للصنائع والفنون.

سؤال - وما الذي تعلمونه يا حضرة السفير، في سبيل الارامل والامهات المهجورات؟

الجواب - ان قضية الارامل غير واردة، لأن العادات الاخلاقية المحامية قطعية، والارامل مهتدة بالقتل في احضان عائلاتهن.

اما فيما يتعلق بالامهات، فقد تكلمت عن دورهن الحضائفة، ولهن الواجب تأسيس مركز للمرضات، تقوم بزيارة الاوساط المتأخرة، كجبل الدرروز والمستعمرة الارمنية.

سؤال - وماذا فعلت فرنسا في هذا الوسط الكثيرة الفائدة؟

الجواب - ان فرنسا لم تفعل شيئاً في هذا الوسط الكثيرة الفائدة، بل هي التي جعلت من هذا الوسط الكثيرة الفائدة، وسبباً لظهور كثير الجهد وقد تكون الاعمال الاجتماعية في هذا الوسط الكثيرة الفائدة!

سؤال - وماذا فعلت من اجل الرجال يا حضرة السفير؟

جواب - اني اسمى في هذه البلاد، التي ليس فيها صناعة تجارية البهالة، لم يكن يوجد من الصناعات غير صناعة الشمع والسكر، وانا ارغب في رقة الصناعات البتية الصغيرة، صناعة النحاس، والاروكان، والنقش، والسجاد والمنسوجات الشرقية، هذه الصناعات التي يكاد يضيع سيرها في هذه البلاد، وقد باشرت كذلك باعمال عامة، ستشغل اليد العاملة وتنهض البلاقاء.

وسأوسع مرفأ بيروت الذي اسست فيه منطقة حرة، وهناك خط حديد بغداد الذي يمد بطول ٨٥ كيلو متراً الى الحدود، ثم يسار به الى الموصل، وهناك ايضاً اعمال ري عظيمة قد نفذت، وهي تجعل ملايين الهكتارات صالحة للاستثمار وتوجد للعاطلين العمل والخبز.

اماكن السياحة :

وبما اني دعيت لتمثيل فرنسا في سوريا، فاني اريد ان تمتع هذه البلاد بحسنتات مدينتنا، وتكتسب مزايا حمايتنا.

ان هذه البلاد تستحق المساعدة الآن، وهي جميلة من ناحية السياحة، وزيارتها سهلة. ففيها طرق جميلة معبدة تؤدي الى معبد بعلبك، والى تدمر، الى مدينة الملكة زنوبيا، والى جميع الخرائب الرومانية في جبل الدروز، كما انها توصل الى اجمل قصور القرون الوسطى التي بناها الصليبيون، واخص بالذكر منها حصن الفرسان، واخيراً الى ارز لبنان في الجبال.

تعالوا الى الشرق :

تعالوا الى الشرق، بعد مرحلة بضعة ايام من مرسيليا الى بيروت تستقبلكم فنادق باسعار بسيطة مع جميع اسباب الراحة، وتطوف بكم سيارات لوكس، حيث يزيدون الطواف، والمفوضية العليا في باريس وبيروت، تكون سعيدة في تزويدكم بجميع التعليلات التي تلتزمكم.

١٥٢ - اضراب البلاد السورية ومظاهرة الوطنيين وحس النساء المتظاهرات في ١٧

تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

وفي ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ قررت دمشق ان تحيب العيد على تصريحاته ومدعياته للصحف اللبنانية التي ادلى بها في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٤، وان تحتج على تأجيل انعقاد المجلس النيابي، والرجوع بالبلاد القهقري. وفي اليوم الذي كان من المعتاد ان يفتح المجلس دورته من كل سنة، اضربت واضربت

مما حمص وحماه اضراباً عاماً ، وتظاهر الوف الناس ، وخرجوا من عدة محلات
واتجهوا نحو الجامع الاموي للاجتماع ، وسماع قرار الاحتجاج .

وكانت ادارة الامن العام قد علمت بما تقرر ، فبثت الشرطة والدرك في
مفارق الطرق ، وحشدت الجيوش مع سلاحها . ولما اقبل المتظاهرون ، بدأت
القوة بتفريقهم ، واحاطت بالجامع من جميع ابوابه .

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ، قصد النائب فخري البارودي ، والسيد
مظهر ارسلان ، والسيد نسيب البكري ، والسيد احسان الشريف ، الذهاب الى
الجامع ، وكانت الاهالي رغم كل منع وتفريق ، قد ملأت سحنه وأمنته لآداء
الصلاة ، فوصل هؤلاء ودخلوا الجامع ، ووقف السيد فخري البارودي ، وتلا
البرقية الآتية :

بيروت - نخامة المفوض السامي

لما كان الدستور السوري يلزم عودة الحياة النيابية هذا اليوم ، وكان
تعطيل المجلس هو اثبات على الدستور ، ومناف لمبادئه . صك الانتداب نفسه ،
فالجموع المحتشدة في الجامع الاموي الكبير بكافة طبقاتها ، كلفتني ان اعلن باسمها
سخطها على السياسة الشاذة ، التي تراد بالبلاد على غير مصلحة الامتين السورية
والفرنسية . وان الامة تعلن عدم ثقتها بالحكومة الحاضرة غير المشروعة ، ولا
تعترف الامة السورية بأي مشروع مالي تمقده هذه الحكومة ، وكل حكومة
غير برلمانية مع أي شركة كانت ، والامة السورية غير مسؤولة عن اموال هذه
الشركات ، اذا لم يصدق البرلمان السوري اتفاقياتها . والامة تكرر طلباتها للوحدة
والاستقلال ، واحتجاجها على هذه الاوضاع التي تجر البلاد الى الخراب ، راجياً
ابلاغ هذه البرقية الى وزارة الخارجية ولجنة الانتدابات .

ووافق عليها الجمع المحتشد . ولما فرغ من خطابه خرج المصاون فصادمهم
الشرطة والقوى المرابطة ، وكان عدد من النساء قد حضرن ، وشاركن الرجال
في التظاهر والاحتجاج ، فهجم عليهن افراد الامن العام ، واعتقلوا ثلاث عشرة

امرأة وبضعة رجال ، وساقوم الى المحكمة الاجنتية ، التي انعقدت فوراً . وابتدأت بحكمتهم في الساعة السادسة مساءً ، وكان المستنطق الاجنبي قد استنطق الموقوفات والموقوفين في الساعة الرابعة والنصف ، ودافع عنهم الاساتذة المحامون : « الدكتور منير المجلاني ، والدكتور سيف الدين المأمون ، والسيد الياس الضباعي والسيد صهيب العطار » ، وشهد عليهم افراد الشرطة ، وقالوا : ان النسوة حقرتهم بقولهن : « ما فيكم شرف ، عيب على شواربكم » وبصقن في وجوههم .

ولما سأل القاضي : وماذا رأيتموهن يفعلن في الشوارع ؟

أجابوا : « انهن كن يتظاهرن ويتحمسن ويهيجن الشباب ، ويصحن « ليحيا الوطن ليحيا الوطن » .

ومن المستغرب ان المسيو « موغان » بطل محكمة الموقوفين في حادثة حلب قبل ستة اشهر ، هو الذي يتولى الحكم ايضاً . ويقول في بيانه موجهاً خطابه للنسوة : « من المؤسف ان نرى هؤلاء الرجال يرسلون بناتهن للتظاهرات في الطرقات ، والاخلال بالأمن ، ان هذا ضرب من النذالة والجن . وهذه المرأة التي سألتها ، وكانت تجاوبني وهي تضحك وتهزأ ، قد انكرت اعترافاتها ، التي اعترفت بها امامي ، وقد قالت انها تظاهرات » .

فلما سمع المحامون هذا التهمك ، من نائب عام لا يحق له ان ينطق بتلك الكلمة ، لم يتمالك السيد سيف الدين المأمون ان وقف وقال بنضب :

١٥٣ - دفاع سيف الدين المأمون امام المحكمة

أيها السادة :

اني الفت نظركم الى ما وصمنا به حضرة النائب العام ، من اننا جبناء . واريد ان اسجل احتجاجي على ما قال . فلست كما يقول حضرته فالسوريون يفتخرون إذ يرون نساءهم يشاركنهم في العاطفة الوطنية ، ويفهمن معنى الحياة ، والوطن والوطنية ، وليس في هذا شيء من العار ، لان الأمم الاخرى تباهي ان

نساءها قد وصلن الى درجة من الرقي ، اصبحن معها يضاھين الرجال ويضارعنهم في كل شيء .

وهذه هي المرة الاولى التي ترون فيها نساء مسلمات يقفن امامكم لتحاكموهن بتهمة التظاهر . واريء ان يفهم حضرة النائب العام ، ان ليس عند المرأة المسلمة ما يمنحها من الظهور بالمظهر الذي وصفه .

يقول هذا الشرطي امامكم ، بأنه رآها ، أي احدى النساء المتهمات ، بين جمهور كبير من السيدات المتظاهرات ، وهي افادة يظهر لكم بأنها موحاة اليه ، وليست افادة الشرطي ، هذا وحده فحسب ، بل جميع افادة الشرطيين تشرب من معين واحد .

وعلى هذا النمط الملقق ، فهل يمكن ان يرى سنها الذهبي ، عن بعد ثلاثين متراً .

والغريب ان الشنائم لم توجه الى غيره من رجال الشرطة ، فهل يوجد شاهد آخر من رجال الشرطة يشهد معه بما يقول ؟

وانما سأقول لك ياسيدي الحاكم ما قالته السيدة فوزية . الحقيقة انها لم تقل للشرطي كلمة واحدة ، بل وجهت خطابها الى الشباب الوطني ، الواقفين امامها ، وقالت : « ما عيب ان يتركوا النساء يذهبن الى السجن وانتم تظفرون اليهن » . وبعد أن حاكت المحكمة بقية المتهمات (١) والمتهمين ، اختلت للمذاكرة . وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، عاد الرئيس واعلن الاحكام الآتية :

(١) اسماء السيدات اللاتي ارسلن الى المحاكمة : « السيدة زينب بنت عبده الكردي ، بدرية محاسن ، نعمة بنت كامل بك ، علية موسى ، نديدة بنت امين افندي اسما ، فريدة بنت مظهر بك ، ميمونة بنت احمد الصرمباي ، جويدة بنت امين افندي اسما ، حياة فوال ، فاطمة بنت صالح ارضروملي ، فوزية الفكساني » .

- ١ فوزية الفكهاني ٥٠ ليرة سورية جزاءً نقدياً مع مصاريف المحاكمة .
- ٢ جويده بنت امين اسما سجن اسبوع مع مصاريف المحاكمة .
- ٣ حياة فوال براءة لصغر سنها - فناة لا تتجاوز الثانية عشرة من عمرها -
- ٤ ميمونة صرماياني ٢٦ ليرة سورية جزاءً نقدياً مع مصاريف المحاكمة .
- ٥ زينب الكردي ٢٦ ليرة سورية جزاءً نقدياً مع مصاريف المحاكمة .
- ٦ نديدة طرابيشي ٨ أيام حبس مع المصاريف وصدقت مذكرة القبض بحقها ووافقت فوراً خلافاً للاصول المتبعة .
- ٧ فريدة مظهر بك ٥٠ ليرة سورية مع مصاريف المحاكمة .
- ٨ فاطمة الارضروملي براءة .
- ٩ بدرية محاسن ٢٥ ليرة سورية مع مصاريف المحاكمة .
- ١٠ نعمة ارضروملي ١٠ ليرات سورية .

وهذه الاحكام كلها قابلة للاستئناف والتمييز .

١٥٥ - ملاحظات على قرار المحكمة

- اولاً - لنلاحظ ان الاخلال بالامن العام ؟
- ثانياً - ما هي الاهانة الموجهة الى رجال الامن ، واين البرهان ؟
- ثالثاً - من هم الشهود ، وما هي دعوى المدعين من رجال الامن والشرطة .
- رابعاً - لماذا الاختلاف في الاحكام وبجرم واحد .
- خامساً - نوع الجرم لا يمتدى الصياح ، ليحيي الوطن وليحيي الدين ، فهل هذا مخالف للقانون وموجب للعقاب ؟
- سادساً - لماذا نفذ الحكم بواحدة دون سواها ؟
- سابعاً - لماذا اهتمت السلطة فأوجدت المحاكمة حالاً ، وابقها حتى بعد منتصف الليل .
- ثامناً - لماذا حكمت المحكمة بالمال ؟

تاسعاً - لماذا قررت سجن نساء غير مجرمات ؟

عاشراً - لماذا ارجأت محاكمة الرجال ؟

نلاحظ هذه الامور ، ولا يغفلنا معرفة بواطنها وعواملها ، والغاية منها . ولكن لمن المشتكى ؟ ولمن الاستئناف والتمييز ؟ . الحكومة لا يشتكى اليها ، لانها لا تملك سلطان العقو ، ولا تستطيع منع الظلم ! . فما فائدة الشكوى للاصنام ، ولمن يضرك ، ولا يستطيع ان ينفعك ؟

السلطة الفرنسية هي الخصم وهي الحكم ، فكيف نأمل منها العدل ، والقانون في محاكمة مسخرة ؟ وأين العدل في ظل الاستعمار ؟ وأين القضاء الحر ، والقضاء فرنسيون ؟ .

وما ذنب النسوة ؟ انهن امهات عماد الوطن ، انهن شريكات الرجال في سعادة المستقبل وبؤسه ، فلماذا لا يشاركن المتظاهرين ؟ حسناً فعلن . ونعم الامة التي تتسابق نساؤها في الدفاع عن استقلالها وحريتها وسيادتها .

وبعد ان حكم على النساء كما علمت ، ارجئت محاكمة الرجال الموقوفين ، وهم « مصطفى يونس كنعان ، عبد الوهاب الخراط ، عزة المرعشي ، عبد الحميد الحموي ، وسعيد النابلسي » لوقت آخر . ونظراً لصغر سن الأخيرين ، سرحتهما المحكمة وارسلت الباقيين الى السجن .

١٥٦ - اضراب المدن السورية

واحتجاجاً على توقيف النساء الذي لم يسبق له مثال ، اضربت دمشق وحماه ودوما ، وارسلت البرقيات بهذا الشأن ، وفي اليوم ذاته اصدر قلم المطبوعات في المفوضية العليا في بيروت بياناً عن الحالة التي في البلاد ، ليخفي الحقيقة وليخفف وطأة الاحتجاج ، وقد جاء فيه :

منذ بضعة ايام تجري في دمشق دعاية شديدة لاقفال الاسواق وتنظيم مواكب على الطريق العمومية في ٢٧ الجاري . ان الغاية التي يعترفون بها من هذه المظاهرات هي اظهار استياء الشعب من تأجيل المجلس النيابي .

وقد كانت هذه الدعاية شديدة جداً، لا سيما في ليلة الجمعة الى السبت، وقد تزايدت هذه الدعاية بمكاتيب تهديد، وزيارة اعضاء الحزب الوطني للاحياء المختلفة في المدينة.

على انه رغم هذه التهديدات بقي قسم من هذه الدكاكين مفتوحاً في صباح السبت، ولا سيما دكاكين الخبازين والقصابين وتجارة المأكولات، اما في حي الميدان فلم يقفل دكان واحد.

وقد شوهد بعض التهييج في مدرسة الصبيان. اما في مدارس البنات، فلم تنقيب واحدة منهن، وقد تحلف اكثر طلبة الحقوق والطب عن حضور الصفوف. وعند الساعة العاشرة والنصف، تألف موكب اكثره من النساء في سوق ساروجة يقصد الذهاب الى قلب المدينة، فأوقف البوليس بعض هؤلاء النساء. ولا يمكن تقدير اهمية هذه المظاهرات، إلا بعد الاجتماع الذي سيعقد في الجامع عند الساعة ١١ ونصف، والظاهر ان عدداً عظيماً من المؤمنين سيحضر هذا الاجتماع.

وعند الساعة ١١ ونصف حصل اجتماع في الجامع حضره جمع كبير من المؤمنين، ثم خرج المجتمعون بدون حادث.

هل صدق البيان فيما اعلنه؟ كلا. أعتقد ان البرقيات الآتية تكذبه قطعاً. وفي ٢١ تشرين الثاني ابرق الموقعون ادناه الى العميد السامي، محتجين على محاكمة النساء، قائلين:

١٥٧ - برقية نواب دمشق الى العميد محتجين على محاكمة النساء المسلمات

بيروت - نخامة العميد السامي.

لأول مرة، وفي عهد نخامتكم تساق النساء، لتحاكم امام القضاء، على اظهار شعورهن الوطني، ونأسف ونحتج على هذه الاعمال الخائفة للانسانية، وزوجو اطلاق سراح المحكومات، كما اننا نحتج على ما تفوه به النائب العام المسيو

موغان، من الاهانة للامة السورية اثناء المحاكمة . راجين ابعاد هذا الموظف ،
الذي يتقاضى راتبه من الامة التي يهينها ، والذي يبني الى سمعة الامة الفرنسية
التييلة ، ونرجو تبليغ احتجاجنا هذا الى جمعية الامم والى وزارة الخارجية .
نواب دمشق : احسان الشريف ، لطفي الحفار ، نسيب البكري ، فخري
البارودي ، زكي الخطيب .

نائب حمص : مظهر رسلان .

وارسل تجار دمشق برقية اخرى لهذه الغاية ، جاء في نصها :

١٥٨ - احتجاج تجار دمشق على محاكمة النساء وسجنهن

بيروت - نخامة المفوض السامي المعظم .

هذه هي المرة الاولى التي تساق فيها النساء المخدرات الى السجن ، عقاباً
لهن على اظهار عواطفهن الوطنية البريئة ، نرجو اطلاق سراح الحكومات ، نحتج
على اقوال النائب العام المسيو موغان الشائنة ، التي اهان بها الامة ، ونطلب ابعاد
هذا الموظف ، الذي يتناول راتبه من صندوق امة يبني بها . نرجو تبليغ
احتجاجنا الى جمعية الامم ووزارة الخارجية الفرنسية .

عبد الوهاب الصمادي ، محمود الاحكام واولاده ، هاني الجلاد ، عبد الله القباني
احمد الصفدي ، عارف الحلاق ، توفيق القباني ، زكي قطنسا ، حسني الزين ، سليم
السمان ، رشدي بكداش ، سعد الدين الفرا ، عبد الحميد الحجار ، سليمان القصار
مهدي مرتضى ، سامي القباني ، بشير رمضان ، توفيق النوبلاني ، مهدي الحلباوي ،
موسى الضباعي ، عبد الهادي المارديني ، عبد الرؤوف الملبكي ، محمد صالح عودة ،
مصطفى عمار ، امين عرابي ، انور النمان ، جميل غرزوة ، حسن نظام ، محمد رفيق
الشمعة ، توفيق شمس ، احمد عزت جمعة ، محمد جميل الخانجي ، محمد الهنسي ، محمد
يوسف المسالحي ، محمد بديع قصص ، حبيب آل حسن الفرا ، احمد حمدي
المسالحي ، محمد سعدي سلو ، محمد حكمت عودة ، مسلم الصواف ، اديب الزايد ،

محمود الطباع ، عزت وعثمان سكر ، سليم السلطي ، محمد عبد سكر ، سكر
اخوان ، عبد الرحمن الطباع ، الحاج ياسين الذهبي ، سالم الزايد ، حمدي العوف ،
محمد عزت الدقر ، عبد الغني النويلاتي ، عبد الرزاق ظاهر ، محمد النصوحى ، احمد
شفيق القدسي ، انور ضولندي ، محمد رشدي الحفار ، رشدي المنجد ، محمد ياسين
وردة ، مختار قسومة ، محمد رشدي الجموي ، توفيق الحلاق ، محمد رضا القباني ،
ياسين النباع ، محمد شريف قسومة ، صبحي وصلاح ، محمد عيد عرار ، حمدي
الخطيب ، محمد القصبالي ، محمد سعيد البزرة ، محمد خير البزرة ، محمد شفيق البزرة ،
محمد نديم الغراوي ، عبد الغني الحلواني ، عبدو ابو صالح السمان ، محمد صالح خزنة
كاتبي ، ممدوح التباع ، حمدي النوري ، مصطفى السنيناتي ، صلاح الصواف .

١٥٩ - خروج الدكتور حسن ورفقاؤه من السجن

وفي ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ خرج من سجنهم الدكتور حسن
فؤاد آل ابراهيم باشا والسيد سعد الله الجابري ، ومن بقي معهم من المسجونين
في حادثة الجامع الاموي بحلب ، بعد ان لبثوا فيه ستة اشهر ، في سبيل مقاومتهم
عبيد الانتداب في حادثة الجامع الكبير .

١٦٠ - محاكمة الرجال الموقوفين في حادثة الجامع الاموي بدمشق وخلاصة الحكم

وفي يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ جرت محاكمة الشبان
الموقوفين في حادثة تظاهرة الجامع الاموي في المحكمة الاجنبية ، واليك خلاصة
قرار المحكمة المذكورة :

نظرت محكمة البداية الاجنبية نهار امس الثلاثاء ، في دعوى الشباب الخمسة
المتهمين بالتحريض على الاضراب ، وقد تطوع للدفاع عنهم الاساتذة : العجلاني
والضباعي والانطاكلي ، وقد سمعت المحكمة شهادات رجال الشرطة ، ثم قضت
بتفريم السيد سعيد النابلسي ثلاثين ليرة سورية وتزليل هذا المبلغ الى ١٥ ليرة
نظر لصغر سنه ، ومنع محاكمة محمد عزة المرعشلي وعبد الوهاب الخراط ، بناء على

إفادة الشرطي الجديدة ، التي ايدت انها اعتقلا لشجارها بسبب ليس له صلة بالاضراب ، والحكم على السيد عبد الحميد الحموي بغرامة ٥٠ ليرة سورية وتزويل هذا المبلغ الى ٢٥ ليرة نظراً لصغر سنه ، وبحبس السيد مصطفى كنعان ثمانية أيام حكماً قابلاً للاستئناف بحق الجميع .

ونظراً للاثر السيء الذي احدثه في العالم العربي عامة ، والعالم السوري خاصة ، توقيف النساء ومحاكمتهن ، لا لسبب اجرامي ، بل لمجرد مشاركتهن الرجال في المظاهرة ، دفاعاً عن كرامة البلاد وحقها في الاستقلال . ونظراً للاحتجاجات المتوالية التي وردت على الحكومة السورية والمفوضية العليا ، وكلها تقول : « ان المرأة العربية هي غيرها في الامم الاخرى ، فاعتقال السيدات المخدرات في دمشق ، آثار العواطف ، نحتج عليه طالبين ابلاغ احتجاجنا عصبة الامم » .

اصدر قلم المطبوعات الرسمي في بيروت ، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني
البلاغ الآتي :

١٦١ - بلاغ المفوضية عن توقيف النساء ومحاكمتهن

« وجه عدد من الشخصيات الدمشقية الى المفوض السامي بقرقيات احتجاج على توقيف النساء اللواتي تظاهرن على الطريق العام في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ واحالتهن على القضاء ، فالمفوض السامي يريد ان يدلي بملاحظته ، بأن مسؤولية هذا التدبير تقع على المحرضين للمظاهرة ، وانه اذا كان غريباً احالة النساء على القضاء ، فان الاغرب منه ان يقلقن الامن العام ، وان يقمن باعمال عنيفة ضد رجال البوليس .

اما فيما يتعلق « بالمسيو موغان » فان هذا القاضي لم يتعد حقوق النيابة في حكمه بصرامة على موقف الأمهات ومستشاريهم ، كما انه من المأذون ان يحاول الدفاع تخفيف اهمية الحوادث المنسوبة الى الاشخاص الملاحقين .

إذا فالمفوض السامي يتوجه الى تعقل المحتجين ليتجنب في المستقبل الحوادث المماثلة للحادثة الذي سبب احتجاجهم .

ألا ترى ممّي ان البلاغ المذكور اعلاه كبقية بلاغات المفوضية السابقة ،
يخفي الحقيقة وينشر الباطل ، ويضل الرأي العام .

اما ثأؤه على المسيو موغان فتضليل آخر ، لأن البرقيات احتجت عليه
لاستعماله كلمات نابية لا تليق بمقام القضاء . فقال عن السوريين « جناب » وقال
عنه « أدلاء » في أثناء كلامه .

وكان عليه ان يحترم عواطف الشعب ويتأدب في خطابه . ويعلم انه نائب
عام يحكم باسم الشعب السوري ، لا باسم الشعب الفرنسي . وبما انه خرج عن
أدب القضاء ، واستسلم لعاطفته الهوجاء ، لأن الجيش الفرنسي يحميه ، فهو بنظرنا
نذل وجبان ، وحقير النفس ، وفيه مركب النقص ، دفعه لينتقم ، ويصول
ويجول كالديك .

١٦٢ - تصريح دي مارتل في ٢٥ تشرين الثاني لصاحب جريدة « تجارة الشرق »

وفي ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ ادلى دي مارتل بتصريح لصحفي يتولى
الكتابة في جريدة « تجارة الشرق » ، جاء يسأله عن بعض سوالات لها علاقة
بمشاريعه الاقتصادية ، فأدلى له بما يأتي :

تحدث الصحافة كثيراً عن الرجوع الى نظام المونوبول للتبغ والتبناك ،
أفيمكننا يا صاحب الفضامة ان نعرف ، ما اذا كان المونوبول سوف تستثمره
الحكومة - مؤقتاً - أم يهد به الى احدى الشركات ؟

- هذا السؤال معقد جداً ، فان لديّ عدة مشاريع مختلفة قيد الدرس ،
ولكن لم يتخذ حتى الآن أي قرار بهذا الصدد .

تمبر سكة حديد الشمال الى العراق :

- هل هناك كما تقول الجرائد محادثات مع العراق ، لتمديد سكة حديد
سوريا الشمالية اليه ؟

- حتى الآن لا .

منفذ للتجارة البرانية في البحر المتوسط :

- اين وصلت المحادثات مع ايران ، بصدد إيجاد منفذ لها على البحر المتوسط ؟

- هذه القضية تستغرق في الوقت الحاضر كل اهتمامي ، بيد انه لم يبت فيها بعد .

القروض :

- كنتم اخبرتم الصحافة انكم ستخصصون قروضاً بشلايين مليوناً من الفرنكات لكل من دولتي سوريا ولبنان ، فهل هذه القروض كافية لانعاش البلاد الاقتصادي ؟

وما رأيكم يا صاحب الفضامة في قرض قدره ٤٠ مليون فرنك ، يستهلك في اقساط كثيرة ويحقق جميع المشاريع المهمة التي تمزمون انفاذها ؟
- القروض المعلن عنها الآن ، انما تؤمن الحاجات ، الضروري تأمينها حالاً للبلاد .

وينبغي ان لا نفي انه لا يجب استعجال الامور قبل اوانها... فالبرنامج الاقتصادي يجب ان يفصل قبل كل شيء على قدر جنم البلاد... وهكذا ليس من الحكمة ارهاق البلاد الواقعة تحت الانتداب بديون ثقيلة لا تبررها الظروف .

قرض جسيم ؟ ولائي شيء ؟

الأجل انفاذ مشاريع الري ، أو اتحاف البلاد بمعامل تزيد في انتاجها الى درجة التضخم ؟

لا مبرر لذلك ؟. وانه ليجب قبل الانتاج تأمين المنافذ للبضائع ، فان التحفظات الدوائية على تبادل البضائع آخذة مجراها اليوم ، وكل دولة تحاول ان تنتج قدر كفايتها .

وان جميع اسواق الشرق الادنى - ما عدا اسواق فلسطين وشرقي الاردن -
مغلقة في وجه سوريا .

وان البرنامج الاقتصادي السوري اللبناني ، يجب ان يحسب قبل كل شيء ،
حساباً لاستعداد هذه البلاد من الوجة المالية ، ولاستعداد الاسواق المستنفذة ؟
واكرر ان كل تطور سابق الاوان قد ينجي . لنا المفاجئات .

الاتفاق الجمركي مع العراق :

- هل هناك يا صاحب الفخامة محادثات مع العراق ، بصدد ابرام اتفاق
جمركي مماثل للاتفاق المفقود مع فلسطين وشرقي الاردن ؟
- حتى الآن لا ، ولكني غير قانط من المستقبل .

وان مؤتمر تدمر الذي سوّئى مسائل الحدود ، ليمد خطوة اولى نحو
التفاهم وحسن الجوار مع العراق .

توحيد التعريف بين سوريا وفلسطين :

- هل تبحث السلطات يا صاحب الفخامة . مسألة توحيد التعريف الجمركية
للبلاد الواقعة تحت الانتداب مع التعريف الفلسطينية ؟

- ان التوحيد المطلوب اجراؤه على وجه عام ، بأن تكون جميع التعريفات
موحدة هو غير ممكن ، ولكن يجب علينا ان نجهد لايجاد تناسب بين تعريف
البلدين ، يقطع دابر الغش والتلاعب . وان عدداً كبيراً من الحاصلات هو الآن
خاضع لرصوم متقاربة .

على ان الحالة في فلسطين تختلف عنها في سوريا ولبنان ، فتمه رؤوس
اموال جسيمة يجب استيرادها ، ومشاريع تتطلب الحماية أو التشجيع ، وثمة ايضاً
طفيان في رجال الاعمال .. كل هذا قد اثار نشاطاً اقتصادياً ، يستحق الذكر
والتنويه ..

ويجب الافتراض بأن هذه الرفاهية موجودة في الوقت الحاضر ، دون ان نعلم ما اذا كانت رفاهية قابلة للدوام ، وان البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي تستفيد منها . ففي هذه السنة ، حظينا بعدد غير قليل من المصطافين الفلسطينيين ، وانا منحتني في السنة المقبلة بعدد اوفر ، وان البعض منهم ، يتأهبون ايضاً لشراء فنادق لبنان .

كهربة سكة دمشق - بيروت :

- هل تقرر نهائياً كهربة خط السكة الحديدية بين دمشق وبيروت ؟
- لا يزال البحث جارياً في هذه القضية ، بيد ان هذا المشروع يتطلب رؤوس اموال عظيمة ، ولكني اظن ان الأولى تأجيله الى وقت انسب .

هجرة اليهود الى سوريا ولبنان :

- ان عدداً من التجار واصحاب الاموال والعقارات ، يطلبون قبول مهاجري اليهود الالمان في سوريا ولبنان ، فهل تظنون يا صاحب الفخامة ان هذه الهجرة مفيدة للبلاد ، الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ؟

- تعلمون انه كانت قد اتخذت تدابير لمنع استيلاء اليهود على الاراضي الواقعة على الحدود السورية الفلسطينية ، فقد خشينا ان يتسع هذا الاستيلاء ، فيطلبوا منا تعديل الحدود . ونحن هنا المحافظة على سلامة اراضي البلاد ، الموضوعة تحت وصايتنا .

اما قبول اليهود في سوريا ولبنان ، فاني محبذ له على شرطين :

١- ان يأتي المهاجرون برؤوس اموالهم لانشاء مصانع أو أي عمل من شأنه تشغيل اليد العاملة الوطنية .

٢- ان يتعدوا عن كل فكرة صهيونية ، ويتحاشوا تركز الكتل ، فكل اليهود الذين يأتون بمقتضى هذين الشرطين يقبلون على الرحب والسعة .

وان ما يجب علينا منعه هو استثمار الكتل ، فاليهود يستطيعون كثيرهم
من الاجانب ان يأتوا الى البلاد الواقعة تحت الانتداب ، ويتعاطون فيها اعمالاً
تفيدهم وتفيد اهل البلاد التي يترلون فيها .

بهنا من البيان أن العميد اكثر فيه من قول «لا» ، وقيد الدرس
والخبرة ، فلم يكن صريحاً إلا بعينه وعزمه على قبول الصهيونيين في سوريا ،
وأنه مجتهد لمجيبهم ، ومرحب بمشاريعهم على شرطين ذكرهما . ولكن لماذا يجتهد
بجيبهم ؟ ألم نحتج ، ونستنكر استخدامهم ومخربهم ؟ وهل جهل ما هي الصهيونية
ومرامها واساليبها واهدافها ؟ .

وهل يقف اليهود عند حد استخدامهم اموالهم ، وانشاء معاملهم ومصانعهم ؟
أم هي مقدمة لتثبيت قدمهم ، وتحقيق مطالبهم ؟

لعله كان يعلم الحقيقة ، ولكن لا نفسى ان امراته يهودية ، ومن كبار
الأسر الموسرة في اليهود ، وأنه نفسه «رأسمالي» ومسام ، وصاحب مطامع
استعمارية . فلماذا لا يشاركهم ، ويأتي بهم فيخدمهم ويخدمونه ؟ ولكن دون ذلك
اهوال ، ونحن له بالمرصاد .

١٦٣ - بيان الكتلة الوطنية بحلب بعد خروج المسجونين

وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٤ قرر الوطنيون بحلب بعد خروج زعمائهم
من السجن ، ان يصدروا البيان الآتي :

ترى الكتلة الوطنية من واجبها ان تعلن للشعب السوري الكريم شكرها
وامتنانها ، من المظهر الرائع النبيل الذي ظهر به ، بمناسبة خروج الوطنيين
الكريمين ، سعد الله بك الجابري والدكتور حسن فؤاد بك ابراهيم باشا من
السجن ، تدليلاً على الغبطة العامة ، بعودتها الى ساحة الجهاد الوطني ، أصلب
عوداً وامضى نفوساً ، مقتنمة هذه الفرصة ، لتكرار للرجلين الكبارين احترامها
وتقديرها .

ومن دواعي سرور الكتلة الوطنية واغتنابها ، ان الشعب السوري ما برح يفتنم شتى المناسبات ، ليؤكد استنكاره الشديد للاوضاع الشاذة القائمة في البلاد ، واحتجاجه على السياسة التي تدار بها اموره العامة ، وخوفه من مفاجآت المستقبل التي يساعد على تهيئتها . هذا الحق القائم على اساس حرمان الامة من حق الاشراف على سير الادارة العامة ، واستيائه من وقف مناقشات المجلس النيابي ، فكان اضرابه العام الشامل يوم السبت ١٧ الجاري ، ومظاهرات السيدات التي قمن بها تضامناً مع الرجال ، إعراباً عن اشتراكهن في الشعور الوطني العام ، من اقوى الادلة على عمق شعور الاستياء الذي يشمل الشعب كله . والكتلة الوطنية تسجل بفخر واعجاب ، للسيدات المتظاهرات ، وللشعب الكريم هذا الموقف المشرف الرائع .

وتأسف الكتلة الوطنية ، ان الحوادث وماجريات الاحوال اثبتت ، ان المشاريع الاقتصادية التي لوحوا بها ، والتي زعموا ضمانها لرفاه الشعب السوري ، لم تكن إلا وسائل لتحميل البلاد نفقات لا تؤمن لها مصلحة ، ولا تحقق لها نفعاً . وقد جاء القرار الجمركي الاخير الذي اصدرته المفوضية ، برفع الرسوم على الاقمشة القطنية والخيوط ، برهاناً عملياً على قيمة الدعاية التي روجوا بها للمشاريع المزعومة ، ودليلاً على ان الاحوال تسير من سيء الى اسوأ ، وتأثير هذا القرار الغريب في الاوساط التجارية والصناعية لا يحتاج الى بيان ، بعد احتجاج التجار في المدن السورية عليه ، ومقابلتها اياه بالاحتجاج والاستنكار .

لذلك ، تقوم الكتلة الوطنية ، فتكرّر ان اقرار الحالة السياسية العامة والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي ، هو وحده الذي يضمن للبلاد الهدوء الذي نرجوه في دائرة تحقيق امانها القومية ، غير ناسية في النهاية الاشارة ككرة اخرى الى الخطر المائل في تضاعيف المستقبل ، وان مسؤولية هذا كله تقع على المسؤولين على مقدرات البلاد .

وبينا البلاد ترقب استعادة حقوقها ، في انتخاب ممثلها في المجالس المحلية ، ومنها غرفة التجارة وغرفة الزراعة ، ومجالس الاوقاف ، والهيئات البلدية ، كما

كانت ايام الحكم العثماني والحكم العربي في عهد فيصل ، إذ بالحكومة التاجية تصدر قراراً بتعديل القوانين الجارية ، وتأمراً ان يعين الأعضاء وفقاً لقرارها الأخير . وهذا نصه كما نشرته جريدة « الأيام » في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ :

١٦٤ - قرار بتعيين غرف التجارة والزراعة والصناعة

مادة - ١ - تعدل المادة الثالثة من المراسيم الاشتراعية رقم ١٩ و ٢٠ و ٢١ المؤرخة في ١٥ شباط ١٩٣٤ كما يلي :

ان اعضاء الغرف التجارية والزراعية والصناعية والمحدد عددهم ثمانية عشر عضواً لكل غرفة من هذه الغرف يعينون بموجب مرسوم جمهوري .

وعلاوة على تعطيل احكام القوانين بمراسيم تشريعية عمدة العميد الى تعطيل جريدة « القبس » في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ انتقاماً من صاحبها لأنه انتقد المسيو موغان الذي اشرنا الى اهائه للسوريين ، وهو على منصة القضاء . وما كان لكلام النائب العام من سيء الأثر في الامة السورية ، التي احتجت واضربت دفاعاً عن كرامتها حتى اضطر المسيو موغان نفسه ، عندما شعر بسوء التأثير ، الى ان يتصل من كلامه ، مدعياً انه اراد صيانة المرأة المحجبة ، ولم يكن خالياً من المروءة والنزاهة ، يوم حكم على الوطنيين في حلب ٦ اشهر ، ويوم طلب من المحكمة بدمشق ان تحكم على النساء المتظاهرات بأشد العقوبة .

ما أغرب دعواه ! واسقط مروءته . يتراجع عن كلامه ، ويدعي حسن النية ، وقد سممه الناس وكادت تهجم عليه ، لولا وجوده في المحكمة ، لو كان صاحب مروءة لراعى العدالة ، ولو راعى العدالة لما تأثر بأوامر المفوضية ، التي كانت تلقنه الأوامر فيممل بها ، ولو كان شريفاً لما كذب نفسه ، وهو الذي قال في بيانه الذي دافع به بلسم الحق العام ، وباسم المفوض السامي .

« إن بلاداً تكون فيها المرأة متحجبة ، ولا تهتم إلا بالمسائل البيتية ، يعد من الجبن ان يجرس البعض تلك النسوة على ترك منازلهن ، والخروج بالمظاهرات

ومهاجمة البوليس، والقذف بهن الى اعماق السجون . وعندما كنت اعترض بشدة على المحرضين ، كنت اريد ان ادافع عن النساء ، لاجمهن من طائفة العقاب .

١٦٥ - دعوة النائب فخري البارودي للمسيو موغان الى البراز

والدليل الثاني على كذبه ، وجبنه هو وامثاله ، ان نائب دمشق السيد فخري البارودي ارسل له كتاباً يطلبه فيه للبراز ، أو ان يعتذر رسمياً عن مقاله ويكذبه بصراحة . فلم يجبه بجواب بل اشاع انه سوف يقيم الدعوى عليه ، لاعتباره ان طلب المبارزة تحقير للحكام . والواقع انه لم يقيم الدعوى ، بل لم يتجاسر على اقامتها . اما النائب فخري البارودي فلم يعترض على الحكم ، ولم يطلبه الى البراز لاجل الحكم ، بل طلبه لأنه كنائب عام حقر الشعب السوري ، بما نسبه الى افراده ، بقوله : « جبناء انذال » . وبما ان فخري البارودي نائب عن الأمة ، ومن واجبه الدفاع عن حقوقها وكرامتها ، ولمله بأن هذا التحقير لا يمكن ازالته باقامة الدعوى ، فقد طلبه للبراز ليثبت له ان السوريين ليسوا جبناء . وان المحامي الدكتور سيف الدين المأمون كان صادقاً عندما قال في دفاعه : « لو كان السوريون جبناء لما حاكمهم خمسة آلاف شخص حتى الآن ، حوكموا لاجل ثوراتهم ومعارضتهم وكفاحهم في سبيل استقلالهم وحريتهم والدفاع عن كرامتهم » . اما المسيو موغان ، فقد كان كاذباً .

وكان المقصود من قرار تعطيل « القبس » ، اخماد صوت الوطنيين ، مقدمة للمشاريع التي يسمي المفوض السامي لتطبيقها « مشروع المونوبول - أي حصر الدخان ، و « مشروع الصبوينين » ، فلا تسمع معارضتهم ، ولا يتأثر الشعب بأقوالهم . ولكن هل يخذ صوت الحق « ولو عطل القبس » ؟ وهل يسكت الوطنيون ولو سجنتم النساء والشباب والرجال ؟ كلا !

١٦٦ - احتجاج الكتلة الوطنية على تعطيل القبس في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

وعلى اثر تعطيل « القبس » ، اصدرت الكتلة الوطنية الاحتجاج الآتي في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

تأسف الكتلة الوطنية لتمطيل جريدة «القبس» تمطيلًا غير مسمى الأجل، وتستنكر هذا الأسلوب الذي يدل على أن المقصود منه، ليس التأديب على مقال نشر، بل اخفات صوت هذه الجريدة الوطنية الحرة، التي تعرب عن رأي البلاد وتدافع عن قضيتها باخلاص وقوة.

لقد لفتت الكتلة الوطنية الانظار أكثر من مرة، إلى السياسة المتبعة، والنتائج السيئة التي يفضي إليها الاستمرار عليها، وهي تجد الآن في تمطيل القبس إحدى المحاولات التي تمهد السلطات بها للقيام بمشاريعها، هذه المشاريع التي يريدون تنفيذها في جوٍّ، تعطل من أجله الحياة البرلمانية، وتوقف الصحف الوطنية عن الصدور.

وإن الكتلة الوطنية التي تشجب وتمتج على المحاولات، التي تجري في ظل هذا العهد، ناشد ضمير العالم المتمدن، لمعاونتها وترديد ما تشكو منه وتلاقيه في سبيل ادراك هدفها السامي من الحرية والاستقلال.

وإنه لمؤسف أن يذهل المتسلطون على مقدرات البلاد، أن في مقدورها اسماع صوتها في الاحتجاج، على الاوضاع الشاذة القائمة فيها، إلى أوروبا وإلى العالمين: الاسلامي والعربي، بشتى الوسائل التي تملكها.

ولم يقتصر التأثير على احتجاج الكتلة بحسب، بل إن جمعية الطلاب في باريس أرسلت إلى النائب «رنودل» وإلى وزير خارجية فرنسا، احتجاجها على تمطيل الجرائد وخنق حرية الرأي العام، وهذا نص احتجاجهم:

١٦٧ - احتجاج جمعية الشباب العربي في فرنسا على تمطيل القبس

صورة الاحتجاج المرفوع إلى النائب رنودل

تولوز في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

إلى السيد رنودل، نائب مقاطعة «فار»

سيدي، إن جمعية الطلاب السوريين كانت دائماً ترى فيكم المدافع عن القضية السورية. إن المفوض السامي كان دائماً يتجاهل في سوريا حرية الفكر، التي

هي العنصر الاساسي لتطور كل البلاد . وهو علق مؤخراً الى اجل غير مسمى ثلاث صحف : القبس ، والسيار ، والدهور ، بقرار بسيط . وان طريقة العمل هذا ، ليست طمعة موجهة الى حرية التفكير فقط ، بل هي ايضاً موجهة الى حرية العمل .

وبالفعل ان تعليق الصحف ينتج عنه تعطيل العمل ، وقد ارسل احتجاج في هذا المعنى الى المسيو لافال وزير الخارجية . وثمة نأمل اننا نستطيع الانتكال على عواطفكم نحو قضيتنا ، لتعزوا احتجاجنا هذا امام الوزير .
وتفضلوا يا حضرة النائب بقبول اسمي عواطفنا .

الرئيس

وهذه صورة الاحتجاج المرفوع الى المسيو لافال .
تولوز في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٤
الى المسيو لافال ، وزير الخارجية .

سيدي ، ان جمعية الطلاب السوريين في تولوز ، لها الشرف ان تلفت نظركم الى الطرق غير الشرعية ، التي يتبعها المفوض السامي في سوريا ، في ما يتعلق بحرية الصحافة . نحن نعلم يا حضرة الوزير بأن فرنسا موجودة في سوريا للعمل بروح الانتداب لتتقها لتستطيع الوصول الى حكم نفسها بنفسها . واحسن طريقة للوصول الى هذه الغاية ، هي ان يستمد الحكم روحه من الديموقراطية الفرنسية . ولكن مع الأسف نرى فرنسا في سوريا تتجاهل هذا الوحي ، لتعمل بروح الحكم الديكتاتوري . وبالفعل فان المفوض السامي ، قد علق اخيراً الصحف : القبس ، والسيار والدهور ، الى اجل غير مسمى ، وبقرار بسيط .

ان هذا تمدد على حرية الفكر . فنحن نستسمحكم اذا ما لفتنا نظركم الى ضرورة هذه الحرية الفكرية لتطور البلاد .

نحن نود ان نعرف يا حضرة الوزير ، ليس اذا كان الصحافيون مذنبين أم لا ، بل بالأحرى اذا كانت طريقة المفوض السامي موافقة لروح الانتداب التي

يقوم بتنفيذه ، اذا ما اقترفت احدى الصحف في فرنسا ذنباً ، فهي لا تعلق إلا
بمد المحاكمة ، وليس بطريقة « كيفية » .

وزيادكم ايضاً ان تعليق صحيفة من الصحف ، يجر وراءه نتيجة مؤلمة ،
وهي انقطاع العمال عن العمل .

ونحن نعتقد ان الوقت قد حان لوضع حد نهائي لطرق انتقام كهذه . ولنا
الامل الوطيد بأن عدلكم وديموقراطيتكم ، تعرف كيف يجب ان تحترم حرية
الفكر وحرية العمل .

وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول اسمي عواطفنا .

الرئيس

١٦٨ - قرار العميد باخضاع البندول أي نظام التمنة الى نظام المونوبول أي نظام

الحصر في صنع السكر وبيعها وزرع التبغ وبيعه

وفي اليوم ذاته أي في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ صدر قرار العميد
بالغاء نظام البندول أي « التمنة » واخضاع زراعة التبغ وبيعها وصنع السكر وبيعها
الى نظام الحصر أي « المونوبول » بناءً على موافقة المصالح المشتركة ، وتعيين هيئة
ثانوية للدرس المشروع وتعيين الشروط ، كما جاء في قراره المنشور أدناه :

قرار المفوض السامي رقم ٢٧٥

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناءً على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة
١٩٢٠ و ١٦ تموز عام ١٩٣٣ وبناءً على البند الحادي عشر من صك الانتداب
المؤرخ في ٢٤ تموز عام ١٩٢٢ وبناءً على القرار رقم ٣١١٥ الصادر في ١٤ أيار
عام ١٩٣٠ الملان النظام الاساسي لمؤتمر المصالح المشتركة ، وحيث ان مجلس المصالح
المشتركة الذي استشير قد اعلن موافقته . يقرر :

المادة الاولى - ان صناعة وتجارة التبغ والتبناك في دول الشرق الموضوعه تحت الانتداب تخضع في موعده يحدد فيما بعد ، لنظام الاحتكار « المونوبول » الذي سيحدد شكله واساليب تطبيقه بقرار من المفوض السامي .

المادة الثانية - في ظل نظام المونوبول يجري تنظيم زراعة التبغ والتبناك وتتخذ بشأنها تدابير خاصة .

المادة الثالثة - شكل مجلس المصالح المشتركة لجنة فرعية معينة منه لتباشر حلاً درس شكل وطرق تطبيق نظام المونوبول الذي وقع عليه الاختيار .

المادة الرابعة - ان السكرتير العام مكلف بتنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

المفوض السامي
التوقيع : دميان دي مارتل

السكرتير العام
لاغارد

مستشار العميد في الامور المالية
ابادي غاسكان

المستشار التشريعي
ا . مازاس

البلاغ الرسمي :

وقد تسلم الصحفيون البلاغ الرسمي التالي :

« التأم بجمع المصالح المشتركة النهار البارح في ٢٧ تشرين الثاني في السراي الكبرى تحت رئاسة نخامة الكونت دي مارتل .

وكان في برنامج اعمال هذا الاجتماع درس النظام المالي المطبق على التبغ والتبناك ، وقد شرح نخامة المفوض السامي هذه المسألة شرحاً مفصلاً .

فبعد ان ذكر باختصار نتائج اختبار السنوات الاربع الاخيرة من الجهات الثلاث : المالية والاقتصادية والزراعية استنتج انه من الموافق انشاء حصر يتفق

مع الاحتياجات المحلية والمصالح المختلفة الموجودة الآن بدون ان يضر باحداها ،
فالتحاز المجتمعون بالاجماع الى هذه النظرية .

أما شكل وطرق تطبيق الحصر المقبل فتدرسها لجنة ثانوية عينها حالاً مجمع
المصالح المشتركة ، كذا .

صدر القرار دون ان يؤخذ رأي ذوي العلاقة من زراع ، وتجار ، وارباب
معامل ، وعمال ، وحكومة . ولكن المفوض السامي اراد ان يستفيد ، وان
يكون مساهماً ، وان ينقل ما بيد الحكومة من مؤسسة الى شركة فرنسية ،
تستثمرها لحسابها وحساب الحكومة وحسابه نفسه . وعليه أمر مجلس المصالح
المشتركة - وهو فرنسي - ان يوافق على رغبته ، فأقرها واصدر قراره بناء على
موافقته ، وعلى المادة ١١٠ ، من صك الانتداب ، التي لا علاقة لها بالمشروع ،
ولكن ليثبت انه صاحب الحق باعطاء هذا الامتياز ، الذي لا تجيزه القوانين . اما
عند المفوض السامي فكل شيء جائز ، ومن حقه ان يكذب ، ويقول للصحفيين
ان مجلس المصالح المشتركة ، سيجتمع في ١١ كانون الأول سنة ١٩٣٤ ، ليدرس
المشروع ، واذ بقراره يصدر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، فتأمل واحكم .

انتهى الجزء الثاني وبلية الجزء الثالث



فهرس الكتاب

الجزء الثاني من « المراحل »

يبحث عن عهد « دي مارتل » ابتداءً من ١٥ تموز ١٩٣٣ الى عام ١٩٣٦

المرحلة السادسة « مرصد المعاهدة »

صفحة	
١	المقدمة
٥	مجيء دي مارتل الى دمشق والاحتفال بزيارته .
٧	حفلة المرحوم الملك فيصل عام ١٩٣٣ .
٧	اجتماع الكتلة الوطنية وبيانها عقب مجيء دي مارتل الى سوريا .
٩	التظاهرات في القدس واشتراك سوريا بالتظاهرات تضامناً مع اهلها ، لا نالهم من فتك الانكليز بهم .
١٠	حادثة « باب توما » وبيان السلطة عنه .
١٢	بيان المحامين في دمشق ، واحتجاجهم على توقيف النائب السيد ذكي الخطيب ، والامير احمد الشهابي في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ .
١٤	اغلاق دمشق واجتماع المجلس النيابي على اثر حادث « باب توما » وسجن المحامين المذكورين .
١٦	البرقيات الواردة من المدن السورية الى المجلس النيابي بخصوص المعاهدة المروضة على المجلس النيابي .
١٧	خطاب الزعيم ابراهيم هنانو في دمشق وبيانه عن المعاهدة .
١٨	البيان الذي صدر عن المجتمعين يوم الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ .
٢٤	ما جرى يوم الثلاثاء قبل جلسة المجلس النيابي وبعدها في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ .
٢٥	البرقيات الواردة من المدن السورية واللبنانية ضد المعاهدة ، وما قاله الوطنيون بشأنها .

- ٣٠ الماهدة التي وضعها بونسو و قدمها دي مارتل الى المجلس النيابي ، ووصف ما جرى عند رفضها .
- ٣٨ القرار الذي اتخذته ٤٤ نائباً في المجلس برفض الماهدة .
- ٣٨ اجتماع الكتلة الوطنية بعد انفراط المجلس و بيان السيد هاشم الاتاسي .
- ٣٩ ما جرى في الشهباء يوم رفض الماهدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ .
- ٤١ قرار المفوض السامي بتوقيف المناقشات حتى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ .
- ٤١ بعد رفض الماهدة و ما تم في المجلس النيابي .
- ٤٢ قرار المفوض السامي دي مارتل بتعطيل الدورة النيابية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣ .
- ٤٣ كتاب رئيس الجمهورية محمد علي العابد ، ورئيس الوزارة حقي العظم الى المجلس النيابي لاسترداد مشروع الماهدة .
- ٤٤ كتاب حقي العظم رئيس الوزارة الى المجلس النيابي بتوقيف المذاكرات .
- ٤٥ كتاب النواب على الكتائين .
- ٤٦ لماذا اقدم دي مارتل على هذا العمل ؟
- ٤٦ كتاب المندوب المسيو « فيير » الى السيد صبحي بركات رئيس المجلس النيابي .
- ٤٨ جواب رئيس المجلس الى الموسيو « فيير » على كتابه الوقح .
- ٥٦ بلاغ المفوض السامي دي مارتل يوم نشر الماهدة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ .
- ٥٧ الماهدة العراقية و مقارنتها مع مشروع الماهدة السورية و بيان عيوب الاخيرة .
- ٨١ خلاصة ما في الماهدة السورية من تباين عن الماهدة العراقية .
- ٨٤ مقالته الكوريسبندانس انترناسيونال في حملها على الاستقلال و على قبول فكرة الماهدة ١٩٣١ .
- ٨٦ تصريح المسيو « دلاديه » يوم كان رئيس الوزارة في فرنسا سنة ١٩٣٣ .
- ٩٠ مقال المسيو جان فلوريه عن الانتدابات عامة .
- ٩٥ مقالته البيتي باريزيان عن معاهدة ١٩٣٣ .
- ٩٥ مقالته جريدة لارنوفيل في موضوع الماهدة قبل عرضها .

	صفحة
ما قالته جريدة الجورنال عن رأيها في المعاهدة قبل رفضها .	٩٦
ما قالته جريدة الطان قبل المعاهدة .	٩٧
ما قالته جريدة الاكسيون فرنسي بعد رفض المعاهدة .	٩٧
ما كتبه جريدة لاسيري لسان حال المفوضية الفرنسية في بيروت .	٩٨
ما قاله اليهودي « جورج ماير » مكاتب الطان في مصر في ٢٨ كانون الأول ١٩٣٣ .	١٠١
ما نشرته جريدة « اللبأ » في ١ كانون الثاني عام ١٩٣٤ .	١٠٥
ما قالته جريدة لاناسيون الفرنسية ترجمة « القبس » .	١٠٧
مقال العيدي الفرنسية الاشتراكية عن سوريا .	١١١
ما قالته جريدة « اوريتا مودرني » الايطالية عن المعاهدة والوحدة في عام ١٩٣٤ .	١١٢
مقال للدكتور جورج سمنه الموظف في وزارة الخارجية الفرنسية ١٩٣٤	١١٥
ما قاله كاتب فرنسي عن الوحدة والروح الوطنية في سوريا ٢٤ شباط ١٩٣٥ .	١١٧
احتجاج الوفد السوري في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦ .	١٢٤
احتجاج وجوه بيروت على خلو المعاهدة من الوحدة .	١٢٦
برقيات طرابلس الشام بمناسبة عيد استقلال لبنان .	١٢٧
مقال لجريدة الرائد الطرابلسية بمناسبة ذكرى استقلال لبنان .	١٢٨
قرار عصبة الامم على المرائض المذكورة المرسله اليها .	١٣٠
مرحلة التخطيط والتخييص في الادارة والسياسة	
المرحلة السابعة .	١٣١
سعي السلطات لفصل الفرات والجزيرة عن الوطن الام .	١٣٢
اغلاق الصحف وتشجيع الطعن بالوطنيين .	١٣٣
عريضة الزراع الى رئيس الجمهورية السورية وما طالبوا به .	١٣٤

- ١٣٥ برقية الزراع الى المفوض السامي احتجاجاً على ظلم الجبابة ودوائر المالية .
- ١٣٦ كتاب حقي العظم الى رئيس المجلس النيابي معلناً إياه انه حذف بعض الوظائف في المجلس توفيراً للخزينة .
- ١٣٧ جواب رئيس المجلس النيابي على كتاب حقي العظم وارساله الى رئيس الجمهورية .
- ١٤١ ما كتبه « الاوريان » عن ماهية الحكومتين في سوريا ولبنان .
- ١٤٣ الحدث اللبناني ومعناه .
- ١٤٤ قرارات دي مارتل بما يتعلق بلبنان ودستوره الجديد .
- ١٥٢ ما قالته الجرائد اللبنانية عن الاحداث - مقالة « الاحرار » .
- ١٥٥ المؤتمر الوطني في حمص في ١ شباط ١٩٣٤ .
- ١٥٧ بلاغ دي مارتل قبل ذهابه الى باريس .

مرحلة وزارة بالرغم عنكم

- ١٥٩ المرحلة الثامنة قرارات العميد الثلاثة .
- ١٦٠ ما قاله دي مارتل عن برنامجه الاقتصادي للجرائد الفرنسية .
- ١٦١ استقالة وزارة حقي العظم وتأليف وزارة تاج الدين الحسيني سنة ١٩٣٤ .
- ١٦٦ خطاب الزعيم ابراهيم هنانو جواباً على تصريح دي مارتل في ٢٠ أيار عام ١٩٣٤ .
- ١٧١ احتجاج لجنة المجلس النيابي على تعطيل الحياة النيابية .
- ١٧٢ جواب رئيس المجلس النيابي على قرار المفوض السامي بتعليق مذاكرات المجلس .
- ١٧٣ بيان الشيخ تاج على اثر تسلمه رئاسة الوزارة في ٢٢ آذار ١٩٣٤ .
- ١٧٣ اعمال المسيو دي مارتل من ١٦ آذار الى ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ .
- ١٧٥ اشاعة اتفاق المفوضية والحكومة التاجية على ادخال اليهود الى سوريا وما هي مظالم الصهيونيين .

	صفحة
مواجهة الدكتور الكيالي بحلب للمندوب السامي وصحة الشائمة ، ودعوة الناس الى الجامع الاموي للاحتجاج .	١٧٦
صورة الاحتجاج على قبول الصهيونيين وتشكيل وفد من وجوه حلب للاحتجاج .	١٧٧
بيان المفوضية بني وجود المذاكرات بخصوص الهجرة الصهيونية .	١٧٨
ما كتبه جريدة « فرنكو بالستين » عن هجرة اليهود الى سوريا عام ١٩٣٥ .	١٧٩
قرار دي مارتل بتعليق احكام المادة ٦٠ من الدستور سنة ١٩٣٤ .	١٨١
مجيء دي مارتل الى دمشق وبرنامجها الاقتصادي .	١٨٢
تعليقنا على بيان العميد عن برنامجها الاقتصادي .	١٨٥
احتجاج لجنة الدفاع في دمشق على قرارات دي مارتل .	١٨٨
اعمال الحكومة التاجية بعد مضي شهرين ، وبرقيات الى رئيس الجمهورية من حلب احتجاجاً على مجيء رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، والشكوى من سوء الحالة ، وبيان ما حدث للرئيسين في جامع امية في ٢٥ أيار سنة ١٩٣٤ .	١٩٣
خطاب الشيخ تاج على مائدة بلدية حلب .	١٩٨
ما قيل عن الشيخ تاج بعد تعيينه رئيساً للوزارة .	٢٠٠
محاكمة الوطنيين الموقوفين يوم حادثة جامع بني امية في حلب في ٢٩ أيار سنة ١٩٣٤ .	٢٠١
الذين حوكموا وحكموا في حادثة جامع بني امية .	٢٠٣
نقاط ثلاث من بيان النائب العام الاجنبي .	٢٠٤
دفاع المتهمين .	٢٠٥
قرار المحكمة الاجنبية في حق المتهمين بحادثة الجامع .	٢٠٧
بيان المفوضية عن حادثة الجامع في حلب .	٢١١
برقيات من حلب ومدن سوريا احتجاجاً على حادثة حلب في ٣٠ أيار سنة ١٩٣٤ .	٢١٢

- ٢١٤ قرار المؤتمر الوطني الذي انعقد في حلب في ٣١ أيار سنة ١٩٣٤ .
- ٢١٦ بلاغ المفوضية عن يوم المحاكمة بحلب في ٣ حزيران سنة ١٩٣٤ .
- ٢١٧ ما كتبه الاستاذ « جبران تويني » في جريدته « النهار » بشأن استقبال الرئيسين بحلب .
- ٢١٩ ما كتبه « لاسيري » جواباً على برقية « هنانو » .
- ٢٢٠ قرار المحكمة الاستئنافية الاجنبية بحق المتهمين الوطنيين .
- ٢٢١ مرض الزعيم هنانو في ١٩ حزيران سنة ١٩٣٤ .
- ٢٢١ تكريم حكومة الشيخ تاج المسيو لافاستر ، وما قاله المندوب السامي في ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٤ .
- ٢٢٥ الحوادث الدالة على طيش السلطة والحكومة يوم مجيء البعثة الطبية من الحجاز في ١ تموز سنة ١٩٣٤ .
- ٢٢٦ بلاغ المطبوعات عن عودة جميل بك مردم بك والدكتور توفيق الشيشكلي من الحجاز .
- ٢٢٧ سياسة دي مارتل بحسب بلاغه في الصحافة .
- ٢٣١ قانون الاوقاف والتقرير الجديد .
- ٢٣٢ قرار المفوض السامي بشأن الاندية الرياضية والكشاف .
- ٢٣٥ مجيء الرئيس هاشم الاتاسي من سفره الى الحجاز وما جرى له من استقبال .
- ٢٣٦ شكوى التجار من الضرائب في دمشق .
- ٢٣٩ ما قالته جريدة « الاحرار » عن اتفاقية السكة الحديدية .
- ٢٤١ شكوى اهالي « مرجعيون » والمعلقة « البقاع » من حالة الزراعة ومن يؤسهم ومن الضرائب التي اثقلت كاهلهم .
- ٢٤٢ عريضة النائب « وديع سعادة » .
- ٢٤٥ تقرير لجنة الاوقاف بحلب ، واحتجاجها على تعيين مجالس الاوقاف بدلاً من الانتخاب .

	صفحة
بيان مؤتمر الاوقاف في دمشق في ٢٠ آب ١٩٣٤ .	٢٤٧
جواب السلطة على شكاوى الناس .	٢٤٨
احتجاج الكتلة الوطنية في ١٤ آب سنة ١٩٣٤ على معاقبة الوطنيين في الاذقية .	٢٥٠
بلاغ المطبوعات عن وسام الشيخ تاج الدين الذي اهدته اليه فرنسا .	٢٥١
النجاح للاشوريين بسكنى سوريا ، واحتجاج الكتلة على الهجرة .	٢٥٢
بيان المفوضية عن اسباب قبول الاشوريين في سوريا .	٢٥٣
ذهاب دي مارتل الى فرنسا في ١٥ ايلول ١٩٣٤ وتصريحاته عن سوريا في الاسكندرية .	٢٥٤
جواب الكتلة الوطنية رداً على تصريحات دي مارتل في ٢٥ ايلول ١٩٣٤ .	٢٥٨
انمقاد لجنة الدفاع عن الاوقاف للمرة الثانية في حلب وقرارها الذي اعلنته .	٢٦١
احتجاج اللجنة المذكورة الى المفوض السامي في ١ تشرين الاول ١٩٣٤ .	٢٦٧
ما نشره سكرتير مؤتمر الزراعة الذي عقد في دمشق في ٢٨ ايلول ١٩٣٤ .	٢٦٩
برقية رئيس اللجنة الزراعية الشيخ صادق الرفاعي ، وفيها يشكو للمفوض السامي حالة الزراعة .	٢٧١
سفر جميل مردم بك الى باريس في ١ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ لدرس الموقف هناك .	٢٧١
رجوع دي مارتل من باريس الى سوريا في ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤ وتصريحاته ، وبيانه بعد عودته .	٢٧٢
عودة جميل مردم بك من باريس في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٤ .	٢٧٧
البيان الثاني لدي مارتل في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ .	٢٧٧
قرار دي مارتل بتأجيل المجلس النيابي الى اجل غير مسمى في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ وتعليقنا على بيان العميد المذكور .	٢٧٩
احكام افلاسية صادرة عن محكمة تجارة بيروت .	٢٨١
قرار باعادة العمل بقانون قمع الجرائم بعد ما توقف .	٢٨٤

طرد الطلاب من مصياف وتجهيز حلب انتقاماً من وطنيتهم .	٢٨٥
بيان الكتلة الوطنية رداً على تصريحات العميد في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ .	٢٨٦
بيان الناخبين الثانويين في حمص احتجاجاً على ايقاف الحياة النيابية .	٢٩٠
عريضة المحويين احتجاجاً على قرار اغلاق المجلس .	٢٩١
احتجاج الشباب الوطني .	٢٩٢
احتجاج طرابلس الشام الى رئيس المجلس النيابي في سوريا .	٢٩٧
برقية شباب بانيس الى المفوض السامي .	٢٩٨
بيان وزير المالية هنري هندية .	٢٩٩
ما اعلنته حكومة الشيخ تاج في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ عن مشاريعها .	٣٠٤
احتجاج صبحي بركات على صرف ٣٥ مليون فرنك على المشاريع ، دون علم النواب في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ .	٣٢٣
بيان العميد في بيروت في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ .	٣٢٥
رد اللجنة الاقتصادية في دمشق على بيانات العميد في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ .	٣٢٨
رد اللجنة الزراعية بحلب على المشاريع التي ادعاها العميد ورئيس الحكومة السورية .	٣٣٣
مقال في جريدة الجورنال عن التدابير المتخذة في تشرين الثاني عام ١٩٣٤ .	٣٣٤
مقال مدام سانبون رداً على صاحب الجورنال .	٣٣٦
مقال «لويس جلايير» عن دي مارتل .	٣٣٦
ردنا على المقال المذكور .	٣٥٦
حديث تفضيل واغراء ل دي مارتل في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ .	٣٥٧
اضراب البلاد السورية ومظاهرة الوطنيين ، وحبس النساء المتظاهرات في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ وذلك جواباً للعميد على تصريحاته ومدعياته .	٣٦٠
دفاع الاستاذ سيف الدين المأمون امام المحاكم المختلطة ، واسماء السيدات اللاتي ارسلن الى المحكمة ، وقرار المحكمة بمحقن .	٣٦٢

	صفحة
ملاحظتنا على قرار المحكمة .	٣٦٤
اضراب المدن السورية .	٣٦٥
برقية نواب دمشق الى العميد محتجين على محاكمة النساء المسلمات .	٣٦٦
برقية احتجاج تجار دمشق على محاكمة النساء المسجونات .	٣٦٧
خروج سعد الله والدكتور فؤاد ورقائهما من السجن .	٣٦٨
محاكمة الرجال الموقوفين في حادثة الجامع الاموي بدمشق وخلاصة الحكم .	٣٦٨
بلاغ المفوضية عن توقيف النساء ومحاكمتهن .	٣٦٩
تصريح دي مارتل في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ لصاحب جريدة «تجارة الشرق» .	٣٧٠
بيان الكتلة الوطنية بحلب بعد خروج الموقوفين .	٣٧٤
قرار بتعيين غرف التجارة والزراعة والصناعة خلافاً للقانون .	٣٧٦
دعوة النائب فخري البارودي للسيو «موغان» الى البراز .	٣٧٧
احتجاج الكتلة الوطنية على تعطيل «القبس» في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ .	٣٧٧
احتجاج جمعية الشباب العربي في فرنسا على تعطيل «القبس» .	٣٧٨
قرار دي مارتل باخضاع البندروول أي نظام «التممة» الى نظام المونوبول أي نظام الحصر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ .	٣٨٠
فهرس الكتاب .	٣٨٣



+

مَطَبَعَةُ الضَّادِ

حلب : الجميلية - شارع الفارابي

المطابق : ١١٢٨٦

back

S

انجزت مطبعة الضاد طبع هذا الكتاب في ٦ آب ١٩٥٩

5676.

*PB-35271-SP

5-08T

CC

B

